مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
مجلة علمية محكمة
عدد خاص - كانون الاول ٢٠٢٤
الجزء الاول

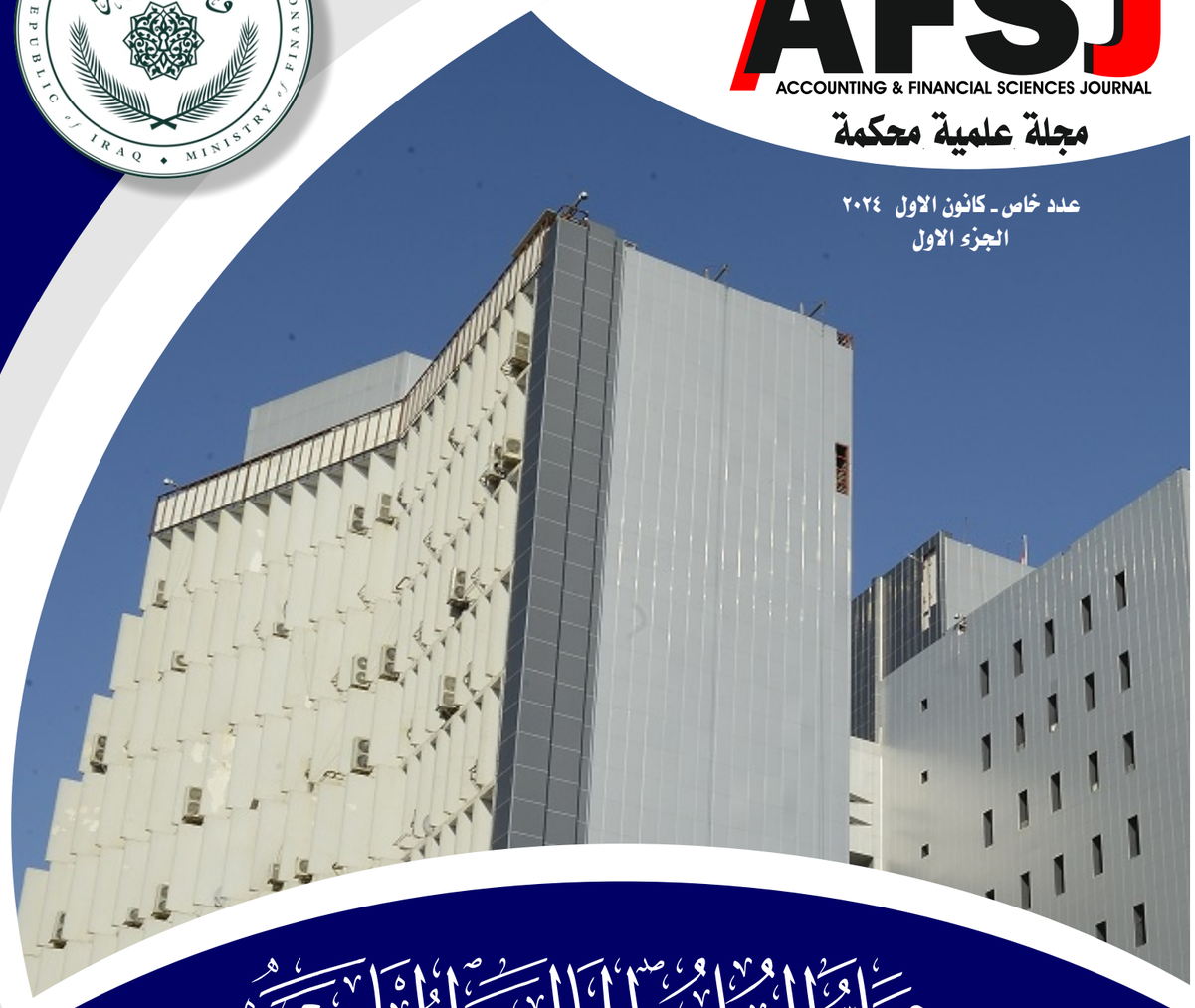

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

رقم الايداع
2442

رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع ٢٠٢٤

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
مجلة علمية محكمة

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

Special issue
December 2024

00964790140923 3

afsj@mof.gov.iq

رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

رقم الايداع
في دار الكتب والوثائق
2442

وزارة الماليـــــة
مركـــز التدريب المالـــــي والمحاســـبي

مجلة علمية متخصصة محكمة يصدرها مركز التدريب المالي والمحاسبي تعنى بالإدارة المالية ، المصارف، التأمين ، المحاسبة والتشريعات المالية

مجلة معتمدة لأغراض الترقيات العلمية

المستشار العلمي : أ.د. محمـد علي العامــري

رئيس التحرير : أ.د. حيـدر نعمــة الفريجـي

مـدير التحريــر : أ.م.د. أحمــد جواد الدهلكي

وقائع العدد الخاص بمؤتمر الخدمات المالية الرقمية تحديات الواقع و استشراف المستقبل

بغداد ٢٤-٢٥ كانون الاول ٢٠٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة
من الآية : ﴿١١﴾

وزارة الماليـــة
مركـز التدريب المالـي والمحاســبي
مجلة العلوم المالية والمحاسبية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

هـيـئة تحريـر المجلة

أ.د. فـلاح حســن ثوينـــي	كليـــة الادارة والاقتصـــاد / الجامعـــة المستنصريـــة
أ.د. فـــلاح حســن عـــداي	الدائرة المالية المركزية / حكومة الشارقة / الامارات المتحدة
أ.د. الهـــادي آدم محمد ابراهيـم	رئيس جامعـــة النيلـــين / الســـودان
أ.د. نغـــم حســين نعمـــة	عميد كلية اقتصاديات الأعمال / جامعة النهرين
أ.د. أحمـــــد حجـــــوب	الشركـــة المغربيـــة لتأمين الصـادرات / المغـــرب
أ.د. صالـــح خليلـــل العقـــدة	جامعـــة العلـــوم التطبيقـــية الخاصـــة / الأردن
أ.د. أسعـــد غني جهـــاد عبـــد	مدير عام الدائرة الأدارية والمالية /وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
أ.المشارك د. محمد أحمد عبدالباقي الخولي	كلية العلوم الادارية / اكاديمية السادات للعلوم الادارية / مصر
أ.م.د.عبد الرضا لطيف جاسم	كليـــة الادارة والاقتصـــاد / الجامعـــة المستنصريـــة
أ.م.د.سمير عبد الصاحب ياره	كليـــة الادارة والاقتصـــاد / الجامعـــة المستنصريـــة
أ.م.د.عبد الكاظم محسن كوين	كليـــة الادارة والاقتصـــاد / الجامعـــة المستنصريـــة
أ.مشارك د. محمد الناير محمد النور	كلية الدراسات التجارية /جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا / السودان
أ.محاضر د. جازية حسيني	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة الشلف/ الجزائر
أ.م. سعيد عباس محمد علي ميرزة	نائب رئيس مجلس ادارة شركة التأمين العراقية / متقاعـد
أ.م. هلال مسلم هاشم الطعان	محاضر في كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / متقاعد

وقائع العدد الخاص بمؤتمر الخدمات المالية الرقمية تحديات الواقع و استشراف المستقبل ٢٠٢٥

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ٢٤٤٢

وزارة الماليـــة
مركـز التدريب المالـي والمحاســبي
مجلة العلوم المالية والمحاسبية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

هيئة اللغة والتصحيح

أ.م.د. سمير عباس كاظم كرم	لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصرية
م.د. علي اسـد موسـى	لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصريـة
اخلاص عبدالزهرة علي	لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبـي
نـورا فائـز جاســم	لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبـي

تصميم

المبرمج / حسان فالح عبدالرحمن

الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعكس
بالضرورة رأي مركز التدريب المالي والمحاسبي
وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ٢٤٤٢

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المراسلات

البريد الالكتروني : afsj@mof.gov.iq

موبايل : ٠٧٩٠١٤٠٩٢٣٣

العراق – بغداد – حي المستنصرية – محلة ٥٠٤ – زقاق ١ – مبنى ١

الموقع الالكتروني للمجلة:

ضمن موقع وزارة المالية http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx

ضمن موقع المركز https://www.ftc.mof.gov.iq/local/staticpage/view.php?page=mag

ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية https://www.iasj.net/iasj/journal/363

شروط النشر فى المجلة

١- تقبل البحوث باللغتين العربية و الانكليزية .
٢- ان يكون البحث جديداً ولم يسبق نشره أو قبوله للنشر في مجلة اخرى أو مؤتمر.
٣- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتقويم العلمي.
٤- يقدم أصل البحث بثلاث نسخ مطبوعة ببرنامج (Microsoft Word) بمسافة واحد ونص بين الاسطر وبحجم خط (١٤) نوع (Simplified Arabic) ، اما بالنسبة للبحوث باللغة الانكليزية فيكون الخط نوع (Times new Roman) وبحجم (١٤) وعلى وجه واحد من ورق قياس (A4) على ان يتم تزويدنا بنسخة ورقية وقرص مدمج بعد التقييم .
٥- لا يزيد عدد صفحات البحث المقدم عن (٢٠صفحة) بما في ذلك الجداول والمواد التوضيحية.
٦- يجب ان يتضمن البحث : عنوان البحث ، مستخلصاً باللغتين العربية والانكليزية، الكلمات الرئيسية للبحث (Key Words) ، المقدمة ، منهجية البحث والدراسات السابقة ان وجدت ، الإطار النظري ، الإطار العملي، الاستنتاجات والتوصيات ، قائمة المراجع.
٧- لا تزيد عدد كلمات المستخلص عن (٢٠٠) مئتي كلمة ، ويوضح في أعلى المستخلص (العربي والانكليزي) عنوان البحث ، اسم الباحث ، مكان العمل (والمراسلة ان كان مختلفاً عن مكان العمل) ، مع وضع رقم أو رمز بشكل نجمة (*) التي تربط بين الاسم ومكان العمل .
٨- ترقم الجداول والاشكال على التوالي حسب ورودها في البحث ، وتزود بعناوين .
٩- الإشارة الى المصدر في متن البحث او الدراسة كما يأتي :(اسم الباحث ،السنة : رقم الصفحة).
١٠- الإشارة الى المصدر كاملا في نهاية الدراسة حسب حروف الأبجدية وفق السياق الاكاديمي المعتمد .
١١- يفضل استعمال وحدات القياس الخاصة بالنظام الدولي Standard International Units في البحث .
١٢- بالنسبة للمراجع المأخوذة من الدوريات يجب ان يحدد رقم المجلد ورقم العدد وأرقام صفحات بداية ونهاية البحث.
١٣- قد يُستخدم التذييل لتوضيح المعلومة وفي هذه الحالة يُرقم التذييل لكل صفحة على حدة بأرقام متسلسلة.
١٤- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر الى الاستلال باستخدام برنامج (Turnitin) الالكتروني على ان لا تزيد نسبة الاستلال عن ٢٠% .

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

الرقم: ب ت 4 / 4295
التاريخ: 2021/06/21

No.:
Date:

وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي
م/ مجلة العلوم المالية والمحاسبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم ٨١٢ في ٩/ ٥/ ٢٠٢١ والحاقا بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٧٧٠٦ في ٢٠٢٠/١٢/١٧ والمتضمن أعتماد مجلتكم التي تصدر عن المركز المذكور أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع والالكتروني للمجلة وأنشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أعتماد المجلة.

... مع وافر التقدير .

أ.م.د ايهاب ناجي عباس
المدير العام لدائرة البحث والتطوير/ وكالة
٢٠٢١/٦/

٦/١٦

نسخة منه الى :
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة/ مع الاوليات.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٥/ حزيران

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم التنسيق والتعاون العلمي

No.: الرقم: ب ت/٩١٦٨/٢
Date التاريخ: ٢٠٢٤/٩/١٩

وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي
م/ مؤتمر علمي
(خطة المؤتمرات لعام ٢٠٢٤)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارةً الى كتابكم المرقم بالعدد (٢٥٠٠ في ٢٠٢٤/٨/١١) وومرفقه الأوليات الخاصة بمؤتمر وزارتكم الموسوم **(المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع)** والمقرر إقامته للمدة (٢٤-٢٠٢٤/١٢/٢٥) ، وبالنظر لاستيفائكم للمتطلبات المشار اليها ضمن الضوابط الخاصة بإقامة المؤتمرات التي تم اعمامها بموجب كتابنا المرقم بالعدد (ب ت/٥٣٥٩/٢) في (٢٠٢٣/٦/٢١) ، بشأنه حصلت الموافقة على إقامة المؤتمر أعلاه على ان يكون المؤتمر مدار البحث **بنسخته الأولى** كون المؤتمرات السابقة اقيمت خارج الضوابط الخاصة بإقامة المؤتمرات المشار اليها في اعلاه.

...مع التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٤/٩/ ١٩

نسخة منه الى /

- مكتب معالي الوزير / للتفضل بالاطلاع..مع التقدير.
- مكتب وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي/ اشارة الى موافقة سيادته بتاريخ (٢٠٢٤/٩/١٩) على اصل مذكرتنا المرقمة بالعدد (ب ت م/٧١٣٦/٢) في (٢٠٢٤/٩/١٩) للتفضل بالاطلاع..مع التقدير.
- الجامعات (التقنية الوسطى ، المستنصرية ، بغداد ، النهرين)/ مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية / اعلامنا ان المؤتمر مدار البحث هو نشاط مشترك يقام بالتعاون مع وزارة المالية وكما منوه عنه ضمن كتابهم اعلاه ليتسنى لنا إدراجه ضمن خطة المؤتمرات الخاصة بهم لعام (٢٠٢٤). لنفس الغرض اعلاه..مع التقدير.
- جامعة اشور/ مكتب السيد رئيس الجامعة المحترم/ / اعلامنا ان المؤتمر مدار البحث هو نشاط مشترك يقام بالتعاون مع وزارة المالية وكما منوه عنه ضمن كتابهم اعلاه ليتسنى لنا ادراجه ضمن خطة المؤتمرات الخاصة بهم لعام (٢٠٢٤). لنفس الغرض اعلاه..مع التقدير.
- دائرة البحث والتطوير / مكتب السيد المدير / اشارة الى هامش سيادتها بتاريخ (٢٠٢٤/٩/١٩) / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- دائرة البحث والتطوير / قسم الشؤون العلمية اشارة الى مذكركم المرقمة بالعدد (ب ت م٧٠٣١/٤ في ٢٠٢٤/٩/١٦)/ للتفضل بالاطلاع مع التقدير.
- دائرة البحث والتطوير / قسم التنسيق والتعاون العلمي /شعبة المؤتمرات / مع الاوليات

م.م.اسراء ٩/١٩

٥٩٧٢٤
٧٧٠٩
١٢ / ١٢ / ٢٠٢٤

أمر وزاري ( )

بناءً على ماجاء بكتاب مركز التدريب المالي والمحاسبي / القسم الإداري / شعبة الموارد البشرية ذي العدد ٣٦٠٣ المؤرخ في ٢٠٢٤/١١/١٨ وحصول موافقة الست الوزير بهامشها المؤرخ في ٢٠٢٤/٨/٤ المثبت على مذكرة المركز أعلاه ذات العدد ١٢١ المؤرخة في ٢٠٢٤/٨/٦ تقرر:

تشكيل لجنة لغرض أقامة المركز المذكور المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع بعنوان (الخدمات المالية الرقمية- تحديات الواقع واستشراف المستقبل) الذي سيقيمه المركز للفترة من ٢٤ – ٢٠٢٤/١٢/٢٥

أولا : اللجنة التحضيرية

الأسماء:-

١ . الدكتور أحمد جواد الدهلكي / مدير عام مركز التدريب المالي والمحاسبي وكالة / رئيسا
٢. أ.د كاظم عبود الماجدي / رئيس جامعة أشور / عضوا
٣. د. موفق عباس شكارة / نائب نقيب المحاسبين والمدققين العراقيين / عضوا
٤. أ.د. نغم حسين نعمة / عميد كلية أقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين / عضوا
٥. أ.د . أحمد صبيح عطية / عميد كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / عضوا
٦. أ.م.د. شذى عبد الحسين / عميد الكلية التقنية الادارية / الجامعة الوسطى /عضوا
٧. أ.م.د. علي محمد ثجيل / عميد المعهد العالي / جامعة بغداد / عضوا
٨. د. عماد عبد الحسين جياد / مدير عام دائرة المحاسبة / البنك المركزي العراقي / عضوا
٩. أ.د. سمير فخري نعمة / مدير عام دائرة الاحصاء والابحاث / البنك المركزي العراقي / عضوا
١٠. أ.د. محمود محمد داغر / رئيس مجلس أدارة / مصرف الجنوب الاسلامي / عضوا
١١. أ.د. صادق راشد الشمري /رئيس مجلس أدارة / مصرف الناسك الاسلامي / عضوا
١٢. حسن صباح الجلبي / البنك المركزي العراقي / عضوا
١٣. السيد أحمد عصام عيسى / الشركة العراقية للخدمات المصرفية / عضوا
١٤. السيدة شكرية أحمد لافي / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١٥. السيدة أخلاص عبد الزهرة علي / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١٦. السيد حيدر سعد محمد / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١٧. السيد يوسف عماد عبد / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١٨. السيد مهدي حنون حسين / البنك المركزي العراقي / عضوا

ثانيا: اللجنة العلمية

١.أ.د حيدر نعمة الفريجي / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / رئيسا
٢. أ.د. فلاح حسن ثويني /الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / عضوا
٣. أ.د. فلاح حسن عداي / الدائرة المالية المركزية / حكومة الشارقة / الامارات المتحدة / عضوا
٤. أ.د . الهادي أدم محمد أبراهيم / رئيس جامعة النيلين / السودان / عضوا
٥. أ.د.كاظم أحمد جواد / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / عضوا
٦. أ.د. أحمد كريم جاسم / جامعة الامام الكاظم / عضوا
٧.أ.د. علي نعيم جاسم / الدائرة الادارية والمالية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / عضوا

٨. أ.د. محمد أحمد الخولي / جمهورية مصر العربية / عضوا
٩. أ.م.د. سمير عبد الصاحب يارة / مساعد رئيس جامعة أشور للشؤون العلمية /عضوا
١٠. أ.م. د.عبد الرضا لطيف جاسم / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / عضوا
١١. أ.م.د. عبد الكاظم محسن كوين / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / عضوا
١٢. أ.م.د. حميد سالم غياض / كلية الرافدين الجامعة / عضوا
١٣. أ. مشارك د. محمد الناير محمد النور / جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا/ السودان / عضوا
١٤. أ. محاضر د. جازية حسيني / جامعة الشلف / الجزائر / عضوا
١٥. د. محمد يونس أبورغيف / البنك المركزي العراقي / عضوا

ثالثا : لجنة المراسلات وسحب البحوث

١. السيدة أخلاص عبد الزهرة علي /مركز التدريب المالي والمحاسبي / رئيسا
٢. السيد سعدي محمد نجم / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٣. السيدة رشا زهير عبد الستار / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٤. السيد ياسين طه عبد الرزاق / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٥. السيد علاء جواد خليل/ مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٦. السيد مهند عبد السلام فرج / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا

رابعا : اللجنة الاعلامية

١.السيدة شيماء وليد جاسم / مركز التدريب المالي والمحاسبي / رئيسا
٢. السيدة الاء عبد الكريم مكي / مكتب الوزير / قسم الاعلام والاتصال الحكومي / عضوا
٣. السيد قحطان بدران ربيع / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٤. السيد أحمد عبد القادر أبراهيم / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٥. السيد حيدر عاصم محمد حسن / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٧.السيد سعد علي شاكر / مكتب الوزير / قسم الاعلام والاتصال الحكومي / عضوا
٨. السيد زمان أحمد ياسين / قسم الاعلام والاتصال الحكومي / عضوا
٩. السيد محمد عبد الرضا صخر / قسم الاعلام والاتصال الحكومي / عضوا

خامسا : اللجنة التنظيمية

١.السيدة شيماء وليد جاسم / مركز التدريب المالي والمحاسبي / رئيسا
٢. السيد سعدي محمد نجم / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٣. السيد قحطان بدران ربيع / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٤. السيد أحمد عبد القادر أبراهيم / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٥. السيد محمد سفر عبد / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٦. السيدة رشا زهير عبد الستار / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٧. السيد سنان علي شنان / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٨.السيد محمد جاسم محمد / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
٩. السيد علاء جواد خليل / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١٠. السيد مصطفى علي خلف / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١١. السيد قحطان عدنان كاظم / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا

١٢. السيدة زينب هاشم حسين / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١٣. السيدة سالي طلال أحمد / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١٤. السيد حيدر عاصم محمد حسن / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١٥. السيد حيدر ابراهيم جعفر / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١٦. السيدة زينب أحمد شهاب / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١٧. السيدة شيماء ناصر عباس / مركز التدريب المالي والمحاسبي / عضوا
١٨. السيد كامل محمد حيدر / مكتب الوزير / قسم الاعلام والاتصال الحكومي / عضوا
١٩. السيد حسين هاشم حسين / مكتب الوزير / قسم الاعلام والاتصال الحكومي / عضوا

طيف سامي محمد
وزير المالية
٢٠٢٤/١٢/

صورة منه إلى:
مكتب الوزير/ إشـــــــــــارة إلى هامش الست الوزيـــــــــــر المؤرخ في ٢٠٢٤/٨/٤ المثبت علـــــى المذكرة أعلاه / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.

البنك المركزي العراقي / مكتب السيد المحافظ / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
مكتب الوزير / قسم الاعلام والاتصال الحكومي / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير
مكتب الوكيل / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مكتب الوزير / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
مركز التدريب المالي والمحاسبي / مكتب المدير العام / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
الشركة العراقية للخدمات المصرفية /مكتب المدير العام / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
جامعة النهرين /مكتب عميد كلية اقتصاديات الأعمال / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
الجامعة المستنصرية / مكتب عميد كلية الإدارة والاقتصاد / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
الجامعة التقنية الوسطى/ مكتب العميد / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
جامعة أشور/ مكتب العميد / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
كلية الرافدين الجامعة / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
جامعة بغداد / مكتب عميد المعهد العالي / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
مصرف الجنوب الاسلامي / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
مصرف الناسك الاسلامي / تفضلكم بالإطلاع ٠٠ مع التقدير.
قسم إدارة الموارد البشرية
نبأ ١١/٢٨

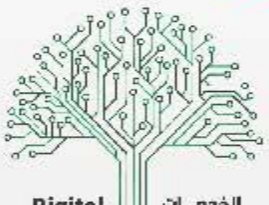

تحديات الواقع وإستشراف المستقبل

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع

مركز التدريب المالي والمحاسبي

بغداد 24- 25 كانون الأول 2024

برعاية معالي وزير المالية المحترمة

يقيم مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع

الخدمات المالية الرقمية

تحديات الواقع واستشراف المستقبل

بغداد 24-25 كانون الاول 2024

وبالتعاون مع

كلية الادارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية

الكلية التقنية الإدارية - بغداد /الجامعة التقنية الوسطى

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد

كلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين

جامعة آشور

وبدعم من

البنك المركزي العراقي

الجهات المشاركة
في المؤتمر

وزارة المالية - جمهورية العراق

تعد وزارة المالية من أهم الوزارات السيادية في الحكومة العراقية وتهدف الى وضع اسس واتجاهات التخطيط المالي للدولة وتحدد الاطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن اطار السياسة العامة لها وخطط التنمية وتهيئة وسائل إعداد الخطة والاشراف على تنفيذها. وتسعى الوزارة الى تحقيق اهدافها بما يأتي:

١- إدارة وتنظيم أموال الدولة ومراقبة سلامة التصرف بها بما في ذلك تحقيق الاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة.

٢- إدارة الخزينة العامة وتعزيز مصادر تغذيتها.

٣- إدارة وتنظيم الصيرفة والتأمين وربط الخطط الائتمانية والتأمينية وأهدافها بالخطة المالية للدولة وخطة التنمية.

٤- إدارة وتطوير النظام الضريبي الكمركي.

٥- تطوير تشريعات الخدمة المدنية والتقاعد ضمن إطار السياسة العامة للدولة في مجال الوظيفة المدنية والخدمة العامة والضمان الاجتماعي.

٦- تقديم الاستشارات إلى دوائر الدولة والقطاع العام في المسائل المالية والنقدية والائتمانية والمصرفية والتأمينية وقوانين وقواعد وأنظمة الخدمة المدنية وتدريب الكوادر الحسابية.

مركز التدريب المالي والمحاسبي

تأسس مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية استنادا إلى القانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٨١ ليتولى مهام تدريب موظفي وزارة المالية وتشكيلاتها المختلفة فضلاً عن موظفي الوزارات الأخرى والجهات غير المرتبطة بوزارة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المجالات المالية والمحاسبية بشكل رئيس.

واستناداً الى قانون مركز التدريب المالي والمحاسبي يشرف على المركز مجلس يسمى (مجلس المركز) ويتكون من:

- احد موظفي الدرجات الخاصة في وزارة المالية رئيساً للمجلس.
- اثنين من موظفي وزارة المالية بدرجة لا تقل عن مدير عام عضواً.
- نقيب المحاسبين والمدققين أو من ترشحه النقابة من أعضاء مجلسها عضواً.
- أحد التدريسيين من ذوي الاختصاص من كليات الإدارة والاقتصاد في الجامعات العراقية يرشحه وزير التعليم العالي والبحث العلمي عضواً.
- المدير العام للمركز / نائب رئيس المجلس / عضواً ومقرراً.
- عضوي احتياط من موظفي وزارة المالية بدرجة لا تقل عن مدير عام.

ويقدم المركز خدمات تدريبية متنوعة في المجالات المالية والمحاسبية بالاعتماد على معايير جودة التدريب الدولية والاساليب الحديثة في التدريب.

فضلاً عن وضع أسس جديدة لاختيار من يتولى الاعمال المالية والمحاسبية في ادارات الدولة المختلفة وتطوير كفاءة العاملين في هذا الحقل، كما يتولى دراسة المشاكل التي تعاني منها الادارة المالية العامة ومعالجتها وتطوير خدماتها بأسلوب علمي رصين.

كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

تأسست كلية الادارة والاقتصاد مع تأسيس الجامعة المستنصرية عام ١٩٦٣، ومنذ نشأة نواة الكلية حتى عام ١٩٦٨ كانت خدماتها مقتصرة على ما تقدمه من دراسات مسائية في تخصصات (الاقتصاد، المحاسبة وادارة الاعمال)، وتحولت الى الدراسة الصباحية في عام ١٩٦٨، ثم توسعت لتشمل اقسام اخرى، مثل (الاحصاء، السياحة وادارة الفنادق، المالية والمصرفية) تقع الكلية في حي الطالبية في جانب الرصافة في بغداد .

تهدف كلية الاداره والاقتصاد الى ارساء دعائم الدراسات الاولية والدراسات العليا في مجالات الاختصاص الادارية والاقتصادية والمحاسبية والمصرفية والاحصائية وتطوير البحث العلمي وتهيئة ملاكات مهنية متخصصة وقادرة على سد احتياجات سوق العمل والمساهمة في تقليل المشكلات التي تواجه مؤسسات التعليم ، ونشر المعرفة في مجالات الاختصاص في الكلية من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات والورش العلمية وحلقات النقاش والقيام باعمال التاليف والترجمة والعمل على تفعيل كل ما يفضي الى تطوير العملية التعليمية.

الكلية التقنية الادارية - بغداد

تأسست الكلية التقنية الادارية / بغداد عام ١٩٩٩ كأحدى مؤسسات التعليم العالي في هيئة التعليم التقني بموجب الامر الاداري المرقم ١٣٠٧٩/٢/٧ في ١٩٩٩/٩/٢٢ لتواكب التطورات العلمية والتكنلوجية والتوجهات الحديثة في العلوم وجوانبها التطبيقية واستيعاب التطورات الحاصلة في بيئة الاعمال وحقولها الادارية والتنظيمية كافة في المجالات الانتاجية والمالية والمصرفية والمعلوماتية والجودة.

مدة الدراسة في الكلية اربع سنوات، يتلقى الطالب خلالها الجوانب النظرية، فضلاً عن التطبيقات العملية في الاختصاص، يمنح بعدها الخريج شهادة البكالوريوس التقني

الاقسام: تضم الكلية ستة اقسام علمية:

١- قسم تقنيات ادارة الاعمال

٢- قسم تقنيات المحاسبة

٣- قسم تقنيات المعلوماتية

٤- قسم تقنيات ادارة الجودة الشاملة

٥- قسم تقنيات المصارف والتمويل

٦- قسم تقنيات ادارة السفر والسياحة

المعهد العالي
للدراسات المحاسبية
والمالية

تأسس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ أحد تشكيلات جامعة بغداد، يعد أول معهد عربي حكومي للدراسات العليا يمنح الشهادات الاتية:١- محاسب قانوني / يتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة الدكتوراه. ٢- محاسب كلف والادارية / يتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة الدكتوراه. ٣- دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف. ٤- دبلوم عالي معادل للماجستير في الضرائب. ٥- دبلوم عالي معادل للماجستير في التأمين.

جامعة النهرين كلية
اقتصاديات الاعمال

تأسست كلية اقتصاديات الاعمال في العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ وتضم ثلاثة اقسام علمية هي:

١- قسم اقتصاديات ادارة الاستثمار والموارد.
٢- قسم اقتصاديات ادارة المصارف.
٣- قسم الرقابة المحاسبية والمالية.

وتم استحداث برامج الماجستير في الاقسام العلمية كافة ، إذ يمنح قسم اقتصاديات ادارة الاستثمار والموارد شهادة الماجستير في ادارة الاستثمار والموارد، فيما يمنح قسم اقتصاديات ادارة المصارف شهادة الماجستير في ادارة الصيرفة والتمويل، ويمنح قسم الرقابة المحاسبية والمالية شهادة الماجستير في محاسبة الاعمال.

جامعة آشور

تعد جامعة اشور من الجامعات الاهلية المتميزة في بغداد اذ تاسست تحت مسمى كلية اشور في العام ٢٠١٧ وبموافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحولت الى جامعة تضم ١٢ كلية وهي :

١. كلية الاطب البشري
٢. كلية طب الاسنان
٣. كلية الصيدلة
٤. كلية التقنيات الصحية والطبية
٥. كلية العلوم
٦. كلية التقنيات الهندسية
٧. كلية الهندسة
٨. كلية القانون
٩. كلية الادارة والاقتصاد
١٠. كلية الاداب
١١. كلية التربية
١٢. كلية الفنون الجميلة

وكل كلية تضم مجموعة من الاقسام العلمية، ومن الجدير بالذكر ان جامعة اشور تعد الجامعة الاهلية الوحيدة في بغداد تضم كلية الطب البشري والتي استحدثت في العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ لتكون انموذجاً متميزاً للجامعات الاهلية. كما تعد الجامعة الاولى والوحيدة من بين كافة الجامعات الاهلية في العراق عدا جامعات اقليم كردستان تشارك في برنامج Erasmus Plus وهو برنامج تابع للاتحاد الاوربي للتبادل الثقافي وغايته تحسين جودة التعليم الجامعات، كما حصلت الجامعة على اربعة شهادات

ايزو وهي { ISO 45001 2018}، {ISO 14001 2015}، {ISO 9001 2015} و { ISO 50001 2018}.

البنك المركزي العراقي

تأسس البنك المركزي العراقي تحت إسم «المصرف الوطني العراقي» بموجب القانون (٤٣) لعام ١٩٤٧، وتم نشره في الجريدة الرسمية في ١٩٤٧/١١/١٦ ويعد هذا اليوم هو اليوم الرسمي لتأسيس البنك المركزي.

في عام ١٩٤٩ بدأ المصرف بمزاولة اعماله كبنك مركزي كامل الصلاحيات، وتأسس على نمط بنك انكلترا آنذاك، وتكون المصرف الوطني (البنك المركزي حالياً) في بدايته من دائرتين :

- أولهما: دائرة الاصدار التي عهد إليها ادارة اصدار العملة وغطائها.
- ثانيهما: دائرة الصيرفة التي اسندت إليها مسؤولية الاحتفاظ برأسمال البنك وودائع البنوك التجارية لدى المصرف والقيام بعمليات المقاصة وادارة الدين العام.

قدمت مجموعة مقترحات بضمنها من الاقتصادي الدنماركي (كارل ايفرسون) صدر قانون البنك المركزي العراقي ذي الرقم (٧٢) لسنة ١٩٥٦ الذي ألغى القانون السابق واستبدل تسميته من (المصرف الوطني العراقي) الى (البنك المركزي العراقي)، وجرى على القانون العديد من التعديلات الضمنية والكلية خلال الفترة المنحصرة بين ١٩٥٦– ٢٠٠٤ .

صدر قانون جديد للبنك المركزي العراقي ذو الرقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ ،لاغياً القوانين السابقة ومؤسساً لعهد جديد من الاستقلالية في السياسة النقدية في العراق، ليتبنى البنك المركزي العراقي في عمله الرائد في المجال النقدي والمصرفي اربع قوانين تم تشريعها بعد عام ٢٠٠٣ وهنّ حسب اسبقية التشريع :

١– قانون البنك المركزي العراقي الأمر رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ .

٢– قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤.

٣– قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥.

٤– قانون المصارف الاسلامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥.

أهداف المؤتمر

١ تحديد التحديات الحالية واستراتيجيات التحول الرقمي للخدمات المالية ومواكبتها.

٢ استشراف الاتجاهات المستقبلية للخدمات المالية الرقمية.

٣ تعزيز الابتكار والتطوير في مجال الخدمات المالية الرقمية.

٤ التعاون بين الجهات ذات العلاقة في مجال التكنولوجيا المالية وتعزيزها.

٥ استعراض الحلول المتعلقة بالأمن السيبراني والمخاطر المستقبلية وكيفية التحوط منها.

محاور المؤتمر

المحور الأول

التكنولوجيا المالية ودورها في ابتكار وتطوير الخدمات المالية

المحور الثاني

الذكاء الاصطناعي ودوره في رقمنة الخدمات المالية

المحور الثالث

دور البنك المركزي في تطوير الاطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية

المحور الرابع

الامن السيبراني وسلسلة الكتل ودورها في حماية البيانات المالية

المحور الخامس

التحديات التي تواجه الخدمات المالية الرقمية

وقائع المؤتمر

اليوم الأول الثلاثاء ٢٤ كانون الاول ٢٠٢٤

قاعة البيان - مركز التدريب المالي والمحاسبي

٨:٠٠- ١٠:١٥ الافتتاح الرسمي

- قراءة آيات من القرآن الكريم
- قراءة سورة الفاتحة على أرواح شهداء العراق
- السلام الوطني

١٠:١٥ - ١١:٠٠ كلمات الترحيب والافتتاح

- الدكتور أحمد جواد الدهلكي/ مدير عام مركز التدريب المالي والمحاسبي – رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر
- الآنسة طيف سامي محمد / معالي وزير المالية
- الدكتور علي محسن العلاق / محافظ البنك المركزي العراقي
- الاستاذ الدكتور حيدر نعمة الفريجي / رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

١١:٠٠ - ١١:٣٠ استراحة الشاي والقهوة

١١:٣٠ - ٢:٠٠ جلسة اليوم الأول

ادارة الجلسة : أ.د. فلاح حسن ثويني / كلية الادارة والاقتصاد–الجامعة المستنصرية

- مشاركات الخبراء

ت	اسماء الخبراء
١	أ.د. عباس محسن البكري / رئيس جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٢	السيد عباس شهاب احمد / مدير عام المصرف العقاري
٣	الدكتور محمد يونس ابو رغيف / مدير عام دائرة الاستثمارات / البنك المركزي العراقي
٤	السيد عدنان اسعد عبد / مدير عام دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات / البنك المركزي العراقي
٥	الاستاذ الدكتور فلاح حسن عداي الحسيني / الدائرة المالية المركزية - حكومة الشارقة – الامارات
٦	السيد جميل شقير / المدير الاقليمي لمصرف استاندرد جارتر في العراق

توزيع الشهادات التقديرية للسادة الخبراء

دعوة الغداء

اليوم الثاني الاربعاء ٢٥ كانون الأول ٢٠٢٤

مركز التدريب المالي والمحاسبي

١٠:٠٠ - ١٢:٣٠ الجلسة الأولى

قاعة (١) المحور الاول
(التكنولوجيا المالية ودورها في ابتكار وتطوير الخدمات المالية)
ادارة الجلسة : أ.د. ثائر صبري محمود الغبان
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
١	د. رفيقة باشا د. هند زموالي جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة- الجزائر	دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الخدمات المالية الرقمية في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري
٢	د. خالد حسين حمزة السعيدي وزارة المالية – مصرف الرشيد د. علاء حامد فيصل الناظمي جامعة القادسية – كلية الإدارة والاقتصاد	التكنولوجيا المالية واثرها في تعزيز الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٨ – ٢٠٢٣
٣	د. ماجد كاظم ملامي د. حسن هزبر علي وزارة المالية	دور الأتمتة في زيادة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)
٤	د. عبد الحميد بلهادف د. ابق بوبكر جامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر	مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي والمصرفي
٥	م.م. محمد رافع صبار د. مروج طاهر هذال مصرف الرشيد	التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في العراق

٦	م.م. ياسين نادب علي خليل السلطاني جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد م.م. احمد فؤاد محمد حسين الطائي وزارة الداخلية - مديرية شؤون المخدرات	دور إبتكارات التكنلوجيا المالية في تطوير استخدام الخدمات المالية الرقمية في العراق
٧	م. م. هديل شاكر محمود كلية اقتصاديات الاعمال - جامعة النهرين	تأثير استخدام التكنولوجيا المالية في الربحية المصرفية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة من ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣
٨	م. قيس مكي خلف الجامعة التقنية الوسطى- المعهد الطبي التقني	تأثير التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للمصارف بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
٩	حسن جاسم حميد الزبيدي المصرف الزراعي التعاوني	التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية
١٠	أسيل جمال صبيح فهد وزارة المالية - الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	دور انقطاع الانترنيت على وسائل الدفع الالكتروني وانعكاساتها على العمليات المصرفية بحث تطبيقي بالمصارف العراقية التجارية الخاصة للمدة من ٢٠٢١-٢٠٢٦

١٠٠٠ - ١٢:٣٠ الجلسة الثانية

قاعة (٢) المحور الثاني
(الذكاء الاصطناعي ودوره في رقمنة الخدمات المالية)
ادارة الجلسة: أ.د. نغم حسين نعمة

عميد كلية اقتصاديات الاعمال - جامعة النهرين

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
١	أ.د. نغم حسين نعمة م.م. جنان محمد صالح جامعة النهرين - كلية اقتصاديات الاعمال	اثر التحول الرقمي في الصيرفة المستدامة / دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة
٢	أ.د. ابتهاج اسماعيل يعقوب الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد رافد غازي فيصل / وزارة النفط	التكامل بين اطاري (AI RMF1.0) و (IIA) ودورهما في تقييم ادارة مخاطر الذكاء الاصطناعي باستعمال نماذج التصنيف في التعلم الآلي بالقطاع المصرفي العراقي
٣	أ.م. د جنان عبدالعباس باقر جامعة الفرات الاوسط التقنية - المعهد التقني -بابل أ.د. عدي غني حمادي جامعة الحلة الاهلية- كلية التقنيات الهندسية	Employing Analytical Intelligence to Improve Financial Reports and its Reflection on Predicting Financial Failure
٤	أ.م.د. لطفي جبار زغير كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة سومر م.م. حيدر عبد هاشم الغزي كلية الامام الكاظم (ع) - اقسام ذي قار	دور الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة تقديرات البيانات المالية في المؤسسات المالية
٥	د. زهراء صالح حمدي مصرف الرشيد	أثر التمويل الرقمي على الاداء المالي للمصارف العراقية دراسة على مجموعة من المصارف العراقية للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٣)
٦	م.م. يوفس غازي رجب الحيالي م.م. بلند خالد خليل الحاج رسول وزارة المالية - مصرف الرشيد فرع الموصل	دور التكنولوجيا الرقمية في تطوير الخدمات المصرفية دراسة تحليلية في القطاع المصرفي العراقي (٢٠١٧-٢٠٢٣)
٧	م.م. احمد باسم شبع وزارة المالية - الهيئة القانونية م.م. سراب محمد طاهر الجامعة التكنلوجية	Applied PSO-GWO hybridization in digitization to enhance Credit Scoring Services
٨	انور حسان محمود ثائر طعمة ناصر وزارة المالية - الهيئة الاقتصادية	تحسين نموذج XG boost و CAT boost باستخدام خوارزمية التحسين الذئب الرمادي للكشف عن الاحتيال المصرفي الرقمي

١٠٠ - ١٢:٣٠ الجلسة الثالثة

قاعة (٣) المحور الثالث

(دور البنك المركزي في تطوير الاطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية)

ادارة الجلسة: أ.م.د. صلاح الدين محمد امين الامام

الكلية التقنية الادارية /بغداد –الجامعة التقنية الوسطى

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
١	أ.د. عبدالحسين جليل الغالبي م.د. فاضل نعمة طاهر جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد	إمكانية اصدار عملة رقمية للبنك المركزي العراقي خطوة نحو الرقمنة
٢	أ.د. أحمد حسين بتال حسين جمعة محمد كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الانبار	أثر المدفوعات الالكترونية في مؤشر معدل دوران الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية
٣	أ.م.د. ساكار ظاهر عمر امين الجامعة التقنية الشمالية – المعهد التقني كركوك	الأموال المشبوهة ـ ودور البنك المركزي في مكافحة عمليات غسيل الأموال دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٣)
٤	أ.م.د. عمار غازي العزي جامعة ديالى أستاذ المحاسبة المشارك الدكتور كمال عبد العزيز النقيب جامعة بلاد الرافدين	تأثير استعمال عمليات الدفع الإلكتروني (POS) على المعالجات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجامعات الحكومية العراقية (دراسة تطبيقية عن جامعة ديالى)
٥	م.د. هشام صبيح زاير المكصوصي الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا م.د. احمد عبد الحسن كحيط الابراهيمي دائرة صحة النجف الاشرف	تأثير العدوى المالية لسعر الصرف على أداء شركات الصيرفة دراسة ميدانية لمجموعة من شركات الصيرفة في محافظة بغداد
٦	د. شيماء عبد الهادي حسين الشريفي جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد م.م. غصون ثمود محمد الحميري معهد تقني بابل	قياس وتحليل اثر أدوات السياسة النقدية على حجم الخدمات المالية الرقمية في العراق خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢١)
٧	د. مصطفى محمد إبراهيم البنك المركزي العراقي حيدر سعد محمد مركز التدريب المالي والمحاسبي	تحليل دور البنك المركزي العراقي في تعزيز المنتجات المصرفية الرقمية (الأطر التنظيمية، التوجهات المستقبلية)

الجلسة الرابعة ١٢:٣٠ - ١٠:٠٠

قاعة (٤) المحور الرابع
(الامن السيبراني وسلسلة الكتل ودورها في حماية البيانات المالية)
ادارة الجلسة: أ.د. احمد صبيح عطية
عميد كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
١	أ.م.د. قدري مصطفى سليمان جامعة عجلون الوطنية- الأردن أ.د. فارس سعود القاضي جامعة جرش- الأردن	المرونة السيبرانية وأثرها في تحسين جودة الخدمات المالية الرقمية دراسة تطبيقية في المركز الوطني للأمن السيبراني الأردني
٢	آيات فوري عاتي جامعة الشعب - كلية العلوم الادارية والمالية أ.م.د. علي قاسم حسن العبيدي جامعة النهرين - كلية اقتصاديات الأعمال	تأثير الأمن السيبراني في كفاءة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني (بالتطبيق في عينة من المصارف العراقية)
٣	د. حسين محسن توفيق المطيري وزارة المالية- مدير مصرف الرشيد الهاشمية ٢١ م. د. زينب حميد كاظم الجامعة التقنية الإدارية بغداد / معهد إدارة الرصافة	تأثير الرقمنة المصرفية (التحول الرقمي) على تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة العراقية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)
٤	م.م. أحمد نعمة ظاهر م.م. حيدر جاسم محمد جبر كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بابل	إمكانية استخدام التكنولوجيا الرقمية في دعم عملية الإصلاح الضريبي في الاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) - تجارب إقليمية مختارة
٥	م.م. علي سلمان غياض شركة التامين العراقية - فرع النجف م.م. اياد حسن كاظم شركة التامين العراقية - الإدارة العامة	الذكاء الاصطناعي وأثره في خلق القيمة الرقمية لأنظمة الدفع الالكتروني في العراق (٢٠١١-٢٠٢٤)
٦	مهدي حنّون حسين احمد فوزي شفيق البنـــك المركـــزي العراقـــي	دور الثقافة الرقمية في الحد من الهندسة الاجتماعية دراسة ميدانية في القطاع المالي العراقي للمدة من ٢٠١٧-٢٠٢٣
٧	علي مظهر عبدالمهدي وزارة المالية / شركة التامين العراقية	دور الخدمات التأمينية الرقمية في تحسين الحصة السوقية المستحاذة «دراسة تطبيقية في شركة التأمين العراقية العامة»

١٠:٠٠ - ١٢:٣٠ الجلسة الخامسة

قاعة (٥) المحور الخامس

(التحديات التي تواجه الخدمات المالية الرقمية)

ادارة الجلسة: أ.د. غسان قاسم داود

عميد كلية الادارة والاقتصاد - جامعة آشور

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
١	أ.د. عبدالرضا حسن سعود حسن عبدالرضا حسن كلية الادارة والاقتصاد- جامعة ذي قار	دور التحول الرقمي في تطوير النظام المحاسبي الموحد والنظام المحاسبي الحكومي في العراق: الفرص والتحديات
٢	الاستاذ المشارك د. محمد أحمد الخولي كلية العلوم الإدارية بأكاديمية السادات بالقاهرة	محددات القيمة المضافة لمنصات الدفع الإلكتروني لحوكمة العمليات المالية كمدخل لتطوير الخدمات الرقمية في المؤسسات المالية
٣	د. عمار عباس هادي ياس وزارة النفط – الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز م.د. بهاء عبد الوهاب عبد وزارة التعليم العالي – جامعة القاسم الخضراء- كلية الزراعة	تحليل واقع وتأثير قنوات الدفع الالكتروني (ATM, POC, POS) في مؤشر استخدام الخدمات المالية في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٣)
٤	د. رعد حميد كريم الحجامي د. مصطفى محمد حسن الكيشوان وزارة المالية- شركة التأمين الوطنية	أثر التكنولوجيا المالية على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي
٥	د. حاتم عبد الرزاق نعمة مصرف الرشيد – الأمانة العامة	التحديات الرئيسية التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في العراق وآفاق التطور
٦	سرمد عباس جواد رسل عباس فاضل وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية	دور نظام الاسيكودا في تعزيز استدامة الإصلاح الجمركي في العراق
٧	علي كريم حسون الموسوي المصرف الزراعي التعاوني	أثر تحديث نظم المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة
٨	حسين عبدالزهرة عبود عبدالله عبدالملك نعمة المصارف العقاري – فرع البصرة	دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٣)

١١:٣٠-١١:٠٠ استراحة الشاي والقهوة

١٢:٣٠ - ١٢:٤٥ تكريم البحوث المتميزة

١٢:٤٥ - ١:٠٠ التوصيات

١:٠٠ - ١:٣٠ تكريم الباحثين واللجان

دعوة الغداء

كلمة الدكتور احمد جواد الدهلكي / مدير عام مركز التدريب المالي والمحاسبي – رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

معالي محافظ البنك المركزي العراقي المحترم

السيد رئيس اللجنة المالية النيابية المحترم

وكيل وزارة المالية المحترم

السادة المستشارون المحترمون

السادة رؤوساء الجامعات المحترمون

السيدات والسادة المدراء العامون وعمداء الكليات المحترمون

السيدات والسادة الضيوف من خارج وداخل العراق المحترمون

السيدات والسادة أعضاء الهيئات التدريسية في الكليات المحترمون

سيداتي وسادتي الحضور مع حفظ القابكم الموقرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني في بداية الكلمة ان ارحب بكم جميعا اجمل ترحيب في المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع (الخدمات المالية الرقمية – تحديات الواقع واستشراف المستقبل) الذي يقيمه مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية برعاية معالي وزير المالية المحترمة، وبدعم من البنك المركزي العراقي، وبالتعاون مع كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية والكلية التقنية الإدارية – بغداد/ الجامعة التقنية الوسطى والمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد وكلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين وجامعة آشور والذي يقام للمدة ٢٤–٢٥ كانون الاول ٢٠٢٤ في رحاب مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية.

ان مؤتمر الخدمات المالية الرقمية – تحديات الواقع واستشراف المستقبل يأتي انسجاما مع التوجه الإصلاحي في القطاع المالي الذي تتبناه الحكومة في اطار المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي.

وتبرز فاعلية وشمولية هذا المؤتمر العلمي من خلال وضع العديد من المحاور التي تتيح الفرصة للباحثين والمشاركين في تغطية اهداف هذا المؤتمر ليكون مساهمة مميزة في مسار الاصلاح المالي والاقتصادي للعراق وخلق بيئة فكرية وعملية متناغمة بهدف التحسين والتطوير المستمر وبما يضمن بناء الاقتصاد الرقمي والتقني التنافسي والذي يعمل على ارساء دعائم الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الريادة المالية العالمية والتكامل مع الاقتصاديات العالمية ومعالجة العديد من المشاكل وخاصة الموضوعات الحالية التي تحظى بالتوجهات والاهتمامات العالمية ومنها التحول الرقمي في الخدمات وغير ذلك ..

وركز المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع الذي يقيمه مركز التدريب المالي والمحاسبي على خمسة محاور رئيسة خصص المحور الأول للتكنولوجيا المالية ودورها في ابتكار وتطوير الخدمات المالية اما المحور الثاني فكان للذكاء الاصطناعي ودوره في رقمنة الخدمات المالية وتطرق المحور الثالث لدور البنك المركزي في تطوير الاطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية في حين تناول المحور الرابع الامن السبراني وسلسلة الكتل ودورها في حماية البيانات المالية، فيما سلط المحور الخامس الضوء على التحديات التي تواجه الخدمات المالية الرقمية.

ويهدف مؤتمر الخدمات المالية الرقمية إلى تحديد التحديات الحالية واستراتيجيات التحول الرقمي للخدمات المالية ومواكبتها، وواستشراف الاتجاهات المستقبلية للخدمات المالية الرقمية. فضلا عن تعزيز الابتكار والتطوير في مجال الخدمات المالية الرقمية. ويسعى ايضاً الى التعاون بين الجهات ذات العلاقة في مجال التكنولوجيا المالية وتعزيزها، كما انه يستعرض الحلول المتعلقة بالامن السبراني والمخاطر المستقبلية وكيفية التحوط منها .

أخيراً اتقدم بالشكر والتقدير لجميع الداعمين والمساهمين في عقد هذا المؤتمر وفي مقدمتهم معالي وزير المالية الآنسة طيف سامي محمد المحترمة لرعايتها مؤتمر

الخدمات المالية الرقمية وهو مؤشر على ما توليه الحكومة من اهتمام بهذا المجال واهميته في دفع عجلة التطوير الاقتصادي. وأقدم شكر خاص الى معالي محافظ البنك المركزي الدكتور علي محسن العلاق المحترم لدعمه الكبير للمؤتمر وحضوره اليوم بيننا. كما اتقدم بالشكر والثناء لرئيس واعضاء مجلس مركز التدريب المالي والمحاسبي لدعمهم الكبير في الموافقة على عقد المركز مؤتمرات علمية سنوية تساهم في تطوير الادارة المالية واساليب العمل من خلال البحوث العلمية. واتقدم ايضاً بالشكر والتقدير الى كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية والكلية التقنية الإدارية – بغداد/ الجامعة التقنية الوسطى وكلية اقتصاديات الاعمال/ جامعة النهرين والمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد وجامعة آشور لدعمهم ومساهمتهم الكبيرة في عقد هذا المؤتمر في الجوانب العلمية والتحضيرية من خلال المشاركة في اللجان العلمية والتحضيرية وادارة جلسات المؤتمر. ويطيب لي ان اتقدم ايضا بالشكر والتقدير الى اللجنة العلمية واللجنة التحضرية والمقيمين العلميين والباحثين والخبراء والمشاركين في المؤتمر من داخل العراق وخارجه لما قدموه من جهود ومشاركات لعقد المؤتمر.

وآخر دعونا ان الحمد لله رب العالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة الدكتور حيدر نعمة الفريجي / رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف الخلق محمد وعلى اله الطبين الطاهرين وعلى اصحابه المنتجبين ومن والاهم الى يوم الدين.

السيدات والسادة مع حفظ الالقاب والمقامات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باسمي وباسم كادر المؤتمر نقدم اجمل ايات الترحيب لكل الاخوة والاخوات الحضور ونقدم شكرنا الجزيل وتقديرنا العالي لحضوركم المتميز ودعمكم المتواصل لنجاح هذا المحفل العلمي الكبير واي محفل علمي اخر خدمة لعراقنا الحبيب.

السيدات والسادة مع حفظ الالقاب

لايخفى على حضراتكم اهمية مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة التي تشهدها العالم وخاصة في مجال القطاع المالي والمصرفي لما له من اهمية كبرى في تحسين الخدمات واختصار الجهد والوقت فضلاً عن اهميتها في تعزيز الرقابة المالية وضبط التلاعب وغسيل الاموال والتي تعد افة ذات اذرع متعددة لتدمير اقتصاديات العالم وخاصة اقتصاديات الدول النامية. ومن هذا المنطلق اطلق كادر مركز التدريب المالي والمحاسبي وباسناد متميز من الجهات المتعاومة والمتثملة بكلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، والكلية التقنية الادارية – الجامعة التقنية الوسطى، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد ، وكلية اقتصاديات الاعمال – جامعة النهرين ، وجامعة اشور وبدعم متميز من البنك المركزي العراقي مؤتمرها العلمي الدولي السنوي الرابع الذي حمل عنوان (الخدمات المالية الرقمية – تحديات الواقع واستشراف المستقبل) للمدة ٢٤–٢٥ كانون الاول عام ٢٠٢٤ ليكون مناراً علمية في مجال التحولات الرقمية.

السيدات والسادة الافاضل

منذ الشهر الخامس من هذا العام تضافرت الجهود الجبارة من قبل كادر المؤتمر ولجانها المتعددة للتهيئة والتحضير لمؤتمرنا هذا، وعلى الرغم من الشروط القاسية التي وضعتها اللجنة العلمية لاستقبال البحوث المشاركة الا ان هذه الشروط لم تمنع الباحثين من الاصرار بالمشاركة وارسال بحوثهم اذ استقبلنا (٩٣) بحث بواقع (٧٠) باحث من مختلف الجامعات والمؤسسات العراقية فضلاً عن مشاركة دول عربية شقيقة من مصر والاردن والجزائر، وبعد تقييم تلك البحوث من قبل اساتذة متميزين تم قبول (٤٠) بحث قسمت على خمسة محاور. ومن الجدير بالذكر ان مؤتمرنا هذا قد استقبل مجموعة كبيرة من بحوث منتسبي وزارة المالية وهذا دليل واضح على سياسة وزارة المالية في دعم البحث العلمي.

السيدات والسادة مع حفظ الالقاب

في خضم هذه الجهود المتميزة لاننسى الجهود الجبارة لمنتسبي مركز التدريب المالي والمحاسبي وعلى رأسهم السيد مدير عام المركز الدكتور احمد جواد الدهلكي رئيس اللجنة التحضيرية لما بذله من جهد متميز فالف شكر له ولكادر المركز. كما لاننسى ان نقدم شكرنا الجزيل لكل الاساتذة الافاضل الذين لم يبخلو باي جهد في تقييم البحوث. وشكرنا الكبير لكل الاخوة الباحثين الذين بذلو ما يملكونه من جهد وعلم في انجاح هذا المحفل العلمي الكبير. واخيراً شكرنا وتقديرنا العالي لكافة اعضاء لجان المؤتمر.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

المحور الاول

التكنلوجيا المالية و دورها في ابتكار و تطوير الخدمات المالية

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الرابع)
الخدمات المالية الرقمية تحديات الواقع و استشراف المستقبل
بغداد ٢٤-٢٥ كانون الاول ٢٠٢٤

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
١	العنوان	دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الخدمات المالية الرقمية في البنوك الإسلامية– دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري	١-١٨
	الباحث	• د. رفيقة باشا / جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة– الجزائر • د. هند زمولي / جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة– الجزائر	
٢	العنوان	التكنولوجيا المالية واثرها في تعزيز الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣	١٩-٥٢
	الباحث	• د. خالد حسين حمزة السعيدي / وزارة المالية/ مصرف الرشيد • د. علاء حامد فيصل جامعة / جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد	
٣	العنوان	دور الأتمتة في زيادة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)	٥٣ –٧٤
	الباحث	• د. ماجد كاظم ملامي / وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية • د.حسن هزبر علي / وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية	
٤	العنوان	مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي والمصرفي	٧٥– ٩٨
	الباحث	• أ. عبد الحميد بلهادف / جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر) • د. نبق بوبكر/ جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)	
٥	العنوان	التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في العراق	٩٩ – ١٢٢
	الباحث	• م.م.محمد رافع صبار/ مصرف الرشيد/فرع جامعة الانبار • د. مروج طاهرهذال / مصرف الرشيد	
٦	العنوان	دور إبتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير استخدام الخدمات المالية الرقمية في العراق	١٢٣-١٤٤
	الباحث	• م.م. ياسين نادب علي خليل / جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد • م.م. احمد نهاد محمد حسين / وزارة الداخلية – مديرية شؤون المخدرات	
٧		تأثير استخدام التكنولوجيا المالية في الربحية المصرفية بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة من ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣	١٤٥-١٦٨
		• م. م. هديل شاكر محمود / جامعة النهرين كلية اقتصاديات الاعمال	

المحتويات

البحـوث			
ت	البحث		ص
٨	العنوان	تأثير التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للمصارف بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	١٦٩-١٩٢
	الباحث	• م.قيس مكي خلف / الجامعة التقنية الوسطى/المعهد الطبي التقني	
٩	العنوان	التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي :دراسة تحليلية لمجموعة من الدول ا	١٩٣– ٢٢٤
	الباحث	• حسن جاسم حميد الزبيدي / المصرف الزراعي التعاوني	
١٠	العنوان	دور انقطاع الانترنيت عن وسائل الدفع الالكتروني وانعكاسها على العمليات المصرفية / بحث تطبيقي بالمصارف العراقية التجارية الخاصة للمدة من ٢٠٢١-٢٠٢٦	٢٢٥ – ٢٥٤
	الباحث	• أ أسيل جمال صبيح فهد / وزارة المالية / دائرة الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الخدمات المالية الرقمية في البنوك الإسلامية– دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري

د. رفيقة باشا **د. هند زمولي**

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة– الجزائر

bacharafika2018@gmail.com
hindazmouli@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مجال التكنولوجيا المالية في مجال الصناعة المالية البنكية الإسلامية، وما تلعبه من دور هام وفعال في تعزيز وتحسين الخدمات المالية الرقمية في البنوك الإسلامية على وجه العموم، وفي بنك البركة الإسلامي على وجه الخصوص، وتم تصميم استمارة أسئلة للوصول إلى الإجابة على إشكالية الدراسة وأهدافها، وتم تحليلها باستخدام النمذجة الهيكلية PLS-SEM من خلال برنامج SMART PLS 4، وتم التوصل إلى أن التكنولوجيا المالية تساعد في الوصول إلى شرائح أكبر من المجتمع، بما في ذلك غير المشمولين بالخدمات المالية الرقمية، وتتيح للبنوك الإسلامية تقديم خدمات أكثر سهولة وسرعة ومرونة، وتشجع على تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة ومبتكرة و منخفضة التكاليف من اجل زيـــادة الكفاة التشغيلية للبنك البركة الإسلامي.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١ــ ١٨

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، خدمات مالية رقمية، بنوك إسلامية، PLS-SEM.

Abstract

This study aims to explore the realm of financial technology within the Islamic banking industry and its significant role in enhancing and improving digital financial services in Islamic banks in general and Al Baraka Islamic Bank in particular. A questionnaire was designed to address the research problem and objectives, and it was analyzed using the structural equation modeling (PLS-SEM) technique via the SMART PLS 4 software. The findings revealed that financial technology facilitates reaching larger segments of the population, including the unbanked, and enables Islamic banks to offer more convenient, faster, and flexible services. Furthermore, it encourages the development of innovative, low-cost financial products and services, thereby increasing the operational efficiency of Al Baraka Islamic Bank

Keywords: financial technology, digital financial services, Islamic banks, PLS-SEM.

المقدمة

نظرا للانشطة المتعددة و التغيير والتطور السريع في بيئة الاعمال والوحدات الاقتصادية تنوع المخاطر الاستراتيجية التي توثر على اهداف التنمية المستدامة وعلية فرض والالتزام الوحدات الاقتصادية بطبيق نظام الرقابة الداخلية والامتثال الى القوانين والتعليمات من مستوى التعقيد والحاجة للارتقاء التدقيق الداخلي بهدف تحسين الوحدات الاقتصادية وادائها و تحقيق اهدافها، كما ان اصبح التدقيق الداخلي جزاء لايتجزا من الانظمة التي تسمح تطبيق السليم للحوكمة و التنمية المستدامة وشهد التدقيق الداخلي تطور مذهلا في الجميع الدول المتقدمة وفي هذا التطور تولية هيئات المهنية الدولية لغرض وضع المعايير واساليب المهنية لتطوير التدقيق الداخلي ، لذا فقد تضمن البحث مبحثين، أذ يتناول المبحث الأول منهجية البحث، أما المبحث الثاني الجانب النظري للبحث، فيما تضمن المبحث الثالث الجانب العملي، وأخيرا

تضمن المبحث الرابع ما توصل اليه البحث من الاستنتاجات على المستويين النظري والعملي وما أقترح الباحث من توصيات بناء على الاستنتاجات التي توصلا اليها .

١ـ المبحث الاول منهجية البحث

١.١ – مشكلة البحث

يعد التدقيق الداخلي من العملية المهمة في المؤسسات لضمان دقة البيانات وصحتها ليساعد الإدارة لتحقيق أهدافها وهناك تتطور كبير في اجهزة التدقيق الداخلي لابد من مواكبتها وخصوصا الممارسات الدولية المتمثلة الاطار الدولي لتدقيق الداخلي ومن هنا يمكن تلخيص مشكلة البحث على شكل السؤال التالي

هل يمكن تطبيق الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

٢.١ –أهمية البحث

ان أهمية البحث دراسة الإطار الدولي (IPPF) الخاص بالتدقيق الداخلي، وما يرتبط من مفاهيم بمتغيرات البحث ، وهي كل من مفهوم التدقيق الداخلي، والأداء، والاستدامة، وبيان تحسين البعد الاقتصادي والنتائج التي من الممكن أَن تتحقق في مجال تحسين أَداء المستدام ، وتحقيق الاستدامة اقتصادية فضلاً عن أهمية مواكبة الإصدارات الدولية الخاصة بالتدقيق الداخلي وتبنيها في القطاع الحكومي.

٣.١ – اهداف البحث

١- بيان تاثير تبني الاطار الدولي IPPF في تحسين البعد الاقتصادي

٢– تعرف على أهمية واهداف التدقيق الداخلي و الاطار الدولي (IPPF)

٣– قياس تأثير تبني الإطار الدولي (IPPF) من قبل التدقيق الداخلي للوحدات الحكومي في تحقيق البعد الاقتصادي

٤.١- فرضية البحث

الاتي فرضيات البحث استنادا على المتغيرات

١- هنالك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IPPF) البعد الاقتصادي .

٥.١- حدود البحث

عينة البحث تشمل مجموعة من موظفين التدقيق والحسابات في مديريات وزارة التربية، امتد البحث من عام ٢٠٢٢م لغاية عام ٢٠٢٣م.

٦.١- الوسائل الإحصائية

تم إدخال البيانات في برنامج الحزم الاحصائية SPSS واستعملت الأساليب الاحصائية الآتية:

أولاً- التكرارات والنسب؛ لوصف آراء العينة حول متغيرات البحث.

ثانياً- الوسط الحسابي؛ لتحديد أهمية العبارات الواردة.

ثالثاً- الإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف؛ لتحديد مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

رابعاً- مستوى الأهمية؛ لتحديد أي الفقرات ذات مستوى أهم من الفقرات الأُخرى.

خامساً- معامل الإرتباط ولإنحدار؛ وذلك لقياس مدى الارتباط بين متغيرات البحث، ومستوى العلاقة بينهما، ومقدار تأثير المتغيرات المستقلة على التابعة.

٢- المبحث الثاني/ الاطار الدولي للممارسات المهنية لتدقيق الداخل

ظهرة التدقيق الداخلي في اخر ثلاثة عقود بالتالي يعتبر حديثا مقارنة مع التدقيق الخارج واقتصر في بداية الامر على تدقيق المحاسبي للتاكد من سلامة وصحة وتسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء ان وجدت ولكن مع التطور الحاصل اصبح من الضرورة تطوير التدقيق الداخلي واصبح أداة فحص وتقويم مدى فاعلية أساليب الرقابية وسوف يتناول البحث مفهوم التدقيق الداخلي واطار الدولي

١.٢- مفهوم التدقيق الداخلي

عرفه معهد المدققين الداخليين امريكي التدقيق الداخلي على انه: " نشاط تقييم مستقل في الوحدة الاقتصادية ينشا داخل المؤسسة يقوم في تدقيق العمليات كخدمة للإدارة وهي وسيلة تعمل على الفحص وتقييم الانشطة، وسائل الرقابة الأخرى(طواهر واخرون:٢٠٠٣ :٣٣)

يمكن تعريف التدقيق الداخلي هو نشاط موضوعي ومستقل يقوم في تحسين عمليات المؤسسة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة منهج انضباطي منظمة لتقييم و تحسين إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات حوكمة (renard 2010:73)

كما تم تعريفه: بأنه الوظيفة التي يتلقى بها مدراء الشركة تأكيدا من مصادر داخلية بأن العمليات التي هم مسئولون عنها تعمل بطريقة من شأنها أن تقلل إلى أدنى حد من احتمالية حدوث خطأ (امقران، ٢٠٢١: ٨)

٢.٢-اهداف التدقيق الداخلي

يمكن تحديد اهداف التدقيق كما يلي :

١- فحص وتقييم النشاطات المالية و إلادارية من خلال الفهم الكافي لعمليات المؤسسة، بحيث يكون دور موظفي التدقيق الداخلي اكتشاف الاخطاء داخل المؤسسة، وأن هذه العمليات تمت وفقا ألاهداف المؤسسة الاقتصادية وخطة عملها، وكذلك لتقليل مخاطر وجود بيانات مضللة من خلال التحقق من الإجراءات والتقارير المالية والبيانات .

٢- لتاكد من استخدام الأمثل والفعال لموارد المؤسسة الاقتصادية (الذيابات،٢٠٢٢: ٧٣٣).

٣ – التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل الإدارة ومدى الامتثال للقوانين والأنظمة القائمة (Bubilek,2017:p14)

٣.٢-اهيمة التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي اهمية كبيرة فهو نشاط تقيم كافة الانشطة في المؤسسة من اهم :

١- توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات

٢- التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية (ايمان واخرون،٢٠٢٢: ١٠)

٣- حاجة أصحاب المصالح إلى بيانات مالية صحيحة، ودقيقة، وموثوقة؛ وذلك لكبر حجم الوحدة الاقتصادية، وتعدد منتجاتها، وتشابك معاملاتها.

٤- إتباع اسلوب اللامركزية الإدارية، من أجل التأكد من مدى الالتزام بالخطط، والسياسات من أجل تحقيق نتائج فاعلة(**مبروك،٢٠١٩: ١٠**).

٤.٢-الاطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي

يعرف (العايب،٢٠١٨ :٢١١) على أنَّه (برنامج منهجي يحقق ويسهل في تناسق في المعرفة، ويطور، ويطبق المفاهيم، والأفكار، والطرق، والأساليب المستخدمة في علم معين أو وظيفة معينة، والغاية منه ممارسة وظيفة التدقيق الداخلي على وجه التحديد في تنظيم توجيهات المدققين).كما عرفة (الجزائري،٢٠٢٢: ٢٠) أنَّ الإطار الدولي للممارسات المهنية هو(ذلك الإطار المتكامل من الأَهداف، والمفاهيم المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير متسقة، بحيث تصف طبيعة وحدود ونطاق التدقيق الداخلي).، وترجع أهمية وجود هذا الإطار إلى ضرورة وجود معايير تحكم الممارسات العملية لوظيفة التدقيق؛ لكي تكون مفيدة وتحقق الغرض فأنها يجب أن تبنى على أساس هيكل واضح من الأهداف، والمبادئ العامة، والمفاهيم المرتبطة بها.

٥.٢-أَهداف الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي

يُمكن بيان أَهداف الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي عن طريق (كشاط ،٢٠١٩:٦):-

١- تنظيم الخطوط التوجيهية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين بطريقة واضحة، وأكثر فائدة.

٢- مساعدة ممارسي وظيفة التدقيق الداخلي، والأطراف ذات المصالح على إدراك الطلب لمصالح التدقيق الداخلي، وبجودة ممتازة.

٣- ايضاح الممارسات الوظيفية للتدقيق الداخلي بشكل أكبر للوحدات الاقتصادية، ومساعدة المدققين الداخليين على مزاولة المهنة بسلطة أكثر تميزاً.

٤- تقوية وظيفة التدقيق الداخلي عن طريق توافره لمعلومات دقيقة حول المهمات، والأدوار، والمسؤوليات.

٦.٢- مفهوم التنمية المستدامة

هي التنمية التي تتسم بالاستقرار و تمتلك عوامل التواصل فهي ليست واحدة من الأنماط التنموية التي درج مفكرو التنمية على ابرازها مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و المؤسسية بل انها تشمل كافة هذه الأنماط(امين واخرون، ٢٠٢٣: ٢٠٠)

٧.٢- ابعاد التنمية المستدامة

١.٧.٢- البُعد البيئي للتنمية المستدامة

ويعني ذلك أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص، ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد، فيكمن جوهر البعد البيئي بالدرجة الأولى في الاهتمام بالاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة والاقتصاد في الموارد غير المتجددة كالبترول، و الفحم (بحرية ،٧٢:٢٠١٧)

٢.٧.٢-البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

فيهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بما يجعل من الأفراد الذين تتوافر لهم المتطلبات المادية، والنوعية للحياة مجتمعاً متماسكاً، كما يهتم بتنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بالصحة، والتعليم، والحد من الفقر، وعدالة التوزيع، وتوسيع نطاق الحريات السياسية، والمشاركة الفاعلة، هذا ما يجعل الأفراد مستعدين

للعطاء، والتضحية والعمل الجماعي مما يزيد من عقلانية استغلالهم للموارد وتحسين نوعية الحياة، و يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للمواطن في صناعة القرار (روابح ،٢٠٢١: ٢٧-٢٩).

٣.٧.٢- البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يعني الحد من الإفراط في الاستغلال الفردي من الموارد الطبيعية، لاسيما في الدول المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية إذ يزيد نصيب الفرد بأضعاف عن الهند في استهلاك النفط، والغاز، والفحم، ممّا يعكس مستوى قياسها من الاستهلاك لدى السكان في الدول الصناعية المتقدمة، بما يقابل نظيرتها في الدول النامية، وللحد من ظاهرة الإفراط يجب تحقيق الأهداف الآتية(الجزائري،٢٠٢٢: ٣٨)

أ. **الإستخدام العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية:** أي إيقاف تبديد الموارد من خلال إجراء تخفيضات لمستويات الإستهلاك المبددة للطاقة، عن طريق تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالإنقراض .

ب. **معالجة مشكلات التلوث العالمي** لاسيما من طرف الدول المتقدمة بإعتبارها المتسببة، ولديها كفاية من الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بان تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف.

ج. **تقليل تبعية البلدان المتقدمة** باعتبار الأولى متخصصة في السلع والخدمات المكثفة لعنصر العمل الآخرى المكثفة لعنصر رأس المال، والذي بدوره يعكس صادرات وواردات كل مجموعة في ظل تباين أسعار كل مجموعة .

د. **المساواة في توزيع الموارد، والحد** من التفاوت في المداخل ومكافحة ظاهرة البطالة، لاسيما في الدول النامية من خلال إتباع سياسات تشغيل فعالة.

هـ. **تحديد أولويات الإنفاق الحكومي**، والحد من الإنفاق العسكري.

٣- المبحث الثالث /الجانب العملي

يهتم المبحث بتحليل البيانات وعرض النتائج وذلك بعد أجراء المعالجات الاحصائية واستخلاص النتائج منها، اذ يتناول التحليل الوصفي لعينة البحث على وفق مجموعة من الخصائص، ويتناول التحليل لنظم المعلومات المحاسبية والتحريفات المادية، حيث تم استخدام استمارة استبيان استخدمت (مقياس ليكرت الخماسي)تضمنت صياغة مجموعة من الاسئلة الخاصة بمتغيرات البحث والتي تم توزيعها على عدد من المحكمين المهتمين بذلك الجانب المهني والاكاديمي وتم العمل بالملاحظات التي تم الاسترشاد بها ومن ثم تم توزيعها على عينة البحث والمتمثلة في (المدققين) حيث تم توزيه ١٠٠ استمارة واستلام ١٠٠ مثل ما هو موضح من عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة أي أن نسبة الاستجابة هي ١٠٠% وهي نسبة ممتازة لغرض تحليل البيانات.

١.٣-المتغير الأول (الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IPPF))

جدول (١) **المتغير الأول (الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي ((IPPF)**

الفقرات	المقياس	التكرار	النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
١- مساهمة رسالة التدقيق الداخلي الى أضافة قيمة للوحدة الاقتصادية	محايد	٣	%٢.٢	٤.٥٤	٠.٥٤	٠.١٢	%٩١.٨٩
	اتفق	٣٧	%٤١				
	اتفق تماما	٦٠	%٥٦.٧				
٢- يساعد المدقق الداخلي على تقديم خدمات استشارية وتوكيدية قائمة على المخاطر.	لا اتفق	١	%٠.٧	٤.٤٢	٠.٦	٠.١٤	%٦٨.٤٣
	محايد	٨	%٣.٧				
	اتفق	٤٦	%٤٨.٥				
	اتفق تماما	٤٥	%٤٧				

٣- أيمان و العلم الوافي من قبل افراد التدقيق الداخلي برسالة التدقيق الداخلي ينعكس ايجابيا على بذلهم العناية المهنية.	لا اتفق	٣	%١.٧	٤.٣٤	٠.٧٦	٠.١٨	%٨٣.٤٩
	محايد	٦	%٥				
	اتفق	٤٢	%٤٠.٥				
	اتفق تماما	٤٩	%٤٢.٨				
٤- يقوم الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية ارتباط قسم التدقيق الداخلي بالإدارة العليا .	لا اتفق	٢	%١	٤.١٦	٠.٧٥	٠.١٨	%٨١.٩٧
	محايد	٩	%٧				
	اتفق	٤٩	%٤١.٥				
	اتفق تماما	٤٠	%٣٤.٣				
٥- خطط ونطاق التدقيق الداخلي ترتكز على المخاطر يغطي أنشطة الوحدة بشكل شامل وملاءم لتحقيق الاهداف	لا اتفق	١٠	%٧.٥	٤.٣٢	٠.٦٢	٠.١٤	%٨٥.٦٥
	محايد	٣٠	%٣٤.٣				
	اتفق	٥٠	%٥٠				
	اتفق تماما	١٠	%٧.٥				
٦- يمتلك المدقق الداخلي الشهادة المهنية والاكاديمية والمعرفة والمهارات الكافية في مجال المحاسبة والتدقيق.	لا اتفق	٢	%١.٢	٤.١٨	٠.٦٧	٠.١٦	%٨٥.٥٨
	محايد	٨	%٦.٢				
	اتفق	٥٨	%٥٩				
	اتفق تماما	٣٢	%٢٥.٤				
٧- التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد الامريكي للمدققين الداخليين يرفع قسم التدقيق الداخلي تقاريره الرقابية بصورة دورية.	لا اتفق	٢	%١.٢	٤.٢٤	٠.٨٧	٠.٢١	%٧٩.٤٨
	محايد	٩	%٨.٤				
	اتفق	٣٠	%٢٥.٢				
	اتفق تماما	٥٩	%٤٤.٥				
٨- التنسيق و العمل مع المدقق الخارجي ومناقشة تعزيزه الرقابي في نهاية كل السنة وفحص وتقييم النتائج ومتابعة التصحيح.	لا اتفق	٣	%٢.٢	٣.٩٩	٠.٩٨	٠.٢٥	%٧٥.٤٤
	محايد	٩	%٦.٧				
	اتفق	١٩	%١٤.٢				
	اتفق تماما	٥٨	%٤٣.٣				

٩- تعمل الادارة على توافر الموارد والاساليب التكنولوجية الحديثة من أجل أنجاح وتحقيق اهداف أنشطة قسم التدقيق الداخلي.	لا اتفق	١	%٠.٧	٤.٢٦	٠.٧	٠.١٦	%٨٣.٥٧
	محايد	١	%٠.٧				
	اتفق	١١	%٨.٢				
	اتفق تماما	٧٠	%٥٢.٢				
١٠- يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر المؤسسية وعملياتها التشغيلية لتحقيق الاهداف الاستراتيجية وموثوقية المعلومات وسلامتها.	لا اتفق	٢	%١.٥	٤.٢٨	٠.٧	٠.١٦	%٨٣.٦٤
	محايد	١٣	%٩.٧				
	اتفق	٦٣	%٤٧				
	اتفق تماما	٥٦	%٤١.٨				

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS

بلغ عدد المتفقين (٩٧) فرداً من أفراد العينة بنسبة (٩٨%) تقريباً بأَن (تهدف رسالة التدقيق الداخلي الى أضافة قيمة للوحدة الاقتصادية.) وكانت قيمة الوسط الحسابي (٤.٥٤) اعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣)، ونتيجة مقارنتها بالوسط الفرضي تكون (اتفق تماما)، بانسجام عالٍ في الاجابة من خلال قيمة معامل الانحراف المعياري، وقيمة معامل الاختلاف اللتان بلغتا (٠.٥٤)، (٠.١٢) على التوالي. أمّا اهمية السؤال فكانت بنسبة (٩١.٨٩%)

اما بلغ واخيراً بلغ عدد المتفقين (٧٧) فرداً من أفراد العينة بنسبة (٧٧%) تقريباً بأن (التنسيق مع المدقق الخارجي ومناقشة تعزيزه الرقابي نهاية السنة ومتابعة نتائج التصحيح) وكانت قيمة الوسط الحسابي (٣.٩٩) اعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣) ونتيجة مقارنتها بالوسط الفرضي تكون (اتفق)، بإنسجام عالٍ في الاجابة من خلال قيمة معامل الانحراف المعياري، وقيمة معامل الاختلاف اللتان بلغتا (٠.٩٨)، (٠.٢٥) (على التوالي. أمّا اهمية السؤال؛ فكانت بنسبة (٧٥.٤٤%).

٢.٣-المتغير الثاني: البعد الاقتصادي

يتضمن الجدول رقم (٢)، التكرارات، والنسب، والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل الاختلاف، والاهمية النسبية للأسئلة المطروحة في الاستبيان للمتغير الثاني الموسوم بالبُعد الاقتصادي

جدول (٢) الإحصاء الوصفي للمتغير الثالث البُعد الاقتصادي

الفقرات	المقياس	التكرار	النسبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
١- المساواة في توزيع الموارد تجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات بين الجميع الافراد بتساوي ذلك يساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي	لا اتفق	٢	%١.٢	٤.١٣	٠.٨٥	٠.٢١	%٨٢.٥٣
	محايد	٥	%٣.٤				
	اتفق	٤٥	%٤٢.٥				
	اتفق تماما	٤٣	%٤١.٧				
٢- القيام على رفع مستوى الكفاءة الفاعلية للافراد والوحدات الخاصة بتنفيذ السياسات و البرامج التنموية	لا اتفق	٤	%١.٥	٤.٢٢	٠.٨٢	٠.١٩	%٨٤.٣٢
	محايد	٧	%٥.٢				
	اتفق	٤٥	%٤٢.٥				
	اتفق تماما	٤٤	%٤١.٨				
٣-ضروري قيام قسم التدقيق الداخلي على تقليل الاستهلاك وجعلها اكثر استدامة (التكنواوجيا النظيفة وتغيير الاخضر)	لا اتفق تماما	١	%٠.٧	٤.٢١	٠.٨٢	٠.١٩	%٨٠.٥٢
	لا اتفق	٣	%٢				
	محايد	٥	%٣.٢				
	اتفق	٤٩	%٤٨.٢				
	اتفق تماما	٤٢	%٤١				
٤ – لقسم التدقيق الداخلي الدور الهام والفاعل في تعزيز المسائلة والالتزام بالقوانين من قبل الإدارة.	لا اتفق	٣	%٢.٢	٤.٣٤	٠.٦٨	٠.١٦	%٨٤.٣٣
	محايد	٧	%٥.٢				
	اتفق	٥٠	%٤٩.٣				
	اتفق تماما	٤٠	%٤٣.٣				

٥- تضع الادارة معاييراً للأداء والرقابة المناسبة عليها.	لا اتفق	٢	%١.٥	٤.٣٢	٠.٦٩	٠.١٦	%٨٤.٠٣
	محايد	٨	%٥.٤				
	اتفق	٥٠	%٤٧				
	اتفق تماما	٤٠	%٣٩.٢				
٦- القيام والعمل على دورات وارشادات تساعد على تحقيق البعد الاقتصادي	لا اتفق	١	%٠.٧	٤.٢٩	٠.٧٣	٠.١٧	%٨٢.٩٨
	محايد	١٠	%٩.٧				
	اتفق	٤٥	%٤٤.٨				
	اتفق تماما	٤٤	%٤٣.٢				
٧- يلتزم الافراد العاملين في قسم التدقيق الداخلي بالمعايير والمبادئ الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مثل (السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، الشفافية.	لا اتفق	١	%٠.٧	٤.٣٤	٠.٦٢	٠.١٤	%٨٥.٧١
	محايد	٥	%٣				
	اتفق	٥٤	%٥٣.٢				
	اتفق تماما	٤٠	%٣٩.٢				
٨- يعزز قسم التدقيق الداخلي القيم والأخلاقيات وحقوق الانسان لاهتماماته الواسعة بموضوعات المسؤولية الاجتماعية.	لا اتفق	٥	%٤.٢	٤.٢٣	٠.٧٥	٠.١٨	%٨٢.٢٧
	محايد	٩	%٧.٩				
	اتفق	٤٦	%٤٤.٣				
	اتفق تماما	٤٠	%٣٩.٦				
٩. ضروري قيام قسم التدقيق الداخلي بمبادئ عملية الحوكمة والترشيد أثر ايجابي في تحسينها على مستوى الادارة.	لا اتفق تماما	٢	%١.٥	٤.٤٣	٠.٧٤	٠.١٧	%٨٣.٣٠
	لا اتفق	١	%٠.٧				
	محايد	٤	%٣.٧				
	اتفق	٤٣	%٤١.٨				
	اتفق تماما	٥٠	%٥٠				

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS

بلغ عدد المتفقين (٩٤) فرداً من أفراد العينة بنسبة (٩٣%) تقريباً بأن (يلتزم الافراد العاملين في قسم التدقيق الداخلي بالمعايير والمبادئ الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مثل (السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، الشفافية) وكانت قيمة الوسط الحسابي (٤.٣٤) اعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣) ونتيجة مقارنتها بالوسط الفرضي تكون (اتفق تماما)، بإنسجام عالٍ في الاجابة من خلال قيمة معامل الانحراف المعياري، وقيمة معامل الاختلاف اللتان بلغتا (٠.٦٢)، (٠.١٤) على التوالي. أمّا اهمية السؤال، فكانت بنسبة (٨٥.٧١%).

بلغ عدد المتفقين (٨٦) فرداً من أفراد العينة بنسبة (٨٦%) تقريباً بأن (يُعزز قسم التدقيق الداخلي القيم والأخلاقيات وحقوق الانسان لاهتماماته الواسعة بموضوعات المسؤولية الاجتماعية) وكانت قيمة الوسط الحسابي (٤.٢٣) اعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغ (٣) ونتيجة مقارنتها بالوسط الفرضي تكون (اتفق تماما)، بإنسجام عالٍ في الاجابة من خلال قيمة معامل الانحراف المعياري، وقيمة معامل الاختلاف التي بلغتا (٠.٧٥)، (٠.١٨) على التوالي. أمّا اهمية السؤال؛ فكانت بنسبة (٨٢.٢٧%).

إختبار وتحليل علاقة الإرتباط بين الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IPPF) ، والبعد الاقتصادي

ويعرض الجدول (٣) نتائج قيم معامل الارتباط بيرسون لمتغيرات البحث بين الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي(IPPF) ، والبعد الاقتصادي.

جدول (٣) قيم معامل الإرتباط بيرسون لمتغيرات البحث بين الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IPPF) ، والبعد الاقتصادي

الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي(IPPF)	المتغيرات	
٠,٦١٠**	الارتباط	البعد الاقتصادي
٠.٠٠٠	مستوى المعنوية	

(**) ارتباط ذا دلالة معنوية عند مستوى دلالة ٠.٠١، وحدود ثقة ٩٩% .

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج SPSS

تنص الفرضية البحث على أَنَّ (هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IPPF) ،والبُعد الاقتصادي)، ويتضح من النتائج ما يلي:

أ- معامل الارتباط بين المتغير المستقل الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IPPF) ، والمتغير التابع الُبعد الاقتصادي ما قيمته (٠.٦١٠)، وهي قيمة موجبة تشير إلى وجود علاقة ارتباط جيد.

ب- قيمة معنوية الإرتباط بلغت (٠.٠٠٠)، وهي أَقل من مستوى معنوية البالغة (٠.٠١) عند حدود ثقة ٩٩%، ومن النتائج أَعلاه نقبل الفرضية البحث .

وُيلحظ من النتائج إنَّ قيم الارتباط بين المتغير الأَول مع المتغير الثاني علاقة طردية.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- تبني الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي تأثيراً إيجابياً في تحسين الأداء وبشكل مستدام إنعكاسات إيجابية في تحقيق البُعد الاقتصادي، ومعايير العمل، وقواعد السلوك الأخلاقي.

٢- من خلال دراسة البحث تبين طريق أنَّ قسم التدقيق الداخلي التابع لعينة البحث يفتقر إلى أتباع منهجيات وتقنيات تسهم في إدارة المخاطر وعمليات (البعد الاقتصادي).

٣- ان خلو المعلومات المحاسبية من الاخطاء هي الاساس في اتخاذ القرارات السليمة من خلالها تستطيع المؤسسة وضعها كهدف للوصول الية.

٤- لايوجد هناك الوعي الثقافي الكافي باهمية التنمية المستدام و البعد الاقتصادي في الوحدات وعدم مواكبة التطور الحاصل .

٥- يوجد تأثير ذات دلالة معنوية بين الإطار الدولي للممارسات المهنية وتحسين البعد الاقتصادي، كما هنالك تأثير معنوي للتكامل بين الإطار الدولي للممارسات المهنية في البعد الاقتصادي.

٢.٤- التوصيات

١- ضروري ان تكون هناك دورات تدريبية وبرامج تاهيليه للموظفين التدقيق الداخلي والتقنيات الحديثة وإكسابهم مهارات تمكنهم من أداء مهامهم بالشكل المطلوب، فضلا عن تعزيز قدراتهم، وتحسين أدائهم بما يُسهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

٢- القيام بتقويم اداء الاقتصادي وجدواه في حل ومعالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية لذلك ضرورة اعداد تقارير تقويم الاداء الاقتصادي.

٣- ضرورة اهتمام بعمليات التنمية المستدام و ادارة المخاطر و الحوكمه واقتناع الادارة العليا بوضع اجراءات وسياسات خاصة بهما.

٤- ضروري وضع برنامج واعداد خطط الأنشطة اللازمة لعمليات التدقيق الداخلي على نطاق عملية التدقيق والموارد والإمكانات المتوفرة والعمل على وضع سياسات وإجراءات ترشد الُمدققين الداخليين؛ لتنفيذ المهام الموكلة لهم، وبوقت محدد .

المصادر

١ -امقران، مساعدي رامي"مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة" رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،٢٠٢١.

٢ - امين، هند حليم محمد و الشمري ، سعاد عدنان نعمان" أهمية التدقيق الداخلي الرشيق في تحقيق التنمية المستدامة" مجلة كلية دجلة الجامعة ، المجلد ٦، العدد ٢ ، ٢٠٢٣.

٣ – ايمان، واد موسى وراضية، سايح" اهمية التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات " رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ،٢٠٢٢.

٤ – بحرية، مواعي " البعد البيئي مسار جديد للمؤسسة الاقتصادية نحو التنمية المستدامة"، مجلة الاقتصاد والادارة، المجلد ١٦، العدد ١، الجزائر، ٢٠١٧ .

٥ – الجزائري ، عدنان عبد الله كاظم" تأثير تبني الإطار الدولي للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي في تحسين الأداء المستدام وإنعكاسهُ على تحقيق البُعد المؤسسي " رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٢٢.

٦ – الذيابات، منال محمد حسين" أهمية التدقيق الداخلي للحسابات في البلديات" بحث منشور في مجلة العربية للنشر العلمي ، العدد ٥٠ ، ٢٠٢٢.

٧ – روابح ، الهام شهرزاد " مقومات المدينة المستدامة" مجلة القانون العقاري ، العدد ١٤ ،٢٠٢١ .

٨ – طواهر ،محمد التهامي و صديقي، مسعود" المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة
التطبيقية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٣.

٩– العايب، عبد الرحمن،" آليات تحسين ممارسة نشاط التدقيق الداخلي في الجزائر على ضوء واقع الممارسة والمتطلبات الجديدة للمهنة"، المجلة العالمية للاقتصاد والإعمال، المجلد ٥، العدد٢، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٨.

١٠–كشاط، منى،" أهمية التدقيق الداخلي للجودة في تحسين أداء العمليات في ظل تطبيقات إيزو ٩٠٠١ بوالية سطيف–SCAEK–دراسة ميدانية

بشـــركة الســـمنت " مجلـــة الامتيـــاز لبحـــوث الاقتصـــاد والإدارة، المجلـــد ٣، العدد١، الجزائر ،٢٠١٩.

١١- مبـــروك، هـــاجر "مســـاهمة التـــدقيق الـــداخلي فـــي اتخـــاذ القـــرارات دراســـة ميدانيـــة فـــي مؤسســـة وحـــدة أم البـــواقي" رســـالة ماجســـتير، جامعـــة العربـــي بـــن مهيـــدي، أم البـــواقي، كليـــة العلـــوم الاقتصـــادية والعلـــوم التجاريـــة وعلـــوم التســـيير، الجزائر ،٢٠١٩.

1-Jacques renard, Théorie et pratique d'audit interne,7eme édition, les éditions d'organisation,2010.

2- Olga Bubilek" Importance of Internal Audit and Internal Control in an organization – Case Study" International Business Degree Thesis Bachelor of Business Administration,2017

دور انقطاع الانترنيـــت عن وسائل الدفع الالكتروني وانعكاسها على العمليـات المصرفيـــة / بحث تطبيقي بالمصارف العراقية التجارية الخاصة للمدة من ٢٠٢١-٢٠٢٦

The Role of Internet Outage on Electronic Payment Methods and its Impact on Banking Operations / Applied Research in Iraqi Private Commercial Banks for the Period from 2021-2026

الباحثة: أسيـل جمال صبيح فهد

وزارة المالية / دائرة الصندوق العراقي للتنمية الخارجية

gmalaseelgamal@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

عمل هذا البحث على دراسة دور انقطاع الانترنيـــت عن وسائل الدفع الإلكتروني وانعكاسها على العمليـات المصرفيـة في المصارف ذات الصفة التجاريـــة فـي جمهوريـــة العراق (مصرف التنمية الدولي – ومصرف بغداد– ومصرف الطيـف الإسلامـي) للمـــدة مـــن (٢٠٢١ – ٢٠٢٦) ، ودراسة فعالية دور هذا الانقطاع على قيمة العمولات المصرفية للمصارف المذكورة للمدة من (٢٠٢١-٢٠٢٣) ، واستقراء رياضي لقيمة هذه العمولات للمـــدة من (٢٠٢٤ -٢٠٢٦)، مع الأخذ بعيـن الاعتبار فرضية زيادة عددها بسبب التطور التكنولوجي المتلاحق وتشجيع دولة

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ٢٢٥ــ٢٥٤

العراق للتحول إلى التعاملات الالكترونية ومن ضمنها المصرفية، وقد حددت مشكلة البحث بتساؤل: ما هي العلاقة ما بين انقطاع الانترنيت وما بين عمليات الدفع الالكتروني وما هو انعكاسها على العمليات المصرفية للمدة الزمنية (٢٠٢١-٢٠٢٦) ؟، واستند البحث في حل مشكلاته الى فرضية رئيسية مفادها : يتواجد دور سلبي بدلالة معنوية لانقطاع الأنترنيت على وسائل الدفع الالكتروني . يتناول المحور الأول من البحث طريقة وأسلوب منهج الدراسة التي تم استخدامها ، بينما في المحور الثاني اعتمد البحث المنهج الاستقرائي : في الجانب النظري والذي يتضمن أدبيات العلم ذات الصلة بمفاهيم الشبكات وعمليات الدفع الالكتروني ، مع تسليط الضوء على أهميته ودوره على المصارف من خلال تعريفها وأهميتها وتطورها في جمهورية العراق بالإضافة إلى ذلك يتم دراسة حالة انقطاع الإنترنت، مع تحليل أسبابه وما يحدثه من انعكاسات على عمليات المصرف بما فيها التسديد الرقمي، اما في الجانب العملي يتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي : ذات العلاقة المدعوم بالجانب الكمي بتحليل البيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة السنوية عينة البحث، وكان هنالك دراسة عملية مقارنة لقيمة العملات وعددها ونسبتها خلال المدة الزمنية قيد الدراسة في محاولة استنتاج ومعرفة وتوضيح العلاقة بين هذه المتغيرات، وايجاد حلول لمشكلاتها، وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج كان ابرزها : إنّ انقطاع خدمة الإنترنت عن مصارف عينة البحث سوف تكون هناك أضرار مالية كبيرة على مدار الساعة ويمتد تأثيره بشكلٍ متسارع عاماً بعد عام.ومن ابرز التوصيات هي: بذل الجهود لتقوية البنى التحتية الرقمية للمصارف، عبر الاستثمار في أنظمة احتياطية تضمن استمرارية الخدمات في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى تطوير حلول دفع بديلة تعتمد على الاتصالات المحلية.

Abstract:
This research studied the impact of the Internet outage on electronic payment methods and its impact on banking operations in Iraqi commercial banks (Development Bank, Bank of Baghdad, and Islamic Spectrum Bank) for the period from 2021-

2026, and studied the extent of the impact of this outage on the value of banking commissions for the aforementioned banks for the period from 2021-2023, and a mathematical extrapolation of the value of these commissions for the period from 2024-2026, taking into account the hypothesis of increasing their number due to successive technological development and the encouragement of the State of Iraq to shift to electronic transactions, including banking. Thus, the research problem was summarized in a question: What is the relationship between the Internet outage and electronic payment operations and what is their impact on banking operations for the time period 2021-2026? A group of sub-questions branch out from this main question. In this context, the first axis of the research deals with the research methodology used, while the second axis focuses on the theoretical aspect. This axis includes a review of the most important literature related to the concept of the Internet, highlighting its importance, role and impact on banking operations. It addresses the literature related to electronic payment operations, through its definition, importance and development in the Republic of Iraq. In addition, the case of Internet outage is studied, with an analysis of its causes and impact on banking operations and electronic payment operations. There was a comparative practical study of the value of commissions, their number and percentage during the time period under study in an attempt to deduce, know and clarify the relationship between these variables, and find solutions to their problems. This research concluded with several results and recommendations, highlighting the importance of focusing on the qualitative variables studied by this research, by practitioners and researchers in the field.

الكلمات المفتاحية: (انقطاع الانترنيت – عمليات الدفع الالكتروني –العمليات المصرفية – عمولات العمليات المصرفية).

١-المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

في هذا العصر الذي تعتبر أهم سماته هي حالة التسارع لحركة التغيرات في عالـــــــم التكنلوجيا وتطور استخدامها من قبل المؤسسات والدوائر الحكومية والتجارة ، ومن ضمنها بشكل ملحوظ في المؤسسات المالية واعتماد تقديم خدامتها المتطورة عن طريق الانترنيت ، فقد ظهرت وسائل الدفع الإلكتروني كأحد أبرز الابتكارات الحديثة، والتي أثرت بشكلٍ عميق على الطريقة التي يتعامل بها الأفراد والشركات مع الأموال، فعملية التحول من المعاملات التي تتصف بأنها كلاسيكية التي تعتمد على النقد بشكله الفيزيائي إلى المعاملات والتحويلات التي تتم عن طريق الدفع الإلكتروني أو البرامج المالية الخاصة بالتحويلات ، وفي المقابل تتطلب هذه التطورات السريعة وجود بنية تحتية قوية تعتمد على توفر شبكة الإنترنيت فعالة ومستمرة ، كون أصبحت جزءاً مهماً في جميع العمليات المصرفية الحديثة، فالإنترنت ليس فقط وسيلة للتواصل، بل هو عامل أساسي يعزز من قدرة المصارف على تقديم خدمات متطورة تلبي احتياجات العملاء المتزايدة، ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في المصرفية، تبرز أهمية فهم التأثيرات المترتبة على أي انقطاع أو خلل في خدمات الإنترنت او اتخاذ قرارات بضعف شبكة الانترنيت وانعكاسها على النشاط المصرفي وعملائها وكما هو نلاحظه في البيئة العراقية نتيجة لأسباب مختلفة يتخذ قرار لانقطاع أو ضعف الانترنيت الى خسائر مالية ليس بقليلة تتعرض لها الدولة وخاصة ان البيئة المصرفية العراقية في مرحلة تطور وتشجيع مستمر من قبل الدولة ووزارة المالية و البنك المركزي العراقي في استخدام الوسائل الالكترونية في التعامل المالي وتحفيز التجار والعملاء والمواطن باستخدام الوسائل الالكترونية في التعاملات المالية ومما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث على وفق التساؤلات بالتساؤل الرئيسي: دراسة كيفية دور انقطاع الانترنيت عن وسائل الدفع الإلكتروني وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على العمليات المصرفية في المصارف العراقية التجارية؟

٢.١- أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

١. تحليل دور انقطاع الانترنيت : دراسة كيفية دور انقطاع الانترنيت عن وسائل الدفع الالكتروني

٢. تقييم الآثار الاقتصادية: الناتجة عن انقطاع الإنترنت على العمليات المصرفية.

٣. تقديم توصيات: للجهات المعنية لتحسين استدامة خدمات الدفع الإلكتروني والعمليات المصرفية عامةً في ظل انقطاع الإنترنت.

٤. إغناء مكتبة البحث العملي.

٣.١- أهمية البحث

١. المساهمة في رفع حالة الإدراك حول المخاطر المرتبطة بانقطاع الإنترنت.

٢. تقديم رؤى قيمة للمصارف حول كيفية تحسين استراتيجياتها للتعامل مع الأزمات.

٣. دعم صانعي السياسات في تطوير خطط طوارئ فعالة لضمان استمرارية الخدمات المالية، ووضع استراتيجيات من شأنها خلق حلول بديلة في حال انقطاع شبكة الانترنيت على الصعيد المحلي أو العالمي لتلافي تأثر القطاع المصرفي العراقي بحالة الانقطاع.

٤.١- فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية:

يتواجد دور سلبي بدلالة معنوية لانقطاع الانترنت على وسائل الدفع الالكتروني .

يتفرع عن الفرضية الأساسية فرضيتان فرعيتان، هما:

الفرضية الفرعية الأولى: يتواجد دور سلبي بدلالة معنوية لانقطاع الأنترنت على قيمة العمولات المسجلة لعمليات الحوالات المصرفية.

الفرضية الفرعية الثانية: يتواجد دور سلبي ذو دلالة معنوية لانقطاع الانترنيت على قيمة العمولات المسجلة للخدمات الالكترونية.

٥.١- متغيرات البحث

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

- **المتغير المستقل:** انقطاع شبكة الانترنت بأبعاده (مدة انقطاع الانترنت- معدل نمو العمولات).

- **المتغير التابع:** العمليات المصرفية (الحوالات الداخلية والخارجية- الخدمات الالكترونية).

٦.١- منهجية البحث

يعتبر المنهج المقارن عماداً لهذه الدراسة، إذ تم الحصول على المعديات ذات الصلة بالمقارنة عن طريق المسح مكتبي، وذلك عن طريق:

١. الاستعانة بالمواقع الرسمية الخاصة بعينة من المصارف العاملة في العراق، بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بها والعائدة للمدة الزمنية (٢٠٢١-٢٠٢٣).

الاستعانة بالكتب والبحوث والمجلات العلمية، بالإضافة إلى مواقع الإنترنيت للمعلومات النظرية بالإضافة إلى استقراء القيم تقريبياً للأرقام المتعلقة بالعينة للمدة (٢٠٢٤-٢٠٢٦) .

٧.١- حدود البحث المكانية والزمانية

١- الحدود الزمانية: إنّ الحدود للبحث الحالي تمتد ضمن للمدة الزمنية (٢٠٢١-٢٠٢٦)

٢-الحدود المكانية: تتحدد حدود المكان للبحث الحالي على عينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق وهي : (مصرف التنمية الدولي - و مصرف بغداد - ومصرف الطيف الإسلامي)

٨.١- مصادر جمع البيانات

تم الاستناد في الإطار النظري للدراسة إلى مراجعة المفاهيم والأدبيات المرتبطة بمتغيرات البحث من زوايا متعددة، وذلك من خلال مصادر متنوعة تشمل: الرسائل العلمية، الدراسات، المواقع الإلكترونية المتاحة، الكتب والمراجع، التقارير العلمية

والمجلات، المقالات، والدوريات. أما في الإطار العملي، فقد تم الوصول إلى المعطيات الرقمية من تقارير المصارف التجارية الخاصة التي يتم نشرها من خلال الموقع الرسمي سوق العراق الأوراق المالية التي تم اختيارها كعينة لهذه الدراسة.

٩.١- المخطط الفرضي للبحث

الشكل (١) مخطط البحث الفرضي ، المصدر: من اعداد الباحثة

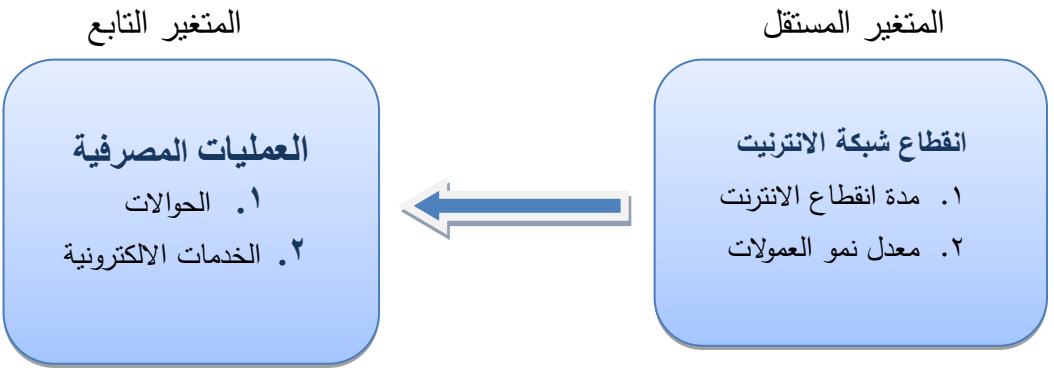

١٠.١- مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: المصارف العراقية.

عينة البحث: ثلاثة مصارف في الجمهورية العراقية هي: (مصرف التنمية الدولي ، ومصرف بغداد – ومصرف الطيف الاسلامي).

٢-المبحث الثاني/ الانب النظري

المقدمة:

تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني من أبرز حالات التقدم والتطور للتقنيات الرقمية، والتي عملت على تحسين كفاءة العمليات المصرفية كما تم ملاحظته في الآونة الاخيرة في بيئة المصارف العراقية وبدعم من البنك المركزي العراقي واشرافه، ومن جهة أخرى فإنّ قطاع النظام المصرفي سيواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، خاصة في ظل انقطاع الإنترنت، لذا سيستهدف هذا البحث دراسة دور انقطاع الإنترنت على أداء

وسائل الدفع الإلكتروني فيما تم انتقاءه عينة للبحث المصرفية وهي (مصرف التنمية الدولي، ومصرف بغداد، ومصرف الطيف الاسلامي)، خلال المدة من (٢٠٢١ – ٢٠٢٦)، وقد أشارت البيانات إلى أن انقطاع الإنترنت يؤدي إلى تعطيل العمليات المصرفية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة اعتماد العملاء على وسائل تقليدية في تعامله مع المصرف مثل اعتمادهم على النقد، الأمر الذي سيؤثر بشكلٍ سلبي على الإيرادات والأرباح، وهذا بدوره ينعكس بشكلٍ سلبي على استراتيجيات النمو والتوسع في القطاع المصرفي والتحول الرقمي، وبناءً على ذلك فإنّ هذه الدراسة ستركز على ضرورة تعزيز دعم بنية الاتصالات التحتية، ووضع استراتيجيات بديلة لضمان استمرارية خدمات الدفع الإلكتروني، بهدف تحسين النظام المصرفي في دولة العراق، وتعزيز استدامة خدمات الدفع الإلكتروني في مواجهة انقطاع الإنترنت، حيث تزيد أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في العالم اليوم، كونها تسهم في تسريع زمن المعاملات وتقليل التكاليف المصرفية. ومع ذلك فإن الاعتماد الكبير على الإنترنت يجعل النظام المصرفي عرضة للاضطرابات الناتجة عن انقطاع الشبكة، وبالتالي سيتم تقييم مدى فعالية انقطاع الإنترنت السلبية على العمليات اليومية ومدى قدرة هذه المصارف على الاستجابة لهذه التحديات، إضافة إلى ذلك، سيتناول البحث دور الابتكارات التكنولوجية في تعزيز كفاءة وسائل الدفع، وكيف يمكن للمصارف اتخاذ تدابير وقائية للتخفيف من آثار انقطاع الإنترنت، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الظاهرة على الإيرادات والثقة في النظام المصرفي.

١.٢ – شبكة الانترنيت:

وهي شبكة معلوماتية مترابطة يمكن أن تتصل بشبكات من الحواسيب الاخرى، وفق معدل معين، ولها استخدامات متعددة كالبث المباشر للصور والأصوات إلى موقع معين، وضمن عصرنا الحالي الذي يتسم بالتنافسية العالية، يعتبر الإنترنت أداة حيوية هامة للمصارف لتعزيز مكانتها في السوق، والوصول إلى شريحة كبيرة من عملاءهم(لعايب،٢٠١٨:١٣٠)، بما في ذلك الفئات غير المخدومة تقنيًا، مما يسهم

في توسيع قاعدة عملائهم وزيادة الإيرادات، حيث يعمل الإنترنت على تسهيل الحصول على الخدمة المرادة من المصرف، خلال عمليات التحويل الخارجي أو الداخلي للأموال، ودفع الفواتير، وفتح الحسابات الجديدة دون الحاجة إلى زيارة الفروع، هذا بدوره يساهم في تقليل الازدحام في المصارف، مما يسمح للموظفين بالتركيز على تحسين الخدمات الأخرى، كما تساعد منصات الإنترنت المصرفية أيضًا في تعزيز الشفافية، حيث يمكن للعملاء الاطلاع على تفاصيل حساباتهم، وتتبع المعاملات السابقة، وإدارة ميزانياتهم بشكلٍ أفضل، الأمر الذي يساهم في رفع قدرة العملاء على أخذ قرارات مالية مفيدة، كما يعزز الإنترنت من الحالة الأمنية للعمليات باستخدام التوكيد، مما يجعل من الاختراق أمراً صعباً، مما يرفع من ثقة العملاء في استخدام كافة أنواع الخدمة البنكية عبر الشبكة العنكبوتية، وبالتالي فالإنترنت ليس مجرد وسيلة لتقديم الخدمة في البنك، بل هو عنصر محوري في تكوين التجربة المصرفية الحديثة بشكلٍ كامل، لتحسين الكفاءة، الأمان، ورضا العملاء، فقد ظهرت تطبيق علم البنوك باستخدام الشبكات العالمية عن طريق ظهور البنوك الالكترونية، كحالة متطورة لماهية الخدمة البنكية عن بعد، أو البنك على الخط وجميع الماهيات التي تمكن العملاء من اختيار واستخدام الخدمات المصرفية التي يريدونها وإدارة جميع حساباتهم عن بعد (ديدوش، ٢٠٢٢: ١١٠).

٢.٢- وسائل الدفع الالكتروني:

تعتبر خدمة الدفع الالكتروني من أكثر خدمات الانترنيت التي تقدمها المصارف أهمية، وهو عبارة عن تحويل مالي هو في الأساس ثمن لسلعة ما، أو قيمة مقابلة لخدمة مقدمة بطريقة الكترونية، وإرسال البيانات بشكلٍ رقمي عبر خط تلفوني أو شبكة، ففي البداية كان الدفع الإلكتروني يقتصر على استخدام بطاقات الائتمان والخصم، لكن مع تقدم التكنولوجيا، ظهرت عدة أنواع من مجموعات الخيارات لعبت دوراً في زيادة سرعة وسهولة سير خطوات الدفع، والسنوات الأخيرة شهدت تطورًا ملحوظًا في مجال الدفع الإلكتروني، حيث أصبح هذا النظام جزءًا أساسياً من الحياة

اليومية للفرد وللشركات (ديدوش، ٢٠٢٢، ١١٢)، وكان أحد أبرز التطورات هو ظهور المحافظ الرقمية، التي تتيح تخزيناً أفضل لمعلومات بطاقات المستخدمين الائتمانية والخصم، مما يسهل إجراء المعاملات المصرفية بشكلٍ سريع وآمن عبر الهواتف الذكية، من خلال تطبيقات مثل "باي بال" و"أبل باي" و"غوغل باي" التي تمثل نماذج ناجحة لهذه الطريقة، حيث تقدم لمستخدمي هذه التقنيات تجربة الدفع دون الحاجة إلى وجود النقود أو البطاقات الفعلية، وقد أدى تطور تكنولوجيا الاتصال القريب المدى (NFC)[١] الى تعزيز استخدام الدفع عن طريق الهواتف الذكية، مما مكن المستخدمين من القيام بعمليات الدفع ببساطة عبر لمس هواتفهم مع أجهزة نقاط البيع، كما ساهمت تقنية التعرف على الوجه والبصمة في زيادة مستوى الأمان، مما يعزز ثقة المستخدمين في استخدام هذه الأنظمة، ومع تزايد الاعتماد على التجارة الرقمية، تطورت أيضًا أساليب الدفع من خلال الشبكات كحلول لتشمل خيارات مثل الدفع بالتقسيط، مما يسهل على المستهلكين شراء المنتجات والخدمات دون الحاجة لدفع المبلغ بالكامل دفعة واحدة، وقد ظهرت تقنيات جديدة في هذا الإطار، كتقنية البلوكشين[٢] كمثال في هذا المضمار، والتي ساهمت في ظهور العملات الرقمية، كالبيتكوين(محمد،٢٠٢٣:٧٥)، والتي تقدم طريقة جديدة وآمنة لإجراء الكثير من التعاملات المالية، ومع ذلك، لا تخلو هذه التطورات من التحديات والمخاطر، حيث تظل مسائل الأمان والخصوصية من أهم القضايا التي تواجه المستخدمين والمصارف على حد سواء، فإن الابتكارات المستمرة في مجال الدفع الإلكتروني تشير إلى مستقبل واعد، تكون المعاملات المالية فيه أكثر كفاءة وأمانًا، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد العالمي.(سيف الدين،٢٠٢٢:١٦٢)

٣.٢- انقطاع شبكة الانترنت:

يعرف انقطاع الإنترنت اصطلاحاً بالخطر والأزمة، وذلك نظرا للقدرة على التحكم فيـــها

[١] **(NFC):** تقنية اتصال المجال القريب تمكن من نقل المعلومات بين هاتفك وأجهزة NFC الأخرى، مثل بطاقات IC والهواتف والأجهزة المحمولة الأخرى وأجهزة الدفع وأجهزة الصوت المنزلي والفيديو.

[٢] **تقنية البلوكشين:** تهتم بتسجيل العمليات في الشبكة، بهيكل بيانات يدعى "الكتلة"، وتتصل كل كتلة بسابقتها وصولاً إلى الكتلة الأولى.

وإدارتها دون أن تسبب أو تحدث كوارث وخسائر جسيـــمة وذلك من خلال الوقاية منها بناءً على:

أ- قواعد وتعميمات عامة على كافة المستويات.

ب- تعزيز نظام إدارة الأعمال، من خلال البحث على بدائل في حال الانقطاع النت.

ت- عدم الاعتماد على مصدر واحد وإجراء هياكل ومخططات مسبقة لمعالجة حالة الانقطاع من أجل حماية المصالح للأشخاص والشركات.

ث- تجديد كافة الاستراتيجيات واجراءات الوقاية لضمان استمرار العمل (ناصف، ٢٠١٩: ٧-٩).

ج- ففي عصر العولمة، إنّ انقطاع شبكة الإنترنت على المستوى العالمي يعد حدثًا نادرًا ولكنه يحمل تداعيات كبيرة، حيث تعتمد معظم القطاعات الحيوية على الإنترنت، مما يجعل أي انقطاع له تأثيرات واسعة، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي انقطاع الإنترنت إلى قطع في منظومات التجارة الرقمية، وهو الأمر الذي يحرك البيع والشراء باتجاه سلبي، كما أن الكثير من الشركات تعتمد على الإنترنت في عملياتها اليومية، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، لذا فإن انقطاع الشبكة يمكن أن يتسبب في خسائر مالية كبيرة، وعلى مستوى العراق، يعد انقطاع الإنترنت تحديًا دائمًا، وأي انقطاع يمكن أن يعرقل هذه الروابط، مما يسبب مشاكل في سلاسل التوريد وعمليات الاستيراد والتصدير، لذا فإن انقطاع الإنترنت، سواء على المستوى العالمي أو المحلي، يمثل تحديًا كبيرًا، خاصةً في الدول النامية مثل العراق، فمن الضروري أن تعمل الجهات الرسمية والمعنية على تقوية أسس البنية التحتية الرقمية وخلق بيئة تكنولوجية أكثر استقرارًا لضمان استمرار النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة.(ابراهيم،٢٠١١:١٣)

وتتعدد اسباب (مشاكل) انقطاع النت، ومن أهمها:

١.٣.٢-الأسباب الطبيعية:

حيث أنّ بعضاً من أسباب مشكلة انقطاع قد يرجع إلى عواملٍ طبيعيةٍ عدة، فالظروف الجوية القاسية مثل العواصف الرعدية والأمطار الغزيرة تؤثر على جودة الإشارة، ويتسبب تساقط الثلوج أو الرياح القوية في تلف خطوط الاتصال أو الأقمار الصناعية، كما يمكن أن تؤدي الزلازل إلى أضرارٍ فادحة في البنى التحتية، مما يعيق الاتصال بشبكة الإنترنت، وقد تغمر الفيضانات في حال حدوثها الأجهزة والمعدات الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى انقطاع الخدمة، كما يمكن أن تسهم الأشجار والنباتات الكثيفة في حجب الإشارات، خاصةً في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتعرض الكابلات الأرضية للتآكل بسبب العوامل الطبيعية، مما يخفض الجودة في الاتصالات، وبالتالي تسبب الأحداث الطبيعية المحلية البسيطة ولكن القوية بحدوث اضطرابات شديدة وانقطاعات طويلة الأمد، وخاصةً إذا أثرت على أجزاء مهمة من البنية التحتية للإنترنت، مثل ما حدث من انقطاع الكابل في قاع البحر بين جزيرتي سايبان وتينيان في عام ٢٠١٥، بسبب التيارات القوية تحت سطح البحر، وكذلك وقد تُخلف العاصفة الشمسية، إذا وقعت، دماراً واسعاً لأنظمة الاتصالات والتي من ضمنها منظومة الإنترنت، ولحل هذه المشكلة يتوجب تمكين البنية التحتية لتكنولوجيا المصارف عن طريق الاستثمار في أنظمة احتياطية تضمن استمرارية الخدمات في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى تطوير حلول دفع بديلة تعتمد على الاتصالات المحلية.، كما ينبغي وضع خطط طوارئ واضحة للتواصل مع العملاء وتقديم الدعم الفني (Federal Financial Institutions Examination Council ,2019:13)

٢.٣.٢-نقص الطاقة:

يعتبر نقص الطاقة أحد الأسباب الرئيسية لانقطاع الإنترنت، حيث تعتمد الشبكات على وفرة الطاقة الكهربائية بشكلٍ مستمر لضمان عملها بكفاءة. عندما تتعرض المناطق لانقطاعات في التيار الكهربائي، تتوقف العديد من الأجهزة المستخدمة في

تقديم خدمات الإنترنت، مثل أجهزة التوجيه والخوادم، والاعتماد على مولدات الطاقة الاحتياطية في بعض المناطق قد لا يكون كافياً لتلبية الطلب المستمر، مما يؤدي إلى ضعف الخدمة أو انقطاعها. في بعض الأحيان، وقد تكون هناك أوقات ذروة تستهلك فيها الطاقة بشكلٍ كبير، مما يسبب ضغطًا إضافيًا على الشبكة، والأعطال الفنية في محطات توليد الطاقة تؤثر على استقرار الخدمة المقدمة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المشكلات البيئية، مثل الجفاف، في التأثير على إنتاج الطاقة، مما يؤدي إلى مزيد من الانقطاعات، فيمكن أن يكون انقطاع الشبكة نتيجة مباشرة لنقص الطاقة كالذي حدث في شمال شرق الولايات المتحدة ٢٠٠٣، فقد شمل هذا على ما يقرب من ٥٠ مليون شخص وأثر على حوالي ٥٠٪ من جميع أنظمة الإنترنت المستقلة، وقد يكون انقطاع الطاقة لأسباب أخرى كالانقطاع للشبكة بعد زلزال اليابان، ولحل هذه المشكلة يمكن معالجة انقطاع الإنترنت من خلال الاعتماد على مصادر للطاقة البديلة كالطاقة الشمسية، وطاقة المياه والرياح، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية للطاقة الاحتياطية مثل المولدات. كما يمكن العمل على تحسين الكفاءة لاستهلاك الطاقة في مراكز البيانات لتقليل الاعتماد على الشبكة الكهربائية (International Energy Agency, 2021).

٣.٣.٢-أسباب بشرية:

تعتبر من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى انقطاع الإنترنت في العديد من الحالات. من أبرز هذه الأسباب، الأخطاء الفنية التي قد تحدث أثناء عمليات الصيانة أو التحديث، حيث يمكن أن تؤدي إلى توقف الخدمة بشكلٍ غير متوقع، كما أن التصرفات غير المدروسة من قبل بعض الأفراد، مثل الحفر في الشوارع دون مراعاة وجود كابلات الإنترنت، قد تؤدي إلى تلف هذه الكابلات، وأيضاً، تزايد أعمال التخريب أو الهجمات الإلكترونية يمكن أن يؤثر بشكلٍ كبير على استقرار الشبكات، مما يُسبب انقطاع الخدمات لفترات متفاوتة، بالإضافة إلى ذلك، فإن سوء إدارة الشبكات أو نقص الكفاءات الفنية في بعض الشركات يمكن أن يسهم في تكرار

انقطاع الخدمة، فالأسباب البشرية قد تكون مقصودة او عن طريق الخطأ، لذلك ولحل هذه المشكلة يمكن تقليل انقطاع الإنترنت الناتج عن العامل البشري من خلال التوعية، وتحسين طرق التدريب، حول أهمية الأمن السيبراني واتباع بروتوكولات التشغيل الآمن، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ أنظمة مراقبة وتحكم تضمن استجابة سريعة للحوادث البشرية (Harris، 2020).

٤.٣.٢-الاعطال المنطقية: حيث انّ قدم الشبكة أو سوء تكوين الجهاز قد يكون مصدرًا آخر لانقطاعات الشبكة، فيتسبب تجميع المسارات في أجهزة التوجيه الحدودية في حدوث حلقات إعادة توجيه مستمرة وثغرات مرورية كما حدث بانقطاع خدمة جوجل في مايو ٢٠٠٥ (Bottaa, Acetoa, Marchettaa, Persicoa, & apPesc، 2018: 8-10)، ويمكن معالجة انقطاع الإنترنت الناتج عن هذه الأعطال من خلال القيام بإجراءات النسخ الاحتياطي للبيانات وتحديث البرمجيات بانتظام لتقليل الأخطاء. كما يجب تطوير خطط الاستجابة للطوارئ لضمان استعادة الخدمة بسرعة عند حدوث الأعطال (Vukovic & Banjac, 2019).

ومن أجل معالجة آثار انقطاع الانترنت يجب التحضير لذلك بتحديد المخاطر المرتبطة بانقطاعه: من حيث تحديد القيم الكمية والنوعية للمخاطر المتعلقة بموقف أو خطر معين، ومحاولة تلافيها حيث أنّ الخطر من عنصرين أساسيين هما:

- احتمال حدوث الخسارة.
- حجم الخسارة المحتملة.

ويتم العمل على تلافي هذه المخاطر، ووضع استراتيجيات بديلة لأن تكلفة أو صعوبة تنفيذ تدبير مضاد فعال للثغرة المرتبطة بانقطاع النت تتجاوز توقعات الخسارة التي تتم بوضع استراتيجيات بديلة. (Bottaa, Acetoa, Marchettaa, Persicoa, & Pescap، 2018: 24)

ومن أهم اثار انقطاع النت على المستوى المصرفي عامةً بكونه يمثل تهديدًا كبيرًا للعمليات المصرفية وعمليات الدفع الإلكتروني، حيث يعتمد النظام المالي الحديث بشكلٍ متزايد على الاتصال الرقمي، حيث يتسبب هذا الانقطاع بالتالي:

- التعطيل لجميع المعاملات اليومية: فيؤدي إلى توقف العمليات الأساسية، كالتحويل المحلي أو الدولي، وعمليات السحب والإيداع، الأمر الذي يسبب خسائر كبيرة ضمن القطاع المصرفي.
- التأثير على التجارة الالكترونية: حيث يتسبب في عدم إمكانية إتمام عمليات الشراء، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة، ويظهر ذلك من خلال تأثيره على العمولات المدينة التي يسجلها المصرف على العملاء الذين يستخدمون عمليات الدفع الالكتروني.
- التأثير على جودة البيانات وأحياناً فقدانها.
- زيادة قلق العميل على أمواله وبالتالي إضعاف ثقة العملاء بالبنوك، الأمر الذي يؤثر على سمعة المصارف.

٤.٢- دراسة حالة المصارف التجارية العراقية:

١.٤.٢-نبذة عن مصرف التنمية:

تمّ تأسيسه في العراق في عام ٢٠١١، برأس مال وقدره (١٠٠) مليار دينار عراقي، ومنذ ذلك الحين، تمكن المصرف من ترسيخ مكانته على الصعيد المحلي والإقليمي، فيقدم خدمات متنوعة للأفراد والشركات، وساهم بشكلٍ ملحوظ في جهود إعادة إعمار العراق، حيث تجاوزت قيمة القروض المقدمة ٤٥٠ مليار دينار عراقي، وذلك من خلال تقديم الكثير من التسهيلات، علاوةً على ذلك، وتم تمويل مشاريع تجاوزت قيمتها ١٠ مليارات دينار عراقي خلال عام ٢٠١٧ في عدة محافظات عراقية، وما بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ حصل المصرف على ترخيص لإصدار وإدارة البطاقات من شركتي ماستركارد وفيزا، مما جعله المصرف الأول في العراق الذي يقدم جميع

أنواع البطاقات (https://international-development-bank-for-investment-and-finance، 2024).

٢.٤.٢-نبذة عن مصرف بغداد:

بدأ نشاطه المصرفي في عام ١٩٩٢، وحتى تاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٩٨ كان المصرف يقتصر في خدماته على تقديم الخدمات التجارية فقط، ثم شهد عام ٢٠٠٥ تحولاً كبيراً، حيث استحوذت شركات كبرى تتعاطى بالمال، على أسهم من رأسمال، وفي عام ٢٠٠٩، فأصبح مصرف برقان هو المالك الأكبر، مما مكنّه من تنويع خدماته، فأصبح جزءاً أساسياً من نظام المصارف في العراق، يسهم في استقرار السوق المالي وتوفير السيولة اللازمة، والاهتمام بالابتكار التقني وتقديم خدمات تنافسية (https://www.bankofbaghdad.com.iq، 2024).

٣.٤.٢- نبذة عن مصرف الطيف الاسلامي:

تم تأسيس مصرف الطيف الإسلامي في عام ٢٠١٨، وأصبح اليوم واحدًا من أكبر المصارف في العراق، فقد بات يعتمد المصرف على الكفاءة ورضا العملاء والأمان كعناصر أساسية في تقديم خدماته، مما يجعل تجربة استخدام خدماته غنية وملهمة على المستويين، المحلي والدولي، ويسعى المصرف إلى تعزيز العلاقات مع المساهمين والعملاء والمصارف المراسلة، بالإضافة إلى تطوير أنظمة العمل وطرق تقديم الخدمات (https://al-taif-islamic-bank، 2024).

٥.٢-تأثير انقطاع الإنترنت على العمليات المصرفية في البنوك العراقية:

يعاني العراق، الذي شهد سنوات من النزاع والصراعات، من بنية تحتية متواضعة، ويتجلى تأثير انقطاع الإنترنت بشكلٍ خاص في مجالات التعليم عن بُعد والاتصالات، حيث يعدّ الإنترنت عنصرًا أساسيًا في العصر الرقمي الحالي (الأمم المتحدة، الدورة ٦٦ الجلسة العامة ١٦. ٢٠١١: ١٤). وهذا الانقطاع يشكل عائقًا أمام التقدم والتطور، ويؤثر بشكلٍ ملحوظ على القطاع الاقتصادي، ولا سيما على المصارف، ومن حيث تعتمد المصارف بشكلٍ كبير على الإنترنت لتقديم خدماته (التحويلات

المالية – إدارة الحسابات– القروض–....) فأي انقطاع في الاتصال يوقف بالضرورة هذه الخدمات، مما يؤدي إلى تراجع الثقة بين العملاء. إن التأخير في المعاملات المالية يمكن أن يتسبب في خسائر كبيرة، خاصة في السوق المالي الذي تتطلب استجابة سريعة، كما أنّ انقطاع الإنترنت يعطي انعكاساً سلبياً على قدرة المصارف على التواصل مع البنوك العالمية، وبالتالي فإن الانقطاع ينعكس بشكلٍ سيء على العمليات الاعتيادية، وهذا الوضع يؤدي إلى تأخير في معالجة الطلبات، مما يؤثر على رضا العميل وثقته بالبنك، كما أن انقطاع الإنترنت يمكن أن يعيق الوصول إلى معلومات العالم المالية، مما يجعل من الصعب جداً اتخاذ قرارات جيدة في مجال الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي انقطاع الإنترنت إلى فقدان البيانات المهمة، مما يزيد من مستوى مخاطر الأمان السيبراني، مما يجعل هذا الانقطاع له دور سلبي على سمعة البنك، فيقلل من قدرته التنافسية.

٣– المبحث الثالث/ الجانب العملي

تمّ الاعتماد على بيانات مصارف العينة (مصرف بغداد، مصرف التنمية الدولي، ومصرف الطيف الإسلامي)، لدراسة أدائها في مجال العمولات خلال المدة الزمنية من عام ٢٠٢١ وحتى عام ٢٠٢٤. ركزت الدراسة بشكلٍ خاص على بيانات عمولات الحوالات بأنواعها المختلفة، بما في ذلك الحوالات، وعمولات الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبلها، تعتبر العمولات جزءًا أساسيًا من الإيرادات، فتُظهر البيانات المجمعة في الجدول رقم (١) أداء المصارف الثلاثة فيما يتعلق بعمولات الحوالات. هذه العمولات تُعنى بالقيم المالية التي تُفرض على العملاء عند إجراء عمليات التحويل، سواء كانت داخلية، تُنفذ ضمن الدولة، أو خارجها، والتي تشمل التحويلات إلى دول أخرى. يمكن أن تعكس هذه العمولات التوجهات الاقتصادية العامة، ومستوى المنافسة بين المصارف، واحتياجات العملاء، أما بالنسبة للجدول رقم (٢)، فقد تم تضمين البيانات المتعلقة بعمولات الخدمات الإلكترونية، التي تعكس مدى اعتماد العملاء على الحلول الرقمية، والتي أصبحت أساسية في ظل الظروف الراهنة التي

تفرضها التحولات المواكبة لتسارع التكنولوجيا. تبين من خلال مراجعة البيانات المالية لمصرف بغداد أنه لم يتم الإفصاح عن إجمالي عمولات الخدمات الإلكترونية للعام ٢٠٢١. لذلك، تم الاعتماد على البيانات المتوفرة للعام ٢٠٢٢ لتقدير هذا المؤشر. وللتأكد من دقة التحليل، تم استخدام بيانات الربع الأول من عام ٢٠٢٤ كما هي مدرجة في البيانات المالية المنشورة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٤، لكل مصرف ضمن عينة البحث، ومن ثم تم ضرب هذه البيانات في أربعة للحصول على القيمة التقديرية للعام ٢٠٢٤ لكل من نوعي العمولات المدروسة، ففي مصرف بغداد بلغت قيمة عمولة حوالات الربع الأول وفق بيانات مالية في ٢٠٢٤/٣/٣١: ٥٢٧٩٦٩٤٩*٤= ٢١١١٨٧٧٩٦، وأما عمولة الخدمات الكترونية وفق البيانات المالية ٢٠٢٤/٣/٣١ فقد بلغت ٨٩٨١٦٩٢*٤= ٣٥٩٢٦٧٦٨، وكذلك الأمر في مصرف التنمية حيث بلغت قيمة عمولة حوالات الربع الأول ٦٦٢٩٤٧٥*٤= ٢٦,٥١٧,٩٠٠، وأما عمولة الخدمات الكترونية وفق البيانات المالية ٣٣٩٦٠٦٧٣*٤= ١٣٥,٨٤٢,٦٩٢، وكذلك الأمر في مصرف الطيف حيث بلغت قيمة عمولة حوالات الربع الأول ٧٠٠٤٥٩٤.٢٥*٤= ٢٨,٠١٨,٣٧٧، وأما عمولة الخدمات الكترونية وفق البيانات المالية ٤٢٤٦٥٦.٢٥*٤= ١,٦٩٨,٦٢٥، وهذا الأسلوب يُعتبر من الطرق الشائعة في الدراسات الأكاديمية والبحثية، حيث يساعد في تقديم تقديرات دقيقة تعكس الاتجاهات المستقبلية بناءً على بيانات سابقة، تُشير هذه العوامل مجتمعة إلى أهمية فهم ديناميكيات العمولات في المصارف، وكيف يمكن أن تؤثر على استراتيجيات التسعير والخدمات المقدمة للعملاء في المستقبل.

جدول(١) بيانات عينة البحث المتعلقة بعمولات الحوالات (المبالغ بالآلاف)

التفاصيل	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
مصرف بغداد	٣٧,٨٤٧,٩٣٣	٤٣,٤٤٦,٣٤٥	١٢٣,٩٥٠,٦٦٠	٢١١,١٨٧,٧٩٦
مصرف التنمية	٣,٤٢٩,٧٢٠	٢,٦٨٥,٨٢١	٨,٤٤٥,١٩١	٢٦,٥١٧,٩٠٠
مصرف الطيف	١١,٦٧٦,٨١٠	١٢,٨٠٩,٨٠٤	٢٥,٥٤٠,٩٠٩	٢٨,٠١٨,٣٧٧

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية عينة البحث

جدول (٢) بيانات عينة البحث المتعلقة بعمولات الخدمات الإلكترونية (المبالغ بالآلاف)

التفاصيل	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
مصرف بغداد		٤,٦١١,٤٧٩	١٣,٠٦١,٦٠٤	٣٥,٩٢٦,٧٦٨
مصرف التنمية	٨,٨١٩,٥٤٧	٩,٩١٦,٥٦٨	٣٦,٧١٤,٢٤١	١٣٥,٨٤٢,٦٩٢
مصرف الطيف	٦٦٢,٣١٥	١,٠٨٠,٢٥٨	١,٠٤١,٤٦٢	١,٦٩٨,٦٢٥

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية عينة البحث

للتنبؤ بالقيم الخاصة بالجدولين (١) و(٢) للعامين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، تم تحليل البيانات من السنوات السابقة، بدءًا من عام ٢٠٢١ وحتى عام ٢٠٢٤. في هذا السياق، تم حساب معدل التغير بين كل عام والعام الذي يليه، مما أتاح لنا إنشاء سلسلة زمنية تمتد حتى المدة (٢٠٢٣-٢٠٢٤). تعتبر السلاسل الزمنية أداة قوية، حيث تمكن الباحثين من دراسة الأنماط والاتجاهات على مدى الزمن، مما يساعد على التنبؤ بالمستقبل، حيث تتميز السلاسل الزمنية بقدرتها على تحديد تكرار الأحداث، وهو ما يعكس مدى استقرار أو تقلب البيانات عبر السنوات. من خلال احتساب نسب التغير بين الأعوام، أصبح بالإمكان بناء نموذج تنبؤي يمكن استخدامه كنقطة انطلاق لدراسة العامين المتبقيين، ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. وتوفر رؤى دقيقة حول تطور العمولات في المصارف قيد الدراسة. وفي هذا السياق، تم إعداد الجدول رقم (٣) الذي يوضح نسب التغير في العمولات المسجلة لحوالات العينة، والذي يعكس التغيرات السنوية في هذه العمولات. كما تم إعداد الجدول رقم (٤) الذي يوضح نسب التغير في العمولات المسجلة للخدمات الإلكترونية، وهذا التحليل لا يقتصر فقط على الأرقام، بل يمتد ليشمل تأثيرات واسعة على استراتيجيات

المصارف في المستقبل. من خلال فهم كيف تتغير العمولات بمرور الوقت، يمكن للمصارف تعديل سياساتها التسعيرية وتطوير خدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة. علاوة على ذلك، يُعد هذا التحليل أداة قيمة للمستثمرين وصانعي القرار الذين يسعون لفهم ديناميات السوق، فتُعتبر هذه الدراسات والمخططات ذات أهمية لكثير من الأمور ليس آخرها تحليل العمليات الماضية، بل لتوجيه القرارات الاستراتيجية في المستقبل، مما يسهم في رفع الكفاءة وتحسين ما يقدم للعملاء من خدمات.

جدول(٣) نسب التغير في عمولات الحوالات لعينة البحث

معدل التغير (%)	٢٠٢١- ٢٠٢٢	٢٠٢٢- ٢٠٢٣	٢٠٢٣- ٢٠٢٤	٢٠٢٤- ٢٠٢٥	٢٠٢٥- ٢٠٢٦
مصرف بغداد	١٤.٧٩	١٨٥.٣٠	٧٠.٣٨	١٤.٧٩	١٨٥.٣٠
مصرف التنمية	-٢١.٦٩	٢١٤.٤٤	٢١٤.٠٠	-٢١.٦٩	٢١٤.٤٤
مصرف الطيف	٩.٧٠	٩٩.٣٩	٩.٧٠	٩.٧٠	٩٩.٣٩

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية عينة البحث

جدول(٤) نسب التغير في عمولات الخدمات الإلكترونية لعينة البحث

معدل التغير (%)	٢٠٢١- ٢٠٢٢	٢٠٢٢- ٢٠٢٣	٢٠٢٣- ٢٠٢٤	٢٠٢٤- ٢٠٢٥	٢٠٢٥- ٢٠٢٦
مصرف بغداد		١٨٣.٢٤	١٧٥.٠٦	١٨٣.٢٤	١٧٥.٠٦
مصرف التنمية	١٢.٤٤	٢٧٠.٢٣	٢٧٠.٠٠	١٢.٤٤	٢٧٠.٢٣
مصرف الطيف	٦٣.١٠	-٣.٥٩	٦٣.١٠	٦٣.١٠	-٣.٥٩

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية عينة البحث

باستخدام معدلات التغيير المستخرجة من الجدولين السابقين، تم إجراء تحليل شامل للبيانات الخاصة بعام ٢٠٢٤ بهدف تطوير نموذج تنبؤي للبيانات المتوقعة لعام ٢٠٢٥. حيث تم الاستناد إلى الأنماط السلوكية والاتجاهات المسجلة في البيانات التاريخية من الأعوام السابقة، مما أتاح لنا القدرة على توقع القيم المستقبلية بدقة أكبر. بعد ذلك، تم استخدام البيانات المستخلصة للعام ٢٠٢٥ كنقطة انطلاق لتوقع البيانات الخاصة بعام ٢٠٢٦.حيث أنّ الجدول رقم (٥) تم إنشاؤه ليعكس القيم المتوقعة، حيث يتضمن هذا الجدول القيم الأصلية الواردة في الجدول رقم (١) مضافًا إليها التنبؤات للعامين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. هذا التعديل يتيح للباحثين والمحللين إمكانية رؤية كيف قد تتطور الاتجاهات المستقبلية بناءً على البيانات المتاحة. وبشكل مماثل، تم إعداد الجدول رقم (٦) ليعكس الجدول رقم (٢)، مع إضافة القيم التنبؤية للعامين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. من خلال هذه الجداول، يحصل الباحثون على أداة تحليلية قوية تساعدهم في اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على البيانات المتوقعة. ويعزز ذلك الفهم العام للتوجهات المستقبلية ويمكّن من التجاوب الفعال لاحتمالات ما يتغير في البيئة ذات الصلة.هذه العملية تعد من الركائز الأساسية في علم البيانات، حيث تعتمد على استخدام الطرق ذات الصلة بالإحصاء والنماذج الرياضية لتحليل المعطيات واستنباط التوقعات. وهذا يعزز من دقّة التنبؤات ويرفع من مستوى موثوقية ما ينتج من عِبَر مستخلصة.

جدول(٥) بيانات عينة البحث المتعلقة بعمولات الحوالات مع قيم التنبؤ للعامين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ (المبالغ بالألاف)

التفاصيل	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
مصرف بغداد	٣٧,٨٤٧,٩٣٣	٤٣,٤٤٦,٣٤٥	١٢٣,٩٥٠,٦٦٠	٢١١,١٨٧,٧٩٦	٢٤٢,٤٢٢,٤٧١	٦٩١,٦٣١,٣١٠
مصرف التنمية	٣,٤٢٩,٧٢٠	٢,٦٨٥,٨٢١	٨,٤٤٥,١٩١	٢٦,٥١٧,٩٠٠	٢٠,٧٦٦,١٦٧	٦٥,٢٩٧,١٣٧
مصرف الطيف	١١,٦٧٦,٨١٠	١٢,٨٠٩,٨٠٤	٢٥,٥٤٠,٩٠٩	٢٨,٠١٨,٣٧٧	٥٥,٨٦٥,٨٤٢	٦١,٢٨٤,٨٢٩

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية عينة البحث

جدول (٦) بيانات عينة البحث المتعلقة بعمولات الخدمات الإلكترونية مع قيم التنبؤ للعامين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ (المبالغ بالآلاف)

التفاصيل	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
مصرف بغداد		٤,٦١١,٤٧٩	١٣,٠٦١,٦٠٤	٣٥,٩٢٦,٧٦٨	١٠١,٧٥٨,٩٧٨	٢٧٩,٨٩٨,٢٤٤
مصرف التنمية	٨,٨١٩,٥٤٧	٩,٩١٦,٥٦٨	٣٦,٧١٤,٢٤١	١٣٥,٨٤٢,٦٩٢	١٥٢,٧٤١,٥٢٣	١٩٥,٥٤٤,٢٨٠
مصرف الطيف	٦٦٢,٣١٥	١,٠٨٠,٢٥٨	١,٠٤١,٤٦٢	١,٦٩٨,٦٢٥	١,٦٣٧,٦٤٤	٢,٦٧٠,٩٩٧

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية عينة البحث

تحليل الجداول السابقة يوضح قيم ملحوظة للعمولات ذات الصلة بالحوالات والخدمات الرقمية التي تدر عائدًا على المصارف التي تم حصرها في الدراسة. وقد ركز هذا التحليل على أهمية قياس فعالية الدور المالي الناتج عن انقطاع خدمات الإنترنت، باعتباره عاملاً مؤثرًا بشكلٍ كبير على الأداء المالي للمصارف.

للتقدير الدقيق للضرر المحتمل من انقطاع الإنترنت، تم اتباع منهجية رياضية محددة لحساب قيم العمولات. بدءًا من تحديد العمولة السنوية لكل نوع من الخدمات، ثم تقسيمها على عدد أيام السنة للحصول على العمولة اليومية، وبعد ذلك تقسيمها على ٢٤ ساعة للتوصل إلى العمولة لكل ساعة. هذه الحسابات مكنت من تقدير الخسائر المحتملة للمصارف في حال انقطاع خدمات الإنترنت. وتمخض هذا التحليل عن إعداد الجدول رقم (٧) الذي يبين قيمة العمولة المتحصلة من الحوالات لكل مصرف خلال ساعة واحدة. كما تم إعداد الجدول رقم (٨) الذي يعكس قيمة العمولة المتحصلة من الخدمات الإلكترونية خلال نفس الفترة الزمنية. وتوفر هذه الجداول رؤى قيمة حول المخاطر المرتبطة بانقطاع الإنترنت، مما يساعد المنظمات النقدية على إدارة الأخطار والتخطيط الاستراتيجي للتصدي لتلك التحديات.

جدول(٧) قيمة العمولة المتحصلة من الحوالات لكل من مصارف عينة البحث خلال فترة الدراسة خلال ساعة واحدة (المبالغ بالآلاف)

التفاصيل	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	المتوسط الحسابي
مصرف بغداد	٤٣٢٠.٥٤	٤٩٥٩.٦٣	١٤١٤٩.٦٢	٢٤١٠٨.٢٠	٢٧٦٧٣.٨٠	٧٨٩٥٣.٣٥	٢٥٦٩٤.١٩
مصرف التنمية	٣٩١.٥٢	٣٠٦.٦٠	٩٦٤.٠٦	٣٠٢٧.١٦	٢٣٧٠.٥٧	٧٤٥٤.٠١	٢٤١٨.٩٩
مصرف الطيف	١٣٣٢.٩٧	١٤٦٢.٣١	٢٩١٥.٦٣	٣١٩٨.٤٤	٦٣٧٧.٣٨	٦٩٩٥.٩٩	٣٧١٣.٧٩

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية عينة البحث

الشكل رقم(١) قيمة العمولة المتحصلة من الحوالات لكل من مصارف عينة البحث خلال فترة الدراسة خلال ساعة واحدة (المبالغ بالآلاف)،

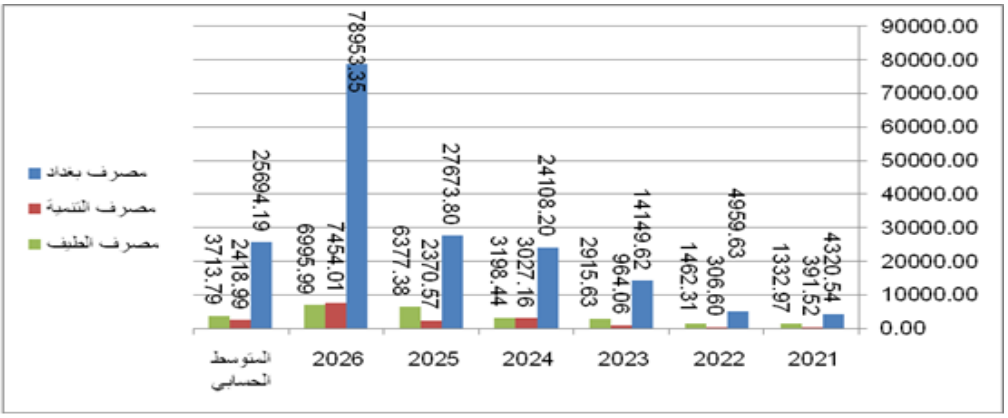

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٧)

جدول(٨) قيمة العمولة المتحصلة من الخدمات الإلكترونية لكل من مصارف عينة البحث خلال فترة الدراسة خلال ساعة واحدة (المبالغ بالآلاف)

التفاصيل	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	المتوسط الحسابي
مصرف بغداد		٥٢٦.٤٢	١٤٩١.٠٥	٤١٠١.٢٣	١١٦١٦.٣٢	٣١٩٥١.٨٥	٩٩٣٧.٣٨
مصرف التنمية	١٠٠٦.٨٠	١١٣٢.٠٣	٤١٩١.١٢	١٥٥٠٧.١٦	١٧٤٣٦.٢٥	٢٢٣٢٢.٤١	١٠٢٦٥.٩٦
مصرف الطيف	٧٥.٦١	١٢٣.٣٢	١١٨.٨٩	١٩٣.٩١	١٨٦.٩٥	٣٠٤.٩١	١٦٧.٢٦

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية عينة البحث

الشكل رقم (٢) تمثيل لقيمة العمولة المتحصلة من الخدمات الإلكترونية لكل من مصارف عينة البحث خلال فترة الدراسة خلال ساعة واحدة (المبالغ بالآلاف)،

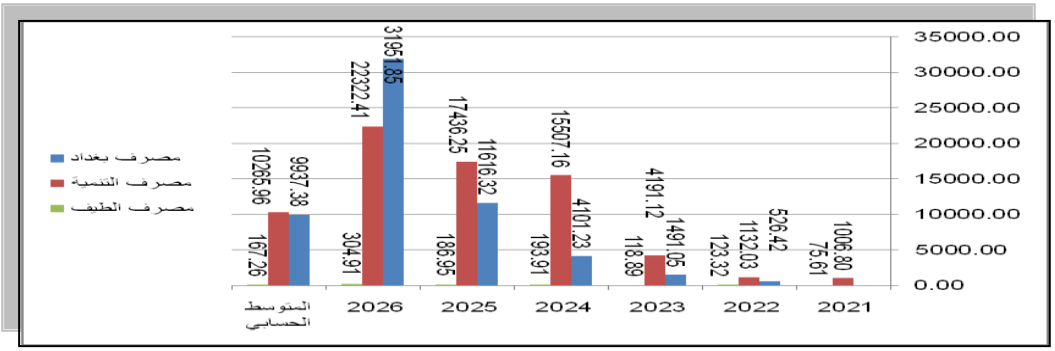

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٨) .

يكشف تحليل الجداول السابقة عن متوسط العمولة الساعية المتعلقة بالتحويلات المالية والخدمات الرقمية لكل مصرف في عينة البحث. هذا المتوسط يُعد مؤشرًا مهمًا على الأداء المالي للمصارف، حيث يعكس مدى تأثير هذه العمولة على إجمالي إيراداتها.

إن انقطاع خدمة الإنترنت عن هذه المصارف له عواقب مالية جسيمة، قد تؤثر سلبًا على الإجراءات المالية التي تتصف بأنها يومية على مدار الساعة كما هو مبين في الجدولين رقم(٧و٨). فالعديد من العملاء يعتمدون بشكلٍ متزايد على الخدمات الإلكترونية لإجراء الحوالات، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من النظام المالي الحديث.

الجدول رقم (٩) يعطي توضيحاً لحجم الضرر المتوقع الناجم عن انقطاع الخدمة لمدة ساعة واحدة، بالاستناد إلى قيم عمولتي الحوالات والخدمات الإلكترونية. هذا الجدول يسلط الضوء على فعالية الدور المالي المترتب على توقف هذه الخدمات، والذي يمكن أن يتراكم بسرعة ليشكل خسائر كبيرة للمصارف.

هذه الأضرار المالية لا تؤثر فقط على المصارف، بل تمتد لتؤثر على عملائها، مما قد يؤدي إلى أن يفقد العملاء ثقتهم بالنظام المالي ويعطل الأنشطة الاقتصادية بشكلٍ عام. لذا، الاستثمار في تحسين البنى الأسسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر بالغ الأهمية لضمان استمرارية الخدمات المالية، وتقليل المخاطر المرتبطة بانقطاع الإنترنت، وتعزيز استقرار النظم المصرفية ككل.

جدول(٩) قيمة الضرر الحاصل في الساعة الواحدة لعينة البحث

(المبالغ بالآلاف)

التفاصيل	متوسط العمولة الساعية للحوالات	متوسط العمولة الساعية لخدمات الإلكترونية	قيمة الضرر الساعي
مصرف بغداد	٢٥٦٩٤.١٩	٩٩٣٧.٣٨	٣٥٦٣١.٥٦
مصرف التنمية	٢٤١٨.٩٩	١٠٢٦٥.٩٦	١٢٦٨٤.٩٥
مصرف الطيف	٣٧١٣.٧٩	١٦٧.٢٦	٣٨٨١.٠٥

المصدر :اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية عينة البحث

الشكل رقم (٣) تمثيل لقيمة الضرر الحاصل في الساعة الواحدة لعينة البحث

(المبالغ بالآلاف)

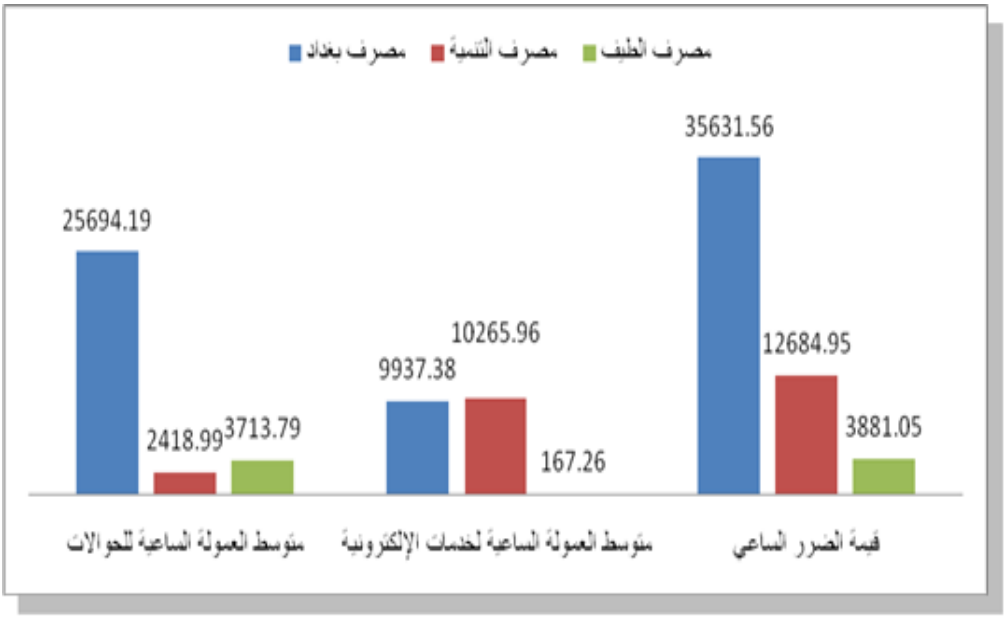

المصدر :اعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات الجدول رقم (٩)

تشير نتائج التحليل التفصيلي للبيانات المجمعة إلى إثبات الفرضيات الفرعية البحث المتعلقة بالدور السلبي لانقطاع الإنترنت على الخدمات الإلكترونية المصرفية والحوالات المالية، سواء كانت داخلية أو خارجية. هذه النتائج تُعزز مصداقية هذه الفرضيات.

ان انقطاع الإنترنت له تأثيرات واضحة على القدرة التشغيلية للمصارف، حيث يتعذر على العملاء الوصول إلى خدماتهم المصرفية عبر الإنترنت أو إجراء الحوالات المالية، مما يؤدي إلى اضطرابات في سير العمليات المصرفية اليومية، كزيادة أوقات الانتظار وتزايد الضغط على الفروع. وبالأخص ان البيئة المصرفية العراقية تسعى في تحقيق الشمول المالي والاستفادة من الخدمات المالية لكافة الافراد والفئات المختلفة في جميع انحاء البلاد .لكن تلك المخاطر وانقطاع الانترنيت قد يتسبب نتائج سلبية على جذب الزبائن.

كما أن انقطاع الإنترنت لا يؤثر فقط على العمليات الداخلية للمصارف، بل يمتد تأثيره

ليشمل الحوالات الخارجية، حيث تعتمد هذه التطبيقات على الاتصال الشبكي السلس لنقل البيانات والمعلومات عبر الحدود. وهذا يعني أن أي عطل في شبكة الإنترنت يمكن أن يعيق عمليات التحويلات المالية الدولية. بالاستناد إلى هذه النتائج، يمكننا أن نؤكد على إثبات الفرضية الرئيسة للبحث، والتي تشير إلى أن انقطاع الإنترنت له دور ضارٌّ على وسائل الدفع الإلكتروني بشكلٍ عام. وهذا أمر بالغ الأهمية في الوقت المعاصر، حيث أضحت التعاملات المالية تستند بصورة متزايدة على التكنولوجيا الحديثة والسرعة في الاتصالات. وبالتالي، فإن هذه الدراسة تؤكد على ضرورة تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المصارف لضمان استمرارية وموثوقية

الخدمات المالية المقدمة للعملاء، مما يسهم في تعزيز استقرار النظام المالي ككل.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١-النتائج:

١. إنّ لانقطاع خدمة الإنترنت عن مصارف عينة البحث أضرار مالية كبيرة على مدار الساعة ويمتد دوره السلبي بشكلٍ متسارع عاماً بعد عام.

٢. يؤثر انقطاع الإنترنت على التحويلات البنكية (الداخلية والخارجية) بشكلٍ واسع.

٣. يؤثر انقطاع الإنترنت على الخدمات الرقمية المصرفية المقدمة بشكلٍ كبير.

٤. يؤثر انقطاع الإنترنت على وسائل الدفع الإلكتروني بشكلٍ كبير.

٤.٢-التوصيات:

١. بذل الجهود لتقوية البنى التحتية الرقمية للمصارف، عبر الاستثمار في أنظمة احتياطية تضمن استمرارية الخدمات في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى تطوير حلول دفع بديلة تعتمد على الاتصالات المحلية. كما ينبغي وضع خطط طوارئ واضحة للتواصل مع العملاء وتقديم الدعم الفني.

٢. محاولة معالجة انقطاع الإنترنت من خلال اعتماد منابع للطاقة البديلة مثل الطاقة الريحية، والمائية، والطاقة الشمسية، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية للطاقة الاحتياطية مثل المولدات، كما يمكن العمل على رفع كفاءة استهلاك الطاقة، في مراكز البيانات لتقليل الاعتماد على الشبكة الكهربائية.

٣. تقليل انقطاع الإنترنت الناتج عن العامل البشري، عبر تحسين مستوى نشر الوعي والاستمرار على برامج تدريب لموظفي المصارف، حول أهمية الأمن السيبراني واتباع بروتوكولات التشغيل الآمن، وتنفيذ أنظمة مراقبة وتحكم تضمن استجابة سريعة للحوادث البشرية.

٤. تنفيذ إجراءات النسخ الاحتياطي للبيانات وتحديث البرمجيات بانتظام لتقليل الأخطاء كما يجب تطوير خطط الاستجابة للطوارئ لضمان استعادة الخدمة بسرعة عند حدوث الأعطال.

٥. التنسيق مع الجهات المعنية (وزارة الاتصالات) في البيئة العراقية المسؤولة عن تزويد الانترنيت وذلك بوضع الية معينة والتنسيق مع المصارف بتزويدها بخط انترنيت لا يتأثر مع القرارات مثلاً عند تضعيف النت بسبب الامتحانات للدور الاول والثاني والثالث وانما تزويدها بمزود انترنيت للتقوية النت مع التنسيق مع الجهات المعنية وان تطلب الامر التنسيق مع الدولة بتجهيز المصارف مولدات مرتفعة الكلفة وذات مواصفات ومميزات عالية الجودة ودفع الرسوم من قبل المصارف الى الدولة .

المصادر والمراجع العربية :

أ- التقارير السنوية :

١- التقارير السنوية لمصرف التنمية الدولي للسنوات (٢٠٢١-٢٠٢٤) .

٢- التقارير السنوية لمصرف بغداد للسنوات(٢٠٢١-٢٠٢٤) .

٣- التقارير السنوية لمصرف الطيف الاسلامي للسنوات (٢٠٢١-٢٠٢٤).

ب- الكتب والمجلات العلمية :

١. العيفة ، سمير. (٢٠٢٢). مساهمة الوسائط الجديدة في إدارة الأزمات- إدارة مؤسسة اتصالات الجزائر (فرع عنابة) لأزمة انقطاع الإنترنت، جامعة الجزائر.

٢. ابراهيم ،خالد ممدوح .(٢٠١١).حوكمة الانترنت ،مصر ،دار الفكر الجامعي ،ط١.

٣. خرقاني، رقية دنيا. (٢٠٢٢). الاتصال وإدارة أزمة كوفيد -١٩. جامعة قاصدي مرباح، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجزائر.

٤. ديدوش ، هاجر. (٢٠٢٢). أثر نظم وتكنولوجيا المعلومات على جودة الخدمة المصرفية ، راسة حالة عينة من البنوك التجارية -. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

٥. ناصف ، حنان. (٢٠١٩). إدارة أزمة انقطاع الانترنت في الجزائر. *الملتقى الوطني حول الادارة الجزائرية للأزمات والكوارث – نحو تبني استراتيجيات فعالة* ص١-٢١. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية.

٦. لعايب، وليد.(٢٠١٨).تقييم تجربة نظام الدفع الالكتروني الجزائري في ظل ثورة التكنلوجيا المصرفية – دراسة مقارنة مع تجربة نظام الدفع الالكتروني الاوربي .مجلة ابحاث ودراسات التنمية .

٧. محمد ، نسمة صابر محمود. (٢٠٢٣). طبيعة وأهمية أليات الوصول المصرفية الرقمية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، ص٦٢-٨٧.

٨. مشري ، شعبان. (٢٠٢٢). اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو تعطيل خدمة الإنترنت وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية. *مجلة مذكرات العلوم الإنسانية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.*

٩. سوفي ، بلال. (٢٠١٨). أثر الخدمات الإلكترونية على جودة الخدمة المصرفية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

١٠. سيف الدين، رحالي.(٢٠٢٢).مخاطر الدفع الالكتروني على المستهلك الالكتروني .مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية .

١١. صالح ، صبحي محمد .(٢٠٢٤). المشكلات التي تواجه دمج ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الإلكتروني عبر الإنترنت من وجهة نظر معلمات التربية الخاصة في مدينة نابلس. مجلة كلية التربية، مصر. ص١٢٥-١٤٥.

ب- الكتب الاجنبية :

12. Federal Financial Institutions Examination Council. (2019). Disaster Recovery Planning for Financial Institutions. Retrieved from. Business Continuity Management.
13. Harris, S. (2020). Cybersecurity for executives: A practical guide. New York: IT Governance Publishing.
14. Vukovic, M., & Banjac, S. (2019). Disaster recovery and business continuity: A practical guide. London, UK: Routledge.
15. International Energy Agency. (2021). https://www.iea.org/reports/renewables-2021. Retrieved 10 25, 2024, from Renewables 2021: Analysis and forecast to 2026.
16. https://al-taif-islamic-bank ١٩ استرداد تاريخ الاسترداد (٢٠٢٤). taif-islamic١٠، ٢٠٢٤، من.
17. https://international-development-bank-for-investment-and-finance ١٩ ١٠، ٢٠٢٤، من تاريخ الاسترداد (٢٠٢٤). international-development-bank.
18. https://www.bankofbaghdad.com.iq تاريخ الاسترداد (٢٠٢٤). bankofbaghdad١٩ ١٠، ٢٠٢٤، من.
19. https://www.nbi.iq/ar/personal/about-us تاريخ الاسترداد (٢٠٢٤). ١٩ ١٠، ٢٠٢٤، من الأهلي العراقي.

التكنولوجيا المالية واثرها في تعزيز الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

Financial Technology and its Impact on Enhancing the Financial Performance of the Iraqi Banking Sector for the period 2018-2023

د. خالد حسين حمزة السعيدي
وزارة المالية/ مصرف الرشيد
Alssaidy91@gmail.com

د. علاء حامد فيصل جامعة
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد
alaa.hamid@qu.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تؤدي التكنولوجيا المالية إلى تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي لما لها من دور في تقديم ابتكارات حديثة مثل التقنيات الرقمية بحيث تجعل البلدان تستغني عن النظام المالي التقليدي، والعراق من البلدان التي اتجهت حديثاً نحو التكنولوجيا المالية مما ركز البحث على دراسة تلك العلاقة. وبهذا الصدد هدف البحث الى تحليل وقياس أثر التكنولوجيا المالية المتمثلة بالتقنيات المالية الرقمية في الأداء المالي المتمثل بنسبة العائد على الموجودات ونسبة معدل العائد على الحقوق الملكية في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣، وذلك للإحاطة بمشكلة البحث حول مدى تأثير التكنولوجيا المالية في الاداء المالي للمدة المذكورة أنفاً. وقد قام الباحث بالاعتماد على أسلوبي التحليل الوصفي والكمي مستخدماً بيانات شهرية، وتم التوصل الى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين التكنولوجيا المالية وزيادة الأداء المالي في ورفع حجم الخدمات المقدمة، وجذب زبائن جدد وكسب ولاءهم وهذا ما يؤدي الى رفع حجم الايرادات من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في تقليل

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١٩ــ ٥٢

المخاطر وبالتالي تحسين نتائج قياس الاداء المالي. كما أوصى البحث بضرورة وجود إدارة للتسويق المصرفي تهدف الى التميز وجذب العملاء وضرورة السعي لتطوير الخدمات المصرفية بناء على رغبات الزبائن.

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of financial technology in enhancing financial performance represented by the return on assets ratio and the return on equity ratio of the banking sector, This is through the correlation between financial technology and financial performance represented by profitability and how to reduce risks related to banking services , The researcher relied on the descriptive and quantitative analysis method of the banking sector in Iraq. The researcher concluded that there is a positive correlation between financial technology and increasing financial performance and raising the volume of services provided. Attracting new customers and gaining their loyalty, which leads to increasing the volume of revenues on the one hand, and on the other hand contributing to reducing risks and thus improving the results of measuring financial performance. The research also recommended the necessity of having a banking marketing department that aims to excel and attract customers and the necessity of striving to develop banking services based on customers' desires.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية ، الاداء المالي للقطاع المصرفي

المقدمة

التكنولوجيا الحديثة غيرت في عصرنا الحالي جميع القطاعات، وأبرزها القطاع المالي، لذا اصبحت التكنولوجيا المالية تحظى بدور مهم فقد استطاع اكتساح مجال المعاملات المالية والمصرفية خاصة مع التطور الرقمي المتزايد والذي حدث نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية وتقديمها بصورة دقيقة وفي أقل وقت ممكن، وهذا الأمر سبب الاهتمام بالتكنولوجيا المالية والاستثمار فيها من قبل قطاعات

مختلفة، فلقد حدثت تكنولوجيا المالية تطورات جوهرية في القطاع المصرفي عالميا ومحليا وخاصة مع ازدياد حدة التنافس الدولي ، أي أن مواكبة القطاع المصرفي للتكنولوجيا اسهم في تطوير الخدمات المصرفية الحالية وبالتالي فان العمل على تطوير المنتجات المصرفية أصبح من الضرورة لابد منها من أجل مواكبة العولمة، إذ أن البيئة المصرفية العالمية والتغيرات المالية والتسويقية والتكنولوجية التي يشهدها الجهاز المصرفي والتنافس الشديد بين المصارف يؤدي بالمصارف إلى تنويع منتجاتها وخدماتها والتطوير فيها من أجل تعزيز قدرتها التنافسية وزيادة الاداء المالي المتمثلة بالكفاءة والفاعلية التي تمثل عنصر هاماً لاستمراريتها وتحقيق أرباحها ، فضلاً عن ان عملية تقييم الأداء المالي ينعكس على مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح المصارف ومن اهم هذه المؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي هو الربحية التي يمكن قياسها من خلال نسبة معدل العائد على الموجودات ونسبة معدل العائد على حقوق الملكية

١-المبحث الاول/ منهية البحث

١.١-أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي لما لها من دور في تقديم ابتكارات حديثة مثل التقنيات الرقمية بحيث تجعل البلدان تستغني عن النظام المالي التقليدي، والعراق من البلدان التي اتجهت حديثاً نحو التكنولوجيا المالية مما ركز البحث على دراسة تلك العلاقة.

٢.١- مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الاتي:

ما مدى تأثير التكنولوجيا المالية على الاداء المالي في القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣؟

٣.١- أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

١- معرفة مفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا المالية والأداء المالي .

٢- بيان تحليل واقع التكنولوجيا المالية المتمثلة بالتقنيات المالية الرقمية والأداء المالي المتمثل بنسبة العائد على الموجودات ونسبة معدل العائد على الحقوق الملكية في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

٣- قياس إثر التكنولوجيا المالية المتمثلة بالتقنيات المالية الرقمية في الأداء المالي المتمثل بنسبة العائد على الموجودات ومعدل العائد على الحقوق الملكية في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

٤.١- فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها: ان التكنولوجيا المالية لها اثر في تعزيز الأداء المالي للقطاع المصرفي من خلال تحسين جودة التعاملات الإلكترونية في العراق للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٢٣) .

٥.١- حدود البحث :

الحدود المكانية (العراق) والحدود الزمانية المدة (٢٠١٨-٢٠٢٣)

٦.١-هيكلية البحث :

من اجل الوصول الى هدف البحث تم تقسيمة الى خمسة المطالب تضمن المطلب الاول .

مفهوم التكنولوجيا المالية وخصائصها اما المطلب الثاني تناول مفهوم الاداء المالي ومؤشرات قياس الاداء المالي للقطاع المصرفي للقطاع المصرفي فيما تضمن المطلب الثالث تحليل تكنولوجيا المالية في العراق للمدة ٢٠١٠ -٢٠٢٢ اما المطلب الرابع تناول تحليل الاداء المالي في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣ اما المطلب الخامس قياس اثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الاداء المالي للقطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣ مستخدماً بيانات شهرية.

وختم بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- المطلب الأول : مفهوم التكنولوجيا المالية وخصائصها

١.١.٢- التكنولوجيا المالية : هي الجمع بين الخدمات المالية والتقنيات الحديثة كقاعدة عامة حيث تقدم منتجات تعتمد على الانترنيت والتطبيقات الموجهة حيث تهدف التكنولوجيا المالية عموما الى جذب الزبائن عن طريق تقديم منتجات وخدمات تستخدم بسهولة وبكفاءة والشفافية واتمتة هذه الخدمات لم تستطيع البنوك التقليدية طرحها لعدة اسباب منها قانونية وتقنية[١] اما مجلس استقرار المالي عرف التكنولوجيا المالية على انها الابتكارات المالية التي تتم تقنياً، التي يمكن ان ينتج عنها نماذج اعمالا وتطبيقات او عمليات او منتجات جديدة لها تأثير مادي على الاسواق والمؤسسات المالية وتوفير الخدمات المالية[٢].وكذلك عرف التكنولوجيا المالية على انها اختراعات والابتكارات التكنولوجيا الحديثة في القطاع المالي وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للمصارف والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الاموال وتبديل العملات التي تسهل الاتصال بالزبائن وتلبي احتياجاتهم على الفور من خلال خدمات الوصول الفوري عن طريق التكنولوجيا المالية يمكن حساب نسبة الفائدة والارباح ومعرفة الارباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من

---

[1] (Dorfleitner et al,G, The fin teach market in GERMANY, Final report October 17,2016 GERMANY :Federal Minisstry of finance.2016,p4

[٢] ابتهاج إسماعيل يعقوب واخرون، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩ مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والوطني الرابع،،٢٠٢١ص٦٥ .

العمليات [٣] ويرى الباحث ان التكنولوجيا المالية هي الخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة وتستخدم لتحسن نوعية الخدمة المصرفية أي انها تمتاز بالسرعة الرخص والسهولة عن الخدمات المالية التقليدية ويمكن لعدد اكبر من الزبائن الوصول إليها.

٢.١.٢- من اهم خصائص التكنلوجيا المالية

١- السرعة : اي انها تسمح بتخفيض الوقت مع معالجة المعلومات بشكل كبير أي انها تقرب المسافة حيث اصبح بالإمكان النقل الفوري لكتلة اكبر من المعلومات بين دول العالم.

٢- القدرة على التخزين: تسمح لكل مستخدم بالوصول الى كمية كبيرة من المعلومات مهما كان مكان تخزينها

٣- التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفاً في حد ذاتها بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها.

٢.٢- المطلب الثاني : مفهوم الأداء المالي للقطاع المصرفي

١.٢.٢- الأداء المالي يعد الأداء المالي من أكثر المعايير استخداما لقياس مجمل الأداء المصرفي ، كونه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في الكشف عن الانحرافات المالية وتوجيه المصارف نحو الاتجاه الصحيح ، كما يعرف الاداء المالي على انه قدرة المصارف على تحقيق اهداف بعيدة وقريبة الأمد من خلال استغلال موارد المصرف بطريقة كفؤة وفاعلة ، من اجل استمراره وبقائه في

[3] (Tanda& Poors Fin Tech, BigTECH and Banks, Digitalisation andlts Lmpact on Banking Business Models. London : palgrave Macmillan. 2019,p8.

ممارسة نشاطاته المختلفة وكسب مزايا تنافسية إذ يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف[٤] .

٢.٢.٢- أهمية الأداء المالي للقطاع المصرفي

١- التعرف على مقدار ما أنجز من أهداف المصرف لوضع المعايير اللازمة لتطوير رسالته

٢- يساعد الأداء المصرفي في توفير معلومات لمختلف المستويات الإدارية لأغراض اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية[٥] .

٣- الكشف عن العناصر الكفؤة ووضعها في المواقع المهمة والمناسبة لها فضلاً عن تحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير للنهوض بأدائها.

٤- تشخيص الأخطاء والانحرافات واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها [٦].

٣.٢.٢- مؤشرات قياس الأداء المالي للقطاع المصرفي:

يعد استخدام النسب المالية من الأدوات المستخدمة في تقييم أداء المصارف، ومن أهم أدوات تقييم الأداء المالي للمصارف هو الربحية، من خلال قياس:

١.٣.٢.٢- معدل العائد على الموجودات

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصارف على استخدام موجوداتها في توليد الربح ، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءتها في استغلال موجوداتها بشكل صحيح ويمكن قياسها على وفق الصيغة التالية

---

[4]) Penman ,Stephen .H, Financial Statement Analysis And Security Valuation,14th Edition, McGraw
–Hill Companies, Inc., New York, 2010, P22.

[5]).Tarawneh , Medhat ," A Comparison of Financial Performance in the Banking Sector :Some Evidence from Omani Commercial Banks", International Research Journal of Finance and Economics,Issu.3,2006,P120.

[٦]حيدر يونس كاظم ، اثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية : حالة تطبيقية في الأردن والسعودية) للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧ ، أطروحة دكتوراة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كوفة ، ٢٠٠٩، ، ص١٥ .

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

٢.٣.٢.٢- معدل العائد على الحقوق الملكية

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحصل عليه المالكين من استثمار أموالهم بالمصرف، وان ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة أدارة المصارف[٧] ويمكن قياسها على وفق الصيغة التالية

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100\%$$

٣.٣.٢.٢- نسبة صافي هامش الفائدة Net Interest Margin :

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها موجودات المصرف ، وان ارتفاع هذه النسبة تقيس هذه النسبة يدل على أن مستوى أداء المصرف جيد ويمكن قياسها على وفق الصيغة الآتية[٨]

$$\text{نسبة صافي هامش الفائدة} = \frac{\text{دخل الفائدة – نفقة الفائدة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

٣.٢- المطلب الثالث : تحليل تكنولوجيا المالية في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

١.٣.٢- اجهزة الدفع الالكتروني (POC,POS,ATM) في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

[٧] خالد حسين ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧ ،رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ،كلية الإدارة والاقتصاد ٢٠٢٠، ص٤٥ .

[8]). Rose , Peter .S , Hudgins , Sylvia .C , Bank Management & Financial Services , 17th Edition
, McGraw-Hill Companies , Inc., New York, 2008,P`167 .

يعمل القطاع المصرفي على انتشار خدمات الدفع الالكتروني والتحولات بالمعاملات المالية من التعامل بالنقد الى استخدام ادوات الدفع الالكتروني ، والتخلص من التعامل بالنقد تدريجياً وذلك من خلال الاجهزة ATM ونقاط الدفع POS و POC في العراق ويتم قياس هذا المؤشرات من خلال عدد الاجهزة الى عدد السكان البالغين (أكبر من ١٥ سنة) لكل ١٠٠٠٠٠ ألف نسمة من السكان[٩]، فقد سجل هذا المؤشر انخفاض شديداً في العراق مقارنة بالنظام المصرفي العالمي نلاحظ من خلال الجدول (١) طيلة مدة البحث من ٢٠١٨ الى ٢٠٢٣ عدد اجهزة **ATM** في تزايد لكن دون المستوى المطلوب أي بلغت ٤.٢٧ لكل ١٠٠ الف شخص بالغ عام ٢٠١٨ ، واستمرت بالتزايد تدريجيا الى ان بلغ عدد الاجهزة **ATM** (١٢.٤٠) عام٢٠٢٣ ، اما جهاز POS زداد من(5.54) جهاز لكل ١٠٠ الف شخص بالغ عام 2018 الى ان وصل عدد الاجهزة **POS**(٧١.٣) لكل ١٠٠ الف شخص بالغ عام٢٠٢٣، اما جهاز **POC** بلغ (١٧.٣) لكل ١٠٠ الف شخص عام ٢٠١٨ واخذ يزداد تدريجيا الى ان وصل (٧٥.٧) جهاز لكل ١٠٠ الف شخص بالغ عام ٢٠٢٢ وبعد ذلك انخفض عدد اجهزة (**POC**) الى (٧٣.٨) عام٢٠٢٣ ويعود ذلك الى زيادة عدد السكان البالغين مع ثبات عدد اجهزة (**POC**) مما ادى الى انخفاض عدد نقاط الدفع فضلاً عن ان معظم الاسواق التجارية والمحلات تتعامل بالنقد وليس بأجهزة (**POS**) لعدم انتشاره هذه الثقافة وتخوف بعض اصحاب المحلات التجارية كونها عملية غامضة ولاسيما في بعض المناطق الشعبية والنائية، اما **ATM** فان

[٩]) البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ٢٠١٨، ص٨٤.

انتشاره مقتصر على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرات فروع المصارف ولا توجد اجهزة منتشرة في المناطق العامة

جدول (١) تطور خدمات الدفع الالكتروني (POC,POS,ATM) للمدة ٢٠١٨ -٢٠٢٣

السنة	عدد السكان البالغين	Atm	POS	POC	Atm عدد السكات البالغين %	POS عدد السكات البالغين %	POC عدد السكات البالغين %
٢٠١٨	٢٣٠١٥	٩٨٣	١٢٧٥٠٣.١	٣٩٨١٥٩.٥	٤.٢٧	٥.٥٤	١٧.٣
٢٠١٩	٢٢٠٩١	١٠١٤	٢٢٣١١٩.١	١١٦٨٦١٤	٤.٥٩	١٠.١	٥٢.٩
٢٠٢٠	٢٢٦٦٨	١٣٤٠	٧٥٤٨٤٤.٤	١٤١٦٧٥٠	٥.٩١	٣٣.٣	٦٢.٥
٢٠٢١	٢٣٢٥٥	١٥٦٦	٨٣٢٥٢٩	١٥٠٩٢٥٠	٦.٧٣	٣٥.٨	٦٤.٩
٢٠٢٢	٢٣٨٧٠	٢٢٢٣	١٠٧١٧٦٣	١٨٠٦٩٥٩	٩.٣١	٤٤.٩	٧٥.٧
٢٠٢٣	٣٢٤٣٩	٤٠٢١	٢٣٠٣١٦٩	٢٣٩٣٩٩٨	١٢.٤٠	٧١.٣	٧٣.٨

المصدر : البنك المركزي العراقي ، تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة٢٠١٨، ص٨٤.

– وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الإحصائي لسنوات مختلفة

٢.٣.٢– تطور عدد البطاقات الالكترونية المصدرة في العراق للمدة ٢٠١٨–٢٠٢٣

عمل البنك المركزي العراقي بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء على مشروع توطين رواتب موظفين الدولة كافة ، وجاء على المشروع لغرض التحول من التعامل النقدي الى الدفع الالكتروني من خلال بطاقات تصدرها البنوك العاملة في العراق ويهدف المشروع لتقليل التكلفة الكلية لعملية دفع الرواتب والاحتفاظ بالنقد داخل النظام المصرفي، وتتمثل استفادة العاملين في حصولهم على حساب مصرفي يمكنهم من التعامل مع كافة ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع في داخل البلد وخارجه وكذلك الاستفادة من كافة الخدمات المصرفية الأخرى التي تتيحها البنوك مثل الحصول على القروض وغيرها، بالإضافة لما يوفره استخدام البطاقات من أمان بدلا من الاحتفاظ بالنقد، وأن استراتيجية هذا البنك في تهيئة بيئة تنافسية آمنة للمصارف لتقديم عروضها، وأن للموظف الحق في اختيار المصرف وفقاً لأفضل الخدمات المالية والمصرفية وأنسب الأسعار. فضلاً عن

ان هذا المشروع يعزز البنية المالية للمصارف العاملة في العراق وزيادة دورها في التمويل الداخلي، إذ يمكن ان يتيح هذا المشروع فرصاً للمصارف المحلية العاملة لأجل تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومحسنة للموظفين ، يوضح الجدول(٢) زيادة عدد موظفي القطاع العام الذي تم توطين رواتبهم داخل المصارف الى ان بلغ (٩٣٠٠٠٠٠) مليون بطاقة من اصل (١٩٧٥٤٢٢٩) عام ٢٠٢٣ بعد ما كان (٦٣٣٠٠٠) مليون عام ٢٠١٨ وهذه الزيادة في اعداد الموظفين الموطنين رواتبهم في المصارف اسمهت بدورها في زيادة عدد الحسابات المصرفية التي تم انشاؤها للموظفين ، وكذلك زيادة عدد البطاقات الالكترونية التي منحت لها

جدول (٢) تطور عدد البطاقات الالكترونية في العراق للمدة٢٠١٨-٢٠٢٣

السنة	عدد البطاقات المصرفية المصدرة للموظفين	اجمالي البطاقات الالكترونية
٢٠١٨	٦٣٣٠٠٠	٨٨١٠٠٣٠
٢٠١٩	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٥٠٦٧٢٥
٢٠٢٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	١١٧٤٩٤٠٨
٢٠٢١	٤,٠٠٠,٠٠٠	١٤٩٠٦٢٩٤
٢٠٢٢	٦,٦٠٠,٠٠٠	١٦٢٠٢٧٧١
٢٠٢٣	٩,٣٠٠,٠٠٠	١٩٧٥٤٢٢٩

المصدر : البنك المركزي العراقي النشرة الإحصائية ، لسنوات مختلفة

٣.٣.٢- نظام التسوية الإجمالية الآنية Real Time Grosse Settlement (RTGS)

هو النظام الذي يتم فيه تبادل المدفوعات المالية الكترونيا بين المصارف من خلال شبكة امنه وكفؤة ، ويضمن تسويه فعلية نهائية لأوامر الدفع المتبادل بين المشاركين وبصورة مستمرة خلال يوم فعلي ومن مزايا هذا النظام انه يوفر سرعة التحويل والتسوية النهائية

للمدفوعات وتقليل مخاطر التعثر في الدفعات المالية من بلد لأخر ، نلاحظ من خلال الجدول(٣) زيادة عدد الحركات المالية عبر النظام التسوية الاجمالية **TRGS** لعام ٢٠١٨ من (٥٦٣٤٢) الى (٥٦٦٤٠) عام ٢٠١٩ مع ذلك زيادة القيم المالية للحركات (١٦١,٨١٢,٧٨٩,١٨٢) مليار دينار الى ١٨٥,٦٢٨,٧٤٩,٠٥٧ مليار دينار بعد ذلك تراجعت عدد الحركات المالية الى (٥١٣٣٧)٢٠٢٠ نتيجة حدوث ازمة كورونا كوافيد ١٩ العالمي مما أدى الى انخفاض القيم المالية للحركات (١٧٦,٤٦١,٨٣٦,٩٩٣) عام٢٠٢٠ بعد انتهاء الحضر اخذت ترتفع عدد المعاملات النظام التسوية الإجمالي **TRGS** الى (٧٢٩٩٧) مع ذلك زيادة القيم المالية للحركات (٢٠٠,٨٠٧,١٦١,١٥٠) عام ٢٠٢١ بعد ذلك زيادة المبالغ الماليةً(٢٧٦,٥٢٩,٢٠٨,٤١٩)عام ٢٠٢٣ على الرغم من انخفاض عدد المعاملات (٦٩٣٨٦)

٤.٣.٢- نظام الدفع بالتجزئة Retail Payment System Infrastructure (IRPSI)

يمثل نظام الدفع بالتجزئة ممر لعبور الحركات المحلية التي تتم على البطاقات بين المصدرة والمحصل عن طريق مزود الخدمة الدفع الالكتروني ويرتبط المصرف مع القسم الوطني من خلال مزود خدمة الدفع الالكتروني يمثل المعالج الرئيسي لحركات البطاقات والذي يرتبط بصور مباشرة مع القسم الوطني عبر شبكة مؤمنه ومحمية لتبادل الرسائل الخاصة بحركات البطاقات والتي تتضمن عمليات الاستعلام السحب النقدي والشراء ، حيث ازداد اجمالي التحويلات وفق هذا النظام من (٣٤,١٨٩,٢٦٧,٠٥٣) مليار دينار عام ٢٠١٨ الى (١,٤٤٩,٢٢٦,٨٧١,٠٤٩) تريلون دينار عام ٢٠٢٠ ويعود ذلك نتيجة لاستخدام

أدوات الدفع الالكتروني(الكارتات، الهاتف النقال، الانترنيت) فضلاً عن التوسع في انتشار نقاط البيع و الصرافات الآلية في عموم العراق ، واستمر بالارتفاع التحويلات الاللكترونية (٩,٦٢٢,٢٦٢,٠٩٠,٥١٥) ترليون دينار ٢٠٢٣ ويعود ذلك نتيجة التطور الملحوظ في البنى التحتية المالية لمواكبه التطورات الدولية للنظام المصرفي العالم.

٥.٣.٢- نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد (Inter Bank Clearing System IBCS)

تستخدم عمليات المقاصة الداخلية على نطاق واسع لتسهيل التحويلات المالية بين حسابات الزبائن في نفس المصرف نلاحظ من خلال الجدول (٣) وجود قناتين للمقاصة الإلكترونية هما مقاصة الصكوك، والتحويلات الدائنة(ارتفاع تحويلات الصكوك بين فروع المصرف الواحد من (٢٧,١٠٣,٢١٠,٧١٤,٦٧٢) الى (٢٨,٢٦٦,٤١٠,٧٣١,٥٨٦) مع ارتفاع عدد المعاملات من (٦٠٨٥٠٣) الى (٧٩٨١٩٣) بعد ذلك اخذ نظام تحويلات الصكوك بالانخفاض الى ان بلغ (١٨,٧٩٣,٠٦٣,٤٩٦,٢٣١) مع انخفاض عدد الصكوك الالكترونية الى(٤٦٤٤٦٥) ويعود ذلك بسبب جائحة كورونا كوافيد ١٩ والتي اثر على الاقتصاد بشكل عام فضلاً عن هناك توجيهات من قبل البنك المركزي في التوجه نحو تحول بشكل تدريجيا من الصكوك الى التحويلات الالكترونية المواكبة للأنظمة العالمية ، واستمرت تحويلات الصكوك الإلكترونية بين الفروع بالانخفاض الى ان بلغت (١٨,٢٢١,٢٢٥,١٩١,٥٨٦) مع انخفاض عدد الصكوك الى (٣٦٠٨٧٥) اما التحويلات الدائنة اخذ بالارتفاع من (٣,١٤٩,٧٧٩,٢٤٠,٦٨٤) عام ٢٠١٨ الى (٥٩,٠٥١,١٥٠,٧٤٨,٧٧٤) عام ٢٠٢٣ ويعود ذلك نتيجة توجهات البنك المركزي الى رفع سقف اوامر الدفع الالكتروني من مليار دينار الى خمسة مليار دينار على نظام المقاصة الداخلية (C-ACH IBCS) ورفع سقف للتحويل بالدولار الأمريكي من (١٠٠) الف دولار الى (٥٠٠) الف دولار من اجل ضمان السرعة والكفاءة

وانسيابية العمل في تدفق التحويلات المالية عن طريق استخدام أوامر الدفع الالكتروني (CT) نحو التحول بشكل تدريجيا من الصكوك الى التحويلات الالكترونية المواكبة الانظمة العالمية

جدول (٣) تطور أنظمة الدفع الالكتروني في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

السنة	عدد المعاملات TRGS	التحويلات الماليةTRGS	IRPSI	نظام تحويلات الصكوك الالكترونية بين فروع المصرف الواحدON-US	نظام تحويل الدفع الدائنة في نظام المقاصة الداخلي	No. of CH in IQD عدد الصكوك (ON -US) الالكترونية
2018	56342	161,812,789,182	34,189,267,053	27,103,210,714,672	3,149,779,240,684	608503
2019	56640	185,628,749,057	306,743,152,817	28,266,410,731,586	12,229,617,531,676	798193
2020	51337	176,461,836,993	1,449,226,871,049	18,793,063,496,231	26,464,458,931,601	464465

2021	2022	2023
72997	72561	69386
200,807,161,150	231,379,333,847	276,529,208,419
3,903,071,030,830	8,209,444,155,608	9,622,262,090,515
19,242,450,058,331	17,818,385,328,776	18,221,225,191,586
40,623,099,188,194	51,529,260,820,299	59,051,150,748,774
582205	592994	360875

المصدر: البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، لسنوات مختلفة .

٣- المبحث الثالث/ الجانب النظري

١.٣- تحليل الأداء المالي للقطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

تسعى جميع المصارف الى تحقيق الأداء المالي متمثلة بالكفاءة والفاعلية التي تمثل عنصر هاماً لاستمراريتها وتحقيق أرباحها [١٠] ، حيث ان عملية تقييم الأداء المالي تنعكس على مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح المصارف ومن اهم هذه المؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي التي يمكن قياسها حسب مؤشرات معدل

[١٠]) علي عبد الرضا حمودي العميد ، مؤشرات الحيطة الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية - حالة العراق ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث البنك المركزي العراق ، ص١٧

العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية واجمالي المصروفات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل وكالاتي:

أ- معدل العائد على الموجودات Rate of Return on Assets:

يقيس هذا المؤشر مدى نجاح المصارف في استثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة[١١]. وتبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في اصول البنك من عوائد، وكلما زادت هذه النسبة توضح ارتفاع كفاءة المصارف الاستثمارية والتشغيلية [١٢]. علما بان النسبة المعيارية للأرباح المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (٠.٥٠%) نلاحظ من خلال الجدول (٤) ارتفعت نسبة العائد على الموجودات من (٠.٥٣%) عام ٢٠١٨ الى (٠.٩٠%) ٢٠٢٠ ويعزى ذلك بسبب ارتفاع أرباح المصارف إذ ارتفع صافي الدخل الذي يحمل الفائدة من (١.٣١٩) ترليون دينار عام ٢٠١٨ الى (١.٥٠١) ترليون دينار ٢٠٢٠ ويعود الجزء الأكبر لهذا الارتفاع الى تغير سعر الصرف الدينار العراق امام الدولار الأمريكي فضلاً عن انخفاض اجمالي الموجودات بمعدل (٠.١٤-)، بعد ذلك انخفضت نسبة العائد على الموجودات الى (٠.٥٧%) عام ٢٠٢١ ويعزى ذلك نتيجة زيادة نمو اجمالي الموجودات الى (١٥.٣) مقارنة بنمو العائد (٢٦.٦-) هذا مما ادى الى انخفاض أرباح المصارف إذ انخفض صافي الدخل الذي يحمل الفائدة الى (١.٤١٤) ترليون دينار عام٢٠٢١[١٣].

بعد ذلك ارتفعت نسبة العائد على الموجودات الى (١.٣٥%) عام ٢٠٢٢ ويعود ذلك نتيجة نمو العائد الى (١٣١.٤) مقارنة بنمو اجمالي الموجودات الى (٢٤.٥%) فضلاً عن ارتفاع أرباح المصارف

---

[١١]) حاكم محسن الربيعي و حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و اثرها في الاداء و المخاطرة، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان، ٢٠١٣، ص ٢٠٥.

[١٢]) دريد كامل ال شبيب، ادارة البنوك المعاصرة، ط١، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص١٠٨.

[١٣]) خالد حسين حمزة واخرون ، الشمول المالي وتأثيره في تعزيز الاستقرار القطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٢ ، مجلة جامعة القادسية ، ٢٠٢٤ ، ص١٣.

إذ ارتفع صافي الدخل مع الفائدة الى (٢.٣٨) ترليون ويعزى ذلك زيادة الأرباح نتيجة زيادة قيمة الموجودات بالعملة الأجنبية نتيجة تغير سعر الصرف الدينار العراقي اما الدولار الأمريكي في ١٩/ ١٢/ ٢٠٢٠ من (١١٨٢)دينار الى (١٤٥٠) دينار عراقي لكل دولار امريكي بعد ذلك انخفضت نسبة العائد على الموجودات الى (١.٣٠ %)عام٢٠٢٣ مقارنة ٢٠٢٢ ويعود ذلك نتيجة زيادة نمو اجمالي الموجودات بمعدل (١٤.١%) على نمو العائد بنسبة (١٠.٣%) فضلاً عن انخفاض أرباح المصارف إذ انخفض صافي الدخل مع الفائدة (٢.١٦) ترليون دينار[١٤]،ونستنتج من ذلك ان سياسة المصارف الاستثمارية في التعامل بالموجودات الجيدة ، أي استثماراتها كانت مرتفعة أي تمثل ارتفاع كفاءة المصارف الاستثمارية والتشغيلية كانت وقريبه نسبياً من حدود النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي وكذلك انها لا تنطوي على مخاطر في الموجودات بل هو استثمار امن في حوالات الخزينة وفي نافذة العملة .

ب- معدل العائد على حقوق الملكية Rate of Return on Equity:

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على تحقيق العوائد نتيجة استخدام اموال المساهمين لغرض تعظيم ثروتهم، فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فان ذلك يدل على قدرة المصارف باتخاذ القرارات

[١٤]) البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ٢٠٢٣ ، ص٢٩.

الاستثماريةوالتشغيلية بكفاءة عالية في استغلال اموال المالكين[١٥]. علما بان النسبة المعيارية للأرباح المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (٠.٥٠%). بالاستناد الى الجدول (٤) شهد معدل العائد على حقوق الملكية (٤%) عام ٢٠١٨ وهي مرتفعة بعد ذلك اخذ بشكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض الى ان بلغ (٧.٣%) عام ٢٠١٩ ويعود ذلك نتيجة ارتفاع قيمة الدخل وانخفاض اجمالي الموجودات وهذا يدل على ارتفاع كفاءة المصارف في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية في استغلال اموال المالكين و خصوصا انها تجاوزت النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (٠.٥٠) [١٦] بعد ذلك انخفض معدل العائد على حقوق الملكية الى (٥.١٣%) في عام ٢٠٢١ ويعود هذا الانخفاض في نسبة العائد على حقوق الملكية خلال المدة البحث نتيجة لازدياد عدد المصارف وارتفاع رؤوس الأموال الواجب على المصارف توفيرها طبقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. [١٧] بعد ذلك اخذت بالارتفاع الى ان بلغت (١٠.٣)عام ٢٠٢٣، مما يعني أن الجهاز المصرفي نجح في توليد الأرباح والسبب الأساسي هو زيادة نمو معدل العائد

[١٥]) ضياء عبد الرزاق حسن الساعدي ،مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،٢٠١٨ ،ص٦٥ .

[١٦]) وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الإنذار المبكر لسنوات مختلفة،.

[١٧]) كيلان إسماعيل عبد الله ، الاستقرار المالي في العراق باستخدام السياسية الاحترازية الكلية ، جامعة بغداد، 2019 ، ص٧٠.

جدول (٤) تطور مؤشرات الاداء المالي للقطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

السنة	نسبة العائد على الموجودات(ROA)	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)
٢٠١٨	٠.٥٣	٤.٠
٢٠١٩	٠.٨٠	٦.٠
٢٠٢٠	٠.٩٠	٧.٣٣
٢٠٢١	٠.٥٧	٥.١٣
٢٠٢٢	١.٣٥	١٠.٠١
٢٠٢٣	١.٣٠	١٠.٣

المصدر : البنك المركزي ، تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة

٢.٣- المطلب الخامس بناء النموذج

لغرض بناء النموذج تم الاعتماد على بيانات شهرية في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣ لغرض اختبار فرضية البحث سيتم الاستعانة بالأساليب الاحصائية في هذا البحث للتعرف على ملائمة الجانب النظري مع نتائج التقدير الكمي ، وذلك باختبار التكنولوجيا المالية في تعزيز استقرار الأداء المالي للقطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٨- ٢٠٢٣.

٣.٣- المطلب السادس : قياس اثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الأداء المالي للقطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

١.٣.٣- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

الهدف من اجراء اختبار استقراريه السلاسل الزمنية هو التأكد من

خلو السلاسل الزمنية المدروسة من مشكلة جذر الوحدة، والتي عند وجودها تتسبب بنتائج قياسية مضللة وغير حقيقية. ولغرض الكشف عن خلو هذه السلاسل من جذر الوحدة من خلال استخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF). والجدول (٥) يوضح اختبار الاستقرارية للمتغيرات المدروسة

جدول (٥) نتائج اختبار استقرارية متغيرات البحث

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		ROE	ROA	RETAIL_...	ON_US_...	ON__US...	CREDIT...	C_ACH_...	__RTGS_
With Con...	t-Statistic	-1.6970	-1.2645	0.3532	0.3355	-2.9552	0.9434	-3.0704	-3.9876
	Prob.	***0.4284***	***0.6415***	***0.9794***	***0.9786***	***0.0443***	***0.9956***	***0.0335***	***0.0025***
		n0	n0	n0	n0	**	n0	**	***
With Con...	t-Statistic	-1.5930	-1.7608	-3.9304	-6.2518	-4.0517	-6.9966	-3.3560	-5.8690
	Prob.	***0.7859***	***0.7129***	***0.0157***	***0.0000***	***0.0113***	***0.0000***	***0.0659***	***0.0000***
		n0	n0	**	***	**	***	*	***
Without ...	t-Statistic	0.3098	0.2730	1.8726	2.6492	-0.6270	3.4616	-0.6636	1.1873
	Prob.	***0.7725***	***0.7623***	***0.9846***	***0.9978***	***0.4422***	***0.9998***	***0.4262***	***0.9383***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(ROE)	d(ROA)	d(RETAI...	d(ON_U...	d(ON__U...	d(CREDI...	d(C_ACH...	d(__RTGS_)
With Con...	t-Statistic	-5.8727	-3.0291	-7.9635	-8.8095	-10.2675	-9.0285	-14.7185	-8.9815
	Prob.	***0.0000***	***0.0371***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***
		***	**	***	***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-5.9317	-2.9739	-8.0507	-8.8267	-10.1820	-9.1756	-14.6106	-9.0654
	Prob.	***0.0000***	***0.1470***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***
		***	n0	***	***	***	***	***	***
Without ...	t-Statistic	-5.8149	-3.0239	-11.9408	-10.8521	-10.3415	-10.4726	-14.8298	-8.8505
	Prob.	***0.0000***	***0.0030***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

المصدر: من عداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 13

نلاحظ من خلال الجدول (٥) اختبار ديكي فوللر ان المتغير التابع متمثل بنسبة العائد على الموجودات(ROE) ونسبة العائد على حقوق الملكية (ROA) فقد استقر عند الفرق الأول فقط بدون حد ثابت واتجاه زمني حيث كانت القيمة المقدرة ROE

(5.8727-)(اقل من القيمة الجدولية وبمستوى معنوية ٠.٠٠٠ وباحتمالية ١% ، أي انه من الرتبة (1)I اما جميع المتغيرات المستقلة متمثلة (RETAIL) و (ON-CT (US- CH (US-ON-) (C-ACH) و(RTGS)جميعها استقرت عند المستوى والفرق الأول كذلك بدون حد ثابت واتجاه عام)عند مستوى معنوية ١%

٢.٣.٣- تقدير النموذج الاول وفق منهجية (ARDL)

قياس اثر التكنولوجيا المالية في تعزيز نسبة العائد على الحقوق الملكية للقطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣ باستخدام نموذج ARDL .

جدول (٦) قياس اثر التكنولوجيا المالية في تعزيز نسبة العائد على الحقوق الملكية في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣ باستخدام نموذج **ARDL**

Dependent Variable: ROE
Method: ARDL
Date: 11/02/24 Time: 12:38
Sample (adjusted): 5 72
Included observations: 68 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): __RTGS__C_ACH__CH_ CREDIT_TRANSFER__CT_ ON__US_CH_ ON_US__CT RETAIL__PAYMENT__SYSTEM
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 62500
Selected Model: ARDL(4, 4, 1, 4, 1, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ROE(-1)	1.225796	0.115385	10.62352	0.0000
ROE(-2)	-0.026735	0.178083	-0.150127	0.8813
ROE(-3)	0.023323	0.182426	0.127847	0.8988
ROE(-4)	-0.319089	0.122293	-2.609220	0.0121
__RTGS_	-8.10E-13	1.90E-11	-0.042548	0.9662
__RTGS_(-1)	-6.25E-11	2.04E-11	-3.055501	0.0037
__RTGS_(-2)	-2.95E-11	1.92E-11	-1.535338	0.1314
__RTGS_(-3)	1.79E-11	2.28E-11	0.783755	0.4371
__RTGS_(-4)	-5.81E-11	2.55E-11	-2.275994	0.0274
C_ACH__CH_	1.88E-13	1.06E-13	1.768210	0.0835
C_ACH__CH_(-1)	-1.95E-13	1.21E-13	-1.609531	0.1142
CREDIT_TRANSFER__CT_	3.81E-13	2.93E-13	1.301415	0.1995
CREDIT_TRANSFER__CT_(-1)	4.10E-13	2.52E-13	1.629319	0.1099
CREDIT_TRANSFER__CT_(-2)	-9.04E-14	2.42E-13	-0.374120	0.7100
CREDIT_TRANSFER__CT_(-3)	3.00E-14	2.68E-13	0.112045	0.9113
CREDIT_TRANSFER__CT_(-4)	1.22E-12	3.44E-13	3.549523	0.0009
ON__US_CH_	5.76E-14	1.65E-13	0.349778	0.7281
ON__US_CH_(-1)	3.45E-13	1.59E-13	2.171560	0.0350
ON_US__CT	-2.01E-13	1.11E-13	-1.802862	0.0778
RETAIL__PAYMENT__SYSTEM	-2.83E-12	6.07E-13	-4.654637	0.0000
C	0.766311	0.472097	1.623206	0.1112

R-squared	0.982154	Mean dependent var	7.392157
Adjusted R-squared	0.974561	S.D. dependent var	2.303344
S.E. of regression	0.367378	Akaike info criterion	1.083434
Sum squared resid	6.343416	Schwarz criterion	1.768870
Log likelihood	-15.83675	Hannan-Quinn criter.	1.355025
F-statistic	129.3353	Durbin-Watson stat	2.076250
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **Eviews**١٣

يبين لنا جدول (٦) نتائج تقدير النموذج نجد ان اغلب المعلامات المقدرة جاءت معنوية لتدل على القوة التفسيرية للنموذج ، أي

ان قيمه معامل التحديد (**R2**) بلغت ٠.٩٨ وهي قيمة مرتفعة جداً تدل على ان التغير الحاصل في نسبة العائد على الحقوق الملكية وفق هذا نموذج يفسر بالنسبة٩٨% نتيجة المتغيرات المستقلة للتكنولوجيا المالية متمثلة بالتحويلات المالية المار عبر الحركة نظام التسوية الإجمالي **TRGC** ونظام الدفع بالتجزئة ACH ونظام المقاصة الداخلي **ON-US-CH** و **-ON-US** ، اما النسبة المتبقية ٢% تعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج إذ ان التكنولوجيا المالية تؤدي الى زيادة الاداء المالي متمثل بنسبة العائد على الحقوق الملكية ،كما نلاحظ **DW** بلغت (٢.٠٧) وهذا ما يدل لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات التكنولوجيا المالية ونسبة العائد على الحقوق الملكية وعند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة F المحتسبة بلغت (١٢٩.٣٣٥) وباحتمالية (٠.٠٠٠٠٠٠) ، وهي أكبر من القيمة F الجدولية عند مستوى معنوي ١% وهذا يدل على جودة النموذج في التعبير عن العلاقة بين التكنولوجيا المالية والاداء المالي متمثل بنسبة العائد على الحقوق الملكية للقطاع المصرفي في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٣

٣.٣.٣- اختبار الحدود للتكامل المشترك: تقدير العلاقة طويلة الاجل بين معدل العائد على الحقوق الملكية والتكنولوجيا المالية للمدة٢٠١٨-٢٠٢٣

بعد انتهاء من تقدير النموذج على وفق منهجية **ARDL** نقوم اجراء اختبار الحدود (**The bound test**) للتأكد من وجود او

عـــدم وجـــود تكامـــل مشـــترك بـــين المتغيـــرات المدروســـة وتضـــح نتـــائج هذا الاختبار.

جدول (٧) نتائج اختبار حدود التكامل المشترك للعلاقة بين نسبة معدل العائد على الحقوق والتكنولوجيا المالية ARDL Long Run Form and Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.239947	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 13

نلاحظ من خلال الجدول (٧) ان قيمة احصائية فيشر(**F-Stat**) بلغت (٤.٢٣٩٩٤٧) وهي أكبر من قيمة الحد الادنى والبالغة (٢.٨٨) والحد الأعلى والبالغة(٣.٩٩)عند مستوى معنوية ١%. وهذا يعني رفض فرضية العدم التي تدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة تكاملية متوازنة طويل الاجل بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي متمثل بنسبة معدل العائد على الحقوق الملكية للقطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

٤.٣.٣- تقدير نموذج الاول العلاقة قصير الاجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

يستخدم هذا النموذج للتأكد من هل توجد علاقة تكامل مشترك قصيرة الاجل بين المتغيرات وتقدير للعلاقة المعادلة قصيرة الأجل من خلال نموذج

تصحيح الخطأ(ECM)، وهذا نموذج يقيس سرعة التكييف التي يقوم بها المتغيرات المستقلة لتصحيح الاختلالات التي تحدث في الاجل القصير الى الاجل الطويل فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية هذ ما يؤكد على وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل بين المتغيرات وهذا ما بينه

جدول (٨) نموذج ECM لتقدير العلاقة بين نسبة معدل العائد على الحقوق الملكية والتكنولوجيا المالية للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(ROE)
Selected Model: ARDL(4, 0, 0, 1, 4, 1, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/02/24 Time: 20:40
Sample: 1 72
Included observations: 68

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ROE(-1))	0.322501	0.100904	3.196121	0.0025
D(ROE(-2))	0.295766	0.104814	2.821827	0.0070
D(ROE(-3))	0.319089	0.105706	3.018644	0.0041
D(ON__US_CH_)	5.76E-14	1.05E-13	0.548284	0.5861
D(CREDIT_TRANSFE...	3.81E-13	2.10E-13	1.817250	0.0756
D(CREDIT_TRANSFE...	-1.16E-12	3.35E-13	-3.464735	0.0011
D(CREDIT_TRANSFE...	-1.25E-12	3.20E-13	-3.900970	0.0003
D(CREDIT_TRANSFE...	-1.22E-12	2.45E-13	-4.973515	0.0000
D(C_ACH__CH_)	1.88E-13	8.19E-14	2.290936	0.0265
D(__RTGS_)	-8.10E-13	1.68E-11	-0.048168	0.9618
D(__RTGS_(-1))	6.97E-11	2.11E-11	3.309509	0.0018
D(__RTGS_(-2))	4.03E-11	1.98E-11	2.028401	0.0482
D(__RTGS_(-3))	5.81E-11	1.72E-11	3.380691	0.0015
CointEq(-1)*	-0.096706	0.015491	-6.242710	0.0000

R-squared	0.586341	Mean dependent var	0.072832
Adjusted R-squared	0.486757	S.D. dependent var	0.478413
S.E. of regression	0.342740	Akaike info criterion	0.877551
Sum squared resid	6.343416	Schwarz criterion	1.334509
Log likelihood	-15.83675	Hannan-Quinn criter.	1.058612
Durbin-Watson stat	2.076250		

المصدر: من عداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

يبين الجدول (٨) أن معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته سالبة ومعنوية أذ بلغت (-٠.٠٩٦) وبمستوى معنوية ١% أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة متمثلة بتكنولوجيا المالية والأداء المالي باعتباره متغير تابع وبمعنى أخر وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، كما يتبين لنا من خلال النتائج أن القيمة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ(-1) CointEq)

تكشف لنا سرعة عودة نسبة العائد على الحقوق الملكية نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل في فترة زمنية وان نسبة تصيح الخطأ ٠.٠٩٦- تعني ان ٠٩٦% من اختلال القصير الاجل من الفترة السابقة (t-1) يمكن تصحيحها في المدة الحالية باتجاة توازن طويل الاجل، أي ان التكنولوجيا المالية بإمكانها تعالج ١٠.٤% من الاختلالات التي تحدث في الأداء المالي ، أي ان التكنولوجيا المالية تحتاج ما يقارب (١٠.٤) أي يحتاج ما يقارب عشرة اشهر وأربعة ايام لإعادة توازنه طبيعي

٥.٣.٣-الاختبارات القياسية التشخيص النموذج الأول لقياس العلاقة بين نسبة معدل العائد على الحقوق الملكية والتكنولوجيا المالية

تستخدم هذه الاختبارات للتأكد من اجتياز المشاكل القياسية في النموذج ام لا من خلال الاتي :

١.٥.٣.٣-اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Breusch –Godfrey Correlation LM Test

نلاحظ من خلال الجدول (٩) ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي أذ ان قيمة **Prob. Chi-Square** بلغت (٠.٨٢٥٩) وهي أكبر من مستوى معنوية (٥%) لذا أننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي ليست مرتبطة أرتباطاً ذاتيا

جدول (٩) مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.127264	Prob. F(2,45)	0.8808
Obs*R-squared	0.382458	Prob. Chi-Square(2)	0.8259

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج **Eveiws13**

٢.٥.٣.٣-اختبار مشكلة عدم التجانس

للتأكد من أن البواقي لا تعاني من مشكلة تجانس التباين نجد أن معلمة **Prob-chi-squaer** قد بلغت (٠.٧٥٧٠) وهي أكبر من مستوى معنوية(٥%) وعليه نقبل فريضة

العدم التي تنص على عدم تجانس التباين البواقي النموذج المقدر ونرفض فرضية البديلة التي توكد على تجانس تباين البواقي وهذا ما يوضحه الجدول (١٠)

جدول (١٠)**اختبار مشكلة عدم التجانس**

Heteroskedasticity Test: ARCH	
F-statistic0.093010	**Prob. F(1,65) 0.7614**
Obs*R-squared095734	**Prob. Chi-Square(1) 0.7570**

المصدر: من عداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 13

٣.٥.٣.٣-اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي Histogram- TEST Normality

يتبين من الشكل (١) ان البواقي موزعة توزيع طبيعياً نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) قد بلغت (١٠٣.٦٤٠٨) عند مستوى معنوية(٠.٠٠٠٠) ولذلك علينا قبول فرضية العدم التي تؤكد عدم أحتواء البواقي على مشكلة عدم التوزيع الطبيعي أي أنها موزعة توزيعاً طبيعياً ونرفض الفرضية البديلة

شكل (١)اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الاول

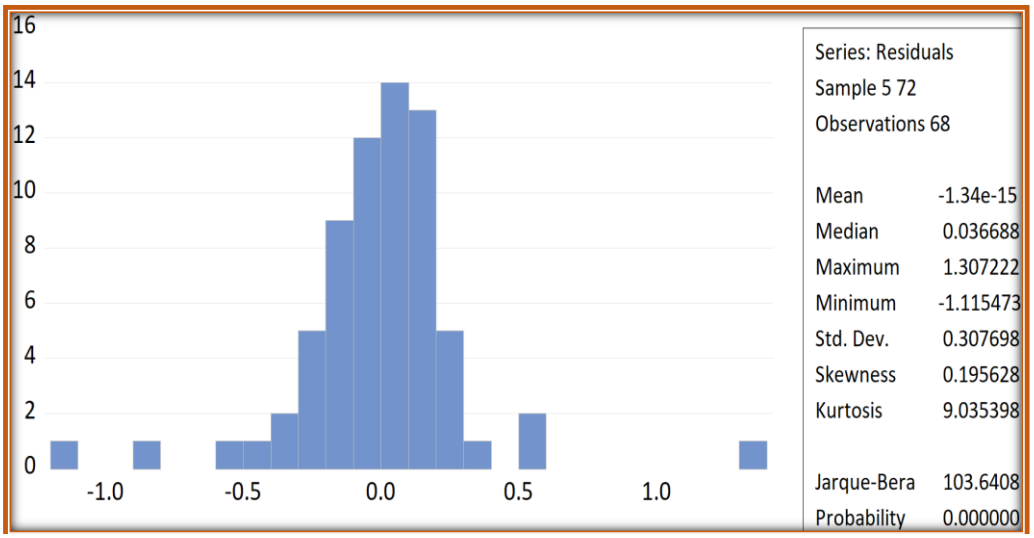

المصدر: من عداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

٦.٣.٣- تقدير النموذج الثاني وفق منهجية (ARDL)

١- قياس إثر التكنولوجيا المالية في تعزيز نسبة العائد على الموجودات (ROA) في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣ باستخدام نموذجARDL

جدول(١١) قياس إثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الاستقرار الأداء المالي متمثل (ROA) في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣ باستخدام نموذجARDL

Dependent Variable: ROA
Method: ARDL
Date: 11/03/24 Time: 13:16
Sample (adjusted): 5 72
Included observations: 68 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): __RTGS_ C_ACH__CH_ CREDIT_TRANSFER__CT_ ON__US_CH_ ON_US__CT RETAIL__PAYMENT__SYSTEM
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 62500
Selected Model: ARDL(4, 2, 0, 4, 4, 0, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ROA(-1)	1.228239	0.120689	10.17690	0.0000
ROA(-2)	0.145698	0.212171	0.686700	0.4960
ROA(-3)	0.018909	0.216196	0.087464	0.9307
ROA(-4)	-0.466446	0.136970	-3.405454	0.0014
__RTGS_	8.31E-13	6.85E-13	1.212335	0.2320
__RTGS_(-1)	-1.53E-12	7.08E-13	-2.155652	0.0368
__RTGS_(-2)	-1.03E-12	6.85E-13	-1.500136	0.1409
C_ACH__CH_	-4.71E-15	3.96E-15	-1.190978	0.2402
CREDIT_TRANSFER__CT_	5.64E-15	1.12E-14	0.502118	0.6181
CREDIT_TRANSFER__CT_(-1)	6.67E-15	8.67E-15	0.769183	0.4460
CREDIT_TRANSFER__CT_(-2)	-3.95E-15	8.59E-15	-0.459426	0.6482
CREDIT_TRANSFER__CT_(-3)	-2.43E-15	7.91E-15	-0.307707	0.7598
CREDIT_TRANSFER__CT_(-4)	1.99E-14	8.31E-15	2.396458	0.0210
ON__US_CH_	1.42E-15	5.31E-15	0.267194	0.7906
ON__US_CH_(-1)	8.59E-15	5.14E-15	1.671293	0.1019
ON__US_CH_(-2)	9.15E-15	5.05E-15	1.811617	0.0770
ON__US_CH_(-3)	3.89E-17	4.84E-15	0.008038	0.9936
ON__US_CH_(-4)	-1.24E-14	4.78E-15	-2.598901	0.0128
ON_US__CT	-1.89E-15	5.14E-15	-0.368169	0.7146
RETAIL__PAYMENT__SYSTEM	-1.41E-13	2.56E-14	-5.495886	0.0000
RETAIL__PAYMENT__SYSTEM(...	1.46E-14	2.68E-14	0.543955	0.5893
RETAIL__PAYMENT__SYSTEM(...	4.21E-14	2.74E-14	1.537007	0.1316
RETAIL__PAYMENT__SYSTEM(...	2.83E-14	2.49E-14	1.134127	0.2630
RETAIL__PAYMENT__SYSTEM(...	3.30E-14	2.22E-14	1.486462	0.1445
C	0.085569	0.060484	1.414739	0.1643

R-squared	0.995228	Mean dependent var	1.105882
Adjusted R-squared	0.992565	S.D. dependent var	0.148073
S.E. of regression	0.012768	Akaike info criterion	-5.606818
Sum squared resid	0.007010	Schwarz criterion	-4.790823
Log likelihood	215.6318	Hannan-Quinn criter.	-5.283496
F-statistic	373.6959	Durbin-Watson stat	1.961679
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews13

يبين لنا جدول (١١) نتائج تقدير النموذج نجد ان اغلب المعلامات المقدرة جاءت معنوية لتدل على القوة التفسيرية للنموذج ، أي ان

قيمة معامل التحديد (R2) بلغت ٠.٩٩ وهي قيمة عالية جداً تدل على ان التغير الحاصل في نسبة العائد على الموجودات (ROA) وفق هذا نموذج يفسر ٩٩% نتيجة المتغيرات المستقلة للتكنولوجيا المالية متمثلة بالخدمات الدفع الالكتروني ، ونظام التسوية الإجمالي RTGS ونظام الدفع بالتجزئة ، ونظام التحويلات بالصكوك ونظام التحويلات الدفع الدائنة اما النسبة المتبقية ١% تعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج إذ التكنولوجيا المالية تؤدي إلى زيادة نسبة العائد على الموجودات ،كما نلاحظ DW بلغت (١.٩٦١) وهذا ما يدل لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي متمثل بنسبة العائد على الموجودات للقطاع المصرفي في العراق وعند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة F المحتسبة بلغت(٣٧٣.٦٩٥٩) وباحتمالية (٠.٠٠٠٠٠٠) ،وهي أكبر من القيمة F الجدولية عند مستوى معنوي ١% وهذا يدل على جودة النموذج في التعبير عن العلاقة بين التكنولوجيا المالية والاداء المالي في القطاع المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣

٧.٣.٣- اختبار الحدود التكامل المشترك للنموذج الثاني : تقدير العلاقات قصيرة الاجل وطويلة الاجل

بعد انتهاء من تقدير النموذج على وفق منهجية ARDL نقوم اجراء اختبار الحدود (The bound test) للتأكد من وجود او عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وتضح نتائج هذا الاختبار

جـدول (١٢) تقـدير العلاقـات القصـيرة والطويلـة الاجـل بـين نسبة معدل العائد على الموجودات والتكنولوجيا المالية

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(ROA)
Selected Model: ARDL(4, 2, 0, 4, 4, 0, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/03/24 Time: 22:30
Sample: 1 72
Included observations: 68

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ROA(-1))	0.301839	0.106451	2.835467	0.0069
D(ROA(-2))	0.447537	0.121175	3.693295	0.0006
D(ROA(-3))	0.466446	0.118189	3.946614	0.0003
D(__RTGS_)	8.31E-13	5.31E-13	1.564317	0.1251
D(__RTGS_(-1))	1.03E-12	5.59E-13	1.840020	0.0727
D(CREDIT_TRANSFE...	5.64E-15	7.34E-15	0.768317	0.4465
D(CREDIT_TRANSFE...	-1.35E-14	9.29E-15	-1.457388	0.1523
D(CREDIT_TRANSFE...	-1.75E-14	7.35E-15	-2.379811	0.0218
D(CREDIT_TRANSFE...	-1.99E-14	6.24E-15	-3.190201	0.0027
D(ON__US_CH_)	1.42E-15	4.14E-15	0.342389	0.7337
D(ON__US_CH_(-1))	3.24E-15	4.87E-15	0.665273	0.5094
D(ON__US_CH_(-2))	1.24E-14	4.82E-15	2.573428	0.0136
D(ON__US_CH_(-3))	1.24E-14	4.09E-15	3.041015	0.0040
D(RETAIL__PAYMENT...	-1.41E-13	2.05E-14	-6.844397	0.0000
D(RETAIL__PAYMENT...	-1.03E-13	2.48E-14	-4.167269	0.0001
D(RETAIL__PAYMENT...	-6.12E-14	2.25E-14	-2.719233	0.0094
D(RETAIL__PAYMENT...	-3.30E-14	1.87E-14	-1.763669	0.0849
CointEq(-1)*	-0.073600	0.013722	-5.363494	0.0000

R-squared	0.706024	Mean dependent var	0.003120
Adjusted R-squared	0.606072	S.D. dependent var	0.018865
S.E. of regression	0.011840	Akaike info criterion	-5.812701
Sum squared resid	0.007010	Schwarz criterion	-5.225184
Log likelihood	215.6318	Hannan-Quinn criter.	-5.579908
Durbin-Watson stat	1.961679		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.092460	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر :- من أعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews13

يشير الجدول (١٢) الى الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين التكنولوجيا المالية ونسبة العائد على الموجودات أي هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، لذا ظهر في الاختبار ان قيمة F المحتسبة والبالغة (٣.٠٩٢٤) هي اكبر من قيم الحد والبالغة ٢.٨٨ عند مستوى 1% ولهذا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك وهذا ما يؤكد على وجود علاقات خطية طويلة الاجل بين بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي متمثل بنسبة العائد على الموجودات للقطاع المصرفي في الاجل الطويل اما عند تقدير معامل تصحيح الخطأ نلاحظ ان قيمته كانت سالبة ومعنوية أذ بلغت(-٠.٠٧٣٦٠٠)

وبمستوى معنوية ١% أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة متمثلة بالتكنولوجيا المالية والأداء المالي للقطاع المصرفي في العراق باعتباره متغير تابع كما ان معامل تصحيح الخطأ (CointEq (-1)) تكشف لنا سرعة عودة متغير الاداء المالي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل في فترة زمنية وان نسبة تصيح الخطأ ٠.٠٧٣٦٠٠ - تعني ان ١٤% من اختلال القصير الاجل من الفترة السابقة (t-1) يمكن تصحيحها في المدة الحالية باتجاه توازن طويل الا أي ان التكنولوجيا المالية بإمكانها يعالج ١٤% من الاختلالات التي تحدث في الأداء المالي للمصرف ، أي ان التكنولوجيا المالية يحتاج ما يقارب (١٤.٣) أي يحتاج ما يقارب سنة وشهرين وثلاثة ايام لإعادة توازنه طبيعي

٧.٣.٣-الاختبارات القياسية التشخيص النموذج الثاني

تستخدم هذه الاختبارات للتأكد من اجتياز المشاكل القياسية في النموذج ام لا من خلال الاتي :

١.٧.٣.٣- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Breusch –Godfrey Correlation LM Test

نلاحظ من خلال الجدول (١٣) ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي أذ ان قيمة Prob. Chi-Square بلغت (٠.٨٦٩٦) وهي أكبر من مستوى معنوية (٥%) لذا أننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي ليست مرتبطة أرتباطاً ذاتيا

جدول (١٣) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Breusch –Godfrey Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.084617	Prob. F(2,41)	0.9190
Obs*R-squared	0.279527	Prob. Chi-Square(2)	0.8696

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Eveiws13

٢.٧.٣.٣- اختبار مشكلة التجانس

للتأكد من أن البواقي لا تعاني من مشكلة تجانس التباين نجد أن معلمة Prob chi-squaer قد بلغت (٠.٨١٣٢) وهي أكبر من مستوى معنوية (٥%) وعليه نقبل فريضة العدم التي تنص على عدم تجانس التباين البواقي النموذج المقدر ونرفض فرضية البديلة التي توكد على تجانس تباين البواقي وهذا ما يوضحه الجدول(١٤)

جدول (١٤) مشكلة عدم تجانس تباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.054209	Prob. F(1,65)	0.8166
Obs*R-squared	0.055830	Prob. Chi-Square(1)	0.8132

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Eveiws13

٣.٧.٣.٣- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي-TEST Histogram Normality

يتبين من الشكل (٢) ان البواقي موزعة توزيع طبيعياً نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) قد بلغت (١٩٥.٨٣٧٠) عند مستوى معنوية(٠.٠٠٠٠) ولذلك علينا قبول فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي على مشكلة عدم التوزيع الطبيعي أي أنها موزعة توزيعاً طبيعياً ونرفض الفرضية البديلة.

شكل (٢) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني

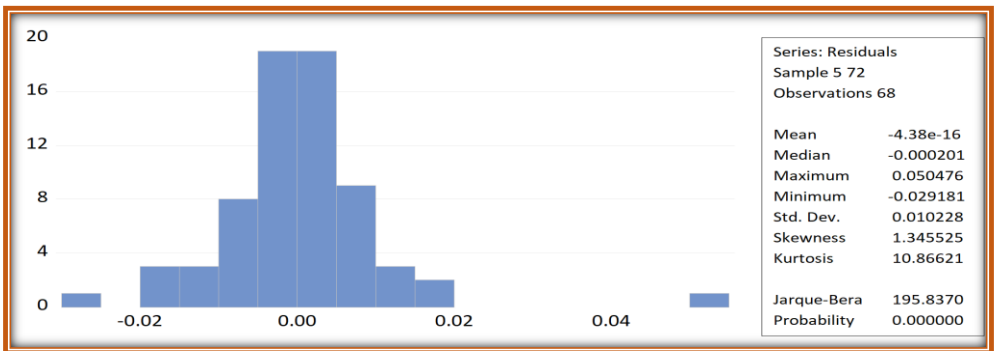

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Eveiws13

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي العراقي العديد من التحديات كانتشار الإقصاء المالي، وضعف البنية التحتية الرقمية.

٢- ان التكنولوجيا المالية ووسائلها هي الاداء الانسب لتقديم الخدمات المصرفية متطورة والحديثة في العالم السرعة والتغير وذلك عبر الخدمات المتنوعة التي تشمل خدمات الهاتف المحمول والصراف الالي وغيرها التي تنزع طوابير الانتظار وتقرب الخدمة من الزبون بوقت وجيز

٣- تتيح التكنولوجيا المالية الى الوصول الى شريحة كبيرة من الفراد الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي لما تقدمه من تسهيلات مثل إصدار التحويلات إلى الغير إضافة إلى التسديد الجبائي عبر الأنترنت

٤- وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين التكنلوجيا المالية وزيادة الأداء المالي في ورفع حجم الخدمات المقدمة ، وجذب زبائن جدد وكسب ولاءهم وهذا ما يؤدي الى رفع حجم الايرادات من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في تقليل المخاطر وبالتالي تحسين نتائج قياس الاداء المالي

٥- ان التغير الحاصل في نسبة العائد على الحقوق الملكية وفق هذا نموذج يفسر بالنسبة ٩٨% نتيجة المتغيرات المستقلة للتكنولوجيا المالية متمثلة بالتحويلات المالية المار عبر الحركة نظام التسوية الإجمالي TRGC ونطام الدفع بالتجزئة ACH ونظام المقاصة الداخلي ON–US –CHو ON–US– ، اما النسبة المتبقية ٢% تعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج

٢.٤-التوصيات

١- ضرورة تطوير القطاع المصرفي مع توفير البنية التحتية المصرفية والتكنولوجية الرقمية لمواكبة التطور

التكنولوجي وتطبيقه في المجال المالي كالدفع الالكتروني، وذلك من خلال الابتكارات التكنولوجية في العمليات المصرفية

٢- ضرورة القيام بحملات توعية للعملاء عن أهمية التكنولوجيا المالية ومنافعها لأنها تساعد كثيرا في انتشار

الخدمات المالية وجذبت اهتمام العملاء رغم الفجوة الكبيرة المسجلة بين الدول وفي الدولة الواحدة بين الشرائح
والطبقات .

٣- ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية للاستخدام واحتواء التكنولوجيا المالية المقدمة والأكثر تقدما في هذا المجال من اجل لتطوير قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية المتاحة وتبني المزيد من التطبيقات .

٤- ضرورة البحث المستمر من المصارف عن أحدث تكنولوجيا مالية في مجال عملها وتبنيها من أجل تحقيق كفاءة أكثر في أداء الأعمال تحقيق ميزة تنافسية الرفع من مؤشرات البنك تقليل الوقت والتكلفة

٥- ضرورة تشجيع المصارف على الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتقديم خدماتها عبر الانترنت وتطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة شرائح المجتمع والذي يعتبر ذلك أهم متطلبات الاستقرار المالي.

اولاً: مصادر باللغة العربية

١- ابتهاج إسماعيل يعقوب واخرون، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩ مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والوطني الرابع،٢٠٢١.

٢- حيدر يونس كاظم ، اثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية : حالة تطبيقية في الأردن والسعودية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧ ، أطروحة دكتوراة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ٢٠٠٩..

٣- خالد حسين ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧ ،رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ،كلية الإدارة والاقتصاد ٢٠٢٠.

١- خالد حسين ،واخرون ، الشمول المالي وتاثيره في تعزيز الاستقرار القطاع المصرفي في الراق للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٢ ، مجلة جامعة القادسية ،٢٠٢٤.

٢- حاكم محسن الربيعي و حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و اثرها في الاداء و المخاطرة، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان، ٢٠١٣ .

٣- دريد كامل ال شبيب، ادارة البنوك المعاصرة، ط١، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠١٢ .

٤- علي عبد الرضا حمودي العميد ، مؤشرات الحيطة الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالأزمات دراسة تطبيقية - حالة العراق ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث البنك المركزي العراق .

٥- ضياء عبد الرزاق حسن الساعدي ،مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨ .

٦- كيلان إسماعيل عبد الله ، الاستقرار المالي في العراق باستخدام السياسية الاحترازية الكلية ، جامعة بغداد، ٢٠١٩ .

ثانياً: التقارير

١- وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الإنذار المبكر لسنوات ٢٠١٨،٢٠٢٠،٢٠٢١،٢٠٢٢،٢٠٢٣ .

٢- البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، ٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠،٢٠٢٢،٢٠٢٣

٣- البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والباحث ، ٢٠١٩،٢٠٢٢،٢٠٢٣ .

ثالثاً: المصادر باللغة انكليزية

1- Dorfleitner et al,G, The fin teach market in GERMANY, Final report October 17,2016 GERMANY :Federal Minisstry of finance.2016.
2- (Tanda& Poors Fin Tech, BigTECH and Banks, Digitalisation andlts Lmpact on Banking Business Models. London : palgrave Macmillan. 2019.
3- Penman ,Stephen .H, Financial Statement Analysis And Security Valuation,14th Edition, McGraw Hill Companies, Inc., New York, 2010 .
4- Tarawneh , Medhat ," A Comparison of Financial Performance in the Banking Sector :Some Evidence from Omani Commercial Banks", International Research Journal of Finance and Economics,Issu.3,2006.
5- (. Rose , Peter .S , Hudgins , Sylvia .C , Bank Management & Financial Services , 17th Edition
, McGraw-Hill Companies , Inc., New York, 2008,P`.

دور الأتمتة في زيادة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٣)

The role of automation in increasing tax revenues in the state's Public budget for the period (2017-2023)

د. ماجد كاظم ملامي
وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية
Majidkadhim59@gmail.com

د.حسن هزبر علي
وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية
hassanhazbar@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على دور والأتمتة في زيادة الحصيلة الضريبية ، وبيان أثرها في زيادة الإيرادات الحكومية ، ومعالجة مشكلة ضعف الإيرادات الضريبية ونسبها المتدنية في الموازنة بسبب الطرق التقليدية التي تظهر عدم كفاءة وضعف كبير في الجباية الضريبية والتي لا تنسجم مع حجم الإستيرادات والإستثمارات للكيانات والشركات والأفراد ومن ثم تعلن عن التهرب الضريبي المرافق لهما، وتم اتباع المنهج الاستقرائي والوصف التحليلي من خلال إستقراء لحساب الإيرادات الضريبية والكمركية الواجب تحققها في حال تم تطبيق والأتمتة ومقارنتها بالإيراد الفعلي المتحقق وبيان الفجوة في الإيرادات مابين الواقع والمفترض ، وتوصل البحث الى إن تطبيق والأتمتة الضريبية عن طريق إنشاء نظام ضريبي الكتروني شامل يسهم

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ٥٣ــ٧٤

في زيادة الحصيلة الضريبية واكتشاف المعاملات غير الشرعية التي يتم اللجوء إليها للتهرب الضريبي ، إن عدم إستطاعة الحكومة من جباية جزء كبير من الإيرادات يعود الى أسباب عديدة أهمها الفساد الإداري والمالي وعدم الشفافية في إظهار البيانات الحقيقية ، وجود بعض القوانين المعيقة لإستحصال الضرائب لما تتضمنه من إعفاء كثير من السلع المستوردة ، فضلاً عن عدم وجود إنظمة الكترونية لأتمتة عمل الدوائر ذات العلاقة والاعتماد على العمل التقليدي ، كل ذلك أدى الى خفض الحصيلة الضريبية خصوصاً حجم الإيرادات الكمركية التي كانت منخفضة بشكل كبير نسبةً الى إجمالي الأيرادات وهو ما لا يتناسب مع حجم الجباية في الهيئة العامة للكمارك والتي علاقة مباشرة بما يصدرهُ البنك المركزي من إعتمادات وحوالات بالدولار لغرض الإستيراد حصراً في نافذة العملة .

الكلمات المفتاحية : الموازنة العامة ،الإيرادات الضريبية ،الأتمتة ، التحصيل الألكتروني.

Abstract:

The research aims to shed light on the role of automation in increasing tax revenues, and to show its impact on increasing government revenues, and to address the problem of weak tax revenues and their low percentages in the budget due to traditional methods that show inefficiency and great weakness in tax collection that are not consistent with the volume of imports and investments of entities, companies and individuals, and then announce the accompanying tax evasion. The inductive approach and analytical description were followed through an induction to calculate the tax and customs revenues that must be achieved in the event that automation is applied and compared to the actual revenue achieved and to show the gap in revenues between reality and assumption. The research concluded that the application of tax automation by creating a comprehensive electronic tax system contributes to increasing tax revenues and discovering illegal transactions that are resorted to for tax evasion. The government's inability to collect a large part of the

revenues is due to many reasons, the most important of which are administrative and financial corruption and the lack of transparency in showing real data, the existence of some laws that hinder the collection of taxes because they include exempting many imported goods, in addition to the lack of The existence of electronic systems to automate the work of the relevant departments and reliance on traditional work, all of this led to a reduction in tax revenues, especially the size of customs revenues, which were significantly low in relation to the total revenues, which is not commensurate with the size of collection in the General Authority of Customs, which is directly related to what the Central Bank issues of credits and transfers in dollars for the purpose of importing exclusively in the currency window.
Keywords: General budget, tax revenues, automation, electronic collection.

المقدمة :

يشار إلى التحول القائم على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في جميع مجالات العمل على أنه الإنتقال من نظام تقليدي إلى نظام مؤتمت عن طريق مجموعة من المتطلبات الإستراتيجية والثقافية والمادية والمالية والبشرية والأمنية والتشريعية ، حيث اتجهت العديد من الحكومات إلى اتمتة العمل المتعلق بالتحصيل الألكتروني بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وإنفاقها ، إذ أثرت التحولات الألكترونية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة مناحي الحياة والتي أسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وإمتددت هذه التحولات الى آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها السياسة المالية ، وتُعد الضرائب كأحد أبرز أدواتها حيث تشير الاحصاءات إلى أن نسبة تحصيلها ضعيفة مقارنة بالايرادات النفطية التي ترفد الموازنة ، وهذا أحد أهم المشاكل التي تؤدي الى اختلالات كبيرة فيها وخصوصاً في حال انخفاض أسعار النفط ، لذا ينبغي الإهتمام بالدور التمويلي للضرائب من خلال حوكمة وأتمتة الجباية الألكترونية والربط

الألكتروني للجهات ذات الصلة ، وتطوير النظم الضريبية وتوجيه وعاؤها نحو تطوير وإعادة القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية والتي بدورها تدر عوائد جديدة على خزينة الدولة .

١- المبحث الأول/ منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١- مشكلة البحث

إن إعتماد الدولة على تحصيل الإيرادات الضريبية والرسوم الكمركية بالطريقة التقليدية يظهر عدم كفاءة وضعف كبير في تحصيل الإيرادات الضريبة وعدم إنسجامها مع حجم الإستيرادات والإستثمارات للكيانات واللشركات والأفراد ومن ثم التهرب الضريبي المرافق لهما ، والذي أدى الى خلق فجوة بين ما تم تحصيله في الواقع وبين المفترض تحصيله ويمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :

١- ماهو أثر أتمتة التحصيل الألكتروني في زيادة الأيرادات الضريبية ؟

٢- ماهو أثر أتمتة التحصيل الألكتروني على الموازنة العامة للدولة ؟

٢.١- أهداف البحث

تتمثل في الآتي:

١- توضيح أثر أتمتة التحصيل الألكتروني في زيادة الأيرادات الضريبية.

٢- بيان أثر أتمتة التحصيل الألكتروني على الموازنة العامة للدولة .

٣.١- أهمية البحث

تحتل الإيرادات أهمية بالغة في السياسة المالية وتشكل الحجر الأساس في قدرات الدولة الانفاقية وتُعد الضرائب أحد مصادر التمويل الأساسية والمهمة للدولة ، ولذلك تحتل أهمية بارزة في رفد خزينة الدولة ، كذلك تأتي اهميته من خلال تطوير الحكومات لآليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة عن طريق إيجاد حلول لتعظيم الإيرادات الضريبية بإستخدام حوكمة أتمتة التحصيل

الألكتروني لمواجهة المشاكل التقليدية في عدم جودة تحصيل هذه الأيرادات أو التهرب من دفعها.

٤.١- فرضيات البحث

يستند البحث إلى الفرضية الرئيسة الآتية:

هناك دور فاعل ومساهم في تطبيق برامج أتمتة وتحصيل الضرائب ألكترونياً في زيادة الإيرادات في الموازنة العامة للدولة.

٥.١- حدود البحث :

١- **الحدود المكانية:** جمهورية العراق ، مجتمع الدراسة وزارة المالية والعينة دائرة المحاسبة

٢- **الحدود الزمانية :** البيانات المالية لدائرة المحاسبة والبيانات المالية للاعتمادات والحوالات في نافذة العملة في البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠١٧ – ٢٠٢٣.

٦.١- الدراسات السابقة

١.٦.١- دراسة (Olaoye Clement Olatunji/2017).

Impact Of Information Technology On Tax Administration "

"In Southwest, Nigeria

بعنوان(تأثير تكنولوجيا المعلومات على إدارة الضرائب في جنوب غرب ، نيجيريا)

هدفت الدراسة معرفة تأثير تكنولوجيا المعلومات على إدارة الضرائب في جنوب غرب نيجيريا ، وتأثيرها على الإنتاجية الضريبية ، وبيان العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات حول التنفيذ الضريبي والتخطيط الضريبي ، تم استخدام المنهج الوصفي ، واستخدام استبيان لجمع البيانات وتحليلها مع ارتباط متعددة للانحدار وخلصت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات تعزز مستوى الإنتاجية الضريبية والإدارة ، وأوصت الدراسة بأن على الوكالات المعنية المسؤولة عن تحصيل الضرائب العمل على التوعية في هذا

الجال على شكل حلقات دراسية لما لتكنولوجيا المعلومات من أهمية كبيرة في إدارة الضرائب ، وزيادة الأنتاجية الضريبية .

٢.٦.١- دراسة (جاسم، مازن سعد وعواد، سعد سلمان /٢٠٢٢)

بعنوان،" تأثير الانفاق الحكومي الاستثماري على الحصيلة الضريبة في العراق من سنة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٠"

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على تأثير نفقات الموازنة الاستثمارية في الحصيلة الضريبية وكيفية استثمار هذه النفقات في تحقيق زيادة واضحة على الحصيلة الضريبية ، وتم أستخدامات البيانات المالية في الهيئة العامة للضرائب ووزارتي المالية والتخطيط واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال التحليل باستخدام اساليب احصائية واساليب كمية ووصفية في تحليل البيانات الخاصة بموضوع الدراسة للسنوات ٢٠٠٨- ٢٠٢٠، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود أسس علمية لدى الهيئة العامة للضرائب في التخطيط لتحصيل الايرادات الضريبية، ضعف مساهمة القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية مما جعل اعتماد افراد المجتمع على ما تقدمه الحكومة من سلع وخدمات الذي أدى بدوره الى زيادة النفقات التشغيلية وانخفاض في تخصيصات نفقات الموازنة الاستثمارية.

٣.٦.١- دراسة (الدارع،أميرة شايب و صامر،أسية /٢٠٢٠)

بعنوان" دور نظام المعلومات الضريبي في زيادة إيرادات الإدارة الضريبية "

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على مساهمة المعلومات التي يوفرها النظام الألكتروني في زيادة الإيرادات الضريبية ، والتعرف على مفهوم نظام المعلومات الضريبي وتوضيح المزايا الناتجة عن استخدامه في الإدارة الجبائية ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والوصف التحليلي ، وتوصلت الدراسة الى وضع مفاهيم دقيقة خاصة للمعلومة والنظام والفرق بينهما ، أن تكنولوجيا المعلومات ساهمت بشكل كبير في التحكم في الكم الهائل للمعلومات المتدفقة ومعالجتها، أن نظام المعلومات الضريبي يقدم فائدة كبيرة في مجال العمل الضريبي من خلال تقديم معلومات تساعد

الإدارة الضريبية في الكشف عن المعلومات التي يتم أخفاءها المكلفون والتي تساهم في زيادة الضرائب.

٢- المبحث الثاني/ الإطار النظري

١.٢- مفهوم الموازنة : تعد الموازنة العامة المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات، حيث تعكس فلسفة الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر مؤشرا مهما لتحركاتها المستقبلية في الوسط الاجتماعي، حيث تلخص الجهد الحكومي العام بما يحتويه من سياسات وأولويات وقرارات وأهداف حاسمة التي تحدد أهداف وبرامج وسياسات الحكومة في كيفية الإفادة من الموارد المتاحة وإعادة توزيعها بالشكل الذي يحقيق هذه الأهداف (حسين ، محمد،٢٠١٦: ١٤٧) كذلك تعرف بأنها خطة تتضمن تخمينات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية قادمة ، تصدر بقانون من قبل السلطة التشريعية ومسيرة بيد السلطة التنفيذية بغرض تحقيق الأهداف المراد تنفيذها من الناحية الإقتصادية والإجتماعية. (عذافة،٢٠١٩: ١٤)

٢.٢- الإيرادات الضريبية : تعد الضرائب من أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة وخصوصا في الاقتصادات المتقدمة وتستهدف الضريبة مجموعة من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (العبيدي،٢٠١٥:١٩٥) و تحتل الإيرادات أهمية بالغة في السياسة المالية وتشكل الحجر الأساس في قدرات الدولة الانفاقية وتعد الضرائب أحد مصادر التمويل الأساسية والمهمة للدولة ، وتعرف بأنها مبلغ نقدي مستقطع من الأفراد بصفتهم الطبيعية أو المعنوية مفروض من سلطة عامة وبما يتناسب مع قدراتهم التكليفية بصورة نهائية ، وبدون مقابل لغرض تغطية خدمات عامة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية ، وقد يحدث تعارض في هذه الأهداف مما يتطلب تنسيقا بينها وتحديدا" الأولويات المرغوب فيها، وليس في ذلك تغير لطبيعة الضريبة فهي أداة تحصيل الإيرادات المالية ، و لا يقتصر دورها

على التمويل بل يتعين أن تحقق أهداف المجتمع، بعبارة أخرى أنها المبالغ او الأموال التي تجبى من قبل الإدارة الضريبية بعد تحديد المادة الخاضعة لدخول الأشخاص الخاضعين بموجب القانون الضريبي. (المهايني والخطيب،٢٠٠٥ :١٩٥)

٣.٢- **الأتمتة** : تُعدّ الأتمتة من البرمجيات الذكيّة التي تسهم في تقليل التكاليف هو مصطلح مستحدث يطلق على كل شيء يعمل ذاتيا بدون تدخل بشري. https://ar.wikipedia.org ، عن طريق استخدام أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المعتمدة على المعالجات أو وحدات التحكم والبرمجيات في مختلف القطاعات بما يضمن سير الإجراءات والأعمال بطريقة آلية ودقيقة وسليمة وبأقل خطأ ممكن، ولعبت البرمجيات دورًا كبيرًا في تطور هندسة الأتمتة تطورًا سريعًا ، وإنّ الميزة الرئيسة لنظام الأتمتة تتمثّل في القدرة على أتمتة أنظمة الحفظ والاسترداد لضمان الحماية من المخاطر المحتملة لفقدان القرص الصلب أو تلفه أو غيرها من الأخطاء البشريّة الأمر الذي يسهل متابعة العمل دون التعرض لمشاكل في إعادة المعلومات. ويمكن تعريف الأتمتة كتعريف اجرائي لأغراض البحث الحالي بانها مرحلة جديدة من مراحل التقدم الفني والتقني، وهي محاولة جدية للتقليل من جهد الإنسان المبذول لإنجاز الأعمال اليومية وابتكار الأدوات اللازمة وتطوير السبل المتوفرة لذلك (زعرب،فاطمة محمود،٢٠٠٨: ١١).

٤.٢- **لتحصيل الألكتروني:** تشير التجارب العالمية أن أتمتة العمل المتعلق بالجباية الألكترونية للضرائب تلعب دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام من خلال التحول للنظم الإلكترونية للامتثال والتحصيل الضريبي، التي أصبحت تُمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح الشركات، وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة

كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوي الإيرادات الضريبية، بل والتحصيل الفوري لبعضها إلكترونياً. (عبد المنعم والفران،٢٠٢١: ٥)

٥.٢-الجهة المسؤولة والاجراءات والحلول المقترحة لزيادة الإيرادات الضريبية

١.٥.٢-الجهة المسؤولة عن النظام الضريبي الألكتروني الشامل

أن السلطة المالية وتمثلها الهيئة العامة للضرائب بحاجة الى إنشاء موقع للأتمتة يتضمن نظام ضريبي الكتروني شامل يجيز لهذه السلطة بأن تكون قادرة على التدقيق والمراجعة للمعلومات المقدمة من المكلفين من خلال الربط مع الجهات ذات العلاقة و تأسيس موقع لكل جهة وحسب إحتياجاتها ينتج عنه تأسيس حكومة الكترونية صغيرة يتم تطويرها بناء على متطلبات العمل المستمر، وهذه الجهات هي (الهيئة العامة للكمارك، البنك المركزي العراقي/ نافذة بيع العملة الأجنبية ، وزارة التجارة /استيرادات القطاع الخاص ، وزارة التخطيط ، هيئة الاستثمار ، وبعض الجهات في وزارة الصحة المسؤولة عن الإستيراد مثل كيماديا ودائرة الإجازات الصحية)، وفي مرحلة لاحقة يتم الربط الألكتروني مع جميع الوزارات.

وعلى الرغم من أن اتمتة الأعمال تحتاج الى امكانيات مادية إلا أن نتائجها ستعود بفائدة كبيرة على الجميع الحكومة والكيانات والشركات والافراد كسرعة الإنجاز وتقليل الكلف ومواكبة التطورات وإكتساب الخبرات في هذا المجال ، فضلاً عن ايجاد بنك معلومات لبيانات (Data) للمكلفين ومن خلال نافذة النظام الألكتروني يتم قبول حسابات المكلفين أفراداً وكيانات وشركات تكون مقرة من مراقب حسابات أو تم تنظيمها من مكاتب تنظيم حسابات مجازة من نقابة المحاسبين والمدققين لغرض حصولهم على براة الذمة ، وبما ينسجم ضوابط إصلاح النظام الضريبي الواردة بكتاب مجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ذي العدد(ش.ز.ل/١٠/١/إعمام/٤٤٦٥١) في٢٠٢٣/٩/١٨ ، و قانون ضريبة

الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل، على أن يتم تدقيقها لاحقاً من قبل الفاحص الضريبي لتأكيد صحتها من عدمه.

٢.٥.٢- الاجراءات والحلول المقترحة لزيادة الإيرادات الضريبية وتشمل:(عبد المنعم والفران،٢٠٢١: ٧)

١- توفير الأنظمة والمنصات الإلكترونية اللازمة في استقبال ومعالجة البيانات الخاضعة لتحصيل الضرائب وجميع التصاريح إلكترونياً، مع أنظمة الدفع الألكترونية لدعم هذا التحول من خلال بطاقات الائتمان، وتوفير آليات لضمان الأمن السيبراني وحماية البيانات.

٢- إعادة هندسة الإجراءات المتعلقة بكل عملية تحصيل ضريبي بهدف المساهمة في التحول من الطريقة التقليدية إلى التحصيل الألكتروني.

٣- ترشيح كوادر من الموظفين في الجهات ذات العلاقة لتدريبهم وتأهيلهم بهدف بناء قدراتهم بما يتوافق مع آليات الأتمتة والتحصيل الإلكتروني للضرائب.

٤- يتطلب التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني وجود أنظمة للتسجيل الضريبي لتسجيل المكلفين ضريبياً من خلال منح كل مسجل ضريبي رقم حساب خاص به.

٥- تتطلب عملية التحول التعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية، والنظر في متطلباتهم من هذه الأنظمة ، والتقييم الدوري للخدمات المقدمة، التي يأتي على رأسها وزارات المالية ممثلة في الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك.

٦- اعتماد نظام الفاتورة الإلكترونية التي تتضمن تفاصيل عمليات توريد للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة كضرائب المبيعات

والإستهلاك والقيمة المضافة والذي يعتبر أحد متطلبات التحاسب الضريبي ألكترونياً .

٧- إنشاء إطار قانوني يدعم التحول من التحصيل المادي التقليدي إلى التحصيل الإلكتروني.

٣- المبحث الثالث/ الإطار العملي للبحث

١.٣-تحصيل الإيرادات الضريبة بين ما تم تحصيله في الواقع وبين المفترض تحصيله للفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٢ .

٢.٣- تحليل الواقع الفعلي للإيرادات الضريبية والكمركية والاخرى

ويبين الجدول رقم(١) الإيرادات بأنواعها ونسبتها الى إجمالي الايرادات الفعلية

الجدول (١) الإيرادات بأنواعها ونسبتها الى إجمالي الايرادات الفعلية من ٢٠١٧-٢٠٢٣. (مليون دينار عراقي)

السنة	(١) الكمارك	(٢) الضرائب	(٣) الايرادات الاخرى	(٤) إجمالي الإيرادات الفعلية من ضمنها النفطية	(٥) نسبة الإيراد الضريبية من إجمالي الإيرادات (٤÷١)	(٦) نسبة الإيرادات الكمركية من إجمالي الإيرادات (٤÷٢)	(٧) نسبة الإيرادات الاخرى من إجمالي الإيرادات (٤÷٣)
٢٠١٧	١,١٩٤,٩٨٠	٥,١٠٣,٢٩٢	٥,٦٢٧,١٢٣	٧٧,٤٢٢,١٧٢	%٦.٥٩	%١.٥٤	%٧.٢٧

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
١,٦٤٨,٥٨٠	١,٠٢٤,٩٩٤	٨٢٦,٩٦١	٩٢٢,٠٨٣	٧١٩,٥٤٩	٩٨٧,٥٦٣
٤,٠٣٧,٦٣١	٢,٩٨٩,٥٣٨	٣,٨٩١,٢٢٩	٣,٦١٤,١٥٨	٣,١٩١,٨٣٠	٤,٩٢٥,٦٢٢
٤,٨٢٠,٦٨٦	٤,٠٦١,٨٥٨	٢,٥٢٦,٨٢٨	٩,٢٧٤,٩٢٤	٤,١٦٢,٨٠٧	١١,٣٨٦,٦٦٢
١٠٦,٥٦٩,٨٣٣	١٠٧,٥٦٦,٩٩٣	٦٣,١٩٩,٦٨٩	١٠٩,٠٨١,٤٦٣	١٦١,٦٩٧,٤٣٦	١٣٥,٦٨١,٢٦٦
%٣.٧٩	%٢.٧٨	%٦.١٦	%٣.٣١	%١.٩٧	%٣.٦
%١.٥٥	%٠.٩٥	%١.٣١	%٠.٨٥	%٠.٤٤	%٠.٧٢
%٤.٥٢	%٣.٧٨	%٤.٠٠	%٨.٥٠	%٢.٥٧	%٨.٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم التوحيد ٢٠٢٢، ملحق رقم(١)

من الجدول (١) يتبين أن حجم الإيرادات الضريبية نسبةً إلى إجمالي الإيرادات من ٢٠١٧ – ٢٠٢٣ كانت (٥,١٠٣,٢٩٢ /٤,٠٣٧,٦٣١ / ٢,٩٨٩,٥٣٧ / ٣,٨٩١,٢٢٩ / ٣,٦١٤,١٥٨ / ٣,١٩١,٨٣٠ /٤,٩٢٥,٦٢٢) مليون دينار عراقي وبنسب (٦,٥٩% / ٣,٧٩% / ٢,٧٨% / ٦,١٦% / ٣.٣١% / ١.٩٧% /٣.٦%) على التوالي وهي نسب متذبذبة في الزيادة والإنخفاض ، أما بالنسبة للإيرادات الكمركية بلغ حجمها (١,١٩٤,٩٨٠ / ١,٦٤٨,٥٨٠ / ١,٠٢٤,٩٩٤ / ٨٢٦,٩٦١ / ٩٢٢,٠٨٣ /٧١٩,٥٤٩ /٩٨٧,٥٦٣) مليون دينار عراقي وبنســـــب (٠. ١,٥٤% / ١,٥٥% / ٠.٩٥% / ١,٣% / ٠.٨٥% / ٠.٤٤% /٠.٧٢%) على التوالي وهي نسب منخفضة بشكل كبير نسبةً الى حجم العمل في الهيئة العامة للكمارك وما يصدره البنك المركزي من دولار لغرض الإستيراد في نافذة العملة، أما بالنسبة الى حجم الإيرادات الأخرى فقد بلغ (٥,٦٢٧,١٢٤ / ٤,٨٢٠,٦٨٧ / ٤,٠٦١,٨٦١ / ٢,٥٢٦,٨٢٩ / ٩,٢٧٤,٩٢٤ / ٤,١٦٢,٨٠٧/ ١١,٣٨٦,٦٦٢) مليون دينار عراقي وبنسب (٧,٢٧% / ٤,٥٢% / ٣,٧٨% / ٤% / ٨.٥% / ٢.٥٧%/٨.٤%)على التوالي وهي نسب بدأت بالإنخفاض لغاية عام ٢٠٢٠ ثم بدأت بالتذبذب لغاية ٢٠٢٣، وكان المتوسط الحسابي لمجموع الإيرادات بأنواعها نسبةً الى إجمالي الإيرادات الفعلية خلال سنوات البحث ١٠.٩٨% ، ويلاحظ أن الإيرادات بأنواعه الضريبية والكمركية والأخرى مستمر بألإنخفاض للفترة من ٢٠١٧-٢٠٢٣.

ومما سبق يتبيّن الآتي :

أ- أن الإيرادات بأنواعها (الضريبية / الكمركية / الأخرى) بلغت متوسط حسابي نسبته (٣,٩٦% و١,٠٤و ٥,٩٨%) على التوالي ما يعادل ١٠.٩٨% من إجمالي الإيرادات الفعلية خلال الفترة من ٢٠٢١٧-٢٠٢٣، بسبب تحصيل الإيرادات بالطريقة التقليدية والتي تمتاز بقلة الكفاء والجودة في تحصيلها فضلاً عن عدم وجود أنظمة للأتمتة في تحصيل هذه الإيرادات .

ب- إن نسبة الإيرادات الكمركية بلغت ١,٠٤% وهي نسبة منخفضة بشكل كبير نسبةً الى حجم العمل في الهيئة العامة للكمارك وما يصدره البنك المركزي من دولار لغرض الإستيراد في نافذة العملة ، وإن ذلك دليل واضح على وجود خلل وشبه فساد في عمل هذه المؤسسات يساعد على التهرب من المستحقات الضريبية لخزينة الدولة.

٣.٣- تطبيق نظام مؤتمت يقوم بالإستقطاع بشكل مباشر من حجم الأموال الخاصة بالإستيرادات (الحوالات والإعتمادات) والمنسجم مع القوانين الضريبة والكمركية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٣.

لغرض السيطرة عل جباية الإيرادات وزيادتها نقترح أن يكون إستقطاعها بشكل مباشر من حجم الأموال المصدرة الخاصة بالإستيرادات الحوالات (Transfer) والإعتمادات (LC Credit) المنفذة لصالح الجهات المستوردة في نافذة العملة ، إستناداً الى القوانين والضوابط في الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك، ضمن إطار قانوني يدعم التحول من التحصيل المادي التقليدي إلى التحصيل الإلكتروني من خلال حوكمة وأتمتة عمل الجهات ذات الصلة وربطها بنظام الكتروني ضريبي شامل، ويمكن تطبيقه بصيغة إفتراضية في الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك والبنك المركزي/ نافذة العملة الأجنبية من خلال عينة البحث للفترة ٢٠٢١٥-٢٠٢٢ ، وعند تنفيذ هذا الإجراء سيتضح أن هناك فرق ما بين الإيراد الفعلي المتحقق في الموازنة وبين الإيراد المفترض تحقيقه من خلال تطبيق هذا الإجراء كما مبين في الجدول رقم(٣).

الجدول (٢) يُبين مبيعات البنك المركزي الحوالات (Transfer) و الإعتمادات (LC Credit) لغرض الإستيردات من خارج العراق.

جدول رقم (٢) مبيعات البنك المركزي من الحوالات (Transfer) والإعتمادات(LC Credit) **لغرض الإستيرلد (* مليون دينار عراقي)**

السنة	(١) الحوالة Transfer	(٢) الإعتماد LC Credit	(٣) مبيعات البنك المركزي لغرض الاستيراد (١+٢)
٢٠١٧	٣١,٣٧٥,٠٠١	١,٧٤٢,٢٦٨	٣٣,١١٧,٢٨٧
٢٠١٨	٤٥,٣٢٣,٧٩٠	٠	٤٥,٣٢٣,٧٩٠
٢٠١٩	٥٣,٦٠٤,٨٨٢	٠	٥٣,٦٠٤,٨٨٢
٢٠٢٠	٤٨,١٢٠,٤٠٢	٠	٤٨,١٢٠,٤٠٢
٢٠٢١	٤٢,٣١١,٠٠٠	٠	٤٢,٣١١,٠٠٠
٢٠٢٢	٥٤,٧٠٢,٧٠٠	٠	٥٤,٧٠٢,٧٠٠
٢٠٢٣	٣٥,٩٧٧,٩٢٠	٠	٣٥,٩٧٧,٩٢٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات البنك المركزي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ ٢٠٢٣.

* البيانات الأصلية تتضمن المبالغ بـ (مليون دولارUSD) ملحق رقم (٢) تم التحويل الى(مليون دينار) وبسعر صرف ١١٨٢ للسنوات من ٢٠١٨– ٢٠٢٠ . و١٤٥٠ لسنتي ٢٠٢١و٢٠٢٢ ، ١٣٢٠ لسنة ٢٠٢٣.

حدد قانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ / الجزء الثاني نسبة التعرفة الكمركية بالتالي (٥% و١٠% و١٥% و٢٥%) ، وليكون احتساب مبلغ الضرائب على الإستيرادات أقرب إلى الدقة نأخذ المتوسط الحسابي للنسب كالأتي:

المتوسط الحسابي =(٥% +١٠% +١٥% +٢٥%) ÷ ٤ = ٥٥ % ÷ ٤ = ١٣.٧٥% .

تقدر البضاعة المستوردة وفق النسب الضريبية التي تبدأ من(٦% إلى ١٠٠%) بحسب ضوابط (الهيئة العامة للضرائب /المهن والأعمال التجارية /الإستيراد ،٢٠٢٠

:٩-١١) والعمل بالمعادلة الموحدة الصادرة من قبل قسم الأعمال التجارية والمهن بالإعمام ذي العدد ١٦٣/١٤ في ٢٠١٤/١/٢٧ وكما يلي :

(قيمة البضاعة المستوردة بالعملة الأجنبية) × سعر الصرف+(مبلغ الرسم الكمركي بالدينار العراقي) × ١٠٢% × ضوابط المادة المستوردة × ١٥% = قيمة الأمانات الضريبية

يصدر البنك المركزي من خلال نافذة العملة الحوالات (Transfer) والإعتمادات (LC Credit) كما جاء في الجدول رقم (٢) لغرض الإستيردات من خارج العراق مضروباً بالنسبة الضريبية حسب ضوابط المادة المستوردة ١٥% في أقل تقدير، ومتوسط نسبة التعرفة الكمركية البالغة (١٣.٧٥%) ، والجدول (٣) يبين مجموع مبالغ الإيرادات التي من المفترض تحصيلها و مقارنته بما تم تحصيلة بالواقع للفترة عينة الدراسة من ٢٠١٧ – ٢٠٢٣.

الجدول (٣) مقارنة تحصيل الإيرادات الضريبة بين ما تم تحصيله في الواقع وبين المفترض تحصيله للفترة مــن ٢٠١٧-٢٠٢٣ (مليون دينار عراقي)

السنة		الحالي /المفترض تحصيله		السابق/ ماتم تحصيله بالواقع			
	*(١) إجمالي مبيعات البنك المركزي للعملة Transfer+ LC Credit	(٢) نسبة الضريبة المفترضة ١٥% (١×١٥%)	(٣) الوسط الحسابي لنسبة الرسم الكمركي ١٣.٧٥	**(٤) مبلغ الضريبة الظاهر في حسابات دائرة	***(٥) مبلغ الكمرك الظاهر في حسابات دائرة	(٦) مقدار مبلغ الضريبةغير المتحقق (٢-٤)	(٧) مقدار مبلغ الكمارك غير المتحقق (٣-٥)
٢٠١٧	٣٣,١١٧,٢٨٧	٤,٩٦٧,٥٩٣	٤,٥٥٣,٦٢٧	٥,١٠٣,٢٩٢	١,١٩٤,٩٨٠	(١٣٥,٦٩٩)	٣,٣٥٨,٦٤٧

٢٠١٨	٤٥,٣٢٣,٧٩٠	٦,٧٩٨,٥٦٨	٦,٢٣٢,٠٢١	٤,٠٣٧,٦٣١	١,٦٤٨,٥٨٠	٢,٧٦٠,٩٣٧	٤,٥٨٣,٤٤١
٢٠١٩	٥٣,٦٠٤,٨٨٢	٨,٠٤٠,٧٣٢	٧,٣٧٠,٦٧١	٢,٩٨٩,٥٣٨	١,٠٢٤,٩٩٤	٥,٠٥١,١٩٤	٦,٣٤٥,٦٧٧
٢٠٢٠	٤٨,١٢٠,٤٠٢	٧,٢١٨,٠٦٠	٦,٦١٦,٥٥٥	٣,٨٩١,٢٢٩	٨٢٦,٩٦١	٣,٣٢٦,٨٣١	٥,٧٨٩,٥٩٤
٢٠٢١	٤٢,٣١١,٠٠٠	٦,٣٤٦,٦٥٠	٥,٨١٧,٧٦٢	٣,٦١٤,١٥٨	٩٢٢,٠٨٣	٢,٧٣٢,٤٩٢	٤,٨٩٥,٦٧٩
٢٠٢٢	٥٤,٧٠٢,٧٠٠	٨,٢٠٥,٤٠٥	٧,٥٢١,٦٢١	٣,١٩١,٨٣٠	٧١٩,٥٤٩	٥,٠١٣,٥٧٥	٦,٨٠٢,٠٧٢
٢٠٢٣	٣٥,٩٧٧,٩٢٠	٥,٣٩٦,٦٨٨	٤,٩٤٦,٩٦٤	٤,٩٢٥,٦٢٢	٩٨٧,٥٦٣	٤٧١,٠٦٦	٣,٩٥٩,٤٠١

المصـــــدر: الجــدول مــن إعــداد الباحــث إســتناداً الــى بيانــات وزارة الماليــة / دائرة المحاسبة / قسم التوحيد ٢٠٢٣.

(*) مـــن الجـــدول (٢)..... / (**) و(***) مـــن الجـــدول رقـــم (١)، استناداً الى بيانات وزارة المالية/دائرة المحاسبة

يتضح من الجدول (٣) بأن إستقطاع مبلغ الضريبة والرسوم الكمركية عن طريق الأتمتة بشكل مباشر من حجم الأموال المصدرة الخاصة بالإستيرادات من الحوالات (Transfer) والإعتمادات (LC Credit) المنفذة لصالح الجهات المستوردة للمدة عينة البحث من٢٠١٧-٢٠٢٣ كانت كالآتي :

١- مبلغ الضريبة غير المتحققة للسنوات عينة البحث كانت (١٣٥,٦٩٩ و٢,٧٦٠,٩٣٧ و١٩٤ ٥,٠٥١ و٣,٣٢٦,٨٣١ و٢,٧٣٢,٤٩٢ و٥,٠١٣,٥٧٥ و٤٧١,٠٦٦) مليون د.ع. على التوالي وبمجموع بلغ ١٩,٢٢٠,٣٩٦ مليون د.ع.

وبمتوسط حسابي =١٩,٢٢٠,٣٩٦÷ ٧ سنوات= ٢,٧٤٥,٧٧٠ مليون د.ع. مبلغ الضريبة غير المحقق سنوياً .

٢- مبالغ الرسوم الكمركية غير المتحققة للسنوات عينة البحث كانت (٣,٣٥٨,٦٤٧ و٤,٥٨٣,٤٤١ و٦,٣٤٥,٦٧٧ و٥,٧٨٩,٥٩٤ و٤,٨٩٥,٦٧٩ و٦,٨٠٢,٠٧٢ و٣,٩٥٩,٤٠١) مليون د.ع. على التوالي وبمجموع بلغ ٣٥,٧٣٤,٥١١ مليون د.ع

وبمتوسط حسابي =٣٥,٧٣٤,٥١١ ÷ ٧ سنوات= ٥,١٠٤,٩٣٠ مليون د.ع. مبلغ الضريبة غير المحقق سنوياً.

٣- تكون فروقات المبالغ الضريبية والكمركية غير المتحصل عليها خلال المدة عينة البحث بلغت كالتالي:

٢,٧٤٥,٧٧٠ مليون د.ع. + ٥,١٠٤,٩٣٠ مليون د.ع. = ٧,٨٥٠,٧٠٠ مليون د.ع

سبعة تريليون وثمنمائة وخمسون مليون وسبعمائة الف دينار والذي سيكون أثره كبيراً على إيرادات الخزينة ودعم الموازنة العامة للدولة .

ومما سبق يتبيّن الآتي :

١- وجود فجوة بلغ مقدارها (٧,٨٥٠,٧٠٠ مليون د.ع، سبعة تريليون وثمنمائة وخمسون مليون وسبعمائة الف دينار بين ما تم تحصيله في الواقع وبين المفترض تحصيله والذي سيكون أثره كبيراً على الإيرادات التي ترفد الموازنة العامة.

٢- هناك العديد من الأسباب في وجود هذه الفجوة منها الآتي:

أ- الأسلوب التقليدي في تحصيل الضرائب وعدم لجوء الهيأتين العامتين للضرائب والكمارك الى أتمتة التحصيل الضريبي بتوفير نظام الكتروني ضريبي شامل يربط الجهات ذات العلاقة والذي سيسهل عملهما وتمكينهما من السيطرة والرقابة على جباية الأموال.

ب- وجود بعض القوانين المعيقة لإستحصال الضرائب لما تتضمنه من إعفاء كثير من السلع المستوردة كقانون التنمية الصناعية رقم ٢٠ لسنة١٩٩٨ ، وقانون الإستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، إضافة إلى الإعفاءات بسبب الإتفاقيات الثنائية مع بعض الدول.

ت- عدم دقة المعلومات الواردة ضمن المنفيست لبيان التصريحة الكمركية كونه يدوي غير الكتروني ، إضافة إلى أن التصريحة غير دقيقة وغير مطابقة لتصريحة بلد المنشأ، والذي يساعد على التهرب الضريبي.

٣-أن الأتمتة ستساعد الهيئة العامة للضرائب والكمارك والبنك المركزي بأن يكون لديهم علم مسبق بنوع البضائع وكمياتها مما سيساعد على المقارنة بين المبالغ المستلمة من التاجر في نافذة العملة التابع للبنك المركزي وكمية البضائع الواردة ونوعها وعليه ستتم السيطرة على حركة العملة من خلال غرفة عمليات مشتركة

من خلال النظام الضريبي الشامل ، فضلاً عن السيطرة على عمليات التحاسب الضريبي.

٤- المبحث الرابع/ الإستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١-إن تطبيق الأتمتة الضريبية عن طريق إنشاء نظام ضريبي الكتروني شامل يسهم في زيادة الحصيلة الضريبية والحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

٢- تساعد الأتمتة الضريبية في اكتشاف المعاملات غير الشرعية التي يتم اللجوء إليها للتهرب الضريبي.

٣-أن الإيرادات بأنواعها(الضريبية / الكمركية / الأخرى) بلغت متوسط حسابي نسبته (٣,٩٦% و١,٠٤ و ٥,٩٨%) على التوالي ما يعادل ١٠.٩٨% من إجمالي الإيرادات الفعلية خلال الفترة من ٢٠٢١٧-٢٠٢٣.

٤-إن عدم إستطاعة الحكومة من جباية الإيرادات له عدة أسباب والذي أدى الى وجود فجوة في التحصيل وأهمها يعود إلى الفساد الإداري والمالي وعدم الشفافية في إظهار البيانات الحقيقية، إذ بلغت نسبة الإيرادات الكمركية ١.٠٤% وهي نسبة منخفضة بشكل كبير نسبةً الى حجم العمل في الهيئة العامة للكمارك وما يصدره البنك المركزي من دولار لغرض الإستيراد في نافذة العملة ، وذلك دليل واضح على وجود خلل وشبه فساد في عمل هذه المؤسسات يساعد على التهرب من إستحقاقات الرسوم ضريبية للدولة .

٥-وجود فجوة بلغ مقدارها (٧,٨٥٠,٧٠٠) مليون د.ع، سبعة تريليون وثمنمائة وخمسون مليون وسبعمائة الف دينار بين ما تم تحصيله في الواقع وبين المفترض تحصيله والذي سيكون أثره كبيراً على الإيرادات التي ترفد الموازنة العامة.

٦-أن الأتمتة ستساعد الهيئة العامة للضرائب والكمارك والبنك المركزي بأن يكون لديهم علم مسبق بنوع البضائع وكمياتها مما سيساعد على المقارنة بين المبالغ المستلمة من التاجر من مزاد العملة التابع للبنك المركزي وكمية البضائع الواردة ونوعها وعليه ستتم السيطرة على حركة العملة من خلال غرفة عمليات مشتركة من خلال النظام ضريبي شامل ، فضلاً عن السيطرة على عمليات التحاسب الضريبي وتقليل هذه الفجوة.

٢.٤- التوصيات

١- يجب العمل وبشكل جاد لإنشاء موقع للحوكمة والأتمتة يتضمن نظام الكتروني ضريبي شامل يعتمد الأساليب العلمية والتقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة ، يُمكن السلطة المالية ممثلة بالهيئة العامة للضرائب من تدقيق ومراجعة المعلومات المقدمة من المكلفين من خلال الربط مع الجهات ذات العلاقة ويتضمن هذا النظام الأنظمة الآتية :

أ- أنظمة ومنصات إلكترونية اللازمة في استقبال ومعالجة البيانات الخاضعة لتحصيل الضرائب وجميع التصاريح إلكترونيا.

ب- أنظمة دفع ألكترونية لدعم التحول من الطريقة التقليدية إلى التحصيل الألكتروني من خلال بطاقات الائتمان .

ت- أنظمة للتسجيل الضريبي لتسجيل المكلفين ضريبياً من خلال منح كل مسجل ضريبي رقم حساب خاص به .

ث- اعتماد نظام الفاتورة الإلكترونية الضريبية التي تتضمن تفاصيل عمليات توريد السلع والخدمات الخاضعة للضريبة كضرائب المبيعات والإستهلاك والقيمة المضافة والذي يعتبر أحد متطلبات التحاسب الضريبي ألكترونياً .

ج- التقييم الدوري للخدمات المقدمة ، وإعادة هندسة الإجراءات المتعلقة بكل عملية تحصيل ضريبي.

ح- آليات ضمان الأمن السيبراني وحماية البيانات.

٢- يجب تدريب وتأهيل الموظفين الذين يقع على عاتقهم العمل على النظام الضريبي الالكتروني الشامل في الهيئة العامة للضرائب والجهات ذات الصلة ، بهدف بناء وتطوير قدراتهم بما يتوافق مع آليات الأتمتة والتحصيل الإلكتروني للضرائب.

٣- ضرورة تكيف التشريعات الحالية بإنشاء إطار قانوني يدعم التحول إلى الإستخدام والتحصيل الألكتروني يتماشى مع التشريعات الضريبية والكمركية (المباشرة وغير المباشرة) بما يعمل على الحد من حالات الغش والتهرب الضريبي.

٤- ضرورة العمل على تطوير الجهاز الإداري الضريبي وتحسين كفاءته، حتى يساهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة.

المصادر

أولاً المصادر العربية

١- حسين، احمد خلف و محمد ، شيماء فارس"أثر السياسة الإيرادية في الموازنة العامة في العراق"، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق المجلد (١) ، العدد (٢)، الجزء (٢)، العراق، ٢٠١٦.

٢- الدارع،أميرة شايب وصامر،أسية ،" دور نظام المعلومات الضريبي في زيادة إيرادات الإدارة الضريبية " ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم التجارية والاقتصادية ،٢٠٢١.

٣- زعرب ، فاطمة محمود رزق" الأتمتة ودورها في تحسين اداء ادارات شؤن الموظفينفي الوزارات الحكومية في قطاع غزة" رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة ،٢٠٠٨.

٤- عبد المنعم ، هبة والفران ، صبري"رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية " منشورات صندوق النقد العربي،٢٠٢١.

٥- عبد المنعم ، هبة والفران ، صبري"رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية " منشورات صندوق النقد العربي،٢٠٢١.

٦- العبيدي ، سعيد محمد علي" اقتصاديات المالية العامة " الطبعة الأولى ، دار دجلة عمان ، الأردن،٢٠١١.

٧- عذافة ، حسين حسن ،" موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق الإستخدام الأفضل للموارد المتاحة ". دكتوراه محاسبة قانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ،٢٠١٩،ص١٤.

٨- المهايني، محمد خالد و الخطيب ، خالد شحادة، " المالية العامة " . منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٥،ص١٩٥ و١٩٨.

٩- Reports https://annabaa.org "ماهية الأتمتة ومافائدتها في عمل المنافذ الحدودية"

١٠- https://ar.wikipedia.org/wiki التشغيل الآلي.

ثانياً المصادر الأجنبية

11- Olatunji, O. C., & Ayodele, K. B. (2017). Impact of Information technology on tax administration in southwest Nigeria. Archives of Business Research, 5(9), 139-150..

مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي والمصرفي

The contribution of financial technology to the development of the financial and banking sector

أ. عبد الحميد بلهادف **د. نبق بوبكر**

جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر) **جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)**

ah.belhadef@lagh-univ.dz

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها الحديثة في عصرنة وتطور القطاع المصرفي بالجزائر، وذلك بابراز المفاهيم الأساسية للتكنولوجيا المالية وأهم الفاعلين في منظومتها بالإضافة إلى تبيان أثرها على درجة تطور القطاع المصرفي الجزائري، فبالاعتماد على منهج دراسة الحالة لعينة من البنوك العمومية والخاصة، و توصي الدراسة على ضرورة التقيد باستراتيجية واضحة لتوسيع اعتماد هذه التقنيات في القطاع المصرفي الجزائري مع توفير بنية تحتية لملاءة هذه التكنولوجيا.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا مالية، شمول مالي، المصرفية الرقمية، القطاع المصرفي.

تصنيفات JEL: O16، E5.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ٧٥ــ ٩٨

Abstract: This study aims to shed light on the role that financial technology and its modern applications play in the modernization and development of the banking sector in Algeria, by highlighting the basic concepts of financial technology and the most important actors in its system, in addition to demonstrating its impact on the degree of development of the Algerian banking sector. Relying on a case study approach for a sample of public and private banks, the study recommends the necessity of adhering to a clear strategy to expand the adoption of these technologies in the Algerian banking sector, along with the necessity of providing an infrastructure to accommodate this technology.

Keywords: Financial technology, financial inclusion, digital banking, banking sector.

JEL Classification Codes: O16, E5

مقدمة:

التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتّجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية. وضمن هذا الإطار، تتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية.

فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمنا وشفافية وإتاحة، خصوصا للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي. من جهة أخرى، إن سرعة التطور في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تقدم الحلول المالية المبتكرة التي تحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وتقوم بتبسيط العمليات المصرفية، يشكل تهديدا يجب التحوط منه وإتخاذ كافة الإجراءات الإحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة وإستقرار القطاع المصرفي والمالي،

حيث تمثل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصا وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية.

في هذا الاطار تنبثق **إشكالية** بحثنا على النحو التالي: إلى أي مدى يؤثر تبني التكنولوجيا المالية في عصرنة وتطور القطاع المصرفي؟

وعلى هذا الأساس تنبع أهمية بحثنا من دراسة واقع قطاع حساس كالقطاع المصرفي الجزائري وإبراز مدى تأثره بالتحولات الرقمية التي يشهدها النظام المالي العالمي، ودرجة تكيفه وتبنيه لهذه التحولات الرقمية.

وبغرضالاجابة على الاشكالية المطروحة سلفا تم الاعتماد **على المنهج الوصفي** التحليلي لوصف المفاهيم المرتبطة بالجانب النظري من دراستنا، وتم دراسة حالة لعدة فروع من البنوك معتمدين في ذلك على أدوات جمع البيانات ممثلة في الملاحظة، المسح الوثائقي والاستبيان.

من خلال ما سبق ارتأينا تقسيم هذه الدارسة إلى محورين أساسيين هما كالتالي:

٢. الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المالية (فينتك) (FinTech)

إن التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة فالمؤسسات المصرفية والخدمات المالية لها بمراحل عديد FinTech تاريخ طويل في تبني التقنيات الحديثة، وقد مر تطور أهمها منذ الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ حيث بدأت الشركات الجديدة وشركات التكنولوجيا في تقديم المنتجات والخدمات المالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس. وانتشر بعد ذلك المصطلح على نطاق واسع خارج عالم التمويل من أجل وصف الشركات المبتكرة بدلاً من الشركات الناشئة، والتي تستخدم التكنولوجيا الرقمية والهواتف المحمولة والذكاء الاصطناعي وغيرها بهدف ابتكار خدمات مالية ومصرفية أكثر كفاءة وسرعة وبأقل تكلفة. يعتبر هز ثقة العملاء في النظام المالي من العوامل ، إذ تركت الأزمة المالية الكثير من FinTech التي ساهمت في الارتفاع المفاجئ لـ الناس أكثر انفتاحًا على البدائل غير الصناعية مما كان عليه الحال في الماضي، كما أجبرت الأزمة البنوك وغيرها من الجهات الفاعلة في الصناعة على التركيز على

الداخل وإعادة بناء ميزانياتها وإعادة تجميع صفوفها خلال هذه الفترة، ذهب الاستثمار في التكنولوجيا أيضًا بشكل عام نحو تلبية المتطلبات التنظيمية لما بعد الأزمة. (Group World Bank ،2019 ،P 17)

١.٢ مفهوم التكنولوجيا المالية FinTech:

يشير مصطلح التكنولوجيا المالية أو فينتيك FinTech إلى صناعة مكونة من شركات تعمل على تسخير التكنولوجيا لخدمة قطاع المدفوعات، وشركات التكنولوجيا المالية هي شركات ناشئة في العموم تتحدى الشركات التقليدية التي هي أقل اعتمادا في البرمجيات.

يعرفها مركز البحوث الرقمية الوطنية في دبلن بأنها ابتكار في مجال الخدمات المالية وبشكل أكثر تحديدا تستخدم شركات الفينتيك غالبا التكنولوجيا لمنافسة الأنظمة المالية الحالية". (شريف مصباح، ٢٠١٩، صفحة ١٧)

وفي تعريفها للـ FinTech ارتأت لجنة بازل استخدام التعريف المقترح من طرف مجلس الاستقرار المالي (FSB) على النحو التالي: "هو عبارة عن مبتكر مالي مبني على استخدام التكنولوجيا والذي بإمكانه استحداث نماذج استراتيجية، عمليات، تطبيقات أو منتجات مبتكرة يكون لها تأثير مهم على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية". وحسب المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٥ مصطلح "FinTech" هو نظام بيئي ديناميكي يحدد "الشركات التي تقدم أو تسهل الخدمات المالية باستخدام التكنولوجيا". (supervision، februray 2018، P 5)

ويمكن تتبع أصل المصطلح إلى أوائل التسعينيات وإحالته إلى اتحاد تكنولوجيا الخدمات المالية، فهو مشروع بدأته Citigroup من أجل تسهيل جهود التعاون التكنولوجي، ومع ذلك لم يجتذب القطاع منذ عام ٢٠١٤ سوى اهتمام المركز من قبل المنظمين والمشاركين في الصناعة والمستهلكين. (Rega، 2017 Italy، P1)

تقوم التكنولوجيا المالية بتغيير طريقة تفاعل المستهلكين مع الخدمات المالية والوصول إليها ويظهر تأثيرها من خلال: (Richard، 2017، P 6)

– تمكين الوصول إلى الخدمات المالية (الشمول المالي): إذ في غضون ست سنوات من إطلاقها في عام ٢٠٠٧، كان أكثر من ثلثي السكان البالغين في كينيا يستخدمون خدمة النقود المتنقلة، لدفع تكاليف ركوب سيارات الأجرة، وفواتير الكهرباء، أو مشتريات السوبر ماركت اليومية.

– أين وكيف يتفاعل المستهلكون مع الخدمات المالية تحول القنوات أصبحت الخدمات المصرفية تجربة غير مادية للمستهلكين، حيث تتحول التفاعلات مع مقدمي الخدمات إلى القنوات عبر الإنترنت وتتحول المعاملات إلى النقود الإلكترونية بدعم من الهواتف، لا سيما في البلدان التي لم يكن فيها الوصول إلى الخدمات المصرفية واسع النطاق.

– الوسيلة التي يقوم المستهلكون من خلالها بالدفع أو تلقي المدفوعات عند الدخول في معاملات بينما لا يزال النقد يمثل حوالي ٨٥ % من معاملات المستهلكين العالمية بين ٢٠٠٩ و٢٠١٤ الإجمالي زادت قيمة المعاملات الحالية من النقود في جميع أنحاء العالم بمقدار النصف تقريبا، من ٢٦٩ مليار جنيه إسترليني إلى ٣٨٩.٧ مليار جنيه إسترليني.

– يقوم مقدمو الخدمات والمؤسسات للمستهلكين بتطوير علاقات الخدمات المالية ما وراء البنوك: بدأت شركات ناشئة جديدة وشركات تكنولوجيا راسخة في تقديم المنتجات والخدمات المالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.

– وعي المستهلكين الخاص بسلوكياتهم المالية ورفاهيتهم: حيث تقوم تطبيقات الإدارة المالية الشخصية بتتبع وتحليل النفقات والإيرادات والنفقات، تعمل هذه الخدمات، وتعمل التطبيقات كمستشار مالي شخصي وتستخدم بيانات المستخدم لتوفير رؤى وخطط مستقبلية، وضمان دفع الفواتير وتحقيق الأهداف المالية.

– تمكين المستهلكين من إجراء الدفع باستخدام العملة المشفرة كبديل: إن العلامات التجارية الكبرى لتجارة التجزئة، مثل Dell و Expedia و Subway، تقبل بالفعل المدفوعات في Bitcoin، العملة الافتراضية.

٢.٢ مجالات التكنولوجيا المالية: لقد تم تطبيق التكنولوجيا المالية في ثلاث مجالات مهمة ومترابطة هي: (شريف مصباح، ٢٠١٩، صفحة ١٤)

– **في مجال النظم:** حيث تستخدم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التكنولوجيا لترقية وتحديث أنظمة وعمليات الشركة، سواء داخليا أو كمشاركين في كونسورتيوم. تطوير Paym ، نظام الدفع عبر الهاتف المحمول.

– **في مجال** B2B: حيث يكون البنك هو العميل أو المؤيد أو شريك لشركة FinTech ، يقوم بشراء منتجات FinTech أو الاستثمار فيها أو مشاركتها في تطويرها من أجل تحديث خدماتها الحالية التي تواجه العملاء أو تقديم خدمات جديدة. على سبيل المثال يوفر Backbase منصات مصرفية رقمية للمؤسسات المالية الرائدة.

– **في مجال** B2C: حيث تتنافس مؤسسات FinTech ضد البنوك الحالية ومؤسسات الخدمات المالية الأخرى للحصول على حصتها في السوق وهذا من خلال إعادة طرح المنتجات والخدمات التقليدية، مثل خدمات الدفع والقروض بطرق تقديم جديدة وقيمة، أو عن طريق استخدام التكنولوجيا لبناء سوق لاحتياجات مزودي الخدمات المالية التقليدية، والنتيجة هي تحول في كيفية تفاعل المستهلكين مع الخدمات المالية ومقدمي هذه الخدمات.

٣.٢ قطاعات التكنولوجيا المالية: فقد اعتمدت الموجة الأولى من التكنولوجيا المالية على المدفوعات وحلول الإقراض واعتمدت منصات P2P التمويل الجماعي، وشبكات الإقراض المباشر وحلول الدفع مثل باي بال، على التوجهات الكبرى لاقتصاد الإنترنت الناشئ (الاقتصاد التشاركي، وشبكات التواصل الاجتماعي، والتجارة الإلكترونية ...) ولكن حديثا نشأت ثلاث توجهات تشير إلى نمو قطاعات الموجة الثانية والتي توجه التكنولوجيا المالية نحو التحويل المالي الدولي، وإدارة الثروات والتأمين في غضون ذلك، لا تزال سلسلة البلوكات التكنولوجية المستخدمة في التعاملات الرقمية في أوائل مراحلها ومن المحتمل أن تلعب دورا محوريا يتعدى

التمويل. يمكننا ملاحظة هذا التقسيم للقطاع في جميع مراحل البيئة الحاضنة (المستحدثة والناشئة والمتقدمة). ولكن قطاعات الموجة الثانية تحصل على شهرة أكبر بمجرد أن تكون البيئة الحاضنة متقدمة وذلك لأنها تعتمد على قبول العملاء والجهات الناظمة للتكنولوجيا التي قدمتها الموجة الأولى. (مريم و ايمان ، مارس ٢٠٢١)

الشكل ٠١: قطاعات التكنولوجيا المالية

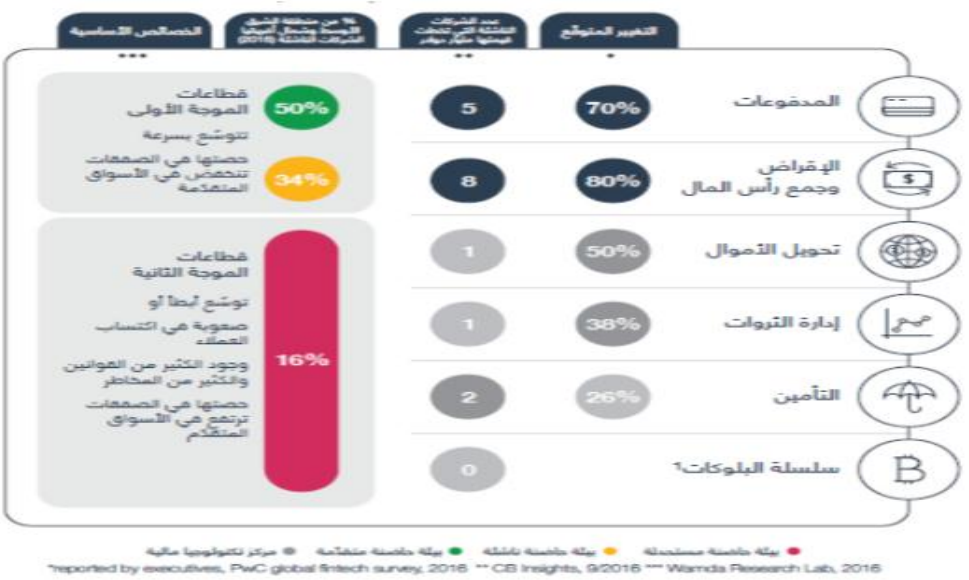

المصدر: (تقرير ت.م. بيوفور ت ٢٠١٦، ان. م. في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ص١٠)

٤.٢ حلول وخدمات شركات Fintech: يمكننا أن نحصرها في النقاط التالية: (Kukuh & Nadia, Netherlands 2019)

– **خدمات التمويل الجماعي أو التشاركي** (Crowdfunding): من بين الخدمات التي تقدمها شركات "الفينتيك"، وأحد المفاهيم التي شكلت ثورة في النظام المالي، وتقوم الشركات التي تقدم خدمة التمويل الجماعي بتوفير منصة على الانترنت، يمكن للشركات الصغيرة والناشئة ورواد الأعمال من خلال هذه المنصات الحصول على التمويل المالي اللازم لمشاريعهم والذي يكون من طرف عدة مستثمرين. وتعتبر

خدمات التمويل الجماعي من بين أكثر فروع تكنولوجيات المال تطوراً بحيث يبلغ حجم الاستثمارات التي تمت من خلال هذه المنصات ٣٤ مليار دولار عبر العالم. وتمكن حلول التمويل الجماعي من توفير مصادر تمويل الأصحاب المشاريع، في حين توفر للمستثمرين فرصة المشاركة في شركات قد تعرف مستقبلا مزدهرا.

– **خدمات الإقراض الند للند** (Peer–to–peer lending): وهي مشابهة للتمويل الجماعي، حيث توفر الشركات المقدمة لهذه الخدمات منصات تتيح إمكانية حصول الأفراد على قروض موجهة للاستهلاك، بحيث يكون المقرض أفراد عاديون وليس مستثمرين أو مؤسسات مالية في مقابل الحصول على نسبة فائدة تكون عموماً أقل مقارنة بالقروض الاستهلاكية التي توفرها المؤسسات المالية التقليدية.

– **خدمات الدفع الإلكتروني:** وهي الخدمات التي توفرها بعض الشركات عن طريق المواقع الإلكترونية أو تطبيقات الهاتف المحمول للقيام بعمليات الشراء من المتاجر الإلكترونية، دون الحاجة للتنقل أو الإفصاح عن المعلومات البنكية للمستهلك. وتعتبر شركة PayPal إحدى أكبر الشركات التي توفر خدمات الدفع الإلكتروني، ونموذجا ناجحا للشركات التي تعمل في التكنولوجيا المالية بحيث تقدر القيمة السوقية لهذه الشركة بـ ٤٩ مليار دولار، في حين يقدر رقم معاملاتها السنوي بـ ١٠.٥ مليار دولار مع أرباح صافية تتجاوز ١ مليار دولار.

٣. التكنولوجيا المالية ثورة رقمية في القطاع المالي

١.٣ أهداف استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي: (Mari & others, 2022)

– **الاداء:** مرتبط مفهوم الأداء ارتباطا وثيقا بمفهوم الإدارة ويشكل أحد المحاور الرئيسية التي ينصب عليها الاهتمام، الأداء يمثل قدرة المنظمة للوصول إلى أهدافها عبر استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، وهو انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها للتحقيق أهدافها، ويشير مفهوم الأداء أيضا إلى "قدرة المنظمة على البقاء والتكيف والنمو يكونه يمثل قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد التي تتمثل في البقاء

والنمو والتكيف"، ويرى آخرون أن الاداء يعكس قدرة المنظمة في استخدام مواردها التي تمكنها من تحقيق أهدافها. فالأداء يعتبر انعكاسا لكيفية استخدام المنظمة للموارد البشرية والمادية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وهناك من يرى أن الأداء يعكس الفكرة الأوسع لقاطية المنظمة وغالبا ما يتخذ الأداء شكلين: (منار و اخرون، ٢٠٢٠)

– **الأداء المالي:** يركز على استخدام المخرجات البسيطة المعتمدة على المؤشرات المالية المتمثلة في الريح والعائد على الاستثمار والتدفق النقدي.

– **الأداء التشغيلي:** بعد المفهوم الأوسع لأداء الأعمال وقياسها من خلال مؤشرات المبيعات والحصة السوقية واتجاهات الزبائن وولائهم.

اذن فالأداء مرتبط بالقدرة، والقدرة مصطلح مرتبط بالإمكانيات ومن استغلالها، فلو توفرت الإمكانيات ولم يحسن استغلالها فإن الأداء سيكون ضعيفا، وكذلك فيما لو توفرت إدارة جيدة دون توفر الإمكانات فان الأداء أيضا يبقى محدودا، لذا يجب توفر الشرطين لتحسين الأداء وهذا ما تدركه المنظمات وتسعى إلى توفيره دائما.

والبنوك كونها تعيش في جو من المنافسة الشديدة فإنها تسعى للحفاظ على بقائها ونموها وتكيفها، وهذا الأمر يحتاج إلى تحسين أدائها باستمرار، ولذا فإن مسيري البنوك يتساءلون حول كيفية تحسين الأداء، غير أن تحسين الأداء ليس مجرد عملية إدارية تتحكم بها البنوك بمفردها بل هناك طرقة محورية أساسيا يتمثل في علاء البنوك ومجموع المتعاملين.

وفي خضم التطورات الكبيرة التي شهدها العالم بظهور ثورة التكنولوجيا المالية سعت البنوك إلى تحسين أدائها من خلال استغلال هذه الثورة لبناء مكانة متميزة في أذهان العملاء والتي تمثل مجموع من الادراكات والانطباعات التي يكونها العملاء عن الخدمة من خلال مقارنتها بالخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المنافسة.

ومن هنا فإن عليه تحسين أداء البنوك تكمن في تركيز نشاطاتها المستخدمة لرسم معالم الخدمة بالصورة العالقة في أذهان العملاء، وهذا ما يفسر تركيز نشاطات

البنوك وقراراتها في تصميم الخدمات من خلال فهم وتحليل ما يدور في أذهان المتعاملين معها لتحديد حاجاتهم ورضياتهم وتوقعاتهم المتغيرة باستمرار، ويجعلها دائمة السعي لابتكار خدمات جديدة أو تطوير الخدمات القائمة من خلال إدخال كل ما هو جديد من تقنيات حديثة من أجل الحفاظ على صلاتها وحصتها السوقية ومن ثم نموها وتكيفها.

في الواقع إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة البنكية وتعريف العملاء بها يساهم إلى حد كبير في تحسين أداء البنوك الذي يتحد من خلال خفض التكاليف وزيادة حجم النشاط المصرفي وتعزيز دور المنافسة إضافة إلى تقديم خدمات بفاعلية وتحقيق رضا العملاء وولائهم.

– **الفاعلية:** تتجسد فاعلية تقديم الخدمات البنكية من خلال تقديم خدمات مميزة وذات جودة عالية وبأقل جهد وكلفة. فكلا الطرفين متلقي الخدمة ومقدم الخدمة يطمح إلى توفير الوقت، والعميل يعتبر عنصر الوقت ذو قيمة عالية بالنسبة له ويبحث عن المصدر الذي يحقق رغباته في إتمام معاملاته وتوفير المعلومات دون جهد أو حناء أو انتظار، كما يسعى دائما للحصول على خدمة دقيقة وذات جودة عالية، والمصرف يطمح إلى تحقيق رغبات العملاء للحفاظ عليهم واستقطاب غيرهم من خلال تقديم خدمات عالية الكفاءة وذات جودة مميزة وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

– **التوسع:** تتيح استخدام التقنية الحديثة والمتطورة زيادة حجم التعاملات مع قاعدة عملاء متعددة قطاعها وجغرافيا تتخطى حدود الإقليم حيث استطاع مسيرو البنوك من الاتصال والتواصل مع العملاء في مختلف أماكن تواجدهم دون الحاجة لحضورهم إلى فرع البنك حيث بالإمكان العام مختلف الخدمات البنكية من سحب وإيداع وتقع الفواتير وتغطية الشبكات والعام التعاملات التجارية عمر استخدام الوسائل الإلكترونية التي يوفرها البنك، وهذا الأمر عزز من قدرات البنوك للوصول إلى مختلف مناطق نشاطها المصرفي دولما حاجة تفتح فروع كثيرة ومكلفة.

– **خفض التكاليف:** لقد شكل استخدام التكنولوجيا في إتمام العمليات البنكية ونقل وتبادل المعلومات بين العملاء وفروع المصرف أحد أهم الركائز التي يسكن فيها المصرف التقليل من النفقات الإدارية، وذلك من خلال الاعتماد على الركائز الإلكترونية في انجاز العمل المصرفي مما يوفر التكاليف والأسعار على حد سواء، توضح التقرير والإحصاءات العالمية أنه في حال أن تكلفة الخدمة البنكية في فرع البنك يوازي ١٠٧ سنتا فإنه باستخدام الهاتف الخلوي فانها تكلف ٥٥ سنتا ،بواسطة جهاز الصراف الآلي ٢٥ سنتا فقط باستخدام شبكه الانترنت. (٨)

إضافة إلى: (Kukuh & Nadia, Netherlands 2019)

ت– حقيق ميزة تنافسية المصرف في السوق المصرفي من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة، حيث تلعب التكنولوجيا دورا أساسيا في جعل الخدمات أكثر جانية للعملاء.

– ساعد التكنولوجيا المتقدمة المصرف في تسويق وتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة، مما ساعد العملاء على سرعة اتخاذ قرارات التعامل في خدمات المصرف المقدمة لهم.

– لرفع من ربحية المصرف، حيث تستفيد هذه الأخيرة عند إصدارها للأدوات والمنتجات الإلكترونية من رسوم عديدة، مثل رسوم الإصدار ورسوم الاشتراك وتباين المعلومات والبيانات البنكية والى استحداث العديد من المنتجات التمويلية الحديثة مثل بطاقات الائتمان.

– يادة القيمة المضافة لدى المصارف نتيجة ممارستها للحداثة البنكية بما تطلبه من نظم ابتكارية عالية التكلفة.

– حرير الأعمال البنكية من الروتين والأعباء الإدارية مما يخفف الضغط على موظفي المصرف ويساعدهم على زيادة الاهتمام بجودة الخدمة من

خـلال توجيـه الوقـت نحـو العمـل الخـلاق ممـا يسـاعد علـى تحسـين ربحيـة المصرف.

٢.٣ علاقة التكنولوجيا المالية بالقطاع المصرفي:

التكنولوجيا بابتكاراتها، تحديدا الابتكارات الرقمية، توسع من عرض الأنشطة البنكية وبدرجات مختلفة، فعملية الابتكار المالي توجهت من القطاع البنكي إلى متعاملين جدد من خارج النظام المالي ويستخدمون التكنولوجيات الرقمية، فمثلا في مجال خدمات تمويل المؤسسات، أوجدت الرقمية فرص للابتكار في إطار تشدد اللوائح البنكية وأسعار الفائدة المنخفضة بشكل دائم، ساهمت في تنويع العرض خارج القطاع البنكي، بما في ذلك بدائل لتمويل المؤسسات الصغيرة جدا، الصغيرة والمتوسطة تتناسب مع احتياجاتها، مثل منصات التمويل الجماعي تسمح بتلبية الاحتياجات بالأموال الخاصة أو بالدين. (مروان، ٢٠١٨)

كما أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تساعد على زيادة الإقراض البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتطبيق الوسائل التكنولوجية التي تحد من عدم اتساق المعلومات مثل تحليل البيانات الضخمة bigdata، وكذلك توفير خدمة فائقة في حفظ سجلات الضمانات باستخدام تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة. وإضافة إلى ذلك، فإن الدفع بالوسائل الرقمية يفتح مسارا للبيانات يتيح للمقرضين فرصة تقييم الجدارة الائتمانية حتى للمؤسسات الصغيرة جدا. (Kukuh & Nadia, Netherlands 2019)

– الخدمات البنكية وتبني التكنولوجيا:

الخدمات البنكية ومؤسسات الخدمات المالية لها تاريخ طويل من أجل تبني التكنولوجيا، ويمكن اختصار هذه المراحل في المراحل الثلاث التالية: (Mari & others, 2022)

– المرحلة الأولى (١٨٦٦–١٩٦٧): في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي، واختراع الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية من أجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية؛

– المرحلة الثانية (١٩٦٧–٢٠٠٨): في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية، وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الالكترونية وأنظمة المقاصة أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الأنترنيت؛

– المرحلة الثالثة (٢٠٠٨– إلى يومنا هذا منذ الأزمة المالية العالمية، ظهرت مؤسسات ناشئة جديدة، شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.

من بين التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا المالية، ما يلي: (شريف مصباح، ٢٠١٩)

– العملة المشفرة: هي عملة رقمية لا مركزية تستخدم التشفير، بمعنى أنها عملية تحويل البيانات لشفرة. لتوليد وحدات من العملة، والتحقق من المعاملات المستقلة عن البنك المركزي أو الحكومة؛

– البتكوين: نسخة رقمية نظير إلى نظير، تسمح بإرسال الدفعات عبر الانترنيت مباشرة من طرف إلى آخر؛

– البلوكشين أو سلسلة الكتل: شكل من أشكال تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة، وهذا يعني أنه يحتفظ بسجلات لجميع معاملات العملات الرقمية على شبكة موزعة من أجهزة الكمبيوتر، ولكن ليس لديه دفتر أستاذ مركزي. ويتم هنا تأمين البيانات من خلال كتل مشفرة.

– الإيثيريوم: يختلف الإيثيريوم عن البلوكشين الأصلي في أنه مصمم للأشخاص لبناء التطبيقات اللامركزية. هذه التطبيقات تسمح للمستخدمين
بالتفاعل مع بعضهم بشكل مباشر.

– التكنولوجيا التنظيمية: هي تقنية تساعد الشركات العاملة في صناعة الخدمات المالية، على الالتزام بقواعد الامتثال المالي؛

– المعاملات المصرفية المفتوحة: تنص على أن البنوك يجب أن تسمح لشركات طرف ثالث، ببناء تطبيقات وخدمات باستخدام بيانات البنك؛

– الاستشاري الآلي وهي منصات تعمل على أتمتة نصائح الاستثمار باستخدام الخوارزميات المالية. فهي تحد من الحاجة إلى مديري الاستثمار البشري، مما يقلل بشكل كبير من تكلفة إدارة المحفظة؛

– العقود الذكية: هي برامج الكمبيوتر التي تنفذ العقود تلقائيا بين المشترين والبائعين. ويمكن أن توفر الكثير من الوقت والتكاليف، التي تنطوي عليها المعاملات؛

– المسرعات والمعروفة أيضا بمسرعات البذور، هي برامج يتم اعتمادها من قبل المؤسسات المالية، لتوجيه العمل مع الشركات الناشئة في التكنولوجيا.

تضع هذه الابتكارات الرقمية، البنوك أمام تحديات كبيرة، فهذه الأخيرة تنشط وتتميز على محوري أداء أساسيين هما؛ الثقة، وهو الأداء المؤسس على الموارد البشرية وعلى التكنولوجيا، وإدارة المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والسوق، وهو الأداء المؤسس على مدى الوصول إلى المعلومات والتفاعل معها، ولكن الثورة

الرقمية تقلب هذين الحقلين للأداء من زاويتين مختلفتين، هما الانتاجية وممارسة المهنة. (حرفوش، ٢٠١٩)

الشكل ٠٢: عدد مستخدمي المحافظ في جميع أنحاء العالم

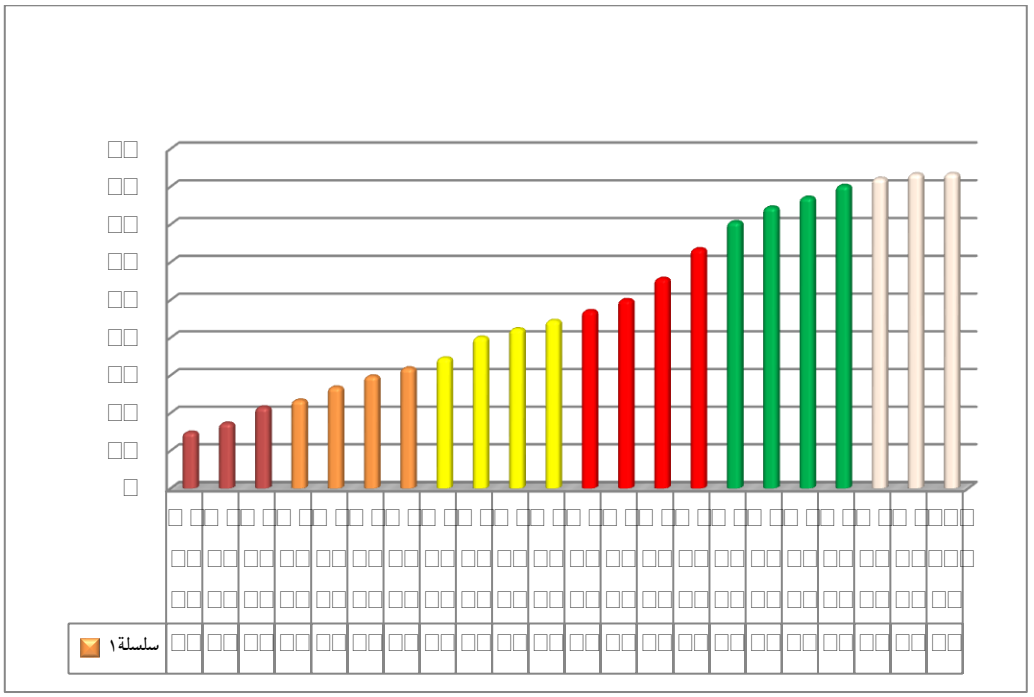

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على الموقع:
https://www.statista.com/statistics/647374/worldwide-blockchain-wallet-users/

بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٠٢ على الساعة: ١٠:٤٧

الإحصائيات تخص الفترة بداية ٢٠١٧ إلى جويلية ٢٠٢٢ وهي تظهر بوضوح ارتفاع مطود في عدد المستخدمين إذا وصل العدد في الربع الأول من سنة ٢٠٢٢ الى أكثر من ٨٣.٤ مليون مستخدم السبب في هذا الارتفاع هو تعدد التطبيقات المستخدمة التي تشمل جميع مناجي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. رغم حالة الركود الاقتصادي الذي عرفه في العالم بسبب "جائحة الكوفيد" أدى الى تسريع تبني التقنية وضرورة استخدامها بسبب الحجر الصحي.

٣.٣ مسايرة البنوك العمومية في الجزائر للتطورات التكنولوجية:

يتميز النظام البنكي الجزائري بهيمنة البنوك العمومية من خلال أهمية شبكاتها ووكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، وقد بلغ عدد فروع البنوك العمومية والخاصة بالإضافة إلى المؤسسات المالية ١.٦٠٤ وكالة في نهاية سنة ٢٠١٧، أغلبها فروع لبنوك القطاع العام والتي تقدر ب فرع، مما يدل على توسع شبكة البنوك عبر كامل التراب الجزائري، وتحسن تدريجي في مستوى الوساطة البنكية، حيث تغطي البنوك العمومية كل الولايات بينما طورت البنوك الخاصة شبكتها أساسا في شمال الجزائر، إلا أن هذا التوسع غير كاف لتلبية مختلف الاحتياجات المصرفية للجزائريين والذي ينعكس في مؤشر(عدد الفروع/ عدد السكان)، الذي يلاحظ ارتفاعه في السنوات الأخيرة حيث وصل ٢٦.٣٠٩ سنة ٢٠١٧ مقابل ٢٦.١٨٩ سنة ٢٠١٦، مما يعني وجود فرع واحد لكل ٢٦.٣٠٩ نسمة، وهو بعيد كل البعد عن المؤشر العالمي لكامرون الذي ينص على إلزامية توفير فرع واحد لبنك لكل من ١٠.٠٠٠ نسمة، وهذا ما يدل على عدم كفاية الخدمة البنكية المتوفرة في الجزائر. (عماني و حميدوش، ٢٠١٧)

– **اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجهاز البنكي الجزائري:** لقد عملت البنوك الجزائرية على إدخال العديد من التقنيات البنكية لمواكبة التطورات الحادثة في الصناعة البنكية، من خلال اعتماد أسس الصيرفة الإلكترونية، وقد مر مشروع الصيرفة الكترونية في الجهاز البنكي الجزائري بخطوات بطيئة وعرف تأخرا كبيرا في تنفيذه. فلم يتم بعثه إلا في التقنيات البنكية لمواكبة التطورات الحادثة في الصناعة البنكية، من خلال اعتماد أسس الصيرفة الإلكترونية، وقد مر مشروع الصيرفة الكترونية في الجهاز البنكي الجزائري بخطوات بطيئة وعرف تأخرا كبيرا في تنفيذه. فلم يتم بعثه إلا في بداية التسعينات أي عام ١٩٩٠ بظهور أول بطاقة بنكية CASH في بنك التنمية المحلية، وإدراج أول نظام مساعد للعمليات البنكية الخارجية SWIFT عام ١٩٩١.

ولم تشهد فترة التسعينات انجازات ذات أهمية في مجال الصيرفة الإلكترونية إلا بإنشاء شركة (التألية المعاملات المصرفية والنقدية المشتركة SATIM عام ١٩٩٥. عملت السلطات الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ إلى عصرنة القطاع البنكي من خلال ابرام عقود تخص الصيرفة الإلكترونية مع شركات أجنبية وإصدار أول بطاقة دفع دولية عام ٢٠٠٤ وإنتاج أول بطاقة إلكترونية ذكية من الشركة الجزائرية HB Technology عام ٢٠٠٨، وقد كان اعتماد نظام المقاصة الالكترونية ونظام التسوية الفورية RTGS عام ٢٠٠٦ أكبر أنجاز في هذه الفترة لتجسيد مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجهاز البنكي الجزائري. تم إدراج الصيرفة الإلكترونية ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية عام ٢٠١٣، وذلك في إطار استراتيجية الجزائر الإلكترونية ٢٠١٣، وهي خطة متعددة القطاعات. جل في عام ٢٠١٤، توافر نظام التسوية الإجمالية الفورية بشكل شبه كلي في الجهاز البنكي، وتحقيقه أكبر عدد من العمليات المنجزة

– **خدمات الصيرفة الإلكترونية بالبنوك العمومية:** ارتفع عدد البطاقات البنكية المتداولة بـ ١٣ بالمائة خلال السداسي الأول من سنة ٢٠٢١ بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية بما يعادل ٩.٤٥ مليون بطاقة من بينها ٣٠ بالمائة مفعلة.

وإليكم أهم أرقام قطاع الدفع الالكتروني بالجزائر في ٣١ جوان ٢٠٢١ (حسب مجمع المنفعة الاقتصادية لخدمات الدفع الآلي):

– **البطاقات البنكية:** يبلغ عدد البطاقات البنكية المتداولة دون احتساب البطاقات الائتمانية فيزا وماستر كارد ٩.٤٤٤.٢٢٦ بطاقة أي +١٣.٤٥ بالمائة بالمقارنة مع السداسي الأول من سنة ٢٠٢٠.

اليكم فيما يلي التفاصيل بالأرقام:

– عدد البطاقات البنكية ١.٧٤٠.٠٢٥ بطاقة.

– عدد بطاقات الأعمال ٢٧.٩٨٣ بطاقة.

– عدد بطاقات الذهبية ٧.٦٧٦.٢١٨ بطاقة.

– اجمالي البطاقات البنكية المفعلة ٢.٧٤٦.٩٥٢ اي ما يعادل ٢٩.٠٩ بالمائة من البطاقات المتداولة مقابل ٩.٦١ بالمائة في السداسي الأول من سنة ٢٠٢٠.

– **الدفع عبر الأنترنت:**

– بلغ عدد التجار عبر الأنترنت الذين انضموا لمنصة الدفع عبر الانترنت ١٠٥ (أي أزيد بـ ١١٨.٧٥ بالمائة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية).

– بلغ عدد المعاملات عن طريق البطاقات البنكية عبر الانترنت ٣.٥٧٤.٤٦١ بطاقة (أي أزيد بـــ ١٣٣,٩٣ بالمائة).

– أما عن قيمة المعاملات عبر الانترنت فقد بلغت ٤.٣٩٥.٦١٨.٧٢٤,٤٧ دج أي (أي أزيد بـ ١٣٣,٦٦%).

سحب عن طريق الموزعات الآلي:

– تضم الحظيرة الوطنية ٣.٠٣٠ موزعا آليا دون وضع اي موزع جديد منذ ٢٠٢٢.

– وبلغ عدد عمليات السحب عبر البطاقات البنكية من الموزعات الآلية ٣٨.٢٨١.٥١٧ معاملة أي (أي أزيد بـ ١٧,٣٣ %).

– وبلغت قيمة المبالغ المسحوبة عبر البطاقات البنكية من الموزعات الآلية ٧٦٧.٧٨٧.٣٨٢.٠٠٠ دج أي (أي أزيد بـ ٣١,٠٥ %).

الدفع عن طريق نهائيات الدفع الالكتروني:

– بلغ عدد النهائيات الموضوعة لدى التجار ٣٨.٤٢٢ أي أزيد بـ٢٨,٣٧% مقارنة بالسنة الماضية.

– بلغ عدد المعاملات عبر النهائيات ١.٠٤٧.١٧٢ (أي أزيد بـ ٥٢٠,٢٧%).

– أما قيمة المبالغ المدفوعة عبر هذه النهائيات بلغت ٦.٩٩٧.٦٩٠.٨٩١,٧٧ دج (أي أزيد بـ ٥١٤,٩٨%).

– **الدفع والسحب:**

– في حين بلغت قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق هذه الآلية ٧٦٧.٧٨٧.٣٨٢.٠٠٠ دج.

– أما عن معدل المبلغ الاجمالي المدفوع بالمقارنة مع المبلغ المسحوب فيقدر بـ ١.٤٨ بالمائة.

٤.٣ مخاطر التكنولوجيا المالية والمصرفية

رغم ما حققته التكنولوجيا المالية والمصرفية من مزايا متعددة خدمت القطاع المالي والمصرفي بشكل كبير، إلا أنه وجدت مخاطر مصاحبة لاستخدام هذه التكنولوجيا من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

اختلف الكتاب والباحثون في تصنيف المخاطر التي تنجم عن استخدام الأتمتة المالية والمصرفية، فمنهم من صنفها إلى مخاطر داخلية وخارجية، ومنهم من صنفها إلى مخاطر مادية متمثلة بالأضرار المحتملة والتي تصيب الممتلكات المادية وغير المادية والمتمثلة بالأضرار المحتملة التي تصيب العمليات، وما يهمنا تلك المخاطر غير المادية كونها ترتبط بموضوع الدراسة، وقد تجسدت هذه المخاطر في الآتي: (مروان، ٢٠١٨)

– **سهو وخطأ معين:** والذي يتمثل بقيام العاملين على الأنظمة الآلية باقتراف أخطاء ناجمة عن عدم المعرفة أو عن السهو فتؤدي إلى إحداث أضرار بالمعلومات والأنظمة المبرمجة.

– **الخيانة من قبل العاملين على الأجهزة الإلكترونية:** ويتمثل ذلك من خلال قيام العاملين على الأجهزة التابعة للمصرف أو المؤسسة المالية سواء الأجهزة الموجودة داخل أو خارج المصرف بأعمال تخريبية خاصة إذا لم تتوفر أنظمة أمنية لحماية النظم الآلية مما يوفر مجالات عديدة لاختراق هذه الأنظمة التكنولوجية من قبل المجرمين.

– الاختراق من قبل أشخاص خارجيين: ويتمثل ذلك بمحاولة بعض الأشخاص باختراق الأنظمة المالية والمصرفية بهدف العبث والسرقة وإنجاز عمليات مالية ومصرفية غير مشروعة لا توافق المؤسسات المالية والمصارف على تقديمها أو تكون بحاجة إلى أخذ موافقات عليها. (أو صغير، ٠٥ فبراير ٢٠١٩)

الجدول ٠١: الفرص والمخاطر الجديدة الشاملة للبنوك والنظام المصرفي

	المخاطر	المزايا (الفرص)
التأثير على قطاع المستهلك	– خصوصية البيانات – أمن البيانات – ممارسات تسويقية غير ملائمة.	– الشمول المالي. – خدمات مصرفية أفضل وأكثر تفصيلا. – تكاليف معاملات أقل وخدمات مصرفية أسرع.
التأثير على البنوك والنظام المصرفي	– المخاطر الاستراتيجية والربحية. – مخاطر الانترنت. – زيادة الترابط بين الأطراف المالية. – مخاطر تشغيلية عالية (منهجية) – مخاطر تشغيلية عالية (ذات طابع خاص) – مخاطر إدارة الطرف الثالث (البائع) – مخاطر الامتثال بما في ذلك الفشل في حماية المستهلكين وتنظيم حماية البيانات – غسيل الأموال (مخاطر تمويل الارهاب) – مخاطر السيولة وتقلبات مصادر التمويل المصرفي	– عمليات مصرفية محسنة وأكثر كفاءة. – الاستخدام المبتكر للبيانات لأغراض التسويق وإدارة المخاطر. – التأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب زيادة المنافسة – التكنولوجيا التنظيمية (Regtech)

المصدر: أو صغير لويزة، فعالية أليات تدفق الأموال داخل نظام مع الإثارة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، (٤–٥ فبراير ٢٠١٩) جامعة مسيلة، جزائر.

يركز هذا العنصر على المخاطر والفرص المرتبطة بالتطورات الموضحة في سيناريوهات الصناعة البنكية المذكورة أعلاه ويسرد الجدول ٠١ الفرص والمخاطر الجديدة الشاملة للبنوك والنظام المصرفي، لا يتم النظر في المخاطر البنكية التقليدية (مثل مخاطر التشغيل أو السيولة إلا إلى الحد الذي تضيف فيه تطورات التكنولوجيا المالية بعدا جديدا أو ميزات محددة إلى تلك القائمة.

٤. خاتمة: بناء على ما جاء في دراسة حول مساهمة تكنولوجيا المالية في القطاع المالي خلصت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** يمكن ايجازها في مايلي:

– تحقيق التكنولوجيا المالية إستراتيجية الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري.

– يشهد القطاع المالي والمصرفي الجزائري بروز عدة خدمات مالية مبتكرة بفضل إعتماد التكنولوجيا المالية في صناعة وتقديم للمنتجات المالية.

– درجة تطور التقنيات المالية تحد من هاجس الأمن المعلوماتي في القطاع المالي والمصرفي.

– التقنيات المالية المبتكرة تسمح بالاستفادة من الخدمات المالية بكفاءة بخفض الوقت والتكلفة.

– تقلص التكنولوجيا المالية الفجوة التفاعلية والتواصلية بين البنك والعملاء.

– تساهم التكنولوجيا المالية بشكل إيجابي في تعزيز عصرنة وتطور القطاع المصرفي بالجزائر.

– تعتبر التكنولوجيا المالية مبتكر مالي مبني على استخدام التكنولوجيا وبإمكانه استحداث نماذج استراتيجية، عمليات ومنتجات مبتكرة يكون لها تأثير مهم على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية على هيئة نظام سجل الكتروني لمعالجة الصفقات وتدوينها بما يتيح لكل الأطراف تتبع عبر شبكة آمنة لا تستدعي التحقق من طرف ثالث؛

– تمية انفتاح الجزائر على تقنيات التكنولوجيا الحديثة لمسايرة التطورات الحاصلة في العالم.

على ضوء النتائج المتوصل إليها في الدراسة يمكن توضيح بعض **التوصيات** نوجزها فيما يلي:

– إنشاء قاعدة بيانات رقمية مركزية وقواعد فرعية على المستوى الجهوي من أجل تسيير البيانات المخزنة وتأسيس نظام معلوماتي وطني متعدد القطاعات.

– ضرورة التكوين الجيد لموظفي القطاع المصرفي في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بهدف إكتساب الخبرة في تسيير التقنيات الحديثة.

– ضرورة تبني إستراتيجية واضحة المعالم للتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي من خلال إعتماد تقنيات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي الجزائري.

– توفير البيئة المناسبة لتبني التكنولوجيا المالية من خلال تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والرقمية وكذا مختلف المؤهلات البشرية التقنية.

– دعوة المصارف والمؤسسات المالية العربية الى وضع أطر قانونية خاصة بمؤسسات الدفع التي تسهم في تطوير المنتجات المالية التكنولوجية وتساعد على تعميم خدمات الشمول المالي عبر تمكين الشرائح المهمشة من النفاذ الى منظومة الدفع.

– ضرورة إستثمار التقنيات التكنولوجية الحديثة على غرار الـ blockchain في سياق تطوير الخدمات المالية الإلكترونية للتقليص من الطرق التقليدية في إستعمال النقد.

– ضرورة إهتمام مختلف مكوّنات القطاع المصرفي والمالي بتدريب موظفيها على آليات وتقنيات التكنولوجيا المالية، نظرا لدورها في تنويع النشاط الإقتصادي وتطوير العمل المصرفي ليصبح أكثر إستجابة للحاجات المتغيرة والمتعددة لأوسع شرائح المتعاملين مع هذا القطاع الرائد والحيوي.

– أهمية تشجيع المصارف المركزية العربية، في مواكبة التكنولوجيا، وعملية تحول القطاعات المالية والمصرفية العربية من مرحلة الإقتصاد التقليدي الى مرحلـــــــة

الإقتصاد الرقمي تزامنا مع إحتواء مخاطر هذا التحول وتداعياته.

– زيادة الإنفاق على الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء خصوصا عن طريق التطبيقات والتقنيات الإلكترونية.

وفي ما يتعلق بالإطار التشريعي للأدوات الإلكترونية المستحدثة، فلدى معظم الدول العربية ومنها الدولة الجزائرية قصور في التشريع لهذه الأدوات الجديدة، خصوصاً في التشريعات التأسيسية ومنها التشريعات العامة المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية، والتعريف الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني. ومن البديهي أن عدم إقرار هذه التشريعات لا يسمح بإطلاق العنان للتعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية ولا لإطلاق الإبتكارات والتطورات في التعاملات الإلكترونية. فالإطار التشريعي مطلوب لمواكبة التطورات التكنولوجية وحماية المصالح الخاصة والعامة.

٥. قائمة المراجع:

1. Basel commette on banking supervision; (2018) Implication of fin Tech développements for Banks and Bank supervios.

2. Federico Giovanni Rega;(2017) the Bank of the future; the future of banKing; An empirical analysis of Europeau banks; Department of Economtes; second univ of Naples; capua; Italy.

3. Richard Bates; (2017) Banking on the future: an exploration of fintech and the consumer interest a report un dertakem for consumers intermatioal.

٤.ريف مصباح أبو كرش، (٢٠١٩) عصر تكنولوجيا المالية الجديد، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد ٢٦، العدد ٠١.

٥.قشي مريم ، بوكاني ايمان، (٢٠٢١)، التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات.

٦.منار سيد علي وآخرون، (٢٠٢٠) التوجهات الجديدة للصناعة المصرفية في ظل العولمة المالية ودورها في تعزيز أبعاد التوجه الريادي المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ١٦، العدد ٦٤.

٧. درويش مروان، (٢٠١٨) انعكاسات استخدام التكنولوجيا الحديثة وتقديم خدمات المصرفية على تحسين أداء البنوك العاملة في فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد ٠٤، العدد ٠٢، جامعة القدس.

٨. حرفوش سعيدة، (٢٠١٩)، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد ١١، العدد ٠٣، المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر.

٩. لمياء عماني، وفاء حميدوش (٢٠١٧)، نموذج الاعمال وخلق القيمة في شركات تكنولوجيا المالية، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد ٠١، العدد ٠١، جامعة الوادي، الجزائر.

١٠. أو صغير لويزة، (٤–٥ فبراير ٢٠١٩)، فعالية آليات تدفق الأموال داخل النظام مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة مسيلة، جزائر.

١١. عدد مستخدمي محفظة Bitcoin Block Explorer Blockchain.com في جميع أنحاء العالم من نوفمبر ٢٠١١ إلى ١٧ نوفمبر ٢٠٢٢،تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/٠٨/٠٢ على الساعة: ١٠:٤٧على الموقع:
https://www.statista.com/statistics/647374/worldwide-blockchain-wallet-users/

١٢. تقرير بيوفورم . ت . م، (٢٠١٦)، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في العراق

Financial technology and its role in enhancing financial inclusion in Iraq

م.م.محمد رافع صبار
مصرف الرشيد/فرع جامعة الانبار
bomar8302@gmail.com

د. مروج طاهر هذال
مصرف الرشيد
Mrwjhdhal@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تحتل قضايا توسيع فرص الوصول الى تمويل الخدمات المالية اهمية كبيرة في كافة دول العالم وبالأخص الدول النامية بسبب ما تعانيه من ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب وتزايد معدلات الفقر وضرورة تطوير استراتيجيات وسياسات اقتصادية لتحقيق نمو اكثر شمولية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الاعمال ويأتي في مقدمة هذه الاستراتيجيات تعزيز الشمول المالي. هدفت الدراسة الى بيان اهمية ومقومات التكنولوجيا المالية والتحديات التي تواجهها و بيان بموضوع الشمول المال في الاقتصاد العراقي وابر مؤشراته و تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية ومؤشرات الشمول المالي كما توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها هي ان نمو التكنولوجيا المالية في العراق يواجه جملة من الصعوبات والتحديات منها غياب الاطر التشريعية والقانونية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضعف البنية التحتية وانخفاض الانفاق على البحث والتطوير .

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ٩٩–١٢٢

واهم ما اوصت به الدراسة هو انه يجب على صانعي القرار والسياسات المتملة بالبنك المركزي ووزارة المالية تقديم الدعم الحكومي اللازم لتحفيز صناعة التكنولوجيا المالية وتطويرها وتعزيز الشمول المالي وبمشاركة جميع الاطراف ذات الصلة تحت بيئة قانونية وتشريعية واحدة تمتاز بالوضوح.

Abstract

The issues of expanding access to financing for financial services are of great importance in all countries of the world, especially developing countries, because of what they suffer from high youth unemployment rates, increasing poverty rates, and the necessity of developing economic strategies and policies to achieve more comprehensive growth for various segments of society and business sectors. At the forefront of these strategies is strengthening Financial inclusion. The study aimed to explain the importance and components of financial technology and the challenges it faces, an explanation of the topic of financial inclusion in the Iraqi economy and its indicators, and an analysis of the relationship between financial technology and financial inclusion indicators. The study also reached a set of conclusions, the most important of which is that the growth of financial technology in Iraq faces a number of difficulties and challenges. Among them is the absence of legislative frameworks Financial technology in Iraq faces a number of difficulties and challenges, including the absence of legislative and legal frameworks for information and communications technology, weak infrastructure, and low spending on research and development. The most important thing the study recommended is that decision and policy makers at the Central Bank and the Ministry of Finance must provide the necessary government support to stimulate and develop the financial technology industry and enhance financial inclusion, with the participation of all relevant parties under a legal environment One piece of legislation is clear.

١- المبحث الاول/منهجية البحث

١.١-أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في ان كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي حضيا باهتمام الحكومات واصحاب القرار المالي ، وقد برز استخدام وسائل التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات مالية باشكالها المختلفة لتحقيق الشمول المالي لجميع فئات المجتمع.

٢.١-أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى:

- بيان اهمية ومقومات التكنولوجيا المالية والتحديات التي تواجهها
- بيان بموضوع الشمول الالي في الاقتصاد العراقي وابر مؤشراته
- تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية ومؤشرات الشمول المالي

٣.١-اشكالية البحث:

تتمحور مشكلة البحث في انخفاض مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي بسبب وجود مجموعة من التحديات والمشكلات التي تتمثل بالوضع الاقتصادي المتدهور الذي مر به العراق مما زادت من صعوبة النهوض بها .

٤.١-فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك تأثير ايجابي للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي في العراق.

٥.١-حدود البحث:

الحدود المكانية : التكنولوجيا المالية وتأثيرا في الشمول المالي

الحدود الزمانية: ٢٠١٠ -٢٠٢٠

المنهج المستخدم في البحث:

لأجل الوصول الى هدف البحث ولاختبار ما جاء في فرضياتها، فقد تم الاعتماد على

المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها، لقياس العلاقة بين التكنولوجيا المالية (متغيرمستقل) ومؤشرات الشمول المالي (متغير تابع)

٢- المبحث الثاني/الاطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

١.٢- التكنولوجيا المالية

١.١.٢- مفهوم التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية مظهرا ملموسا لاستخدام تكنولوجيا المعلومات التي تربطها بمجال الخدمات المالية، على مستوى الشمول المالي بالإضافة إلى انخفاض الثقافة المالية وهي حركة صناعية ضخمة وسريعة التطور مع مجموعة واسعة من نماذج الأعمال. حيث تمثل التكنولوجيا المالية النهوض بابتكار تكنولوجيا المعلومات من خلال إنشاء نموذج جديد للخدمات المالية (Sari, et al, 2022: 311) وإن الجمع بين التمويل الإلكتروني والشبكات الاجتماعية وتحليلات البيانات الضخمة وتكنولوجيا الإنترنت والذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي يدفع التقدم المالي لخلق الابتكارات، وتحديداً التكنولوجيا المالية. تشمل التكنولوجيا المالية خدمات الاستشارات المالية الشخصية، وتكنولوجيا التأمين، والبيانات الكبيرة، والعملة الافتراضية، والتمويل الجماعي، والأمن السيبراني وتركز خدمات التكنولوجيا المالية على خدمات الدفع والقروض مثل البنوك (Al Syahrani, et al, 2022: 9).

تشير التكنولوجيا المالية إلى استخدام التكنولوجيا لتقديم الخدمات والحلول المالية وان أوائل مستخدمي أجهزة الكمبيوتر هم من الصناعة المصرفية حيث تم بناء أول حاسب مركزي مستخدم تجاريًا لصالح أحد البنوك. يعد إدخال ماكينة الصراف الآلي (ATM) في عام ١٩٦٧ من قبل بنك باركليز أحد الأمثلة على التكنولوجيا المالية. وإن أهم ابتكار مالي في العشرين عامًا الماضية هو ماكينة الصراف الآلي ('ATM')، حيث سهلت من عمليات السحب النقدي دون الذهاب الى المصارف وقد تقدمت الخدمات المصرفية حيث الخدمات المصرفية عبر الهاتف والانترنت اصبحت

متاحة للزبائن ودون اللجوء الى اجراء معاملات روتينية ورقية قديمة (ahmi,t al,2020:379)

٢.١.٢- مراحل تطور التكنولوجيا المالية

وفقًا لـ (Manawar, et al, 2023: 195) تم اختراع أول تلغراف في القرن التاسع عشر، وهو ما يمثل بداية تاريخ التكنولوجيا المالية. ومنذ ذلك الحين، استمر القطاع المالي في التطور نتيجة لتقدم التقنيات المتاحة في ذلك الوقت. واستمرت التكنولوجيا المالية في التقدم والتغيير حتى يومنا هذا. يقسم (Ahmi, et al, 2020: 380) مراحل لتطور التكنولوجيا المالية الى خمسة مراحل يلخصها الجدول (١) على سبيل المثال، ظهر الجيل الأول من التكنولوجيا المالية FinTech 1.0 منذ عام ١٨٦٦، حيث تم في ذلك الوقت إنشاء الكابل عبر المحيط الأطلسي بنجاح للاتصال بين أوروبا والأميركتين منذ ذلك الحين تم تقديم العديد من الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، وهي تنضج من وقت لآخر بالتوازي مع تطور التكنولوجيا.

الجدول (١) مراحل تطور التكنولوجيا المالية

الحقبة	المدة	تطور التكنولوجيا	بعض الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية
الجيل الأول من التكنولوجيا المالية FinTech 1.0	١٨٦٦-١٩٦٧	التكنولوجيا التناظرية Analog technology	١٨٦٦: الكابل عبر الأطلسي ١٩١٨: خدمة أموال Fedwire ١٩٣٤: ماكينة صرف النقود البنكية IBM®801 ١٩٤٥: الشيكات ١٩٥٠: داينرز كلوب ١٩٥٨: بطاقة الائتمان ١٩٦٦: تلكس

التكنولوجيا المالية ٢.٠	١٩٦٧- ٢٠٠٨	الرقمنة والعولمة	١٩٦٧: أجهزة الصراف الآلي ١٩٧١: اخترعت بورصة ناسداك التداول الإلكتروني والاكتتاب العام ١٩٧٣: جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (سويفت) ١٩٨١: بلومبرج – حلول السوق المبتكرة (IMS) ١٩٨٢: تريد بلس التسعينيات: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ١٩٩٣: قامت سيتي كورب بإنشاء اتحاد تكنولوجيا الخدمات المالية ١٩٩٥: الحساب الجاري عبر الإنترنت ١٩٩٥: أول بنك افتراضي – بنك الشبكة الأمنية الأول ١٩٩٧: أول دفعة عبر الهاتف المحمول ١٩٩٨: باي بال ٢٠٠٠: التمويل الجماعي ٢٠٠٦: أمازون ويب سيرفيسز (الحوسبة السحابية)
التكنولوجيا المالية ٣.٠	٢٠٠٨- ٢٠١٤	لقد بشرت الأزمة المالية العالمية بعصر جديد من البنوك الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي السريع والثورة في مجال التكنولوجيا المالية	٢٠٠٩: العملات المشفرة (البيتكوين) ٢٠١١: محفظة جوجل ٢٠١٣: Apple Pay (المحفظة الرقمية/الدفع عبر الهاتف المحمول)

التكنولوجيا المالية ٣.٥	٢٠١٤- ٢٠١٧	إعادة تشكيل (إصلاح) السوق Market Reform	٢٠١٤: تم تشكيل تقنية سلاسل الكتل Blockchain ٢٠١٥: هايبرليدجر ٢٠١٦: أول برنامج بكالوريوس في مجال التكنولوجيا المالية ٢٠١٧: كريبتومينا - Coinbase
التكنولوجيا المالية ٤.٠	٢٠١٨- والى الان	ثورة الصناعة ٤.٠.	

Source: Ahmi, A., Tapa, A., & Hamzah, A. H. (2020). Mapping of financial technology (FinTech) Research: A bibliometric .analysis. Globalization, 2, 2008. P 380

غالبًا ما يُنظر إلى التكنولوجيا المالية في الوقت الحاضر على أنها مزيج بين الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات. وإن التقدم في مجال التمويل والتكنولوجيا وخاصة مع التطورات الأخيرة في ثورة الصناعة ٤.٠، مثل إنترنت الأشـــياء (IoT) (وهو مصطلح برز حديثا يقصد به الجيل الجديد من الانترنت –الشبكة– الذي يتيح التفاهم بين الاجهة المترابطة مع بعضها عبر بروتوكول الانترنت والاجهزة المزودة باجهزة استشعار) والأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، وسلاسل الكتل (blockchain)، والبيانات الضخمة والتحليلات، والتي تنطوي أيضًا بشكل غير مباشر على التكنولوجيا المالية، هناك العديد من الأكاديميون والباحثون يبحثون في مختلف القضايا المتعلقة به(Ahmi, et al, 2020: 380).

٣.١.٢–ابعاد التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية هي أحد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتمويل وقد تم تحديد أربعة ابعاد للتكنولوجيا المالية على النحو التالي: (Noor, et al, 2020: 263)

١. التمويل الجماعي والإقراض من نظير إلى نظير (Crowdfunding and (P2P peer–to–peer ويعتمد هذا التصنيف على وظيفة المنصة كوسيلة للقاء الباحثين عن رأس المال (المقترضين) والمستثمرين في مجال القروض. تستخدم هذه المنصة تكنولوجيا المعلومات، وخاصة الإنترنت، لتوفير خدمات القروض التي يمكن الوصول إليها. يقدم مقدمو رأس المال رأس المال فقط، ويقوم المقترض بعملية القرض من خلال منصة عبر الإنترنت. تتضمن فئة التكنولوجيا المالية هذه خدمات الإقراض والاقتراض القائمة على تكنولوجيا المعلومات التي تنظمها وتشرف عليها هيئة الخدمات المالية.

٢. دليل السوق Market aggregator هذه الفئة عبارة عن وسيلة تقوم بجمع وتنظيم البيانات المالية من مختلف مقدمي البيانات لتقديمها للمستخدمين. ويمكن بعد ذلك استخدام هذه البيانات المالية لتسهيل على المستخدمين مقارنة واختيار أفضل المنتجات المالية.

٣. إدارة المخاطر والاستثمار Risk and investment management الفئات التالية هي تصنيفات لخدمات التكنولوجيا المالية التي تعمل كمخططين ماليين في شكل رقمي. لذلك، يمكن للمستخدمين التخطيط ومعرفة الوضع المالي في أي وقت وفي جميع الظروف.

٤. الدفع والتسوية والمقاصة Payment, settlement, and clearing تعمل خدمات التكنولوجيا المالية في هذه الفئة على تسهيل قيام المستخدمين بإجراء الدفع عبر الإنترنت بسرعة. (Noor, et al, 2020: 263)

٤.١.٢– مفهوم جودة الخدمات المالية

بدأت دراسة جودة الخدمة في عام ١٩٨٠ عندما طور غرونروس أول نموذج لقياس جودة الخدمة اذ يتم تعريف الخدمات على أنها تلك الأنشطة الاقتصادية التي تنتج عادة منتجًا غير ملموس مثل التعليم والترفيه والغذاء والسكن والنقل والتأمين والتجارة والحكومة والمالية والعقارية والطبية والإصلاح والصيانة مثل المهن يُنظر إلى جودة

الخدمة بشكل عام على أنها قيمة أو موقف عالمي جودة الخدمة هي الفرق بين توقعات الزبائن وأدائهم الخدمة المتصور (Mousavi, 2015: 681).

لقد نشرت تكنولوجيا المعلومات جناحيها في جميع القطاعات التجارية الممكنة وخاصة في مجال الخدمات المصرفية، حيث توفر العديد من القنوات خدمات عالية الجودة لعملائها وتعزز مستوى رضاهم. وقد أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحويل الصناعة المصرفية وجعل العالم قرية عالمية. ظهور الخدمات المصرفية الإلكترونية، غيّرت وأعادت تعريف الطريقة التي تعمل بها البنوك. تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في العمليات المصرفية في القرن الحادي والعشرين، عندما أصبح العمل المصرفي أكثر تعقيداً وتنافسية يتم إصلاح الصناعة المصرفية من خلال العولمة والمنافسة والابتكار واحتياجات الزبائن. بسبب ظهور اقتصاد ومجتمع قائمين على المعرفة مع تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شهدت الخدمات المصرفية تغيرات عميقة خلال السنوات العشر الماضية (Burodo, et al, 2022: 1)

اذ تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم القوى التي أثرت على المعاملات التجارية للبنوك في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، فقد تغير مستوى جودة الخدمات المصرفية ومستوى رضا الزبائن في معظم البنوك بسبب ثورة تقنيات الإنترنت (Alawneh, 2016: 59).

تحاول كل منظمة تقديم أفضل جودة لزبائنها. تتميز جودة الخدمة بسمات مثل عدم الملموسية، وعدم التجانس، وعدم الانفصال (Saraei, & Amini, 2012: 573). علاوة على ذلك، تعد جودة الخدمة مجالًا مهمًا نظرًا لارتباطها بشركات الخدمة في مجال الخدمات المصرفية، الجودة لا تعني مجرد تلبية توقعات الزبائن، بل تجاوزها. ولهذا السبب، تعد جودة الخدمة جانبًا مهمًا في الصناعة المصرفية. علاوة على ذلك، فمن الواضح أنه على مر السنين، تغير تصور زبائن البنوك لجودة الخدمة بشكل

كبير يمكن للبنك أن يميز نفسه عن المنافسين من خلال تقديم خدمات عالية الجودة(Mousavi, 2015: 682).

أصبحت جودة الخدمات موضوعا رئيسيا تم بحثه في العديد من الأبحاث، وقد تم تعريفها في عدد من الدراسات بأنها تشير إلى توقعات الزبائن لخدمات معينة تقدمها البنك كما يتم تعريفها على أنها توقع الزبون للخدمة المدركة وتؤدي التعريفات إلى شيء واحد وهو تلبية توقعات الزبائن، لذلك فإن الجودة العالية في الخدمات المالية تعد مهمة للغاية في الوقت الحاضر، فهي تخلق المنافسة التمايزية بين البنوك على الخدمات المقدمة للزبائن (Siddiqi, 2011: 12). لذا ينبغي ان تقوم البنوك بإدراج التقدم الفعال في تكنولوجيا الخدمات لتحسين الجودة. يعرف العديد من الباحثين جودة الخدمات بطرق عديدة، إن جميع التعاريف تدور حول رضا الزبائن عن الجودة، وأن جودة الخدمة يمكن قياسها من خلال إدراك الزبائن للجودة والنتيجة المقدمة، فضلا عن تحسين عملية تقديم النتيجة (النهار، ٢٠١٩: ٢٧).

٥.١.٢- ابعاد جودة الخدمة المالية

أشار كل من (النهار، ٢٠١٩: ٢٧) (Burodo, et al, 2022: 4) إلى خمسة أبعاد لجودة الخدمات المالية يمكن قياسها من خلال:

١. الموثوقية Reliability : هي مدى دقة البنك في تقديم الخدمة في الوقت الموعود، إذا لم يتمكن الموظفون من الإيفاء بالوعود، فسيكون الزبائن غير راضين وينتج عن ذلك كلام شفهي سلبي. وفي المقابل، عندما يكون البنك قادر على الوفاء بوعوده، فإن ذلك يزيد من ثقة الزبائن في الموظفين ويخلق رضا الزبائن.

٢. الاستجابة Responsiveness: تشير إلى الاستعداد للاستجابة للخدمات المطلوبة وان البنك لديه القدرة على حل مشاكل الزبائن أثناء عملية تقديم الخدمة. علاوة على ذلك، فهي تشمل مهارات الموظفين وعمليات البنوك؛ يمكن للاستجابة العالية أن تحل مشاكل الزبائن بشكل فعال ويمكن أن تجعل الزبائن يشعرون أن البنوك لديها مسؤولية وكفاءة عالية.

٣. الضمان(الأمان) Assurance : يعتمد على معرفة الموظفين وقدرتهم على ضمان الثقة والائتمان. إنها القدرة على حماية الزبائن لأنهم يحتاجون إلى بيئة أمان ونظام ضمان عالي في عملية الخدمة.

٤. التعاطف Empathy: يشير إلى الاهتمام والرعاية التي يتلقاها الزبائن من الموظفين خلال حصولهم على خدمتهم. الأمر كله يتعلق بترفيه الزبائن من حيث المكان والتواصل الأفضل والوقت. إنه يركز على أهمية الزبون حتى أن الشكاوى من الزبائن مهمة حقًا.

٥.الملموسية (البنى التحتية التكنولوجية) Tangible: تشير إلى المعدات والعناصر المادية والمواد الشخصية، وبما أن الخدمات غير ملموسة فإن الزبائن يستمدون تصورهم لجودة الخدمة من خلال مقارنة البنى التحتية الملموسة المرتبطة بهذه الخدمات المقدمة.

٢.٢- الشمول المالي

١- مفهوم الشمول المالي: بين البنك الدولي ان الشمول المالي يتمثل في تسهيل امكانية وصول الافراد والشركات الى منتجات وخدمات مالية بأسعار مناسبة توفر لهم احتياجاتهم بطريقة مستدامة (زواغي وآخرون،٢٠٢٣: ٣١). فعن طريق الشمول المالي يجعل الخدمات المالية الرسمية الاساسية متاحة وبأسعار معقولة وسهلة الاستخدام من قبل جميع اعضاء الاقتصاد وخاصة من قبل الافراد ذوي الدخل المنخفض (Niekerk and Phaladi,2021:5).اذ يمكن للأفراد والشركات استخدام الحساب المالي لأداء عمليات الادخار والاقتراض المنتظمة اي يجب ان يكون الشمول المالي جزء من النمو الاقتصادي للبلد مع مساعدة المجتمعات الفقيرة وتحسين دخلها وفرص العمل (Tay δ et al,2022:3). فالشمول المالي نال اهتمام واسع من قبل الباحثين باعتباره يمثل ضمان الوصول الى الخدمات المالية والائتمان الكافي عند الحاجة من اجل الادخار وتحقيق مستوى عالي من الودائع المصرفية لتحقيق الاستقرار في المستقبل (Durai and Stella,2019:1). اذ يعرف الشمول المالي:

بانه اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بجميع المناطق الجغرافية بجودة عالية من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين والائتمان بهدف تفادي لجوء البعض الى الوسائل والقنوات غير الرسمية التي لا تخضع الى الرقابة والإشراف من قبل الدولة (فريد والمرسي،٢٠٢٤: ٤٥٠).

٢- اهداف الشمول المالي: هناك العديد من الاهداف التي يؤديها الشمول المالي في اقتصادات دول العالم، ولعل اهم هذه الاهداف هي (حسين ووفاء،٢٠٢١: ١٠٩).

أ- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية من خلال توحيد كافة الجهات المشاركة في الاستراتيجية من اجل تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية الرقمية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم المعيشية.

ب- تحقيق التنمية المستدامة ودعم تمويل المشاريع التنموية كالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ت- معالجة وتقليل نسبة البطالة والفقر والعمل على تحقيق تكافؤ الفرص والحد من نسبة التفاوت في الدخل والثروات.

ث- تحقيق الجودة والنزاهة المالية وحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية الرقمية من خلال تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم.

ج- المساهمة في الحد من الفساد وغلق الفجوات والتسريبات في توزيع المدفوعات الحكومية كالرواتب، ويتم ذلك من خلال التحويل المباشر الى الحسابات المصرفية للمستفيدين بدلاً عن دفع المبالغ نقداً.

٣- مكونات الشمول المالي: يتم توفير الخدمات المالية الرقمية من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات التكنولوجيا المالية، اذ ان ابرز مكونات الشمول المالي هي (Peterson,2022:4):

أ-الاجهزة الرقمية: ان العملاء ومستخدمو الخدمات المالية الرقمية يحتاجون امتلاك جهاز رقمي مثل الهاتف المحمول او الكمبيوتر المحمول يسمح بنقل المعلومات او

الادوات الإلكترونية.

ب- الوكلاء: هم البائعون او وكلاء لديهم جهاز رقمي متصل ببنية تحتية للاتصالات، اذ يتمكن الوكلاء من ارسال واستقبال تفاصيل المعاملات المالية التي تمكن العملاء من تحويل النقود الى قيمة مخزنة الكترونياً وتحويلها مرة اخرى الى نقود.

ت- الخدمات المالية الاضافية: هي الخدمات التي تقدمها البنوك او المؤسسات غير المصرفية للعملاء، وتشمل منتجات الائتمان والادخار والتأمين والاستثمار والرهن العقاري وخدمات إدارة المخاطر.

ث- العملاء: يتمثل ذلك في الافراد والشركات والحكومات، اذ يشمل الافراد الشباب وكبار السن والاسر والافراد الفقراء وذوي الدخل المنخفض والمرتفع، اما الشركات فتشمل الشركات الصغير والمتوسطة والكبيرة، اما الحكومات فهي تشمل الوكالات البلدية والوكالات الحكومية.

٤- اهمية الشمول المالي: يحظى الشمول المالي اهتمام كبير من قبل الدول النامية والمتقدمة، اذ ان المجتمع الدولي حث بدور كبير وفعال في تطوير وجمع البيانات الخاصة به والعمل على استخدام وابتكار الطرق الافضل لتحسين مستوياته، وبذلك تظهر اهمية الشمول المالي بالاتي(رشيد،٢٠٢٣: ١٥).

أ- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: اثبتت الدراسات والابحاث الى ان هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، اذ ان عمق انتشار الخدمات المالية يرتبط بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات.

ب- تعزيز استقرار النظام المالي: ان الاستخدام المتزايد للنظام المالي سوف يعمل على تنوع محفظة الودائع لدى المؤسسات المالية والعمل على تخفيف مستوى التركز فيها مما يقلل من مخاطرة هذه المؤسسات.

ت- تعزيز قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: ان تحسين قدرات الافراد على استخدام النظام المالي سوف يعزز قدرتهم على بدأ اعمالهم

الخاصة والاستثمار في التعليم وادارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة التغيرات المالية.

٥- التحديات التي تواجه الشمول المالي: ان تطبيق الشمول المالي يواجه العديد من التحديات في العراق، وتتمثل هذه التحديات بالاتي(ياس،٢٠٢٢: ٤٦):

أ- ارتفاع مستويات الامية المالية التي ينعكس عليها عدم وعي العديد من المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.

ب- سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرافات الآلية خاصة في القرى والمناطق النائية.

ت- ارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح بين (١٧%-٢٩%) الامر الذي يؤدي الى عزوف العديد من المواطنين عن الاقتراض.

ث- تدني مستوى الدخل لبعض المواطنين بالشكل الذي لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية

ج- ارتفاع نسبة البطالة التي تمثل عبئاً على الدولة توظيف هؤلاء الشباب.

ح- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من اجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه.

خ- انعدام ثقة العميل في الخدمات المصرفية وهنا يأتي دور الشمول المولي في تحسينها وتعزيزها.

٦- مؤشرات الشمول المالي

أ- مؤشرات الوصول : يرتبط مؤشر امكانية الوصول بدرجة فاعلية الصناعة المصرفية ، لان النسبة العالية لهذا المؤشر تساعد على زيادة احتمالة ان تحقق السياسة النقدية اهدافها من خلال انتشار الخدمات المصرفية ونشر الثقافة المصرفية وبافضل طريقة من اجل استقطاب جميع فئات المجتمع للمشاركة في كافة الخدمات المصرفية والاستفادة منها وتقاس مئشرات الوصول بنسب الانتشار لفروع المصارف التجارية اذ يتحقق الشمول المالي عبر وصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح

المجتمع خاصة منها محدودي الدخل والمرأة والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بما يشمل المناطق الريفية التي يصعب الوصول اليها ويتحقق ذلك بالانتشار الواسع لشبكة فروع المصارف في جميع المناطق الحضرية منها والريفية على حد سواء.

ب- مؤشر نفاذ الاستخدام : يعد مؤشر نفاذ الاستخدام اني مؤشر لقياس الشمول المالي فهو يتضمن قياس نسبة امتلاك الحسابات المصرفية من قبل البالغين الانا والذكور وتعكس نتائج قياس نفاذ الاستخدام مدى تغلغل الخدمات المصرفية في جميع القطاعات الاقتصادية والدور الحقيقي للوساطة المالية للقطاع المصرفي ومن ابرز مؤشرات نفاذ الاستخدام مؤشر الودائع المصرفية منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي ويبين هذا المؤشر مدى اقبال الوحدات الاقتصادية (الافراد والشركات) على القطاع المصرفي وقدرته على جذب الودائع من كافة الوحدات ويوضح مدى قدرة المصارف التجارية على تحفيز الطلب على الودائه المصرفي

٣-المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في العراق

ان التطور التكنولوجي الهائل وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة ساهم في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول الى الخدمات المالية واستخداما ومن المؤكد ان انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستمارس دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي ، وان التكنولوجيا المالية تمارس دورا حاسما في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال عدة اشكال مستحدثة للخدمات المالية والمصرفية التي يمكن اجرائها عبر الهاتف المحمول او الانترنت وعلاوة على ذلك وبحسب تحالف الشمول المالي يمكن ابراز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن ان تساهم بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي (اتحاد المصارف العربية ،٢٠١٨)

أ- تقنية البلوكشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز امن المعلومات

ب- تحليل البيانات الضخمة واهميتها في عمليات التصنيف الائتماني

ت- اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي

ث- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الاجراءات اعرف عميلك (kyc)

ج- التكنولوجي الرقابية لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية وكفاءة الاشراف المحلي

٢.٣- تحليل مؤشرات التكنولوجيا المالية في العراق

١.٢.٣-البنية التحتية للتكنولوجيا المالية:

تعد البنية التحتية جوهرة تحقيق اهداف الشمول المالي وتوفير وصول عالمي ومستدام وميسور لتكنولوجيا المعلومات ، ونأخذ بالاعتبار الخدمات ذات الصلة القائمة بالفعل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية وتوفر اتصالا وتوصيلا مستدامين للمناطق النائية والمهمشة على المستويين الوطني والاقليمي وتشمل البنية التحتية ما يأتي

أ-خدمة الانترنت

الجدول (٢) يبين عدد مستخدمي الانترنت ونسبتهم الى عدد السكان في العراق لسنة ٢٠٢١

عدد السكان لسنة ٢٠٢١	مستخدمي الانترنت لسنة ٢٠٠٠	مستخدمي الانترنت لسنة ٢٠٢١	نسبة المستخدمين/ عدد السكان%
٤١١٧٩٣٥٠	١٢٥٠٠	٢٤٥٢٥٠٠٠	%٥٩.٦

المصدر: مركز الاعلام الرقمي العراقي DMC

نلاحظ من الجدول (٢) ان عدد مستخدمي الانترنت في العراق بلغ ٥٩% لسنة ٢٠٢١ من اجمال السكان وتعتبر هذه نسبة منخفضة قارنه بعدد السكان البالغ ٤١١٧٩٣٥٠

الشكل (١) من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (٢)

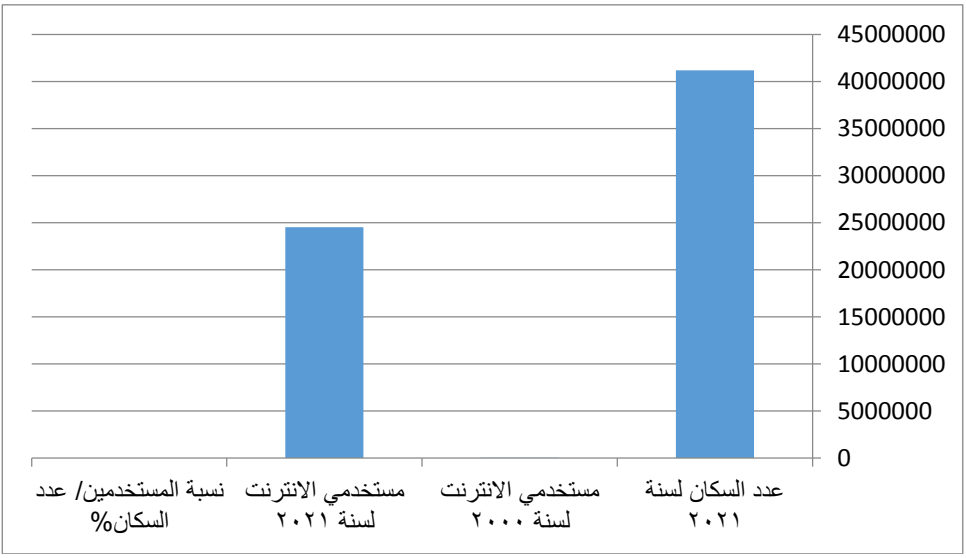

ب_ اجهزة الصراف الالي (ATM) يعد نظام المدفوعات الالية القناة التي من خلالها تتدفق الموارد المالية ومن ثم يمثل الاساس الرئيس لاقتصاد السوق الحديث عن طريق توفير مجموعة من الاليات التي يمكن من خلالها تسوية المعاملات بسهولة ومن ابرز قنوات الدفع الالكتروني اجهزة الصراف الالي التي يمكن من خلالها اجراء المدفوعات المختلفة

وقد سجل العراق نسبا منخفضة في الانتشار المصرفي لاجهزة (ATM) اذ بلغ اعلى متوسط انتشار ٥.٣ لسنة ٢٠٢٠ وادنى متوسط انتشار ١.٠٨ لسنة ٢٠١٣

الجدول (٣) معدل انتشار اجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠ الف بالغ في العراق خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠

السنة	معدل انتشار اجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠ الف بالغ
٢٠١٠	٢.٢٢
٢٠١١	٢.١٧

٢٠١٢	٢١٧
٢٠١٣	١.٠٨
٢٠١٤	١.٦١
٢٠١٥	١.٨٦
٢٠١٦	٢٣٨
٢٠١٧	٢.٦٦
٢٠١٨	٣.٨٣
٢٠١٩	٤.٢
٢٠٢٠	٥.٣٥

المصدر: www.worldbank.org

الشكل (٢) من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

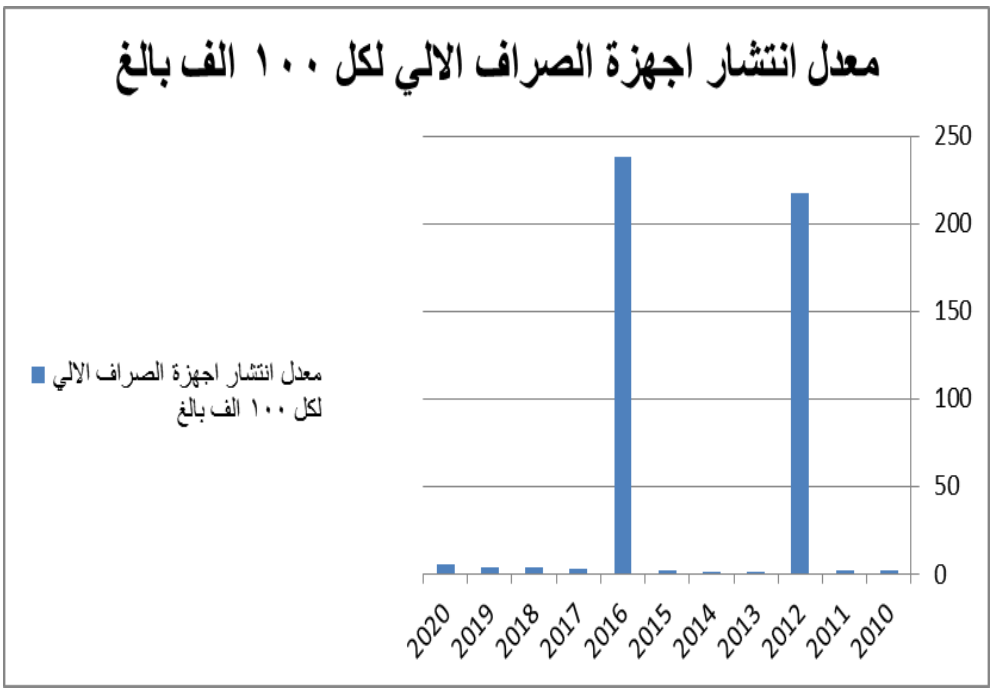

٢.٢.٣- تحليل مؤشرات الشمول المالي

١.٢.٢.٣- واقع الشمول المالي في العراق

تساهم التقنيات المالية بدور مهم في استقرار النظام المالي في العراق من خلال التأثير على طريقة تقديم الخدمات للمؤسسات المالية ودعم الجهات الرقابية والإشراقية على القطاع المالي، فقد اطلق البنك المركزي العراقي مجموعة مبادرات ضمن سياسته النقدية والتي من بينها مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشاريع الكبيرة والمبادرات التي خصصت للمصارف لشراء اجهزة الصراف الآلي(ATM) وشراء منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من المبادرات مثل مشروع توطين رواتب موظفي الدولة الذي يستولي اهتمام كبير من قبل السلطات النقدية التي تعود بداية انطلاقة في عام (٢٠١٧) بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس الوزراء تم توطين (٢٠٨) وحدة انفاق خلال عام (٢٠١٩) ليبلغ العدد الاجمالي للمتوطنة رواتبهم (٣٩٨) وحدة انفاق، فضلاً عن (٨٧٧) وحدة حسابية متفرعة عنها وبنسبة (١.٦%)، وهذه تعد طفرة كبيرة في انتشار خدمات الدفع الالكتروني، اذ تشكل وحدات الانفاق المتوطنة رواتبهم الى اجمالي وحدات الانفاق البالغة (٦٣٣) وحدة وبنسبة ٦٢%. اما عدد الموظفين الذين تم توطين رواتبهم عام (٢٠١٩) فقد بلغ (٨١٢٩٩٨) موظف ليكون اجمالي عدد الموظفين المتوطنة رواتبهم (٩٩٣٥٤٠) موظف، فضلا عن مستحقات (٣٣٣٩٩٧) من مستفيدي هيئة التقاعد الوطنية العامة، كم تم زيادة عدد المصارف المشتركة بمشروع التوطين في عام (٢٠١٩) الى (٢٩) مصرف بعد ان كانت (٢١) مصرف، اما في عام (٢٠٢٠) تم الانتهاء من توطين رواتب (٢٠٢٧) وحدة انفاق

فضلا عن توطين رواتب (٨٦٧٥٨٩) موظف حكومي ليبلغ العدد الكلي (١٨٦١١٢٩) موظف بنسبة نمو (٨٨%)، ليزداد عدد المصارف الى (٣٢) مصرف وهو ما يعكس الجهود المبذولة للبنك المركزي الى الغاء التعامل بالنقد مباشرة، وفي عام (٢٠٢١) تم توطين رواتب (٤) مليون موظف، وقد زاد الى (٦) مليون موظف في عام (٢٠٢٢) (عبدالله، ٢٠٢٤: ٢٠٢).

٢.٢.٢.٣- مؤشرات الشمول المالي

١- مؤشر الوصول : قد حقق العراق نسب متدنية لانتشار فروع المصارف اذ كانت اعلى نسبة ٥.٥٢ لسنة ٢٠١٢ وكانت ادنى نسبة ٣.٩ لسنة ٢٠١٧ وهذا يوضح فاعلية القطاع المصرفي العراقي بسبب الضروف الاقتصادية والامنية والوضع السياسي المربك الذي شهده البلد على مدار السنوات المنصرمة .

الجدول(٤) مؤشر الوصول في الاقتصاد العراقي للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنوات	الانتشار المصرفي لفروع المصارف التجارية لكل ١٠٠ الف بالغ
٢٠١٠	٥.٢٩
٢٠١١	٥.١٠
٢٠١٢	٥.٥٢
٢٠١٣	٥.٤٠
٢٠١٤	٥.٢٥
٢٠١٥	٤.٨٦
٢٠١٦	٤.٠٥

٢٠١٧	٣.٩
٢٠١٨	٤.٣
٢٠١٩	٣.٩
٢٠٢٠	٥.٦

المصدر: www.worldbank.org

الشكل (٣) من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

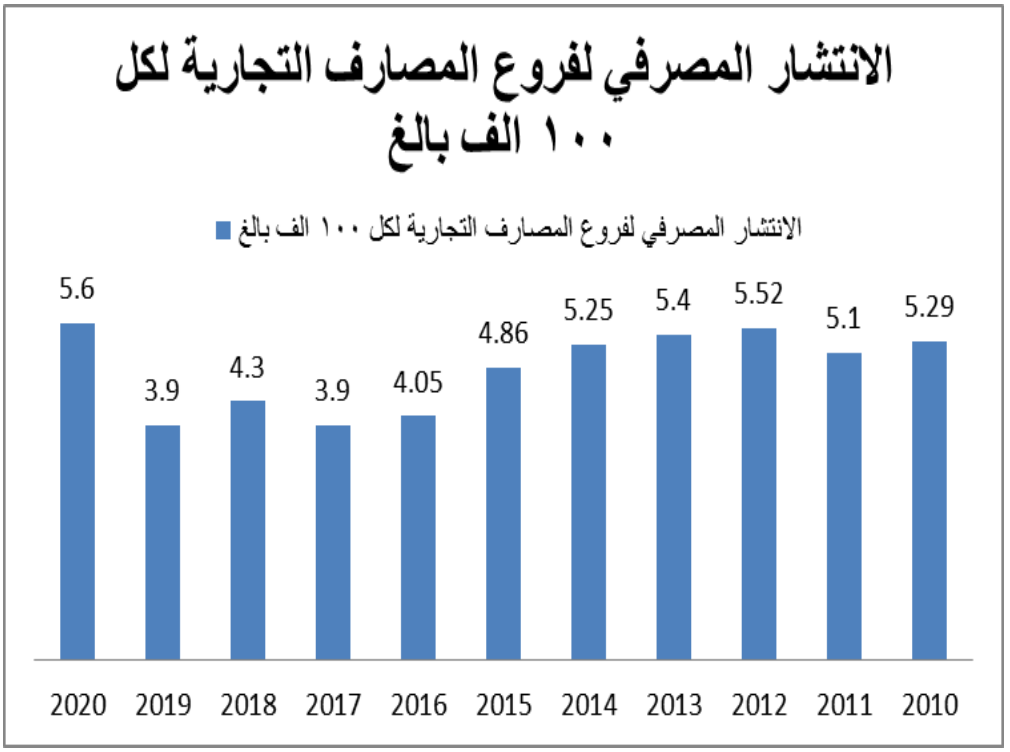

٢- الودائع المصرفية : يشير الجدول (٥) الى ان نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي قد حققت مستويات منخفظة في العراق وكانت اعلى نسبة ٥٠.٥% لسنة ٢٠٢٠ وادنى نسبة ٣٠.٦ لسنة ٢٠١٧ وهذا يدل على ضعف القطاع المصرفي العراقي في استقطاب الودائع وضعف ثقة الافراد بهذا القطاع .

الجدول (٥) الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العراقية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠

السنة	الودائع المصرفية / الناتج المحلي الاجمالي
٢٠١٠	٤٢.٥
٢٠١١	٣٦.٥
٢٠١٢	٣٥.٤
٢٠١٣	٣٧.٣
٢٠١٤	٤٠.٥
٢٠١٥	٤٥.٧
٢٠١٦	٣٥.٥
٢٠١٧	٣٠.٦
٢٠١٨	٣٥.٤
٢٠١٩	٣٧.٧
٢٠٢٠	٥٠.٥

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد (٢٠١٠-٢٠٢٠)

الشكل (٤) من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

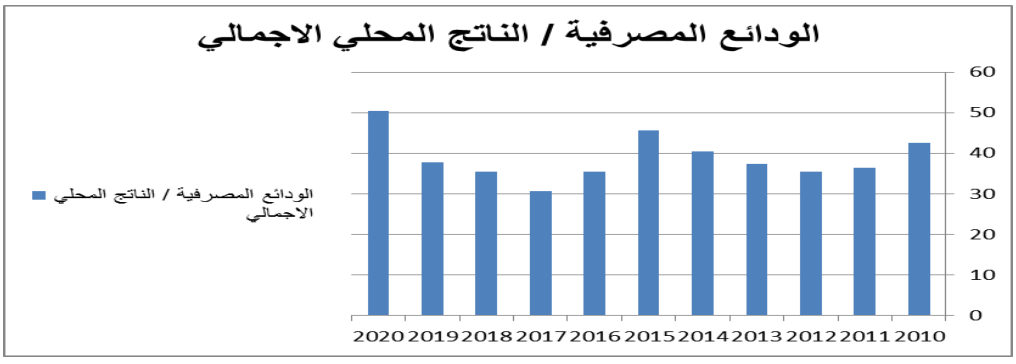

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- ان نمو التكنولوجيا المالية في العراق يواجه جملة من الصعوبات والتحديات منها غياب الاطر التشريعية والقانونية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضعف البنية التحتية وانخفاض الانفاق على البحث والتطوير.

٢- تقدم التكنولوجبا المالية حلول تتميز بالسرعة والدقة وقلة التكلفة والمرونة فهي تهتم بقطاع المدفوعات في بداية ضهورها لتنمو وتتوسع في المجالات المالية .

٣- حقق العراق تقدما ملحوظا في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطوير وتعزيز الشمول المالي

٢.٤- التوصيات

١- تعزيز وتبسيط الاطر التنظيمية لتوفير بيئة مواتية للمدفوعات الرقمية وابتكار التكنولوجيا المالية للتعاون مع منظمات دولية للحصول على رؤى وتبادل افضل الممارسات وضمان التوافق مع المعايير العالمية

٢- ايجاد اليات ووسائل جديدة والعمل على تنويع الخدمات المالية الرقمية للمحافظة على الزبائن وجذب زبائن جديدة

٣- ضرورة تبني استراتيجة شاملة تهدف الى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كاداه رئيسية لتعي الشمول المالي

٤- تنفيذ استراتيجيات لتعزيز محو الأمية الرقمية وتوفير قنوات وصول بديلة للقطاعات المحرومة من السكان

٥- الارتقاء بالعنصر البشري بتدريبه على استخدام احدث التقنيات الالكترونية او تأهيله ليكون قادرا على ابتكار تقنيات جديدة.

المصادر

١- البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي (٢٠١٠-٢٠٢٠)

٢- حسين، سيف علي ووفاء حسين الحيدري (٢٠٢١) دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي، مجلة دراســــــــات

محاسبية ومالية، المجلد(١٦)، العدد(٥٧).

٣- رشيد، خميلي (٢٠٢٣) واقع وآفاق الشمول المالي الرقمي في البلدان العربية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة (الجزائر)، المجلد(١١)، العدد(٢).

٤- زواغي، عادل وحسن عزنان وأنور حسن عبدالله عثمان (٢٠٢٣) آفاق استخدام الخدمات المالية الرقمية في المصارف لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد(١٤)، العدد(١).

٥- فريد، سالي وسماح المرسي (٢٠٢٤) التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على الشمول المالي في زيمبابوي، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد(٤٦)، العدد(٣).

٦- ياس، مصطفى نزار (٢٠٢٢) مؤشرات الشمول المالي واثرها في الاداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي ٢٠١٥–٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

المصادر الاجنبية

1. Sari, D. E., Selviana, E. A., Asila, N. F., & Jannah, M. (2022). The Effect of Financial Literature and Financial Technology on Financial Inclusion Among Accounting Student. International Journal of Social Science and Business, 6(3 ،(

2. Al Syahrani, A. L., Sujianto, A. E., Latifah, N. A., & Sulaiman, S. H. (2022). Financial technology, transaction efficiency and financial satisfaction: the mediating role of financial achievement. Indonesian Economic Review, 2(1), 8-15

3. Ahmi, A., Tapa, A., & Hamzah, A. H. (2020). Mapping of financial technology (FinTech) Research: A bibliometric analysis. Globalization, 2, 2008.

دور إبتكارات التكنلوجيا المالية في تطوير استخدام الخدمات المالية الرقمية في العراق

The Role of FinTech Innovations in Developing Digital Financial Services in Iraq

م.م. ياسين نادب علي خليل
جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد

م.م. احمد نهاد محمد حسين
وزارة الداخلية – مديرية شؤون المخدرات

Ahmed.a AlTaie@s Mohammed.edu.iq
yassin.n@s.uokerbala.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يعاني العراق من تحديات هيكلية في قطاع الخدمات المالية بما فيها محدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية وضعف البنية التحتية الرقمية، مما يجعل التكنولوجيا المالية حلاً واعداً لدعم القطاع المالي ، وقد استعرض البحث بعض الابتكارات المختلفة في مجال التكنولوجيا المالية، كالمحافظ الرقمية، وتقنيات الدفع الإلكتروني وغيرها ،كما تناول تأثير تلك الابتكارات على توسيع قاعدة العملاء وزيادة الاستفادة من الخدمات المالية، وركز على مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الرقمية، وتقليل التكاليف التشغيلية للمصارف، وتوصل البحث إلى أن ابتكارات التكنولوجيا المالية يمكن أن تشكل عامل حيوي في تحقيق التحول الرقمي للقطاع المالي في العراق مما يساهم في تطوير النظام المالي بشكل يواكب التطورات العالمية، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة والمؤسسات المالية بدعم الابتكارات

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١٢٣–١٤٤

فـي التكنولوجيـا الماليـة وتطـوير البيئـة التنظيميـة والتشـريعية لضـمان اسـتدامة هـذا التطور.

Abstract

Iraq suffers from structural challenges in the financial services sector, including limited access to traditional banking services and weak digital infrastructure, which makes financial technology a promising solution to support the financial sector. The research reviewed some different innovations in the field of financial technology, such as digital wallets, electronic payment technologies, and others. It also addressed the impact of these innovations on expanding the customer base and increasing the benefit from financial services. It focused on the contribution of financial technology to developing digital financial services and reducing the operational costs of banks. The research concluded that financial technology innovations can be a vital factor in achieving the digital transformation of the financial sector in Iraq, which contributes to developing the financial system in a way that keeps pace with global developments.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١-اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على إمكانيات التكنولوجيا المالية في تحسين وتطوير الخدمات المالية الرقمية في العراق، وكيفية الاستفادة من الفرص التي توفرها التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي العراقي وتوضيح كيف يمكن لابتكارات التكنولوجيا المالية أن تُساهم في تقديم خدمات مالية افضل للعملاء .

٢.١- مشكلة البحث - تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية :-

- مامدى تبني العراق لأنظمة التكنلوجيا المالية ونطاق استخدامها في مجال تقديم الخدمات المالية الرقمية.

- ما مدى استخدام انظمة التكنلوجيا المالية في انجاز المعاملات المالية المصرفية في العراق.

٣.١- هدف البحث

(يهدف البحث إلى دراسة تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية (FinTech) على تطوير

قطاع الخدمات المالية في العراق، من خلال تحليل دورها في تحسين كفاءة الخدمات المالية وتبسيط العمليات المالية للأفراد والشركات)

٤.١- فرضية البحث

(ان ابتكارات التكنولوجيا المالية يمكن ان تؤدي إلى تحسين جودة وكفاءة الخدمات المالية في العراق، من خلال تعزيز الشمول الرقمي وتبسيط العمليات المالية وتوفير حلول تمويلية مرنة للأفراد والشركات)

٥.١- منهجية البحث

للتوصل الى مشكلة الدراسة وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها سيتم الاستعانة بالمنهج (الوصفي التحليلي) وبإستخدام مختلف المعلومات والبيانات للتوصل الى نتائج الدراسة.

٢-المبحث الثاني/ الاطار النظري للتكنلوجيا المالية والخدمات المالية

١.٢-مفهوم التكنلوجيا المالية (Fintech)

ترتبط التكنولوجيا المالية ارتباطًا وثيقًا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توزيع الخدمات المالية بطريقة أكثر فعالية وأقل تكلفة، واستغلال كل ماأنتجته التكنولوجيا الحديثة، مثل الهواتف الذكية وشبكات الاتصالات والتمويل الإلكتروني والعملات الرقمية وغيرها[١]. ومصطلح (FinTech) مشتق من الجمع بين مفهومين هما، الخدمات المالية والحلول القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، وقد ترجم قاموس أكسفورد(FinTech) على أنها برامج الكمبيوتر والتقنيات الرقمية الأخرى التي يتم استخدامها لدعم وتسهيل الخدمات المصرفية والمالية [٢].وتؤدي التكنولوجيا المالية دوراً حيوياً في قطاع الخدمات المالية

1) Fitri Amalia, FinTech Guide for Investors, Entrepreneurs and Visionaries , Universitas Gadjah Mada, January Journal of Indonesian Economy and Business 31(3):345 , 2016, p 345.

[٢]) مريم سيغاني ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ، المجلد ٠٤ ، العدد ٢ ، الجزائر ، ٢٠٢٣ ، ص (٣٢-٣٣)

في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة كالهواتف الذكية وزيادة سرعة تدفق الانترنت، وهنالك تعريفات عديدة للتكنلوجيا المالية منها تعريف مجلس الاستقرار المالي للتكنولوجيا المالية علي أنها ابتكارات مالية قائمة علي التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أومنتجات جديدة لها تأثير ملموس علي الأسواق والمؤسسات المالية وعند تقديم الخدمات المالية [٣]، كما عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على انها ابتكار مالي ينتج عنه نموذج اعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير علي الاسواق والمؤسسات المالية، وعرفها المركز الوطني للبحوث الرقمية في ايرلندا ،أنها الابتكارات في مجال الخدمات المالية من خلال التنافس بين المستثمرين الجدد مع المستثمرين الحاليين في القطاع المالي ومن خلال التكنولوجيا تم اصدار منتجات [٤].

٣.٢-التطور التأريخي للتكنلوجيا المالية:

مرت التكنولوجيا المالية بتطورات متواصلة من الابتكارات على مدار قرون وبشكل تدريجي، لكن التطورات التكنولوجي السريع الذي شهدته السنوات الأخيرة من القرن الواحد والعشرون وانتشار الرقمنة بشكل واسع أدى إلى اعتماد نماذج عمل جديدة وظهورر شركات غير مالية تقدم خدمات مصرفية للعملاء مثل تقديم الائتمان، وتعبئة رؤوس الأموال المساهمة ،وإدارة الثروات والتامين وغيرها، ويمكن تلخيص تطور التكنولوجيا المالية عبر ثلاثة حقب كالتالي [٥]:

١- **الحقبة الأولى ١٨٦٦-١٩٦٧** : في هذه الفترة تطورت الصناعة المالية تدريجياً إذ تم وضع كابل عابر للمحيط الأطلسي واختراع الصراف الآلي.

---

[3]) Rheva Tiansyah Putri، The Role Of Financial Technology (Fintech) In Developing MSMEs، International Journal of Economics Development Research, Volume 4(1), 2023،p (299-300).

[٤]) محمد عبد العليم صابر ، التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي ، مجلة اسكندرية للبحوث االدارية ونظم المعلومات ، الاسكندرية ، ٢٠٢٠ ، ص ٩٨.

[5]) Richard Bates, Independent Consultant,A report undertaken for Consumers International ,The Economist, June 17th 2015, p 5.

٢- الحقبة الثانية ١٩٦٧ – ٢٠٠٨ : تميزت هذه الفترة بصناعة الخدمات المالية المنظمة التقليدية التي تستخدم التكنولوجيا لتوفير المنتجات والخدمات المالية، وقد
شهدت إدخال أنظمة الدفع والمقاصة الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي والخدمات
المصرفية عبر الإنترنت.

٣- الحقبة الثالثة ٢٠٠٨ إلى اليوم: تعتبر هذه الفترة البداية الحقيقية للواقع العملي للتكنولوجيا المالية، إذ ظهرت شركات ناشئة جديدة بدأت في تقديم الخدمات المالية للمؤسسات ولعامة الناس بصورة مباشرة نتيجة عدة عوامل اهمها ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت ، الهواتف الذكية ،اللوحات الرقمية وغيرها ، بالتالي سهولة الوصول إلى عدد اكبر من السكان.

ارتفاع احتياجات المستهلكين من الخدمات المالية غير المشبعة النمو الديمغرافي خاصة فئة الشباب الأكثر ولعا بالأنترنت واستعمالاته في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤.٢-أهمية التكنولوجيا المالية

١-توفر التكنولوجيا المالية خدمات مالية سهلة الوصول، من خلال تمكين الأفراد والشركات في المناطق الريفية والنائية من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة عبر استخدام التطبيقات على هواتفهم،بالتالي تقليل الحاجة إلى الفروع المصرفية التقليدية [٦] .

٢-ارتفاع نسبة الحسابات المصرفية الرقمية، إذ يساعد إطلاق منصات الدفع الإلكتروني، تسهيل عملية فتح الحسابات المصرفية رقمياً، مما يساهم في زيادة عدد الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية.

---

[٦]) يوسف السائحي، مليكة علقمة ،دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والدصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٨، ص (٩٣-٩٥)

٣- تقليل حجم التداول النقدي، إذ تعمل التكنلوجيا المالية على تشجيع استخدام الطرق الرقمية لإنجاز المعاملات المالية، مثل استخدام المحافظ الإلكترونية، طرق الدفع عبر الهواتف المحمولة ، وغيرها ، مما يقلل الحاجة للتداول النقدي ويقلل التكاليف المرتبطة به[٧] .

٤- زيادة كفاءة العمليات، تعمل التكنلوجيا المالية على تعزيز كفاءة العمليات المالية وتقليل الوقت والجهد والتكلفة المطلوبة ، بالتالي سهولة وصول الافراد والشركات إلى الخدمات المالية في اي وقت وفي اي مكان مما يعمل على زيادة كفاءة العمليات المالية[٨] .

٢.٥-أدوات التكنولوجيا المالية : تستخدم التكنلوجيا المالية ادوات رقمية عديدة اهمها [٩]:-

١- **الذكاء الاصطناعي** : يساهم الذكاء الاصطناعي في تسهيل أداء الاعمال والخدمات المصرفية المقدمة للعملاء بشكل كبير، وهو ما يساهم في تطوير الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الى عملائها المتعاملين معها، مثلا المعاملات المتعلقة بالحصول على الائتمان المطلوب بدلاً من الانتظار لأيام لغرض المراجعة ومعالجة البيانات وإعطاء العميل الموافقة بالقرض، سيكون من خلال الذكاء الاصطناعي حصول العميل على القرض المطلوب خلال فترة قصيرة، إذ يتم تقييم العميل لإعطائه الموافقة أو رفضها خلال دقائق وفقا لما يقدمه الذكاء الاصطناعي.

---

[٧]) معهد الدراسات المصرفية ،دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء القطاع المصرفي، العدد ٦ ،دولة الكويت ٢٠٢٢، ص ٥.

[٨]) ابتهاج اسماعيل يعقوب وآخرون، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد- : ١٩، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ٢٠٢١، ص ٦٢.

[٩]) نهاد الزوادي، كوثر السطحي، دور ابتكارات التكنلوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الاسلامية ، مجلة دراسات المالية والاسلامية والتنمية، الجزائر ، العدد ٧، ٢٠٢٣ ، ص(٣٧-٣٩).

٢- **العقود الذكية:** هي عبارة عن برامج أو تعليمات برمجية تنفذ أحكام وشروط العقد تلقائيا من دون الحاجة إلى التدخل البشري، وتتضمن العقود الذكية جميع المعلومات المتعلقة بشروط العقد وواجبات وحقوق الأطراف المتعاقدة والرسوم وجميع العناصر التي يتطلب وجودها في العقد، إذ يتم تنفيذ جميع الإجراءات تلقائيا دون الحاجة لخدمات الوسطاء .

٣- **سلسلة الكتل Block Chain** : وهي مايعرف بدفتر الأستاذ الرقمي الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات وتخزينها وتبادلها، ولاتسمح بإجراء أي تغييرات المعاملات التي تمت معالجتها .

٤- **الحوسبة السحابية:** تستخدم هذه التقنية البيانات المخزنة على الخادم من خلال شبكة الانترنت وتتسم بالسرعة والكلفة المنخفضة، وتعد مستقبل التكنولوجيا المصرفية كونها تعمل على تسهيل تكيف المصارف مع متغيرات السوق، كما توفر طرق جديدة لمواكبة توقعات العملاء.

٥- **العملات الرقمية والمشفرة:** يمثل هذا النوع من العملات أصلا للعملات الافتراضية (المشفرة) والعملات الرقمية الرسمية، والعملات الإلكترونية، إذ تختلف العملات الرقمية عن النقود الالكترونية التي تمثل العملات القانونية والتي تستخدم وسيلة للدفع، فالعملات المشفرة هي بمثابة تفرع للعملات الرقمية مثل البيتكوين ، الإيثيريوم.

٦- **البيانات الضخمة:** هي تقنيات رقمية توفر للمستخدم المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب، كما توفر للمصارف رؤية عميقة حول عادات وأنماط إنفاق العملاء وتسهيل عملية التأكد من احتياجاتهم ورغباتهم من خلال قدرتها العالية على تتبع جميع معاملات العملاء مما يجعل المصارف قادرة على تصنيف عملائها على وفق معايير مختلفة.

٦.٢- **مجالات عمل التكنلوجيا المالية:** توجد مجالات عديدة للتكنلوجيا المالية من اهمها[١٠] :

[١٠]) مريم سيغاني ، مصدر سابق ، ص (٣٤- ٣٧)

١- **الخدمات المصرفية Banking** : توفر التكنولوجيا المالية ادوات رقمية فعّالة لتقديم الخدمات المصرفية بمزيد من الخصوصية والشفافية والسهولة في التعاملات المصرفية، مثلاً عند القيام بعملية التمويل الشخصي، يتم رصد عمليات الإنفاق، الادخار الائتمان، والالتزامات الضريبية من خلال الخدمات التقنية المالية وتوفير قاعدة بيانات للعميل، كذلك عملية مدفوعات المعاملات إذ تعمل التكنولوجيا المالـــية على تقديم خدمات تحويل مالية لمختلف القيم وبأي وقت وأي حجم عبر العالم.

٢- **المدفوعات :** توفر التكنولوجيا المالية ادوات رقمية للقيام بجميع المدفوعات النقدية التي تتم من خلال التحويلات المصرفية وبطاقات الدفع بما في ذلك بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات المدفوعة مسبقا والمحافظ الاكترونية باستخدام جهاز رقمي مثل الهاتف النقال، نقاط البيع ، نظام(SWIFT)، لتحويل القيمة النقدية من حساب دفع إلى آخر[١١].

٣- **الاقراض:** تقوم التكنولوجيا المالية بجميع متطلبات الاقراض الرقمي، من عملية التقديم للقروض التي يتم التقدم للحصول عليها وصرفها وادارتها بصورة رقمية، إي تقديم قروض عبر الإنترنت بدون الحاجة إلى زيارة فروع البنوك.

٤- **التمويل:** من خلال تمكين كل شخص من الحصول على الخدمات المالية المصرفية من خلال التكنولوجيا الحديثة، ويعد أداة مهمة من أدوات برامج الشمول المالي، اذ يوفر فرصة كبيرة لزيادة الإحتواء المالي والتوسع في تقديم الخدمات الاساسية في ظل انتشار استخدام الهواتف النقالة، ويشمل التمويل الرقمي جميع المنتجات والتطبيقات والعمليات الرقمية التي غيرت الطريقة التقليدية لتقديم الخدمات المصرفية.

٥- **التأمين** (InsurTech): تعمل التكنولوجيا المالية في قطاع التأمين من خلال التحول الرقمي في خدمات التأمين، أي تحويل كل خدمات التأمين التي تقدمها

[١١]) مصطفى سلام عبد الرضا واخرون ،التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة جيهان-أربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٣٥.

شركات التأمين لجميع العملاء إلى خدمات رقمية، أتمتة العمليات بهدف تعزيز الكفاءة والسرعة ، مثل خدمات المستشار الآلي ، ادارة المحافظ عبر الذكاء الاصطناعي ، ادارة الاصول والثروات وغيرها ، بالتالي فهي تقدم حلول تأمينية عبر الإنترنت، من خلال منصات تسهل الوصول إلى منتجات التأمين وإدارة الوثائق.

٦- **أسواق رأس المال :** توفر التكنلوجيا المالية أشكال أخرى من الوساطة المالية المحتكرة من قبل المصارف وشركات الوساطة المالية.

٧. **إدارة الأصول والثروات:** تقدم شركات التكنولوجيا المالية أدوات مهمة لإدارة الأصول والثروات بسهولة عبر الإنترنت، مما يتيح للمستثمرين متابعة استثماراتهم واموالهم بكل سهولة.

٨- **التكنولوجيا المالية التنظيمية** (RegTech)**:** تهدف إلى مساعدة المؤسسات المالية في الامتثال لتطبيق اللوائح والقوانين بشكل أكثر كفاءة.

٧.٢- دور ابتكارات التكنلوجيا المالية في تطوير صناعة الخدمات المالية

تشير الخدمات المالية، الى المنتجات التي تقدمها البنوك للعملاء بصورة غير مادية لغرض تحقيق اهدافها والتي ترتبط بالوظائف الاساسية للبنوك مثل الايداع والائتمان وخدمات الاستثمار وغيرها[١٢]، وتقدم التكنلوجيا المالية ابتكارات وادوات عديدة لتسهيل اداء تلك الوظائف اوالخدمات المالية والمصرفية ومن اهمها التالي:-

١- **تقنية الشريحة الذكية:** ساعدت بطاقات الصراف الآلي ذات الشريحة الذكية بشكل كبير في تقليل الخسائر المالية التي تحدث في حالة وقوع حوادث ، وتستخدم هذه التقنية كلمة مرور لمرة واحدة لكل معاملة مما يزيد من الأمان حيث أن الرمز صالح لمعاملة واحدة فقط وبالتالي لا يمكن استخدامه حتى في حالة السرقة . [١٣]

---

[١٢]) سعيدة النايس ، التكنلوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد ٧، العدد ٢، الجزائر ، ٢٠٢٢، ص ٢٣٤.

13) AlMomani & Alomar، Financial Technology (FinTech) and its Role in Supporting the Financial and Banking Services Sector، Human Resource

٢- **أجهـــزة الاستشـــعار البيومتريـــة:** أدت التكنولوجيـا الماليـة فـي صـناعة الخـدمات المصـرفية إلـى ولادة العديـد مـن الابتكـارات وتعـد وأجهـزة الاستشـعار البيومتريـة هـي واحـدة منهـا، وهـي مـع ماسـحات القزحيـة مـن التطـورات التكنولوجيـة التـي تشـهدها أجهـزة الصـراف الآلـي، وهـذه التطـورات فـي التكنلوجيـا الماليـة تلغـي الحاجـة إلـى حمـل بطاقـات بلاسـتيكية، وبغـض النظـر عـن تـوفير الراحـة والسـهولة، فإنهـا سـتجعل أجهـزة الصـراف الآلـي آمنـة أكثـر مـن أي وقـت مضـى، إذ سـيتمكن الشـخص مـن الوصـول إلـى الحسـاب الشخصـي دون أي كلمـة مـرور، وتسـتخدم أجهـزة الصـراف الآلـي البيومتريـة تطبيقـات الهـاتف المحمـول المتكاملـة، وأجهـزة استشـعار بصـمات الأصـابع، والتعـرف علـى راحـة اليـد والعـين لتحديـد صـاحب الحسـاب، ولجعـل عمليـة التعـرف أكثـر دقـة وأمانًـا، تسـتخدم أجهـزة الصـراف الآلـي أيضًـا الأوردة الدقيقـة التـي تقضـي تمامًـا علـى الأخطـاء التـي ترتكبهـا أجهـزة الصـراف الآلـي فـي التعـرف علـى العمـلاء، بالتـالي فهـي تـوفر مسـتوى عـالى مـن الامـان لجميـع العمـلاء الـذين يشـعرون بـالقلق عنـد التفكيـر فـي فقـدان بطاقـة الصـراف الآلـي الخاصـة بهـم وسـيكونون قـادرين مـن الوصـول إلى أموالهم في حالة فقدان بطاقة الصراف الآلي الخاصة بهم. (١٤)

٣- **غرفـة المقاصـة الآليـة(ACH):** تـوفر هـذه التقنيـة معالجـة فعالـة لجميـع المـدفوعات الإلكترونيـة بـين البنـوك التـي تـتم فـي بلـد مـا، وتشـمل المـدفوعات الإلكترونيـة، أقسـاط التـأمين، والضـمان الاجتمـاعي، والرواتـب، ومـدفوعات الأرباح، والفواتير، والخصم المباشر من الرهن العقاري. (١٥)

Management Academic Research Society، Vol. 11, No. 8, 2021, P(1794-1799).

14) AlMomani & Alomar ،Previous source، 1795.

15) Richard Bates, Independent Consultant ، Previous source، P 6

٤-روبوتات الدردشة لخدمة العملاء: ابتكر مزودو التكنولوجيا المالية روبوتات دردشة لخدمة العملاء ، وهي جزء من البرامج التي تستخدم التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية التي تمكنها من التعلم باستمرار من التفاعل البشري، وهذه التقنية فعالة للغاية لأنها تبسط تفاعلات العملاء مثل معالجة الاستعلامات وتوجيه العملاء إلى الأقسام المطلوبة، ويمكن لروبوتات الدردشة أيضا أداء وظائف أخرى مثل تقديم المشورة الاستثمارية لعملائها[١٦] .

٣.٢- الذكاء الاصطناعي :(AI) أصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا لا يتجزأ من خدمات

(Fintech) المصرفية ويستخدم مع التعلم الآلي للكشف عن الاحتيال، ويولد البرنامج الذي تستخدمه البنوك للكشف عن الاحتيال تنبيهات كلما كانت هناك معاملة احتيالية محتملة لكي يتم التأكد منها وفي وقت لاحق من خلال التحقيق البشري الذي يحدد أخيرًا ما إذا كان الهجوم حقيقيًا أم زائفًا، ومع مرور الوقت، أصبح اكتشاف الهجمات صعبًا لأنها أصبحت أكثر تعقيدًا ، فإن خطر فقدان بيانات العملاء موجود دائمًا، ولمكافحة هذا التهديد تتبنى البنوك تقنية الذكاء الاصطناعي .فيمكن لمنصات تجميع البيانات أن تأخذ في نضر الاعتبار البيانات المعاملات غير المنظمة لتقديم رؤية شاملة للعملاء تساعد في التحقق من صحة المعاملات بشكل أسرع، علاوة على ذلك باستخدام خوارزميات التعلم الآلي يمكن للبنوك الاستفادة من البيانات التاريخية للتنبؤ وتحديد أنماط هجوم الاحتيال وهذا يقلل من الجهد اليدوي بنحو ٥٠٪ .[١٧]

16) https://routemobile.com/ar/blog/prevalence-of-chatbots-within-the-fintech-industry

17) Peter, G, & Weber, B. W. ,On the Fintech Revolution: Interpreting the Forces of Innovation, Disruption, and Transformation in Financial Services. Journal of Management Information Systems, (2018) , p(220-265).

٧-**المحـــافظ الإلكترونيـــة:** النمـو الهائـل للمحـافظ الإلكترونيـة هـو مؤشـر علـى تطـور الخـدمات الماليـة (Fintech) ، وتُسـتخدم هـذه المحـافظ للعديـد مـن الأغـراض، وهـي المـدفوعات مـن شـخص إلـى شـخص، وفـواتير إعـادة الشـحن، الخدمات والتحويلات الدولية وغيرها [١٨].

٨- **الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول:**ساعدت الزيادة في استخدام الهواتف الذكية البنوك على ابتكار تطبيقات جوال توفر خدمات مصرفية مريحة في مجال التكنولوجيا المالية، اذ اصبحت معظم البنوك تمتلك تطبيقات جوال تتميز بواجهة سهلة الاستخدام، كما ابتكرت البنوك تطبيقات جوال تتعرف على بصمات أصابع المستخدم ويؤدي التطبيق الوظيفة دون الحاجة إلى أي برنامج أو أجهزة بيومترية ويوفر وصولاً سريعًا إلى الأموال، مما يسمح للمستخدم أداء العديد من الوظائف المصرفية مثل سرعة دفع الفواتير، إيداع الشيكات ،كشوف الحسابات وغير ذلك [١٩].

٣-المبحث الثالث/ تطور استخدام خدمات التكنلوجيا المالية الرقمية في العراق

١.٣- تطور خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول في العراق

يوضـح الجـدول (١) التـالي تطـور خـدمات الـدفع المـالي عبـر الهـاتف المحمـول فـي العـراق للمـدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣) ، إذ نلاحـظ ان عـدد التحـويلات الماليـة بإسـتخدام بالهـاتف المحمـول انخفـض مـن (٥١٩٢٥٣٤) فـي عـام (٢٠٢٠) الـى (٣٧٩٩١٤٩) فـي عـام (٢٠٢١) ، ثـم ارتفـع عـدد التحـويلات الـى (٥٤٨٣١٩٨) فـي عـام (٢٠٢٢) وبمعـدل نمـو موجـب بلـغ(٤٤ %) ، واسـتمر فـي الارتفـاع الـى ان وصـل الـى (١٣,١٩٣,٤١٧) فـي عـام (٢٠٢٣) وبمعـدل نمو موجب بلغ (١٤٠ %).

---

[١٨]) ولاء سعيد ابو زيد ، المحفظة الالكترونية ، صندوق النقد العربي ، سلسلة كتيبات ، العدد ٧ ، ٢٠٢١ ، ص ٦ .

19) Ibrahim A. Zeidy ,The Role of Financial Technology (FINTECH) in Changing Financial Industry and Increasing Efficiency in the Economy,Special Report,2020،p 11.

الجدول (١) خدمات الدفع المالية بالدينار عبر الهاتف المحمول

خدمة الدفع الالكتروني بالدينار Electronic Payment by Mobil		
السنة	عدد التحويلات	معدل النمو %
٢٠٢٠	٥١٩٢٥٣٤	.....
٢٠٢١	٣٧٩٩١٤٩	%٢٦-
٢٠٢٢	٥٤٨٣١٩٨	%٤٤
٢٠٢٣	١٣,١٩٣,٤١٧	%١٤٠

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث .

نلاحظ من الجدول اعلاه تطور ملحوظ وارتفاع في حجم التحويلات المالية عبر الهاتف النقال في العراق وهو ما يعكس تطور الخدمات المالية المصرفية نتيجة تطور تقنيات التكنلوجيا المالية في العراق والتحول من استخدام الطرق التقليدية في الدفع الى استخدام الطرق الرقمية ،ويوضح الشكل (١) عدد التحويلات المالية عبر الهاتف النقال بالدينار العراقي للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣) .

الشكل (١) عدد التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول في العراق للمدة(٢٠٢٠-٢٠٢٣)

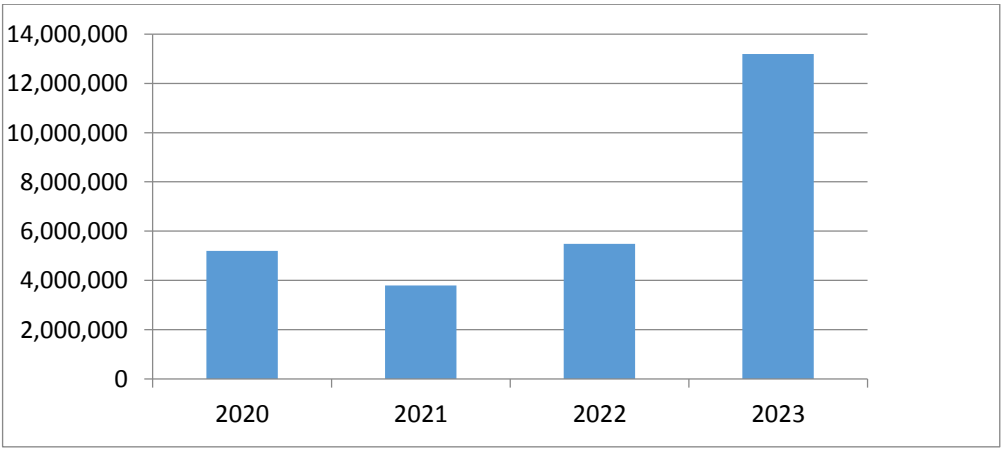

الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

٢.٣- تطور عدد البطاقات الالكترونية في العراق

يوضح الجدول (٢) التالي تطور عدد البطاقات الإلكترونية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، إذ ارتفع عدد البطاقات المدينة من (٢,٨١١,٥٠٣) بطاقة في عام (٢٠٢٠) الى (٥,٠٨٣,٩٩٧) بطاقة في عام (٢٠٢١) وبمعدل نمو موجب بلغ (٨٠.٨ %) .

الجدول (٢) تطور عدد البطاقات الالكترونية في العراق للمدة(٢٠٢٠-٢٠٢٣)

عدد البطاقات الالكترونية	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
عدد البطاقات المدينة	٢,٨١١,٥٠٣	٥,٠٨٣,٩٩٧	٥,٤٣٠,٤٣٤	٦,٤٨٤,٤٠٢
معدل النمو	.....	٨٠.٨	٦.٨	١٩.٤
عدد البطاقات الدائنة	٤٦,٤٦٩	٥٠,٩٢٧	٦١,٣٢٠	١٢٦,٤٩١
معدل النمو	.....	٩.٦	٢٠.٤	١٠٦.٣
عدد البطاقات مسبقة الدفع	٨,٨٩١,٤٣٦	٩,٧٧١,٣٧٠	١٠,٧١١,٠١٧	١٣,١٤٣,٣٣٦
معدل النمو	.....	٩.٩	٩.٦	٢٢.٧

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٣.

ونلاحظ ان معدل النمو في عام (٢٠٢١) ارتفع بشكل ملحوظ وهو نتيجة تفشي فايروس كورونا الذي جعل من التكنلوجيا المالية الحل الامثل لإجراء التعاملات المالية ، ثم استمر عدد البطاقات المدينة في الارتفاع الى ان وصل الى (٦,٤٨٤,٤٠٢) بطاقة في عام (٢٠٢٣) وبمعدل نمو موجب بلغ (١٩.٤)، كما نلاحظ ان عدد البطاقات الدائنة ايضاً قد ارتفع من (٤٦,٤٦٩) بطاقة في عام (٢٠٢١) واستمر في الارتفاع الى (١٢٦,٤٩١) بطاقة في عام (٢٠٢٣) وبمعدل نمو موجب بلغ (١٠٦.٣ %) ،كذلك عدد البطاقات مسبقة الدفع ارتفع من (٨,٨٩١,٤٣٦) بطاقة في عام (٢٠٢٠) الى (١٣,١٤٣,٣٣٦) بطاقة في عام (٢٠٢٣) وكان معدل النمو (٢٢.٧). بالتالي فإن عدد البطاقات الإلكترونية ارتفع بشك ملحوظ نتيجة تطور تكنلوجيا المال في العراق مساهمتها

في تقديم خدمات مالية بطريقة سهلة وآمنة للعملاء، ويوضح الشكل (٢) تطور عدد البطاقات الإلكترونية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣).

الشكل (٢) تطور عدد البطاقات الالكترونية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)

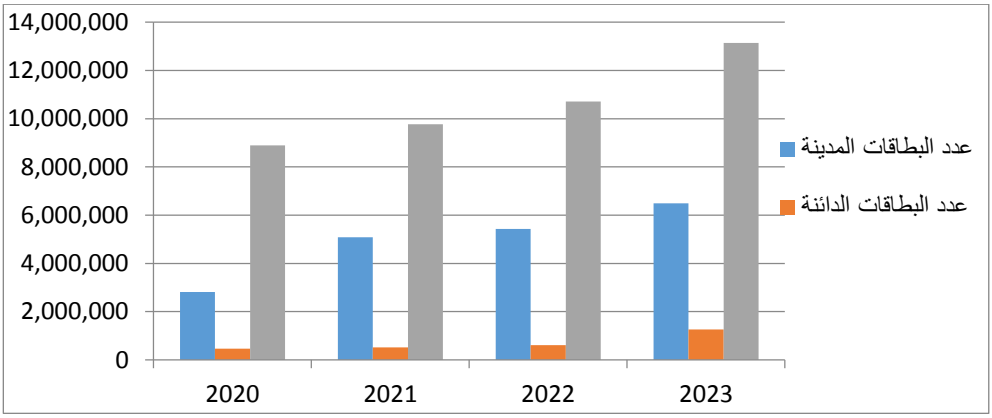

الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

٣.٣- تطور خدمات الدفع الإلكترونية في العراق

يوضح الجدول (٣) التالي تطور خدمات الدفع المالية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣) والتي تعتمد على تقنيات التكنلوجيا المالية للقيام بوظائفها مما يوفر تجربة سهلة وآمنة للعملاء لإستخدامها في انجاز معاملاتهم المالية، إذ نلاحظ ارتفاع عدد اجهزة الصراف الآلي من (١,٣٤٠) جهاز في عام (٢٠٢٠) الى (١,٥٦٦) جهاز في عام (٢٠٢١) وبمعدل نمو سنوي (١٦.٩ %).

استمر عدد الاجهزة في الارتفاع الى ان وصل الى (٤,٠٢١) جهاز في عام (٢٠٢٣) وبمعدل نمو سنوي (٨٠.٩) ، وهو ما يوضح تطور تقديم الخدمات المصرفية وسعي المصارف لإيصال خدماتها الى اقرب مايمكن لعملائها وتوسيع نطاق الشمول المالي الرقمي، كما نلاحظ ان عدد المحافظ الالكترونية اخذ في الارتفاع طول مدة الدراسة الى ان وصل الى (٤,٩٨٠,٤٢٧) في عام (٢٠٢٣) وبمعدل نمو (٦٧.٧) ، وهي ما تمكن الافراد من دفع واستلام الاموال من اي مكان ، وبالنسبة الى عدد نقاط الدفع النقدي تطور من (١٣,٧٩٦) في عام (٢٠٢٠) الى (١٧,٦١٠) في عام (٢٠٢٢) ، كما نلاحظ ارتفاع عدد نقاط

الدفع الالكتروني من (٧,٥٤٠) في عام (٢٠٢٠) الى (٨,٣٢٩) في عام (٢٠٢١) واستمرت في الارتفاع الى ان وصلت الى (٢٣,٠٦٦) نقطة في عام (٢٠٢٣) وكان معدل النمو (١١٥.٢ %) .

الجدول (٣) تطور عدد انظمة الدفع الالكترونية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)

انظمة الدفع الالكترونية	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
عدد اجهزة الصراف الاليATM	١,٣٤٠	١,٥٦٦	٢,٢٢٣	٤,٠٢١
معدل النمو %	.....	١٦.٩	٤٢.٠	٨٠.٩
عدد المحافظ الالكترونية	١,٢٢٦,٢٣٥	٢,١٠٧,٢٦٥	٢,٩٧٠,٣٩٠	٤,٩٨٠,٤٢٧
معدل النمو%	.....	٧١.٨	٤١.٠	٦٧.٧
عدد نقاط الدفع النقديPOC	١٣,٧٩٦	١٤,٧٠٤	١٧,٦١٠	١٧,٦١٠
معدل النمو%	.....	٦.٦	١٩.٨	٠.٠
عدد نقاط الدفع الالكترونيPOS	٧,٥٤٠	٨,٣٢٩	١٠,٧١٨	٢٣,٠٦٦
معدل النمو%	.....	١٠.٥	٢٨.٧	١١٥.٢

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٣.

ونلاحظ ان عدد نقاط الدفع الالكتروني تفوق على عدد نقاط الدفع النقدي في عام (٢٠٢٣) وهو ما يوضح تطور تقنيات الدفع الرقمي وتفضيلها من قبل العملاء كونها تعتمد على استخدام بطاقات الائتمان او الخصم او تطبيقات الهاتف النقال وهو ما يوفر سهولة وامان اكبر وتقلل من حمل النقود ، عكس نقاط الدفع النقدي التي تعتمد على النقود الورقية او المعدنية ولا تقبل وسائل الدفع الاخرى. بالتالي نستنتج ان تطور تقنيات التكنلوجيا المالية في العراق يوفر خدمات مالية افضل للعملاء تساعد على تقليل الوقت والجهد والكلفة وتعزز الشفافية والامان في التعاملات المالية، ويوضح الشكل (٣)

تطور عدد انظمة ونقاط الدفع الالكترونية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣).

الشكل (٣) تطور عدد انظمة الدفع الالكترونية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)

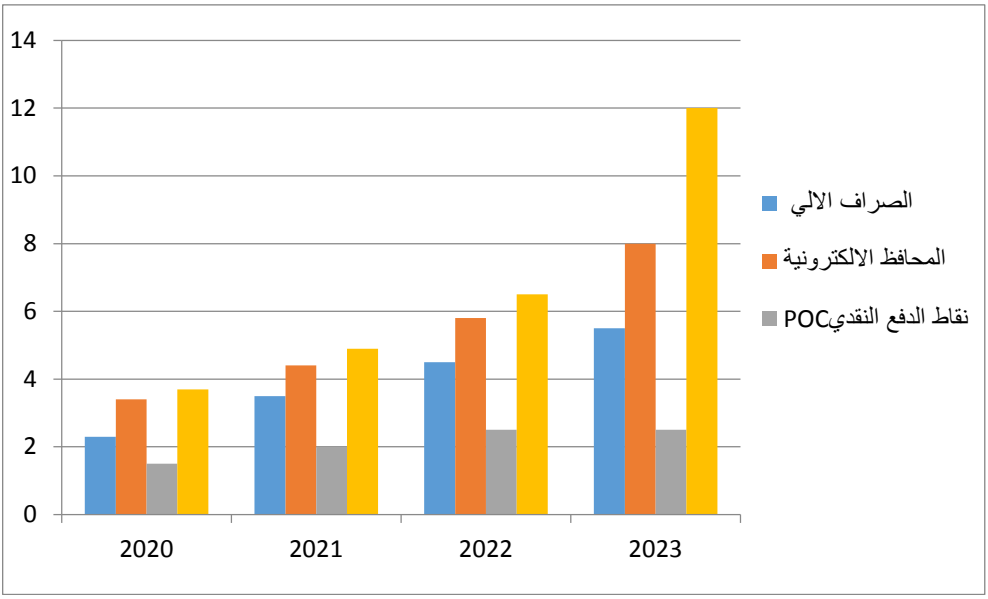

الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

٤.٣- تطور تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية

يوضح الجدول (٤) تطور تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية للسنوات (٢٠٢٠ - ٢٠٢٣) ، إذ نلاحظ ان عدد التحويلات الدائنة بالدينار بلغ (٦٣٢٠٧٥١) في عام (٢٠٢٠) واخذ في الارتفاع بشكل تدريجي الى ان وصل الى (١٧٣٥٠٦٤٢) في عام (٢٠٢٣) وبمعدل نمو سنوي (١٣.٢%) ، كذلك عدد التحويلات بالدولار ارتفع الى (٢٩٩٢٨) في عام (٢٠٢٢) ثم انخفض قليلاً في عام (٢٠٢٣)، وهو مايوضح تطور الخدمات المصرفية في العراق وزيادة اعتمادها على التكنلوجيا المالية في انجاز وظائفها ، وبالنسبة للصكوك الالكترونية ارتفع عدد التحويلات بالدينار من (٤٦٤٤٦٥) في عام (٢٠٢٠) الى (٥٨٢٢٠٥) في عام (٢٠٢١) وبمعدل نمو سنوي بلغ(٢٥.٣%) ثم ارتفع عدد التحويلات الى (٥٩٢٩٩٤) في عام (٢٠٢٢) بعدها انخفض في عام (٢٠٢٣) الى (٣٦٩٢١٠)، كما بلغ عدد

التحويلات بالدولار (٢٠٥٦) في عام (٢٠٢٠) ثم ارتفع الى (٣٨٢٤) في عام (٢٠٢٢) ثم انخفض الى (١٣١٠)في عام (٢٠٢٣)

الجدول (٤)

تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية للسنوات (٢٠٢٠ – ٢٠٢٣)

نوع التحويل	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
تحويلات دائنة				
عدد التحويلات بالدينار	٦٣٢٠٧٥١	١٠٩٧٠٥٧٨	١٥٣٢٣٧٨٠	١٧٣٥٠٦٤٢
النمو السنوي	.....	٧٣.٦	٣٩.٧	١٣.٢
عدد التحويلات بالدولار	١٥٣١٦	٢٠١٩٤	٢٩٩٢٨	٢٩٠٠٠
النمو السنوي	.....	٣١.٨	٤٨.٢	٣.١–
صكـوك				
عدد التحويلات بالدينار	٤٦٤٤٦٥	٥٨٢٢٠٥	٥٩٢٩٩٤	٣٦٩٢١٠
النمو السنوي	.....	٢٥.٣	١.٩	٣٧.٧–
عدد التحويلات بالدولار	٢٠٥٦	١٤٨١	٣٨٢٤	١٣١٠
النمو السنوي	.....	٢٨.٠–	١٥٨.٢	٦٥.٧–

المصـــــدر: الجـــدول مـــن عمـــل البـــاحثين بالاعتمـــاد علـــى النشـــرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٣.

بالتالي نلاحظ كثافة استخدام الطرق الرقمية من قبل المصارف في العراق في التحويلات المالية بين المصارف من خلال نظام المقاصة الالكتروني سواء كان بالدينار العراقي او الدولار.

٤-المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- اكدت الدراسة صحة الفرضية التي مفادها(ان ابتكارات التكنولوجيا المالية يمكن ان تؤدي إلى تحسين جودة وكفاءة الخدمات المالية في العراق، من خلال تعزيز الشمول الرقمي وتبسيط العمليات المالية وتوفير حلول تمويلية مرنة للأفراد والشركات)

٢- تؤدي التكنولوجيا المالية دوراً حيوياً في قطاع الخدمات المالية في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة كالهواتف الذكية وزيادة سرعة تدفق الانترنت،وتقديم خدمات تمتاز بالسهولة والدقة والامان في التعاملات المالية.

٣- تطور ملحوظ في استخدام انظمة التكنلوجيا المالية في العراق ساعد القطاع المصرفي على تقديم خدمات مالية افضل للعملاء، وهو مايشكل عاملاً حيوياً في تحقيق التحول الرقمي في القطاع المالي في العراق بشكل يواكب التطورات العالمية.

٤- التطور المستمر في زيادة عدد تقنيات التكنلويجا المالية في العراق، إذ كان هناك ارتفاع ملحوظ في زيادة عدد اجهزة الصراف الالي، المحافظ الالكترونية ، انظمة المقاصة الرقمية، نقاط الدفع الالكترونية وغيرها.

٢.٤- التوصيات

١- ضرورة دعم الحكومة والمؤسسات المالية للابتكارات في التكنولوجيا المالية وتطوير البيئة التنظيمية والتشريعية لضمان استمرارية هذا التطور.

٢- وضع خطة تتظمن رقمنة العمليات المالية في جميع دوائر الدولة والقطاع الخاص، لتسهيل الاجراءات المالية وتشجيع العملاء على انجاز معاملاتهم من خلال استخدام الطرق الرقمية في الدفع مثل تبني البطاقات الالكترونية ، المحافظ الرقمية، انظمة الهاتف المحمول وغيرها، بدلاً من التعملات النقدية.

٣- دعم شركات التكنلوجيا المالية العاملة في العراق من خلال تخفيض الرسوم والضرائب عليها ، لتمكينها من تقديم خدماتها للعملاء بأقل الاسعار، وتشجيعها على تطوير منتجاتها المالية في المستقبل.

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية

١- ابتهاج اسماعيل يعقوب وآخرون، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد- :٢١، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ٢٠٢١.

٢- مريم سيغاني ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ، المجلد ٠٤ ، العدد ٢ ، الجزائر ، ٢٠٢٣ .

٣- محمد عبد العليم صابر ، التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي ، مجلة اسكندرية للبحوث االدارية ونظم المعلومات ، الاسكندرية ، ٢٠٢٠.

٤- يوسف السائحي، مليكة علقمة ،دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والدصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ٢٠١٨.

٥- نهاد الزوادي، كوثر السطحي، دور ابتكارات التكنلوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الاسلامية ، مجلة دراسات المالية والاسلامية والتنمية، الجزائر ، العدد ٧، ٢٠٢٣.

٦- سعيدة النايس ، التكنلوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد ٧، العدد ٢، الجزائر ، ٢٠٢٢.

٧- ولاء سعيد ابو زيد ، المحفظة الالكترونية ، صندوق النقد العربي ، سلسلة كتيبات، العدد ٧ ، ٢٠٢١.

٨- مصطفى سلام عبد الرضا واخرون ،التكنلوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة جيهان-أربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠.

ثانياً: النشرات والتقارير

١- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية للسنوات (٢٠٢٠٢٠٢٣)

٢- معهد الدراسات المصرفية ، دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء القطاع المصرفي، العدد ٦ ،دولة الكويت ٢٠٢٢، ص ٥.

ثالثاً: المصادر الإنكليزية

1- AlMomani & Alomar ,Financial Technology (FinTech) and its Role in Supporting the Financial and Banking Services Sector, Human Resource Management Academic Research Society, Vol. 11, No. 8, 2021.

2-Peter, G, & Weber, B. W. ,On the Fintech Revolution: Interpreting the Forces of Innovation, Disruption, and Transformation in Financial Services. Journal of Management Information Systems, (2018).

3-Ibrahim A. Zeidy ,The Role of Financial Technology (FINTECH) in Changing Financial Industry and Increasing Efficiency in the Economy,Special Report,2020.

4-Rheva Tiansyah Putri, The Role Of Financial Technology (Fintech) In Developing MSMEs, International Journal of Economics Development Research, Volume 4(1), 2023.

5- Richard Bates, Independent Consultant,A report undertaken for Consumers International ,The Economist, June 17th 2015.

6- Fitri Amalia, FinTech Guide for Investors, Entrepreneurs and Visionaries , Universitas Gadjah Mada, January Journal of Indonesian Economy and Business, 2016.

رابعاً: الانترنت

https://routemobile.com/ar/blog/prevalence-of-chatbots-within-the-fintech-industry

تأثير استخدام التكنولوجيا المالية في الربحية المصرفية
بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة من ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣

The Impact of using Financial Technology on Applied Research of a Sample Banking Profitability of Iraqi Private Banks for the Period from 2020 - 2023

م. م. هديل شاكر محمود

جامعة النهرين كلية اقتصاديات الاعمال

hadeel.sh@ced.nahrainuniv.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على تأثير التكنولوجيا المالية في الربحية المصرفية، وذلك من خلال مدى اهتمام إدارات المصارف في تبني هذه التكنولوجيا وإدراكهم بأهميتها، من حيث التأثير ايجابياً في ربحية تلك المصارف من خلال تقليل التكاليف وزيادة القاعدة الجماهيرية لهم. إذ تمحورت مشكلة البحث في معرفة مدى تأثير تطبيق التكنولوجيا المالية في ربحية تلك المصارف ايجاباً ام سلباً، وقد اعتمد البحث المنهج الاستقرائي على أساس المنهج (الوصفي–التحليلي)، في تحليل بيانات عينة من المصارف الخاصة العراقية وهي: (المصرف الأهلي العراقـــي – مصـــرف التنميـــة

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١٤٥–١٦٨

الدولي) وذلك بسبب اعتماد هذه المصارف التكنولوجية في تقديم الخدمات المصرفية ، وبهذا لا نعتمد على جمع المعلومات من أجل وصف الظاهرة فحسب، وانما القيام بتحليلها ايضاً والكشف عن متغيراتها، وتم جمع البيانات للمصارف عينة البحث عن طريق التقارير السنوية المنشورة لتلك المصارف وللسنوات (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، وتم الاعتماد على تطبيق مؤشرات الأداء المصرفي الخاصة بالربحية ومؤشر التكنولوجيا المستخدمة على البيانات المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث، ومن أَبرز النتائج التي توصل اليها البحث أن التكنولوجيا المالية تؤثر في ربحية المصارف عينة البحث تأثيراً ايجابياً وبنسب متفاوتة، اذ اظهرت نتائج التحليل المالي بأن هناك علاقة ايجابية ما بين التكنولوجيا المالية وربحية المصارف عينة البحث.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، ربحية المصارف.

Abstract

This research aims to identify the impact of financial technology on banking profitability, through the extent of interest of bank managements in adopting this technology and their awareness of its importance, in terms of positively impacting the profitability of these banks by reducing costs and increasing their fan base. The research problem focused on knowing the extent to which the application of financial technology affects the profitability of these banks, positively or negatively. The research adopted the inductive approach based on the (descriptive-analytical) approach, in analyzing the data of a sample of Iraqi private banks, namely: (National Bank of Iraq - International Development Bank) due to the adoption of these banks of technology in providing banking services. Thus, we do not rely on collecting information only to describe the phenomenon, but also to analyze it and reveal its variables. The data for the research sample banks was collected through the annual reports published for these banks for the years (2020-2023), and reliance was placed on applying the banking performance indicators for profitability and the financial technology use index to the financial data of the research sample banks. Among the most

prominent results reached by the research is that financial technology affects the profitability of the research sample banks positively and at varying rates, as the results of the financial analysis showed that there is a positive relationship between financial technology and the profitability of the research sample banks.

Keywords: Financial technology, bank profitability.

المقدمة

شهد القرن الحادي والعشرون ثورة تكنولوجية عكست بضلالها على جميع القطاعات الاقتصادية والصناعية والمالية والتي بدورها انتجت جملة من الأدوات المالية التي ساهمت في تطوير الصناعة المصرفية، ويرجع ذلك في الأَساس الى ما بعد أَزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨ ، حيث انعدمت ثقة الأَفراد في المصارف وسياساتها ، لذلك فأن التكنولوجيا المالية وجدت طريقها في تلك المدة لتنتشر انتشاراً واسعاً واستخداماً كبيراً بسبب كونها توفر الأَمان الذي افتقرته المصارف التقليدية ، وظهرت منظمات ناشئة جديدة في مجال التكنولوجيا المالية سعت إلى تبني هذا التطور وتقديمه الى زبائنها ، بحيث اصبحت تقدم خدمة مصرفية أَسهل وأَسرع وأَكثر اماناً، هذا الامر دفع المصارف الى الاستفادة من هذه الخاصية وتوظيف ابتكارات ووسائل التكنولوجيا المالية لتقديم مختلف الخدمات المصرفية الى زبائنها وهذه التكنولوجيا بدورها ساهمت بشكل كبير في تلبية حاجات ورغبات هؤلاء الزبائن وقد امتازت هذه الابتكارات بالمرونة العالية في التطوير قياسا بالوسائل التقليدية فضلا عن ذلك ان رغبة جمهور المتعاملين مع المصارف في اقتناء هذه الخدمات الالكترونية ساعد المصارف على الاستجابة لهم وهذا الامر مكن المصارف من الدخول في أسواق جديدة سواء كانت على المستوى العالمي ام المحلي دون أي حدود مما انعكس على تحقيق عوائد مالية للمؤسسات المالية بشكل عام، ويعد الاهتمام بالتطورات التكنولوجيا التي حدثت في القطاع المالي من الأُمور المهمة، التي يجب على المصارف أَخذها في الحسبان ، ووضعها في خططها الاستراتيجية المستقبلية ، من اجل زيادة ميزتها

التنافسية، وبالتالي المحافظة على مركزها في السوق ، ومن اجل العمل على نشر العولمة المالية ، والسبب الأَهم لتلك المصارف هو تقليل كلفة الخدمات والمعاملات المالية، والتي ستؤدي في الاخير إلى زيادة ربحيتها.

١- منهجية البحث

١.١ -مشكلة البحث

إن التطور الكبير الحاصل في التكنولوجيا المالية وانتشارها على مدى واسع وتحول اقتصاد العالم إَلى اقتصاد رقمي، والعمل على عولمة الخدمات المالية، وظهور ممارسات جديدة بفعل هذه التكنولوجيا مثل التجارة الإلكترونية والمنظمات الإلكترونية، جعل من الضروري قيام المصارف بمواكبة تلك التغييرات التكنولوجية ومحاولة التأقلم معها وجعلها تحل محل الممارسات التقليدية المكلفة ، والقيام بتبني الابتكارات المالية التي ظهرت في السنوات الأخيرة والتي من شأنها تسهيل عملية تقديم الخدمة الى الزبون وتقليل الكلف وبالتالي زيادة ربحية المصرف، ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي:

- هل يوجد تأثير للتكنولوجيا المالية على ربحية المصارف؟

٢.١- أَهمية البحث

يستمد البحث اهميته من أهمية موضوع التكنولوجيا المالية التي أحدثت ثورة في مختلف جوانب القطاع المالي والمصرفي على المستوى المحلي أو العالمي، وتتمركز أَهمية البحث في النقاط الآتية :

١- عالج البحث موضوعاً مهماً وحيوياً وله دور كبير في تطوير الخدمات المصرفية.

٢- توسيع نطاق الخدمات المقدمة من المصارف عينة البحث والخروج عن الخدمات المقتصرة على منح القروض وقبول الودائع، وبالتالي زيادة ربحية تلك المصارف .

٣.١- اهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

١- إبراز الأهمية المتزايدة في مجال التوسع في استخدام التكنولوجيات المالية الحديثة

على مستوى المصارف والمؤسسات المالية، لا سيما في ذلك أهمية استخدام هذه التكنولوجيات المالية الحديثة في زيادة الأرباح المصرفية.

١- تحليل مدى استجابة المصارف عينة البحث لفكرة التكنولوجيا المالية واستخدامها لتحقيق الأرباح.

٤.١- فرضية البحث

يرتكز البحث في معالجته للمشكلة على الفرضية الآتية :

- تؤثر التكنولوجيا المالية ايجاباً في ربحية المصارف عينة البحث التي تبنت بعض منتجاتها.

٥.١- حدود البحث

١- **الحدود المكانية** : تم اختيار اثنان من المصارف العراقية الخاصة وهما (المصرف الأهلي العراقي– مصرف التنمية الدولي)، وقد تم اختيار هذه المصارف على وجه الخصوص لكونها من اكثر المصارف العراقية تبنياً لخدمات التكنولوجيا المالية .

٢- **الحدود الزمانية** : لقد ركز البحث على المدة ما بين (٢٠٢٠-٢٠٢٣).

٦.١- منهج البحث

ان المنهج المتبع في البحث هو المنهج الاستقرائي على أساس المنهج (الوصفي التحليلي)، وذلك من أَجل تحليل التكنولوجيا المالية و أيضاً لتحليل ربحية المصارف عينة البحث بعد تطبيق مؤشرات تقييم الأداء الخاصة بالربحية والخاصة بمعرفة مدى استخدام التكنولوجيا المالية من قبل المصارف عينة البحث.

٢- المبحث الثاني/الجانب النظري

١.٢- مفهوم التكنولوجيا المالية

ان الفجوة التكنولوجية وصعوبة مواكبة الصناعة المصرفية التقليدية لهذا التطور الحاصل يمثل تحديا كبير للصناعة المصرفية بشكل عام ذلك اذ ان التسارع في التغيرات والتعقيد في الاحتياجات المالية والمصرفية للأفراد والمؤسسات المختلفة لا بد

ان يتبعه تسارع في التطور والتحديث لنظم الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة لمختلف القطاعات، ومن المتوقع ان تشهد السنوات القادمة قفزات هائلة في نظم الاتصالات العالمية الامر الذي يعني احداث تغيير جذري في طريقة قيام الافراد والمؤسسات بأعمالهم وبطريقة نقل الأموال، فالمصارف لا يمكن لها ان تستمر بوضعها الحالي خلال العقود القادمة وذلك لان المصارف التقليدية التي حققت أرباح في الماضي عن طريق تعبئة المدخرات النقدية وحفظها واقراضها ستواجه وضع صعب لن تكون فيه نقود وانما يتم التعامل فيه بالعملات الالكترونية وبالتالي يجب على الصناعة المصرفية مواكبة هذه التطورات التكنولوجية (حسان، ٢٠١٩ : ٢٨٩٣).

وفي ضوء ما تقدم يمكن ان نستعرض مجموعة من المفاهيم للتكنولوجيا المالية ، في الجدول (١):

جدول (١) بعض مفاهيم التكنولوجيا المالية

المصدر	المفهوم
عبد الرضا واخرون ، ٢٠١٩	قدرة المصارف التجارية على توظيف الوسائل التكنولوجيا لتقديم الخدمات المالية والمصرفية بما يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية.
Julia kagan, 2020	التكنولوجيا التي تستخدم في تحسين واتمتة الخدمات المالية واستخداماتها ، تستخدم التكنولوجيا المالية في الاساس من أجل مساعدة اصحاب الأعمال والزبائن في ادارة عملياتهم المالية بشكل افضل، ولذلك من خلال الاعتماد على الخوارزميات المتخصصة على أجهزة الكمبيوتر وايضاً على الهواتف النقالة الذكية .
Erik Feyen et Al., 2021	التكنولوجيا الرقمية التي لديها القدرة على تقديم الخدمات المالية والتي تقوم بتطوير الخدمات والمنتجات والاعمال أو تعديلها

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة في الجدول .

٢.٢- أهمية التكنولوجيا المالية

إن مصطلح التكنولوجيا المالية (FinTech)[١] هو الأكثر انتشاراً واستخداماً في الصناعة المالية في وقتنا الحاضر ، إذ قدمت التكنولوجيا المالية الامان الى المستثمرين، وذلك من خلال تقديم خدمات مالية آمنة و مبتكرة ، ويُعزى السبب الآخر لظهور التكنولوجيا المالية هو حاجة الزبون إلى خدمات مالية بتكلفة معقولة، وكان السبب الرئيسي في ظهور التكنولوجيا المالية هو الأزمة المالية العالمية في عام (٢٠٠٨)، إذ كانت هذه الازمة السبب الرئيسي في فقدان الأفراد ثقتهم بالنظام المالي، وكانوا يبحثون عن شيء يمنحهم مزيداً من الثقة لاستثمار أموالهم، وبالتالي مهدت هذه الازمة الطريق للأنظمة المالية لإخراج أدوات للتعافي من الأزمة المالية ، (Rabbani,2020;66) .

وبالتالي يمكن تلخيص أهمية التكنولوجيا سواء على القطاع المالي أو على الاقتصاد الحقيقي ككل بما يأتي (عارف، ٢٠٢٣: ٢٧) و (شحاته، ٢٠١٩: ١٧) :

١. عززت كفاءة الاسواق و طورت و حسنت من تجربة الزبائن.

٢. تعمل على تغيير هيكل الخدمات المالية بشكل عام ومنهجية واليات تقديم الخدمات المصرفية للزبائن بشكل خاص مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر امنا وشفافية واتاحة لهذه الخدمات.

٣. عملت على تقديم خدمات مالية جديدة و إيجاد حلول تقنية افضل.

٤. زيادة الشمول المالي[٢] بسبب سرعة الانجاز و انخفاض تكاليف المعاملات وايجاد منتجات و خدمات وحلول محسنة استطاعت الوصول الى فئات خارج دائرة القطاع المالي.

٥. تسهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال

---

[١] FinTech مختصر لكلمة Financial Technology وتعني التكنولوجيا المالية.

[٢] الشمول المالي : هو توفير كافة الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية وبتكاليف معقولة للمجتمعات والافراد ذوي الدخل المحدود بصورة خاصة . وللمزيد من المعلومات مراجعة المصدر (نعمة ومطر٢٠١٨، ١٠٤).

التكنولوجيا المالية فكلما كانت هذه المؤسسات أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها على المنافسة بالمستويين المحلي والدولي.

٣.٢- اهداف التكنولوجيا المالية

هنالك جملة من الأهداف التي تسعى التكنولوجية المالية الى تحقيقها، أهمها (محمد وجازية ، ٢٠١٩: ١٥٦):

١. خفض التكاليف: تسعى التكنولوجيا المالية الى خفض التكلفة الحالية، وبالتالي يسمح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول الى الخدمات المالية .

٢. زيادة الخصوصية: اذ ان خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصمّمة وفقا لرغبات الزبائن الشخصية فكل مصرف له حاجات مختلفة ويمكن الوصول الى ذلك من خلال عدد من القنوات.

٣. السرعة: منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية تعتمد غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الاجراءات والعمليات وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات.

٤. الانتشار: منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية ممكن أن تكون عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية واحدة.

٥. المقارنة: اذ أ أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والمصارف من حيث الخدمة المالية والاسعار.

٤.٢ – مجالات التكنولوجيا المالية المستخدمة في المصارف

١) بطاقات الدفع الإلكتروني : تعرف بأنها أداة مصرفية تستخدم للوفاء بإلتزامات الزبائن، مقبولة على نطاق واسع على المستوى المحلي و الدولي لدى الافراد والتجار، كوسيلة بديلة للنقود ، من أَجل دفع قيمة السلعة أو الخدمة المقدمة لحامل هذه البطاقة مقابل توقيعه للتاجر على ايصال بقيمة إلتزامه الناتج عن مشترياته أو نتيجة حصوله على الخدمة ، على أن يقوم التاجر بتحصيل قيمته من المصرف المصدر للبطاقة،(هشام و رمزي٢٠١٦, ٨).

وأنواع هذه البطاقات هي: (معهد الدراسات المصرفية,2;2023)

– بطاقات الائتمان (Credit cards) :وهي البطاقة التي تقوم بتوفير مبلغ من المال إلى حاملها على شكل قرض، من أجل دفع قيمة السلع والخدمات التي يقوم بشرائها، وذلك بالاعتماد على وعدٍ من الزبون بسداد مبلغ القرض في تاريخ معين .

– بطاقات الخصم (Debit cards) :وهي البطاقات التي تتيح لحاملها سداد قيمة المشتريات من السلع والخدمات، وذلك عن طريق الخصم الفوري من رصيد الزبون الموجود في المصرف المصدر لتلك البطاقة، فهذه البطاقة تعتمد بصورة أَساسية على رصيد الزبون في المصرف .

– بطاقات الدفع المسبق (Pre–paid cards) :وهي البطاقات التي تعبأ مسبقاً، وتتيح لحاملها القيام بعدة أُمور منها شراء السلع والخدمات وعمليات السحب النقدي .

٢) الخدمات المصرفية عبر الانترنت (Mobile Banking Services) : الخدمات المصرفية عبر الانترنت هي خدمات صممت خصيصاً لجعل الخدمات المصرفية اكثر ملاءمة للزبائن ، من حيث السرعة والراحة والأمان وتكاليف المعاملات المنخفضة والاستمرارية . يستطيع الزبائن القيام بمجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية عبر الهاتف ومنها (التحقق من أَرصدة حساباتهم، الاستعلام عن المعاملات، عرض آخر المعاملات، القيام بتحويل الأموال من شخص لآخر، طلب كشوفات المعاملات، طلب دفتر الشيكات).

٣) المحفظة الالكترونية (Electronic Wallet:) وتسمى أَيضاً (E-Wallet) أو (M-Wallet)، تعرف على أنها نوع من أنواع البطاقات الالكترونية، والتي يمكن استخدامها في المعاملات، التي تتم عبر الانترنت عن طريق اجهزة الكمبيوتر أو عن طريق الهواتف الذكية ، وان فائدة هذه البطاقة هي نفس فوائد بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم ، ويجب ربط المحفظة الالكترونية بالحساب المصرفي للزبون من أَجل سداد المدفوعات ، و توفر المحفظة الالكترونية حلاً مناسباً لأي شركة تتطلع الى السماح لزبائنها بشراء منتجاتها عبر الانترنت بكل سهولة ، وبالتالي هذا سوف يؤدي الى زيادة مبيعات هذه الشركة(singh,2019;246).

٤) المقاصة الاجمالية في الوقت الحقيقي (RTGS) : يوفر هذا النظام آلية يتم الحصول عن طريقها المعالجات والتسويات النهائية لأوامر الدفع عالية القيمة والمتبادلة بين المشتركين بصورة مستمرة خلال اليوم (البنك المركزي العراقي،٢٠١٦).

٥) غرفة المقاصة الآلية (ACH) : يقصد بأنها عملية إجراء مقاصة بالصكوك بين المصارف داخل البلد عن طريق البنك المركزي عن طريق صورة الكترونية للصكوك وبدون أن يجري تبادل الصكوك فعلياً، وبالتالي فهي عملية الوفاء بالديون مابين المصارف وبطرق الكترونية من بدون حاجة المصارف الى الاتصال المباشر فيما بينهم ، (مكي واخرون ,4;2017).

٦) التوقيع الالكتروني : وثيقة إلكترونية مفصلة لحماية المستند الإلكتروني من التزوير ، وظهرت كنتيجة لتحويل بيانات التشفير من خلال استخدام المفتاح السري للتوقيع الرقمي الإلكتروني والسماح بتحديد هُوية مالك شهادة مفتاح التوقيع، ويقوم المصرف والزبون بإبرام اتفاقية بشأن توثيق البيانات الإلكترونية. في هذه الاتفاقية ، تحدد الأطراف إجراء تبادل البيانات ، وشروط استخدام التوقيع الالكتروني ، وإجراءات التفويض والتحقق من سلامة الوثيقة ، وقواعد وشروط الاحتفاظ بالشهادات، وإجراءات تسوية المنازعات ، وما شابه. ذلك وقد يغطي العقد جميع العلاقات القانونية بين المصرف والزبون (Kudryavtseva,2008;51) .

٧) اجهزة الصراف الالي (ATM) : وهي جهاز اتصالات محوسب يوفر إمكانية الوصول إلى المعاملات المالية في مكان عام من دون الحاجة إلى أمين الصندوق أو كاتب بشري(Saket etal.,2012;274).

٨) أَجهزة نقاط البيع (POS) : نقطة البيع او اجهزة نقاط البيع هي جهاز يتم استخدامه لمعالجة المعاملات من زبائن التجزئة. (Andarwati etal.,2020;20).

٢.٥-مفهوم الربحية المصرفية

الربحية تعني قدرة إستثمار معين على تحقيق العوائد ، وأن مصطلح الربحية (Profitability) يتكون من مقطعين ، Profit وتعني الربح وAbility تعني القدرة ، حيث ان الربح يعني المبلغ النهائي الذي تم التوصل إليه عن طريق خصم إجمالي التكاليف من اجمالي المبيعات ، أما مصطلح القدرة فيعني قوة المصرف وقدرته على جني الارباح .أن الهدف العام والاساسي للعمل هو كسب عائد معقول من الاموال المستثمرة فيه بما يتوافق مع الحفاظ على مركز مالي سليم ، وإن العائد المرضي يعتمد على عوامل عدة مثل، طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها العمل ، وفي حال فشل المصرف في تحقيق الارباح فأن راس المال المستثمر سوف يتآكل ،وإذا استمر هذا الوضع فقد يؤدي إلى توقف المصرف في النهاية عن الوجود (Toshniwal,2016:177).

ويعد تعظيم الربح من أهم أهداف المصرف من اجل الاستمرار والقدرة على المنافسة مع المصارف العاملة في صناعة مماثلة ، وايضاً يعتبر شرط اساسي لبقاء المصرف على المدى الطويل ولتحقيق الاهداف المالية الأُخرى ، ومن اجل ذلك ، بذل الباحثون جهوداً كبيرة من اجل كشف العوامل التي تؤدي الى الربحية ، (Odusanya et al.,2018:43).

٢.٦- مؤشرات الربحية

تؤدي نسب الربحية دوراً مهماً في المواقف المالية للمصارف ، وأن تلك النسب تعرف بأنها القياس الذي تقوم باستخدامه المصارف من اجل قياس قدرة المصرف على تحقيق الارباح ، وأن مؤشر الربحية المرتفع يشير الى ارتفاع اسعار الفائدة وايضاً زيادة حجم الائتمان وتنوع عمليات المصرف وزيادة حجم معاملاته والمكاسب التي يحصل عليها من التقلبات في اسعار الفائدة (winarko et al.,2016;24) ، وتشير هذه المؤشرات الى مدى قدرة وكفاءة المصرف على توليد الربحية من انشطته المختلفة مقارنة بالتكاليف والمصروفات وغيرها من النفقات خلال مدة زمنية محددة ،

وتعد أداة هامة لقياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها وموردها المتاحة بكفاءة وفعالية ، وتتكون من المؤشرات الاتية : (Kumbirai & Webb , 2010 : 39) .

١- العائد على حق الملكية (Return On Equity ROE) : تحدد هذه النسبة مدى ملاءمة أداء المصرف من اذ قياس قدرته الايرادية ، إذ انها تقيس نسبة مدى استرجاع مبالغ حقوق المالكين من خلال إيرادات المصرف ، ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشرا إيجابيا على ان لا تتجاوز الحد الطبيعي لان ذلك يؤدي الى زيادة المخاطر المالية للمصرف ، كونه يعني المبالغة في المتاجرة وذلك يتطلب المزيد من القروض ، مما يشكل خطر على الدائنين والمقرضين ، ، ويكون احتساب النسبة على وفق المعادلة الاتية :

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times ١٠٠\% \quad \ldots\ldots (١)$$

٢- معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف : تشير هذه النسبة الى مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح الصافية ، من خلال توظيف الأموال المتاحة في الأنشطة الاستثمارية وما يترتب على ذلك من زيادة في عوائد المصرف ، ويكون احتساب النسبة على وفق المعادلة الاتية :

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية+مجموع الودائع}} \times ١٠٠ \% \quad \ldots\ldots (٢)$$

٣- نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الإيرادات : يبين هذا المؤشر ربحية المصرف بعد استبعاد ضريبة الدخل ، بالنسبة الى ايراداته الكلية ، ، ويكون احتساب النسبة على وفق المعادلة الاتية :

$$\text{نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الإيرادات} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{الايرادات}} \times ١٠٠\% \quad \ldots\ldots (٣)$$

ولمعرفة مدى اعتماد المصرف على الاتمتة والمكننة او التكنولوجيا مقارنة بالاعتماد على اليد العاملة تستخدم المعادلة (٤)، إذ يشير ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع درجة

التكنولوجيا المستخدمة في المصرف والعكس صحيح، ويعبر عنها بالمعادلة الآتية: (الدوري، ٢٠١٣: ١٠٥).

$$\text{نسبة التكنولوجيا المستخدمة} = \left(\frac{\text{الموجودات الثابتة المستخدمة في الآلات والمعدات}}{\text{اجمالي الرواتب والاجور}}\right) * ١٠٠\% \quad \ldots\ldots (٤)$$

٣- المبحث الثالث/الجانب العملي

١.٣-تحليل تأثير التكنولوجيا المالية في ربحية المصارف عينة البحث

بعد التعرف إلى المفاهيم المختلفة والتي تتعلق بالتكنولوجيا المالية وايضاً مفاهيم الربحية في المصارف، والتي تعتبر الحجر الاساس لعمل الجانب العملي للبحث ، لذلك سنقوم باستخراج مؤشرات الربحية في المصارف عينة البحث من البيانات المالية للمصارف، وذلك بالإعتماد على التقارير المالية المنشورة، وعرض نتائج البحث التي يتم التوصل إليها من أجل القيام بتحليلها وتفسيرها لمعرفة تاثير التكنولوجيا المالية في ربحية المصارف عينة البحث.

٢.٣- تحليل مؤشرات الربحية للمصرف الأهلي العراقي:

تم تأسيس المصرِف الأهلي العراقي سنة ١٩٩٥ وتم اعتباره كشركة مساهمة عامة تقع ضمن القطاع الخاص، من اجل تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد الموجودين في العراق. ونظراً للنجاح الذي حققه البنك ولدعم نموه المستقبلي، فقد تمت زيادة رأس ماله من ٤٠٠ مليون دينار عراقي عند التأسيس ليصل إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي (٢١٥ مليون دولار أمريكي) في سنة ٢٠١٣ .وفي سنة ٢٠٠٥، قام كابيتال بنك الأُردني بشراء أغلبية أسهم المصرف الأهلي العراقي (٦١.٨٥%)، الأمر الذي مكّن المصرف الأهلي العراقي من تطوير منتجاته وخدماته، وتعزيز مكانته عالمياً وتعزيز الشمول المالي على مستوى البلاد، ويمارس المصرف أعمَاله من خلال نظام مصرفي متطور من اجل دعم نموه وخدمة عملائه. ولدى المصرِف الأهلي العراقي حالياً ٢٣ فرعاً منتشرة في كافة المدن العراقية الكبرى (www.nbi.com).

وسنتناول مؤشرات ربحية المصرف الأهلي العراقي لتقييم وتحليل ربحية المصرف من خلال استخدام منتجات التكنولوجيا المالية، وللمدة من (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، وحسب الجدول (٢) الاتي:

الجدول (٢) مؤشرات الربحية للمصرف الأهلي العراقي وللمدة ٢٠٢٠-٢٠٢٣

المؤشرات	السنوات			
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
العائد على حق الملكية = $\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times ١٠٠\%$	%٧.٤	%٨.٨٣	%٨.٥٥	%٣٧.٩
معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{(\text{حقوق الملكية+مجموع الودائع})} \times ١٠٠\%$	%٢.٧٣	%١.٧٨	%١.٤٨	%٥.٥٤
نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الإيرادات = $\frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{الايرادات}} \times ١٠٠\%$	%٣٦.٨	%٣١.٤	%٢٥.٤	%٥٥.٣
نسبة التكنولوجيا المستخدمة = $\left(\frac{\text{الموجودات الثابتة المستخدمة في الآلات والمعدات}}{\text{اجمالي الرواتب والاجور}}\right) * ١٠٠\%$	%١٠٠.١٩	%١٥٣.٤٧	%١٤٤.٦٩	%١٧٩.٦

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للمصرف الأهلي العراقي.

١) معدل العائد على حقوق الملكية : تم استخراج هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على حقوق الملكية وتم اخذ الأرقام من القوائم المالية المنشورة، لاستخراج النتائج الواردة بالجدول أعلاه. ومن خلال الجدول (٢)، نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يأخذ بالتزايد على طول مدة البحث عدا الانخفاض البسيط الذي حصل عام ٢٠٢٢، إذ بلغ في عام ٢٠٢٠ (٧.٤%)، أما في عام ٢٠٢١، فقد بلغت النسبة (٨.٨٣%). ويعود هذا التزايد في النسب الى تحقيق المصرف ارباح جديدة خلال عام ٢٠٢١ وذلك نتيجة لتبنيه لخدمات جديدة ومتنوعة مقدمة الى الزبائن ساهمت في زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، وايضاً من الاسباب الاخرى التي ادت الى

زيادة هذه النسبة هي زيادة صافي الربح، وذلك بسبب التوجه الى التوسع في تقديم الخدمات المالية الإلكترونية المتنوعة وايضاً التطبيقات الإلكترونية، والتي ادت الى زيادة إيرادات المصرف من عمولات خدمات الصراف الالي وعمولات البطاقات الالكترونية المختلفة. ولان الايرادات جزء من اجزاء صافي الربح، فبالتالي أدت الى زيادة صافي الربح للمصرف، وبلغ اعلى ارتفاع له عام ٢٠٢٣ والذي سجل نسبة مرتفعة عن السابق بسبب زيادة أرباح المصرف بنسبة كبيرة في هذه السنة.

٢) معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف : سلوك هذا المؤشر هو سلوك تناقصي خلال سنوات البحث، عدا سنة ٢٠٢٣، إذ بلغت النسبة الاعلى في عام ٢٠٢٣ (٥.٥٤%) اما في عام ٢٠٢٠ ، فكانت النسبة منخفضة وبلغت (٢.٧٣%) واستمرت في الانخفاض لسنة ٢٠٢١ و٢٠٢٢ الى (١.٧٨%) و(١.٤٨%) على التوالي. ان ارتفاع هذه النسبة لسنة ٢٠٢٣ يعود لزيادة صافي الربح بعد الضريبة، وايضاً لانخفاض ودائع الزبائن لتلك السنة، وبالتالي ادى الى ارتفاع هذا المؤشر لسنة ٢٠٢٣ ، أما انخفاضه لسنة ٢٠٢٠ فيعود الى زيادة في صافي الربح بمقدار ١٠,٧١٠,٢٨٧ دينار عراقي ،الا ان هذه الزيادة لا تكفي لمواجهة الزيادة في ودائع الزبائن وحقوق الملكية ، كذلك عام ٢٠٢١ فأن صافي الربح قد بلغ ٦,٢٩٣,٩٨٦ دينار عراقي الا ان يقابله زيادة اكبر في مقدار الودائع وحقوق الملكية. مما تقدم يمكن القول بأن التكنولوجيا المالية كانت غائبة التأثير للسنة الاولى (٢٠٢٠) إلا ان تأثيرها بدأ في الظهور في السنة الأخيرة خلال مدة البحث، وبدأت في التأثير على ربحية المصرف بسبب الارتفاع في صافي الربح الناتج عن العمولات المكتسبة من بعض الممارسات الالكترونية التي يقوم بها المصرف مثل نظام RTGS و الصرافات الآلية والبطاقات الالكترونية .

٣) نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الإيرادات: يبين هذا المؤشر مقدار الربح الصافي الذي يحصل عليه المصرف من الإيرادات المتحققة ، ويبين سلوك هذه النسبة بأنها اخذت بالانخفاض خلال السنوات الأولى ، إذ بلغت في عام ٢٠٢١

(٣١.٤%) وكانت نسبة متواضعة بسبب انخفاض الأرباح بالنسبة الى الإيرادات، واستمرت النسبة بالانخفاض عام ٢٠٢١ لتصبح (٢٥.٤%) من ثم اخذت النسبة بالارتفاع لتصل اعلى نسبة لها عام ٢٠٢٣ (٥٥.٣%) وذلك بسبب ارتفاع الأرباح في هذا العام .

٤) نسبة التكنلوجيا المستخدمة: نلاحظ من الجدول (٢) بأنه في عام ٢٠٢٠ كانت نسبة التكنولوجيا المستخدمة ١٠٠.١٩%، وفي عام ٢٠٢١ ارتفعت لتصل إلى ١٥٣.٤٧%، بفارق قدره ٥٣.٢٨%، اما في عام ٢٠٢٢، انخفضت النسبة بشكل طفيف إلى ١٤٤.٦٩%، بفارق قدره ٨.٧٨%، ومن ثم عاودت الارتفاع في عام ٢٠٢٣ لتصل الى١٧٩.٦%. وهذا يؤكد النسب السابقة بأنه كلما كان المصرف يعتمد على التكنولوجيا المالية بشكل اكبر كلما ارتفعت مؤشرات الربحية لديه. اذ ان اعلى سنة حقق المصرف فيها أرباح كانت ٢٠٢٣ وهي اعلى سنة حقق المصرف استخداما للتكنولوجيا المالية فيها .

إذ إن هذه التقلبات في المصرف الأهلي العراقي بين (٢٠١٦-٢٠٢٢) لنسبة استخدام التكنولوجيا تعكس تأثير الاستثمارات التكنولوجية، والتحديات في إدارة المشاريع، والأزمات العالمية مثل جائحة كورونا، وهذه العوامل أدت إلى مدة من النمو والانخفاض في نسبة استخدام التكنولوجيا، مع توجه متزايد نحو الرقمنة في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل الظروف الطارئة التي فرضتها الجائحة

مما تقدم يتبين ان سنة ٢٠٢٣ كانت اكثر سنة يحقق فيها المصرف ارباحاً مرتفعه وذلك يعود الى زيادة رأس المال المصرفي في هذه السنة فضلا عن اتجاه المصرف لاستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة في اعماله اكثر من السنوات السابقة.

٣.٣- تحليل مؤشرات الربحية لمصرف التنمية الدولي:

تأسس مصرف التنمية الدولي في (٢٠١١) برأسمال مقداره (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي ذلك حسب متطلبات البنك المركزي العراقي، وقد قام المصرف بزيادة رأس المال على مراحل خلال السنوات (٢٠١٣ – ٢٠١٥) ليصبح برأسمال مدفوع

مقداره (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي، وأصبح فيما بعد واحداً من المصارف الرائدة على المستوى المحلي والإقليمي، حيث يقدم خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه على صعيد الأفراد و الشركات. في الوقت الحالي أصبح المصرف متواجداً في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن بينها إقليم كردستان، وبواقع (٢٢٠) جهاز صراف آلي و(٣٠٠٠) نقطة بيع مباشر منتشرة في اغلب المحافظات العراقية، بالاضافة إلى جانب مكاتب تمثيل خارجية في لبنان والإمارات العربية المتحدة. حصل المصرف بين العامين (٢٠١٦ – ٢٠١٨) على ترخيص اصدار البطاقات الالكترونية (ماستر كارد – فيزا) وإدارتها من شركات الدفع العالمية (ماستر وفيزا) ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع انواع البطاقات المصرفية الالكترونية سواء البطاقات الإئتمانية او بطاقات الدفع المسبقة، (www.idb.com).

سنتناول مؤشرات ربحية مصرف التنمية الدولي، لتقييم وتحليل ربحية المصرف من خلال استخدام منتجات التكنولوجيا المالية ،وللمدة من (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، وحسب الجدول (٣) الاتي:

الجدول (٣) مؤشرات الربحية لمصرف التنمية الدولي وللمدة ٢٠٢٠-٢٠٢٣

المؤشرات	السنوات			
	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
العائد على حق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية × ١٠٠%	%٤.٥٨	%٥.٧٨	%٤.٣٠	%١٤.٥
معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف = صافي الربح بعد الضريبة / (حقوق الملكية+مجموع الودائع) × ١٠٠%	%١.٣٧	%١.٤٢	%٠.٩٠	%٢.٦

نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الإيرادات = $\frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{الايرادات}} \times ١٠٠\%$	% ٢٠.٧	%٢٢.٢	%١٢.٥	%٢٧.٧
نسبة التكنولوجيا المستخدمة = $\left(\frac{\text{الموجودات الثابتة المستخدمة في الآلات والمعدات}}{\text{اجمالي الرواتب والاجور}}\right) * ١٠٠\%$	%٦٢.٠٥	%٧٣.٨٧	%٦٤.٢٠	%٧٢.٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لمصرف التنمية الدولي.

١) معدل العائد على حقوق الملكية : من الجدول (٣) نلاحظ أنّ معدل العائد على حقوق الملكية تزايد من عام ٢٠٢٠ وصولاً الى عام ٢٠٢١، بحيث كان يبلغ في عام ٢٠٢٠ (٤.٥٨%). أما عام ٢٠٢١ فقد بلغ (٥.٧٨%)، ويعود سبب هذا الارتفاع الى الزيادة في صافي الربح بعد الضريبة للمصرف عن سنة ٢٠٢٠ بمقدار ٤,٣٣٨,٦٥٦ دينار عراقي، ثم انخفض في عام ٢٠٢٢ اذ اصبح (٤.٣٠%) وعاود الارتفاع في عام ٢٠٢٣ ليسجل اعلى ارتفاع له (١٤.٥%).

٢) معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف : يتجه هذا المؤشر بنفس اتجاه المؤشر الأَول حيث يبدأ بالارتفاع تدريجياً، ففي عام ٢٠٢٠ بلغ (١.٣٧%) نتيجة لزيادة صافي الربح بالاضافة الى زيادة حقوق الملكية وودائع الزبائن وهذا ينطبق على عام ٢٠٢١ عندما بلغت النسبة (١.٤٢%)، وذلك بسبب الارتفاع في كل من صافي الربح نتيجة لزيادة الايرادات والتي تعتبر المؤثر في صافي الربح وايضا نتيجة لزيادة كل من حقوق الملكية وودائع الزبائن ، وسجل اعلى ارتفاع له عام ٢٠٢٣ اذ بلغ (٢.٦%) .

٣) نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الإيرادات: يبين هذا المؤشر مقدار الربح الصافي الذي يحصل عليه المصرف من الإيرادات المتحققة ، ومن خلال الجدول (٣) نرى ان المصرف حقق أرباح صافية من الإيرادات التي

حصل عليها بنسب متزايدة تقريبا خلال مرحلة البحث، عدا في عام ٢٠٢٢ ، اذ كانت الأرباح اقل من باقي السنوات.

٤) نسبة التكنولوجيا المستخدمة: يظهر من خلال الجدول (٣) وجود تقلبات طفيفة في نسبة التكنولوجيا المستخدمة خلال مدة البحث، فقد بدأت النسبة في عام ٢٠٢٠ ٦٢.٠٥%، ثم ارتفعت النسبة في عام ٢٠٢١ إلى ٧٣.٨٧%، وهو أعلى مستوى مسجل خلال مدة البحث، بزيادة قدرها ١١.٨٢%، لكن في عام ٢٠٢٢، عادت النسبة للانخفاض إلى ٦٤.٢٠%، بفارق قدره ٩.٦٧%، ثم عاودت الارتفاع في عام ٢٠٢٣ لتصل الى ٧٢.٨%، توضح البيانات وجود تقلبات ملحوظة في نسبة التكنولوجيا المستخدمة في مصرف التنمية الدولي خلال مدة البحث، مع ملاحظة اتجاه طفيف نحو الاعتماد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية، إذ تعكس تقلبات نسبة التكنولوجيا المستخدمة في مصرف التنمية الدولي خلال المدة بين (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، تأثيرات متعددة تتعلق بالاستثمارات التكنولوجية، والتحديات الاقتصادية، وجائحة كورونا.

ومن خلال ما سبق يمكننا ملاحظة ان المصرف يحقق أرباح اعلى في السنوات التي تكون فيها نسبة استخدام التكنولوجيا مرتفعه ، وبهذا يمكن القول ان تأثير التكنولوجيا المالية على الربح المصرفي هو تأثيرا ايجابياً.

مما تقدم يمكن القول أن المصرف قام بتبني عدد من التكنولوجيا المالية وطرحها في السوق وبالأخص في عام ٢٠٢٣، واثرت تأثيراً ايجابيا في ربحية المصرف من خلال العمولات المتحصلة منها سواء عمولات أجهزة الصراف الآلي او عمولات التحويلات الخارجية او عمولات البطاقات الالكترونية المتنوعة وان الزيادة في ربحية المصرف أدت إلى الزيادة في مؤشرات نسب الربحية ، أما انخفاض بعض المؤشرات فيعود إلى التكاليف التي يتحملها المصرف مقابل تبنيه للتكنولوجيا المالية .

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

١- ساعدت التكنولوجيا المالية المصارف على التقليل من الكلف التي يتحملها من اجل تقديم الخدمات المصرفية، فضلا عن التقليل من الاجراءات المطولة التي ساعدت الزبائن بالحصول على الخدمة المصرفية من دون الحاجة الى الذهاب لفروع المصرف المعني .

٢- عملت المصارف عينة البحث على تبني منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية وبالأخص في عام ٢٠٢٣، وذلك من اجل العمل على زيادة ربحيتها والتقليل من التكلفة التي يتحملها كلٌّ من الزبون والمصرف والمحافظة على التنافسية في السوق ورفع كفاءة الخدمة التي تقدمها، وبالتالي تميزت هذه المصارف على أَقرانها من حيث الخدمات الجديدة والمتنوعة التي تقدمها وسرعة تقديم هذه الخدمات وسهولتها وكفائتها والذي نتج عنها كسب زبائن جدد والمحافظة على الزبائن الحاليين، وبالتالي ارتفاع مستوى ربحية هذه المصرف بدرجة ملحوظة .

٣- أظهرت نتائج البحث ان تأثير التكنولوجيا المالية تأثيرا إيجابيا على الربح المصرفي للمصارف عينة البحث، اذ عندما يكون اعتماد المصارف على التكنولوجيا المالية اعلى من اعتماده على الايدي العاملة ،يكون الربح المصرفي اعلى.

٤.٢-التوصيات

١- الاستفادة من ميزة انخفاض الكلف التي وفرتها التكنولوجيا المالية لتقديم الخدمات المصرفية وهذا الامر يمكن ان يساعد المصارف في التخلص من المنافذ التقليدية أي الفروع المصرفية فضلا عن تعزيز جودة الخدمة المقدمة من خلال الوسائل التكنولوجيا.

٢- العمل على تبني تقنيات مالية جديدة ومبتكرة من أجل البقاء في السوق التنافسية، والحصول على زبائن جدد والمحافظة على الزبائن الحاليين، والعمل على كسب ولائهم إلى المصرف من خلال تقديم العروض والخصومات لهم أثناء استخدامهم للمنتجات، والخدمات التي يقدمها المصرف .

٣- العمل على تطوير الانظمة الالكترونية للمصرف، ومواكبة التغييرات التي تحدث في المنتجات الجديدة للتكنولوجيا المالية وذلك من أَجل اكتساب ميزة تنافسية في السوق واستقطاب زبائن جدد، وبالتالي المحافظة على مركز المصرف المالي في السوق.

المراجع

المراجع العربية

١. البنك المركزي العراقي / المكتب الاعلامي/ الموقع الالكتروني ٢٠١٦.

٢. التقارير المالية السنوية للمصرف الأهلي العراقي من ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣.

٣. التقارير المالية السنوية لمصرف التنمية الدولي من ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣.

٤. الدوري، عمر علي كامل، (٢٠١٣)، تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، دار الكتب والوثائق العراقية، العراق، الطبعة الأولى.

٥. حسان، طه، حسان، طاهر شريف(٢٠١٩)، "الصناعة المالية السلامية–الواقع والتحديات"، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية السلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

٦. شحاته، محمد موسى علي(٢٠١٩)، "نموذج محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الاداء المصرفي"، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر.

٧. عارف، سلا عبد السلام، ٢٠٢٣، تأثير التكنولوجيا المالية في ربحية المصارف / بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة مع الإشارة الى تجارب دولية ، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال.

٨. عبدالرضا، مصطفى سلام، كريم، حيدر محمد، حرجان، سنان عبدالله، (٢٠١٩)، التكنولوجيا المالية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي، مجلة جامعة جيهان- اربيل للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤، العدد ٢.

٩. مكي ، بان ياسين ، مسجت، فايزة حسن ، (٢٠١٧). واقع تطبيق المقاصة الالكترونية في المعاملات المصرفية في العراق للمدة ٢٠١١-٢٠١٧ ، مجلة العلوم الاقتصادية،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد١٥، العدد٥٩ .

١٠. محمد، قصي جاسم، جازية، حسيني، (٢٠١٩)،" مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز المنتجات المصرفية الخضراء بالإشارة الى بنك الدوحة بقطر"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ٧٥ ،عدد ٤٩ .

١١. معهد الدراسات المصرفية – الكويت / خدمات بطاقات الدفع الإلكتروني، والدفع المسبق، والدفع عن طريق الهاتف النقال ٢٠٢٣.

١٢. هشام، زرقان، رمزي ، حوحو ، (٢٠١٥-٢٠١٦) . النظام القانوني لبطاقات الدفع الالكتروني ، مذكرة مكملة من متطلبات نيل

شـــهادة الماجســـتير فـــي الحقـــوق ، جامعـــة محمـــد خيضـــر بســـكرة/كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر .

المراجع الأجنبية

1. Andarwati, Mardiana, Amrullah, Fikri, Thamrin, Elfirahmi, Muslikh, Ahmad Rofiqul, (2020). An Analysis of Point of Sales (POS) Information Systems in SMEswith The Black Box Testing and PIECES Method, Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Volume 22, Issue 9.
2. Feyen,erik , Frost,jon , Gambacorta, Leonardo, Natarajan, Harish , Saal, Matthew,(2021). Fintech and the digital transformation of financial services: implications for market structure and public policy, BIS Papers, No 117.
3. Kagan,Julia,(2020). Financial Technology – Fintech.
4. Kudryavtseva, Olga I. , (2008). THE USE OF ELECTRONIC DIGITAL SIGNATURES IN BANKING RELATIONSHIPS IN THE RUSSIAN FEDERATION.
5. Kumbirai, Mabwe & Webb, Robert)2010 (, A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa, African Review of Economics and Finance, Vol. 2, No. 1.
6. Odusanya, Ibrahim Abidemi , Yinusa, Olumuyiwa Ganiyu, and Ilo, Bamidele .M. , (2018). Determinants of Firm Profitability in Nigeria: Evidence from Dynamic Panel Models, 43 SPOUDAI Journal of Economics and Business, Vol.68 (2018), Issue 1, pp. 43-58.
7. Rabbani, Mustafa Raza ,(2020). FinTech, Blockchain and Islamic Finance: An Extensive Literature Review, International Journal of Economics and Business Administration, Volume VIII, Issue 2.
8. Saket, R.K, Sagar, Bharat Bhushan, Singh, Gurmit, (2012). ATM reliability and risk assessment issues based on fraud, security and safety, Int. J. Computer Aided Engineering and Technology, Vol. 4, No. 3.
9. Singh, Sikri, Alisha, Dalal, Surjeet, N.P, Le, Dac-Nhuong,(2019). MAPPING OF E-WALLETS WITH FEATURES, Chapter16.

10. Toshniwal, Ritu,(2016). CONCEPT OF PROFIT AND PROFITABILITY OF COMMERCIAL BANKS IN INDIA,Indian federation of united nations associations , New delhi, India.
11. Winarko, Hilarius Bambang ,Jaya, Faris Indra , (201٦). USING PROFITABILITY RATIO AND ECONOMIC VALUE ADDED FOR FINANCIAL PERFORMANCE ANALYSIS IN AN INTEGRATED MEDIA COMPANY, Journal of Business and Entrepreneurship, 6(2), November 2018, 22-45.

تأثير التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للمصارف
بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

The Impact of Financial Technology in Improving the Financial Performance of Banks Applied to Companies Listed on the Iraq Stock Exchange

م.قيس مكي خلف
الجامعة التقنية الوسطى/المعهد الطبي التقني
qais.makki@mtu.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية مفهوم التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي ومدى تأثيرها على الأداء المالي من خلال طبيعة الخدمات التي تقدمها، وذلك من خلال طرح مشكلة البحث وهي (هل هناك تأثير للتكنولوجيا المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية)، حيث قام الباحث، باختبار فرضية البحث من البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٦، ٢٠٢٣) وتكونت العينة من (٦) مصارف عراقية ، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها أن التكنولوجيا المالية بما تضمنه من خدمات وتطورات حديثة لها تأثير ايجابي على الأداء المالي للمصارف، أما أهم التوصيات هي زيادة دعم البنك المركزي العراقي للمصارف لغرض الخروج من الإطار العمل التقليدي إلى الأسلوب الحديث.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١٦٩ــ١٩٢

الكلمات المفتاحية:– التكنولوجيا المالية، الأداء المالي،مؤشرات قياس الأداء المالي

Abstract

The research aims to shed light on the importance of the concept of financial technology in the banking sector and the extent of its impact on financial performance through the nature of the services it provides, by presenting the research problem, which is (Is there an impact of financial technology on the financial performance of commercial banks), where the researcher tested The research hypothesis is based on the financial data extracted from the financial statements published in the Iraqi Stock Exchange for the period (2016, 2023) The sample consisted of (6) Iraqi banks, and the research reached a set of conclusions, including that financial technology, with its modern services and developments, has a positive impact on the financial performance of banks. The most important recommendations are to increase the support of the Central Bank of Iraq to banks for the purpose of moving out of the traditional framework to Modern style.

Keywords: - financial technology, financial performance, indicators for measuring financial performance

المقدمة

تلعب المصارف دورا مهما في الحياة الاقتصادية وهي تعد إحدى أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الحديث في الكثير من دول العالم ومنها العراق وذلك بسبب ما تقدمه من خدمات وتسهيلات مصرفية مما يعكس بشكل كبير على التنمية الاقتصادية ، و شهد القطاع المصرفي في الفترة الأخيرة ظهور الكثير من المجالات و الخدمات التي تقدمها المصارف بأساليب مختلفة ، وتعتبر التكنولوجيا المالية إحدى أهم مراحل التطور القطاع المصرفي وذلك من خلال تقديم خدمات تكنولوجية تمتاز بالسرعة والدقة والسهولة وانخفاض التكلفة ولكون التكنولوجيا المالية أصبحت اليوم تستخدم برامج متطورة وبنية تحتية للشبكات بهدف تعزيز قدرتها على المنافسة وتحقيق الأهداف ، فان الأداء المالي في المصارف يحظى باهتمام كبير ومتزايد لان الأداء

المالي هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية والتوسع وتحقيق قيمة سوقية.

١- المبحث الأول :- منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث:- تعد التكنولوجيا المالية من أهم التطورات التي حصلت في قطاع المصارف والتي غيرت من نشاطها الاعتيادي إلى التكنولوجيا حيث يرغب العديد من الزبائن بإتمام معاملاتهم المالية والتجارية بسرية وسهولة ويمكن صياغة المشكلة بالتساؤلات التالية :-

١- ما هي التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تستخدمها المصارف التجارية لتحسين خدماتها؟

٢- ما مدى تطبيق واهتمام المصارف التجارية بالتكنولوجيا المالية؟

٣- هل يتأثر الأداء المالي للمصارف التجارية نتيجة تطبيق التكنولوجيا المالية؟

٤- هل تعاني المصارف التجارية من ضعف في استخدام الشركات الناشئة في تقديم خدماتها؟

٢.١- أهمية البحث :- تكمن أهمية البحث من خلال بيان العلاقة بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي للمصارف التجارية لما تضيفه التكنولوجيا المالية إلى تحسين التطور للخدمات المصرفية للزبائن والشركات.

٣.١- أهداف البحث :- هناك عدة أهداف يسعى البحث إلى تحقيقها وهي:-

١- التعرف على مفهوم التكنولوجيا المالية واهم الشركات الناشئة لها.

٢- بيان أهم المؤشرات المالية المستخدمة لقياس الأداء المالي.

٣- توضيح مفهوم الأداء المالي.

٤- توضيح العلاقة بين التكنولوجيا المالية وبين الأداء المالي.

٤.١ - فرضية البحث :- لغرض الإجابة على مشكلات البحث تم صياغة الفريضات التالية:-

١- تستطيع المصارف التجارية من تحسين مستوى أدائها المالي من خلال استخدام

التكنولوجيا المالية لتقديم خدماتها.

٢- يوجد تأثير للشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية على طبيعة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية لتحسين مستوى الأداء المالي.

٥.١ -حدود البحث :- تم اختيار قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠١٦-٢٠٢٣)

٦.١- المخطط الإجرائي للبحث :-

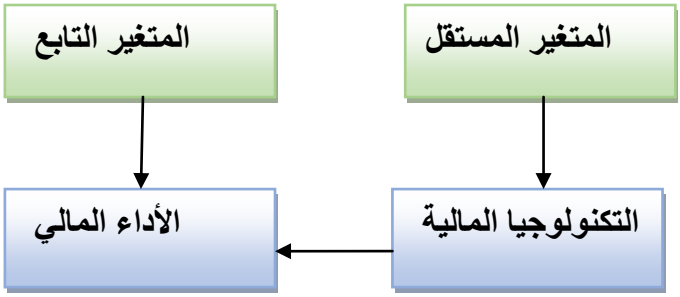

٢-المبحث الثاني:- الإطار النظري

١.٢- مفهوم التكنولوجيا المالية :-

تعد التكنولوجيا لغة العصر وبعد التطور التكنولوجي أصبحت باتجاه نحو العمليات المالية المصرفية ، وذلك من اجل توفير الوقت والجهد وتخفيض التكاليف، أن يتلقى الزبائن خدماتهم بكل سهولة (النجداوي، ١٦٢: ٢٠٢٣) ومفهوم التكنولوجيا المالية (financial technology) مشتقة من الخدمات المالية والحلول القائمة على التكنولوجيا المقدمة ، وقد ترجمت بقاموس أكسفورد على النحو التالي (برامج الكمبيوتر وغيرها من الوسائل المستخدمة الخدمات المصرفية ، والتكنولوجيا المالية هي نتيجة التقدم التكنولوجي مع وجود كبير من الابتكارات التكنولوجية التي تعتبر ممارسة الأعمال التجارية وتحويل الأموال ، واليوم تركز المصارف على التكنولوجيا حيث أصبحت البيئة المالية الحالية تتغير بسرعة ، وان تبني المصارف للتكنولوجيا المالية يعتبر احد القرارات الإستراتيجية اللازمة لتحقيق عوامل التميز والاستقرار ورفع

مستويات أدائها (حمزة،٢ :٢٠٢٣). وتعتبر من أهم أشكال الابتكار المالي حيث أحدثت نقلة نوعية وذلك بتوفير الخدمة من الخدمات المالية التي تسهم في تطوير الخدمات المصرفية وتنظيمها في مجال المدفوعات والتحويلات المالية والقروض والتامين والادخار، وتسهم في تسهيل وتسريع الخدمات المالية المصرفية إذ عملت على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات منها الدفع والتحويل المالي وغيرها من الخدمات المصرفية ، ويجب على المصارف ان تتماشى مع توقعات الزبائن لغرض إرضائهم و يؤدي إلى تحقيق الجودة (كواشي ،٣: ٢٠٢٢).تعتبر التكنولوجيا المالية مجالا جديدا في إدارة الأموال وتستخدم التكنولوجيا والأفكار الإبداعية لتحسين الخدمات المالية وتؤدي دورا مهما في المصارف وهي عنصر حيوي في الابتكار من اجل تحسين كفاءة تقديم الخدمات المالية (عائشة ،٦: ٢٠٢٢) .وقد قامت العديد من الدول المتقدمة بإعداد قواعد تهدف إلى تعزيز المنافسة والابتكار في مجال المدفوعات مثال ذلك قيام الاتحاد الأوربي بفتح خدمات الدفع غير المصرفية وألزمت المصارف بتزويد مقدمي الخدمات بإمكانية الوصول إلى معلومات حساباتهم (bogaard,10;2024)

ويمكن اختصار مراحل تطور التكنولوجيا المالية إلى :- (حسيني ،١٦: ٢٠٢٤)

المرحلة الأولى ١٨٦٦- ١٩٦٧ :- فيها تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي واختراع جهاز الصراف الآلي.

المرحلة الثانية ١٩٦٧-٢٠٠٨ :- شهدت هذه الفترة تقديم المدفوعات الالكترونية وأنظمة المقاصة وأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الانترنيت.

المرحلة الثالثة ٢٠٠٨ وصعودا :- منذ الأزمة المالية ظهرت شركات ناشئة جديدة التي شرعت في تقديم الخدمات المالية مباشرة إلى الشركات والزبائن.

وقد وردت عدة تعاريف نذكر منها:-

تقرير معهد البحوث الرقمية بأنها تجارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجيا الحديثة في مجال القطاع المالي والتي تستخدم في العمليات المالية المصرفية

.(aisyah,2018)

– عرفت بأنها أي ابتكار أو أفكار تعمل على تحسين عمليات الخدمات المالية من خلال تقديم الحلول التكنولوجية والخدمات الالكترونية (suryono,2;2022).

– النجداوي بأنها مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة إلى الزبائن والمصارف والتي يتم إدخال التكنولوجيا فيها (النجداوي ،١٦٢ : ٢٠٢٣).

٢.٢ – أهمية التكنولوجيا المالية :–

تعد ذات أهمية على القطاع المالي حيث أنها تربط بين قطاعي التكنولوجيا والمال وبالتالي تشكل فرصة كبيرة للقطاع المالي من خلال ما وفرته من خدمات مالية متطورة تتميز بالسرعة والدقة وانخفاض التكلفة ، وتسهم بشكل كبير في تحسين خدمة الزبائن كما أنها تعد مفتاح نجاح وتميز المصارف من خلال مساعدتها في تطوير وتحسين أدائها بل تسهم في تعزيز كفاءة الأسواق المالية (schindler,2017). يكون المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية في تطوير منتجات وخدمات مالية ولكن مساهمتها في تعزيز الشمول المالية (عقل وآخرون، ٩١ : ٢٠٢٣). يضاف إلى ذلك إن عملية تطوير الخدمات المصرفية هي عملية شاملة ومتكاملة وتهدف إلى تعزيز القوى التنافسية للمصارف مما يعني إلى زيادة أرباحه ويهدف تطوير الخدمات المصرفية إلى تقديم الخدمات التي يقدمها حاليا في السوق (السراي، ١٢٥: ٢٠٢٣).

٣.٢ – خصائص التكنولوجيا المالية:–

هناك مجموعة من الخصائص وهي كالأتي :– (النجداوي ،١٦٢: ٢٠٢٣)

١– المهارات والأساليب والطرق المصرفية والتي من خلالها يطور العمل المصرفي.

٢– وسيلة تستخدمها المصارف لتحقيق ألاهداف.

٣– لا يقتصر في مجال أداء الخدمة بل يمتد إلى أساليب الإدارة التي يتبعها المصرف.

٤– هناك عناصر في المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا نذكرها:–

– الجانب المادي وتمثل المعدات والآلات المستخدمة بالتكنولوجيا المالية.

– الجانب ألاستعمالي يشمل بطرق استخدام المعدات والآلات.

– الجانب العلمي هي المعرفة المطلوبة في مجال المالية والمصرفية.

– الجانب ألابتكاري وهي اكتشاف المهارات من اجل تقديم الخدمات بصورة متطورة.

٤.٢– أهداف التكنولوجيا المالية :–

يمكن تلخيص أهم الأهداف وهي :– (معهد الدراسات المصرفية ،٧: ٢٠٢٢)

١– سهولة وسرعة وتنفيذ العمليات المصرفية داخل وخارج الدولة.

٢– الشمول المالي وتوسيع قاعدة الزبائن بسبب تبسيط الإجراءات.

٣– تخفيض تكاليف إنشاء فروع جديدة.

٤– زيادة حجم النشاط المصرفي وزيادة الأرباح بسبب سهولة وتنوع وجودة الخدمات المصرفية.

٥.٢– مزايا التكنولوجيا المالية:–

هناك عدة مزايا وهي :– (trivedi,740;2023)

١– القدرة بالوصول إلى كافة الفئات وذلك من خلال إعادة تصميم المنتجات الموجهة للزبائن.

٢– تتمتع بمرونة عالية ولها القدرة على تحمل التكاليف وذلك من خلال قدرة الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

٣– السرعة من خلال قيام الشركات التكنولوجيا المالية انجاز معاملات خلال فترة قصيرة بالاعتماد على البيانات الضخمة والخوارزميات.

٤– سياسة البيانات والهواتف المحمولة تحسن المنتجات والخدمات المالية المقدمة.

٦.٢– قطاعات التكنولوجيا المالية :–

تعمل التكنولوجيا المالية على أحداث شمول في الصناعة المصرفية من خلال الخدمات في مجالات كثيرة منها (كواشي، ٦ ، ٢٠٢٢)

١ – المدفوعات : تعمل شركات التكنولوجيا المالية على أحداث ثورة في مجال المدفوعات من خلال عدة وسائل منها الدفع بواسطة الهاتف لأنها تكون أكثر أمـــانا

وملائمة لكل الأطراف.

٢ – التجارة : يمكن الاستفادة من تكنولوجيا المالية في مجال التجارة لأنها تقدم خدمات من خلال التداول الآلي و الحوسبة السحابية و تحليل بيانات السوق المالية التي تتيح لمستخدميها بشكل أسرع.

٣ – التخطيط المالي و المخاطرة : يتم تقديم الحلول المبتكرة في مجال التخطيط المالي وإدارة المخاطرة والتي تسمح للمستخدمين اتخاذ القرارات المناسبة حول استثماراتهم.

٤ – الإقراض : تتيح سهولة الحصول على الائتمان من قبل الأفراد و الشركات عن طريق الخدمات الرقمية المصرفية .

٧.٢– مرحل التطور التاريخي لأنظمة الدفع:–

يمكن استعرض أنظمة أو وسائل الدفع وحسب الأتي:– (zeidy,3:2023)

١– المقايضة:– وتعود إلى العصر الحجري بعد ظهور المجتمع الزراعي ويقصد بها تبادل السلع والخدمات.

٢– العملات المعدنية :– يعود تاريخ ظهورها الأول مابين عام ٥٦٠ إلى ٦٨٠ قبل الميلاد حيث تم استخدام العملات المعدنية وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه عملية المقايضة.

٣– النقود الورقية :– تم استبدال العملات المعدنية بالورقية لأنها كانت غير مريحة بالحمل بكميات كبيرة وتم استخدام العملات الورقية لأول مرة في الصين في القرن السابع.

٤– الكمبيالات والشيكات:– يعود تاريخ الكمبيالات إلى القرن الثاني عشر في ايطاليا وهذه الوثيقة تتضمن أن المدين سيدفع .

٥– البطاقات:– ظهرت أول البطاقات في الائتمان عام ١٩١٤ عندما قامت شركة western union بإنشاء نظام الولاء للبطاقة لعملائها الأكثر تميزا.

٦- المدفوعات الرقمية :- مع ظهور الانترنت ونظام الشبكة العالمية في التسعينيات زادت حركة السلع والخدمات من خلال هذه الأنظمة.

٨.٢- مفهوم الأداء المالي :-

الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية performr والتي تعني المنح والإعطاء والتي اشتقت منها اللفظة الانكليزية performance التي تعني تأدية عمل أو انجاز نشاط ، ويعد الأداء المالي واحد من المؤشرات المستخدمة في قياس نجاح الشركات (ياس،٤٧: ٢٠٢٢). يمثل الأداء المالي للشركات أهمية كبيرة للعديد من المستخدمين والجهات الأخرى مثل المديرين والمستثمرين والمساهمين والمقترضين والموردين والزبائن ، الذين لديهم مصالح مشتركة في إنجاح الشركة لكونها سمة أساسية في الاقتصاد الحـــــالي (علي،عزيز،٤٦٩: ٢٠٢٣) ولهذا السبب قررت الشركات الاعتماد بشكل متزايد على تحليل الأداء المالي لتعزيز نموها وتطويرها وزيادة كفائتها وتحقيق أهدافها ، ويتمثل الهدف في استخدام الموارد المتاحة بشكل امثل وتوجيها نحو أعداد خطط مستقبلية واتخاذ القرارات التي تتلائم مع الوضع الاقتصادي ، وتعد مراقبة الأداء المالي من أهم وسائل التحكم والتوجيه داخل الشركة والذي يعكس جودة نتائج الأعمال (عساج وآخرون،٥٧ : ٢٠٢٣). يعتبر قياس الأداء المالي للمصارف موضوع معقد حيث استخدام الباحثين في دراساتهم أساليب مختلفة لتقيم أداء المصارف في مختلف البلدان ، ومع ذلك هناك بعض المقاييس التي تعتبر أكثر موثوقية وقد تم استخدامها بشكل كبير لقياس الأداء المالي وهي (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) وحيث إن العائد على حقوق الملكية هو مقياس مناسب وجيد للربحية من منظور المساهمين ، وان العائد على الأصول هو المقياس الأفضل وذلك لأنه من منظور محاسبي يعتبر أوسع(nneka,20;2020).

وقد وردت عدة تعاريف نذكر منها :-

- مدى تحقيق المصارف لهامش الأمان أو مدى قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المالية(الحسين،٥٤: ٢٠١٦).

– بأنه مقياس يكشف عن موقف المصارف وانه يساعد في معرفة مدى تحسن المصارف بشكل جيد من حيث ربحيتها نتيجة تقديم خدماتها(حسان، ٨٨: ٢٠٢٢).

العوامل التي تؤثر على الأداء المالي :-

هناك مجموعة من العوامل وهي كالأتي:- (العسلي، ٣٠: ٢٠٢٢)

١- البيئة التنافسية:- تنشا البيئة التنافسية بمجرد توصل الشركة إلى طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين إذ تعرف إستراتيجية التنافس على أنها مجموعة كاملة من الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة مع المنافسين.

٢- التخطيط المالي:- من الأدوات التي تستخدم التخطيط المالي الموازنات التخطيطية وقائمة التدفقات النقدية المتوقعة ، حيث يتم إعدادها للفترة المقبلة.

٣- الرقابة الداخلية:- تعد عملية سلوكية نظرا لارتباطها بأنماط السلوك الإنساني إذ إن أطرافها من الأفراد العاملين داخل الشركة والخاضعين للرقابة وان هدفها الأساس هو تقييم تصرفات الأفراد.

٤- الكفاءة الإدارية:- توثر بشكل كبير على زيادة النتائج ورفع مستوى الأداء في الشركات ونمو معدلات الدخل الصافي وتعمل على تحديد الوقت المناسب لتنفيذ الإجراءات.

٥- التكنولوجيا:- هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق التكنولوجيا المعتمدة والتي تطبقها الشركات ، حيث يعتمد تحديد نوع التكنولوجيا المستخدمة بما ينسجم مع أهدافها.(ياس،٥٩: ٢٠٢٢).

٢.٩ – أهداف الأداء المالي:-

هناك عدة أهداف وهي كالأتي:- (عبد الرحمن ،٢٦ : ٢٠٢٤)

١- الوقوف على مستوى انجاز المصارف للأهداف المخططة.

٢- الكشف عن حالات الخلل والضعف.

٣- الوقوف على مدى استخدام الموارد المتاحة.

١٠.٢ – مراحل تقييم الأداء المالي:-

يتطلب دراسة شاملة للمصرف لغرض الحصول على المعلومات الضرورية ويمر بمراحل وهي :- (الدنون ، ٥٥٦ : ٢٠٢٢)

١- حصر المعلومات الأولية والبيانات من العمليات المحاسبية.

٢- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات.

٣- استخلاص الأحكام والقرارات من عملية التحليل وذلك بالتأكيد من تطابق الأداء الفعلي مع المخطط وتسجيل الانحرافات ومعرفة أسبابها لغرض تفاديها مستقبلا.

١١.٢ – مؤشرات قياس الأداء المالي

تم تقسيم المؤشرات التي تقيم بموجبها قياس الأداء المالي في المصارف حسب الوظائف التي يمارسها المصرف وهي :- (محمد، ١٥: ٢٠١٨)

٢. ١١. ١ – مؤشر الربحية ويشمل:-

– معدل العائد على حق الملكية ويشير إلى مقدار العائد من استثمار المصرف للأموال ويحسب بقسمة صافي الربح على حق الملكية.

– معدل العائد على حق الأصول ويبن مدى قدرة الأصول على تحقيق الإرباح ويحسب بقيمة صافي الربح على إجمالي الأصول.

– نسبة هامش الربح ويسمى أيضا مؤشر كفاءة إدارة التكاليف بحيث يعكس مدى كفاءة المصرف في إدارته وتحكمه بالتكاليف ويحسب بقسمة صافي الربح على الإيرادات.

٢. ١١. ٢- مؤشر مخاطر الاستثمار ويشمل :-

– المخاطر الائتمانية وهي المخاطر التي يتوقعها المصرف من الأموال الممنوحة والتي يصعب التوقع بمدى دقتها مثلا مخاطر تسديد أو عدم تسديد القروض وتقاس بقسمة الأصول الخطرة على مجموع الأصول.

– مؤشر الرافعة المالية ويمثل درجة مخاطر رأس المال ويحسب حسب الأتي :-

نسبة أجمالي الودائع / رأس المال + الاحتياطي

نسبة مجموع الموجودات / رأس المال المدفوع

٢.١١. ٣- **مؤشر السيولة:**- تتمثل في النسب المختلفة التي تقاس بها وفاء المصرف بالتزاماته وهي :-

- نسبة الرصيد النقدي ويحسب بقسمة الأموال المتوفرة في المصرف على الودائع.
- نسبة السيولة القانونية وتحسب بقسمة الأموال على أجمالي الودائع.
- نسبة التوظيف وتحسب بقسمة القروض على مجموع الودائع.
- نسبة الموجودات السائلة إلى أجمالي الموجودات وتحسب بقسمة النقدية على الموجودات .

٢. ١١. ٤- **مؤشر ملائمة رأس المال** :- تتمثل في كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر التي من المحتمل حدوثها وتأثيرها على أموال المودعين وتتمثل بالنسب التالية:-

- نسبة رأس المال الممتلك بالقسمة على مجموع الموجودات.
- نسبة رأس المال الممتلك بالقسمة على الودائع.
- نسبة رأس المال الممتلك بالقسمة على الاستثمار .
- نسبة رأس المال الممتلك بالقسمة على الاستثمار.

١- باقي المؤشرات وتتمثل في :-

- المودعون
- المستثمرون
- المالكون

٢. ١٢ - العلاقة بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي :-

أصبحت التكنولوجيا المالية أحدى أهم الصناعات الواعدة في العالم وذلك لقدرتها على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة والاستفادة منها في توسيع نطاق تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية ، ولقد أدى هذا التطور الهائل الذي يشهده العالم في الآونة الأخيرة في مجال التكنولوجيا إلى ظهور العديد من التقنيات والتطبيقات والحلول المالية والمصرفية ، ولكن من ناحية أخرى تمثل الشركات الناشئة في مجال

التكنولوجيا مقدمة للخدمات بشكل أسرع وأسهل وأكثر كفاءة فضلا عن انخفاض التكلفة المرتبطة بالخدمات المصرفية ، وللتكنولوجيا المالية لها انعكاس على الاستقرار، ويمكن للمصارف مواكبة التطورات التكنولوجية للحفاظ على مكانتها السوقية ، ويمكن تلخيص العلاقة بينهما بالاتي :- (عقل وآخرون ،٩٨: ٢٠٢٣)

١- تبني التكنولوجيا المالية وذلك من خلال استخدامها في تطوير الخدمات المصرفية.

٢- أنشاء مصارف جديدة قائمة على التكنولوجيا المالية.

٣- اقتسام السوق بين المصارف والشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية.

٤- وجود علاقة مشتركة بين المصارف والشركات الناشئة في طبيعة الخدمات المقدمة.

٥- قيام المصارف بتحسين تقديم خدماتها المصرفية وتخفيض التكلفة.

٣ - المبحث الثالث:- الجانب التطبيقي

لغرض اختبار الفرضية سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى محورين الأول الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية والتي تعمل بموجب موافقة البنك المركزي العراقي والتي تقدم الخدمات المالية للدفع الالكتروني والمحور الثاني التطرق إلى عرض النسب المئوية للمؤشرات المالية الأداء المالي وهي حقوق الملكية والموجودات وهامش الربح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمشاركة في أنظمة الدفع الالكتروني مع البنك المركزي العراقي للفترة من (٢٠١٦- ٢٠٢٣) .

١.٣- المحور الأول :- الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية :- هناك مجموعة من الشركات التي تعمل داخل العراق للمدفوعات المالية الالكترونية والمجازة بالعمل من قبل البنك المركزي العراقي والذي خطى خطوات واسعة نحو تحديث نظامه المالي مع التركيز بشكل خاص على تكامل التكنولوجيا المالية وهي استخدام التكنولوجيا في تحسين الخدمات المالية مما يجعلها أكثر كفاءة ، وفي عام ٢٠١٨ اصدر البنك المركزي العراقي لوائح للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال مما يسمح للمصارف

بتقديم خدمات رقمية على فتح حساب تحويل الأموال ودفع الفواتير ، واهم الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية هي:-

- شركة محفظة العراق لخدمات الدفع والتسديد المالي عبر الهاتف النقال.
- آسيا يه للخدمات المالية غير المصرفية المحدودة.
- شركة العرب للدفع الالكتروني.
- شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات العالمية.
- شركة البوابة الوطنية للدفع الالكتروني.
- شركة الشبكة الدولية للبطاقات لخدمات الدفع الالكتروني.
- شركة يانه للخدمات المصرفية.
- شركة ناس للدفع الالكتروني.
- الشركة العالمية للبطاقة الذكية.
- شركة أريبا العراق .
- شركة الدفع السريع لخدمات الدفع الالكتروني.
- شركة بوابة عشتار للنظم وخدمات الدفع الالكتروني.
- شركة الساقي لخدمات الدفع الالكتروني.
- شركة CSC للدفع الالكتروني.
- شركة القاصة العالمية للخدمات المالية.
- شركة التبادل للدفع الالكتروني .

لقد شهد التطور الالكتروني في العالم تطورا واسعا ليشمل كافة مجالات الحياة وقد حرصت المصارف العراقية بمواكبة هذا التطور في مجال الأنشطة المصرفية والذي اعتمد أفضل الأنظمة والبرمجيات وتوسيع قاعدة بياناته وسوف نتطرق إلى المصارف التي تعاقدات مع الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا :-

١- مصرف الاستثمار العراقي:-

- تم البدء بأجراء مشروع تحديث النظام المصرفي BANKS .

– انجاز الشبكة الداخلية للمصرف (الإدارة العامة).
– تم البدء بتنفيذ مشروع (MOBILE BANKING) على أخر إصدار جديد.
– التعاقد مع شركة بحر الأمواج لاقتناء نظام الحاسبة المركزية (VDI) .
– انجاز مشروع تطبيق امن للمستخدم لنظام السويفت وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي (CSP).
– انجاز المرحلة الخامسة من أصل سبعة مراحل من مشروع حوكمة تقنية المعلومات.
– التعاقد مع شركة (AEG) باقتناء نظام (DDA) والخاص بفحص مسجات السويفت وعدم تكرار تمريرها

٢– مصرف الائتمان العراقي:–

– النظام الالكتروني (SIDE SAFEWATCH) يحتوي على القوائم الدولية والمحلية وهو متصل بأنظمة المصرف ويتم من خلاله البحث والاستعلام الآلي على الزبائن الجدد قبل فتح حساباتهم.
– الموقع الالكتروني (WORLD CGEEK) يحتوي على القوائم الدولية ويتم من خلاله البحث والاستعلام عن الزبائن الجدد قبل فتح حساباتهم.
– النظام الالكتروني (ORACLE AML SYSTEM) والخاص بمكافحة غسل الأموال.
– النظام المصرفي (EQUATIOM) وهو النظام المصرفي المستخدم في المصرف يحتوي على حقل خاص بتصنيف الزبائن وفقا لدرجة المخاطر.
– نظام (GO AML) تم استحداثه من قبل مكتب مكافحة غسل الأموال .

٣– مصرف بغداد

– نظام (SIRON) والذي يعمل على مراقبة العمليات المصرفية اليومية وفق سيناريوهات وضعت لرصد العمليات المشبوهة وغير الاعتيادية.

– نظام (FIRCO) وهو نظام مرتبط مع شاشات الحوالات الداخلية والخارجية في النظام المصرفي .

– أن المصرف يعتمد على الأنظمة الالكترونية في عمليات تسجيل المعاملات المالية وفقا للنظام المصرفي .

٤– مصرف التنمية الدولي:–

– حصل مصرف التنمية الدولي على ترخيص إصدار وإدارة من شركتي الدفع العالمية ماستر كارد وفيزا ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الالكترونية من البطاقات الائتمانية إلى بطاقات مسبقة الدفع.

– وقع المصرف مذكرة تفاهم مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وهي عضو في مجموعة البنك الدولي في خطوة هي الأولى من نوعها على صعيد المصارف الخاصة في العراق وسوف تمكن هذه الشراكة زبائن المصرف في قطاع الشركات من الوصول الى الخدمات المالية مثل القروض والتمويل التجاري .

٥– مصرف المنصور للاستثمار

– عقد تجديد ترخيص استخدام برمجيات(SWIFT).

– تحديث قوائم اللوحة السوداء وتتبع السريفت.

– عقد تقديم خدمات الدعم الفني لبرمجيات (PIO–TECH) .

– عقد شراء نظام (GO AMIL).

– عقد تدقيق بيانات قسم تقنية المعلومات (COBIT19).

– عقد تطبيق معيار امن البطاقات الالكترونية (PCI–DSS).

٦– مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

– التعاقد مع شركة (CR2) لتنفيذ مشروع البنك الرقمي .

– التعاقد مع شركة السور الرقمي لتجهيز وتنصيب أجهزة خوادم وأجهزة شبكات وأجهزة حماية وخزن ونسخ احتياطي للبنك الرقمي.

– أتمام العمل على مشروع الحوكمة المؤسسية (COBIT 19) مع شركة (SBS).
– تحديث وتجديد رخصة الجودة ISO22301، ISO20000 .
– التعاقد مع شركة (PIO TECH) على نظام مكافحة غسل الأموال .
– أتمام الربط الفني وتشغيل خدمات ماستر كارد مع شركة يانا .
– تشغيل نظام الحماية والأمن الرقمي (GRAVITYZONE) المتطور للحماية من الاختراقات الرقمية والفيروسات والتجسس .
– أجراء الربط تشغيل منصة (BUNA) للمدفوعات مع الدول العربية.

٢.٣ – المحور الثاني :–

أن تطور الجهاز المصرفي وقدرته على جذب الموارد المالية وتخصيصها بكفاءة عالية ومن ثم أعادة توظيفها في مجالات استثمارية مربحة تساهم بشكل فعال في تحقيق التطور والتنمية في مختلف المجالات وتؤدي المصارف التجارية دورا مهما في الحياة الاقتصادية ، ومن اجل التحليل العملي لعينات البحث تم استخدام النسب المئوية للمؤشرات المالية لتقييم أداء المصارف التجارية فانه يأخذ مجموعة من النسب محدد لذلك وتمثل نماذج مختلفة لقياس الأداء المالي ومن هذه المؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية ROE ونموذج العائد على الموجودات ROA ونموذج هامش الربح PM للفترة من (٢٠١٦– ٢٠٢٣) وحسب الأتي :–

– **نموذج العائد على حقوق الملكية :–** نموذج لتقييم أداء المصارف من خلال تقييم حجم الأرباح مقابل المخاطرة ويعكس الربحية المتأتية عند كل وحدة واحدة من الأموال الخاصة ويرتفع ROE عندما يزيد العائد عن الموجودات ويحسب حسب المعادلة التالية :–

حقوق الملكية ROE = صافي الربح ÷ حقوق الملكية

– **نموذج العائد على أجمالي الموجودات :–** أن ارتفاع هذا المؤشر يوضح مدى فعالية الإدارة والتوظيف المثالي للمصادر المالية ويحسب وفق المعادلة التالية :–

أجمالي الموجودات ROA = صافي الربح ÷ أجمالي الموجودات

- **نموذج هامش الربح** PM :- يعكس مدى كفاءة الإدارة ومدى مراقبتها لتكاليفها ويحسب المعادلة التالية

نسبة هامش الربح PM= صافي الربح ÷ الإيرادات

وتوضح الجداول التالية لكل عينة من عينات البحث مؤشرات الأداء المالي وهي حقوق الملكية وأجمالي الموجودات ونسبة هامش الربح .

جدول (١) معدا العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية

السنوات	الاستثمار	الائتمان	بغداد	التمنية	المنصور	الموصل
٢٠١٦	٠.٠٣	٠.٠١	٠.٠٧	٠.٠٦	٠.٠٥	٠.٠١
٢٠١٧	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠٢	٠.٠٤	٠.٠٦	٠.٠١
٢٠١٨	٠.١٩	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠٢	٠.٠٧	٠.٩٧
٢٠١٩	٠.٠٦	٠.١٧٢	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٢	٠.١٢٧
٢٠٢٠	٠.٠١	٠.١١٦	٠.٠٧	٠.٠٤	٠.٠٢	٠.٥٣
٢٠٢١	٠.٠١	٠.١٧١	٠.٠٩	.٠.٠٥	٠.٠٢	٠.١٣٦
٢٠٢٢	٠.٠٢	٠.٠٣	٠.١٥	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.١٩٧
٢٠٢٣	٠.١٠	٠.٥٣	٠.٣٢	٠.١٤	٠.١٢	٠.١٩٠

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية

يبين الجدول أعلاه نتائج نسبة حقوق الملكية للمصارف عينة البحث وخلال المدة الزمنية وعند أجراء المقارنة بين المصارف عينة البحث في عام ٢٠١٦ حقق مصرف التنمية ٠.٠٦ أعلى نسبة مقارنة بأقل نسبة مصرفي الائتمان والموصل ، وفي عام ٢٠١٧ حقق مصرف المنصور ٠.٠٦ أعلى نسبة مقارنة بباقي المصارف ،وفي عام حقق مصرف الموصل ٠.٩٧ أعلى نسبة ، أما في عام ٢٠١٩ فقد حقق مصرفي الائتمان والموصل أعلى نسبة ٠.١٧٢ و ٠.١٢٧ على التوالي وفي عام ٢٠٢١,٢٠٢٠ حقق مصرف الائتمان أعلى نسبة ٠.١١٦ و ٠.١٧١ على

التـوالي،وفي عـام ٢٠٢٣,٢٠٢٢ حقـق مصـرف الموصـل أعلـى نسـبة ٠.١٩٧ و٠.١٩٠ مقارنة بباقي المصارف.

جدول (٢) معدا العائد على أجمالي الموجودات للمصارف التجارية

السنوات	الاستثمار	الائتمان	بغداد	التنمية	المنصور	الموصل
٢٠١٦	٠.٠١	٠.٠١	٠.١٦	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠١
٢٠١٧	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١
٢٠١٨	٠.٥٥	٠.٠١	٠.٣٧	٠.٠١	٠.١٣	٠.٦٣
٢٠١٩	٠.٠٣	٠.٩٨	٠.٦٤	٠.٦٧	٠.٥٦	٠.٨٧
٢٠٢٠	٠.٨١	٠.٦٥	٠.١٤٢	٠.١٢٧	٠.٥٤	٠.٣٦
٢٠٢١	٠.٥٢	٠.١٠٥	٠.١٩٤	٠.١١٤	٠.١	٠.٤٨
٢٠٢٢	٠.٩٩	٠.٠٢	٠.٣٠٨	٠.٧٤	٠.١	٠.٦٩
٢٠٢٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٥٦٦	٠.٢٠٦	٠.٣٤٩	٠.٦٨

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية

يبـين الجـدول أعـلاه نتـائج نسـبة أجمـالي الموجـودات للمصـارف عينـة البحـث وخـلال المـدة الزمنيـة وعنـد أجـراء المقارنـة بـين المصـارف عينـة البحـث فـي عـام ٢٠١٦ حقـق مصـرف بغـداد أعلـى نسـبة تحقيقـا لمعـدل العائـد علـى الموجـودات إذ بلـغ ٠.١٦ أمـا بـاقي المصـارف كانـت اقـل عائـدا ، فـي حـين تسـاوت المصـارف فـي عـام ٢٠١٧ ، أمـا فـي عـام ٢٠١٨ فقـد حقـق مصـرف الاسـتثمار ٠.٥٥ أعلـى نسـبة لمعـدل العائـد علـى الموجـودات وكانـت اقـل نسـبة لمصـرف الائتمـان والتنميـة ٠.٠١ و٠.٠١ علـى التـوالي ، وفـي عـام ٢٠١٩ حقـق مصـرف الائتمـان ٠.٩٨ أعلـى نسـبة مقارنـة بمصـرف الاسـتثمار الـذي حقـق اقـل نسـبة ٠.٠٣، وفـي سـنة ٢٠٢٣,٢٠٢٢,٢٠٢١,٢٠٢٠ علـى التـوالي حقـق مصرف بغداد أعلى عائد مقارنة بباقي المصارف.

جدول (٣) معدل العائد على هامش الربح للمصارف التجارية

السنوات	الاستثمار	الائتمان	بغداد	التنمية	المنصور	الموصل
٢٠١٦	٠.٣٥	٠.٣١	٠.٢٧	٠.٣٩	٠.٥٧	٠.٠٣
٢٠١٧	٠.١٨	٠.٤٤	٠.١١	٠.٣٢	٠.٥٥	٠.٤٣
٢٠١٨	٠.٢٤	٠.٣٩	٠.١٨	٠.٢٤	٠.٧٤	٠.٢٤
٢٠١٩	١.٤٦	٠.٥٧	٠.٢٩	٠.١٩	٠.٤٦	٠.٣٧
٢٠٢٠	٠.٢٨	٠.١٧	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٤٤	٠.٢٣
٢٠٢١	٠.٣٥	١.١٤	٠.٣٦	٠.٣٤	٠.٤٧	٠.٣٧
٢٠٢٢	٠.٤٠	٠.٥٣	٠.٤٧	٠.١٩	٠.٤٦	٠.٣٦
٢٠٢٣	٠.٦٢	٠٦٤	٠.٦٦	٠.٤١	٠.٦٠	٠.٢٨

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية

يبين الجدول أعلاه نتائج نسبة هامش الربح للمصارف عينة البحث وخلال المدة الزمنية وعند أجراء المقارنة بين المصارف عينة البحث تبين بان مصرف المنصور قد حقق أعلى هامش ربح ٠.٥٧ في عام ٢٠١٦ مقارنة بمصرف الموصل الذي حقق اقل هامش ربح ٠.٠٣ ، أما في عام ٢٠١٨,٢٠١٧ حقق أيضا مصرف المنصور أعلى هامش ربح ٠.٥٥ و ٠.٧٤ مقارنة بباقي المصارف،وفي عام ٢٠١٩ حقق مصرف الائتمان أعلى هامش ربح ٠.٥٧ بينما حقق مصرف التنمية اقل هامش ربح ٠.١٩ وفي عام ٢٠٢١,٢٠٢٠ حقق مصرف المنصور أعلى هامش ربح ٠.٤٧ و ٠.٤٦ مقارنة بباقي المصارف، أما في عام ٢٠٢٣,٢٠٢٢ حقق مصرف الائتمان أعلى .

ويرى الباحث من خلال مؤشرات القياس المالي للمصارف التجارية والتي بينت مقدار التغير الحاصل في بعض من بنود القوائم المالية نحو الارتفاع نتيجة استخدام التطبيقات الخاصة بالتكنولوجيا المالية من خلال الشركات الناشئة وخاصة التكنولوجيا المالية بما تشمله من خدمات حديثة لها تأثير ايجابي في تحسين الأداء المالي

للمصارف التجارية وأن قياس الأداء المالي يعتبر أداة مهمة للمصارف لكونها تكشف الصورة الحقيقية والفعلية للمصارف ومدى استفادة الأطراف الأخرى منها، وان هذه المؤشرات تعكس مدى الخدمة التي تقدمها المصارف للزبائن وخاصة الخدمات التكنولوجيا التي تساهم في تعزيز الأداء المالي فيما يخص دفع وسحب وتحويل الأموال من خلال التعاون مع الشركات الناشئة التي أجازه البنك المركزي العراقي العمل والتعامل معها ، وهناك ارتفاع ملحوظ في النسب في الجداول السابقة خاصة بعد عام ٢٠١٨ وفسح المجال للشركات الناشئة في تقديم الخدمات الالكترونية وهذا ما يثبت فرضيات البحث.

٤-المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات :-

١- أن التكنولوجيا المالية بما تتضمنه من خدمات وتطورات حديثة لها تأثير ايجابي على الأداء المالي للمصارف .

٢- طبيعة الخدمات التي تقدمها المصارف من عمليات سحب ودفع وتحويل الأموال الكترونيا يدفع المصارف إلى تحسين وتطوير خدماتها باستخدام التكنولوجيا.

٣- مساهمة البنك المركزي العراقي في دعم التكنولوجيا المالية من خلال دعمه للشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية .

٤- أن استخدام التكنولوجيا المالية تسمح باستخدامها بأكبر عدد من الزبائن والأطراف المستفيدة من هذه الخدمات .

٥- تساعد التكنولوجيا المالية على خفض التكاليف المصرفية.

٦- يعكس الأداء المالي للمصارف القدرة على الاستمرار والتنافس والنمو.

٧- هناك علاقة بين التكنولوجيا المالية والأداء المالي من خلال الخدمات التي تقدمها المصارف.

٨- تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالية وإدارة المخاطر للمصارف.

٩- هناك دور كبير للشركات الناشئة من خلال الخدمات التكنولوجيا التي تقدمـــــها

للمصارف التجارية.

٢.٤-التوصيات :-

١- ضرورة أعادة التفكير بالتعامل مع التكنولوجيا المالية لغرض المحافظة على القيمة السوقية للمصارف.

٢- الاهتمام بالتطورات والابتكارات الحاصلة في مجال التكنولوجيا والعمل على استخدام كل ما هو جديد منها.

٣- زيادة دعم البنك المركزي العراقي للمصارف لغرض الخروج من العمل التقليدي إلى الأسلوب الحديث باستخدام التكنولوجيا المالية.

٤- الاهتمام بطبيعة الخدمات المقدمة من قبل المصارف لغرض جذب الزبائن والأطراف الأخرى .

٥- ضرورة نشر ثقافة التكنولوجيا المالية بين أفراد المجتمع .

٦- زيادة ودعم الشركات الناشئة للتكنولوجيا لما لها دور مهم في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية .

المصادر :-

١- الحسين ، دغيش (٢٠١٦) " دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للشركات " رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضير ،بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر.

٢- الدنون ، أسامة (٢٠٢٢) " تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي للمصارف " بحث منشور، العدد٢ ،مصر .

٣- العسلي ، حارث (٢٠٢٢) " اثر تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الأداء المالي للمصارف الخاصة " جامعة الموصل ،كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

٤- السراي ، حسين (٢٠٢٣) " التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الخدمات الرقمية في المصارف الإسلامية " بحث منشور في مجلة الكوت الاقتصادية والإدارية ، العدد١٥،العراق.

٥- النجداوي ، محمد (٢٠٢٣) " التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع وتحديات " بحث منشور في المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد ٤٣، الأردن.

٦- حمزة ، خالد (٢٠٢٣) " أهمية استخدام التكنولوجيا المالية في تطوير المصارف التجارية " رسالة ماجستير ، جامعة العربي التبسي ، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

٧- حسيني، جازية (٢٠٢٤) " العلاقة التكاملية بين التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية ومتطلبات البيئة الداعمة لها في المصارف العربية " بحث منشور في وقائع المؤتمر الدولي الثاني للتحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق.

٨- حسان ، محمد (٢٠٢٢) " اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي " بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد ١٥١، العدد ، ٣٠، فلسطين.

٩- عائشة ، حناني (٢٠٢٢) " دور التكنولوجيا المالية في رفع من جودة الأداء المصرفي" رسالة ماجستير ، جامعة احمد دراية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر.

١٠- عساج ، مروان (٢٠٢٣) " دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمصارف" بحث منشور في المجلة الدولية للبحوث والدراسات ، المجلد ٤، العدد ٤٨، السعودية.

١١- علي ، انس ، عزيز ،عزو (٢٠٢٣) " دور التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي لدى المصارف " بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ١٨ ، العدد ٦٥،العراق.

١٢- عبد الرحمن ، امجد (٢٠٢٤) " قياس الأثر التفاعلي لإدارة رأس المال العامل وانعكاسه على الأداء المالي للشركات " رسالة ماجستير، جامعة عين شمس ، مصر.

١٣- عقل ، ياسر ،سلام ،حلمي ، احمد ،مصطفى (٢٠٢٣) " اثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للمصارف " بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة ، المجلد ٢، العدد ٣، مصر.

١٤- كواشي،رسالة ماجستير ،جامعة العربي التبسي،كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر.

١٥- محمد ، بن دحو (٢٠١٨) " مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي للمصارف " رسالة ماجستير ، جامعة احمد دراية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر.

١٦- معهد الدراسات المصرفية (٢٠٢٢) " دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء القطاع المصرفي " السلسلة ١٤ ، العدد ٦، الكويت .

١٧- ياس،مصطفى (٢٠٢٢)" مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي" رسالة ماجستير ،جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

18-Aisyah.M (2018) " Islamic bank service quality and its impacton in doneson customers and loyaity.allqtishad: journal imuekonomis syariah.

19-Bogaard,hion(2024) "literature review on financial technology and competition for banking service " basel committee on bank supererision.

20-Hasan,moha(2024) " the impact financial technology on the financial and banking services ,research ,najon national university.

21-Nneka,N.N(2020) "effect of investment in information and communication technology on financial performance of listed insurance companies in nigera" journal of economics and allid research.

22-suryono, eyan(2020) " challehges and trends of financial technology: asyteatic literature review.

23-schinder.J.W(2017) " fintech and financial innovation " feds workion paper.

24-Trivedi .divyansu(2023)" astudy on fintach vs traditional system " journal of emerging technology and in novative research.

25 _ zeidy lphim (2023)" the Rele of fintech in changing financial industry and in creasing efficiency in the economy "common market for eastern and south ern afruca .

التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي :دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية

Financial technology and its role in promoting financial inclusion: an analytical study of a group of Arab countries

الباحث : حسن جاسم حميد الزبيدي
المصرف الزراعي التعاوني
fredam1982@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدفت الدراسة إلى ابراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز وضعية الشمول المالي (Financial Inclusion) كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع, وشملت عينة الدراسة مجموعة من الدول العربية وباستعراض المؤشرات الخاصة بالشمول المالي لتلك الدول .وأظهرت النتائج إلى أن مستوى الشمول المالي يبتعد عن الحجم المرغوب فيه لتعزيز الاقتصاد المالي لهذه الدول , بسبب ضعف حجم الدخل الفردي ومستويات التثقيف المالي , فضلاً عن عدم كفاءة النظام المالي في تسهيل النفاذ للخدمات المالية.

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١٩٣ــ٢٢٤

Abstract:
The study aimed to highlight the role and importance of financial technology in promoting financial inclusion as a basic pillar for economic development and improving the quality of life for all members of society. The study sample included a group of Arab countries and reviewed the indicators of financial inclusion for those countries. The level of financial inclusion is far from the desired size to enhance the financial economy of these countries, due to the weak volume of individual income and levels of financial education, weakness, as well as the inefficiency of the financial system in facilitating access to financial services.

مقدمة :

تعد التكنولوجيا المالية (Financial Technology) ثورة في الاقتصاد العالمي وهي تعد من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي ,بما تقدمه من خدمات وتقنيات حديثة ومتطورة مثل الذكاء الصناعي , (Artificial Technology) وتحليل البيانات (Data Analysis) , والعملات الرقمية أو المشفرة , (Cryptocurrency) وتكنولوجيا البلوك تشين, (Block chain) وقد ساعدت تلك التقنيات على تمكين المؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال ال (Fintech) من توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية إلى الفئات غير المشمولة مالياً سواء من الافراد أو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ,وهو ما ساعد علي تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المالية وتحسين مستويات كفاءتها. التكنولوجيا المالية تعد من الحلول الرئيسية للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي وتعزيز الشمول المالي، حيث تساهم في توفير كافة الاحتياجات المالية والمصرفية وتمهيد سبل الوصول اليها بأسهل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة، وذلك لكافة فئات المجتمع ومساعدتهم على كيفية الاستفادة من تلك الخدمات وتوفير الحماية لهم , وقد أدى التطور السريع في المنتجات والخدمات المالية وما لعبه من توفير وتسهيل للمعاملات المالية داخل وعبر الحدود إلى قيام الحكومات

والبنوك المركزية وكذلك شركات التكنولوجيا المالية بانتاج منتجات مالية ورقمية لتلبيه احتياجات الفئات المحرومة وذوي الدخل المحدود لتحقيق الشمول المالي. ويقسم البحث الى :-

أولاً / منهجية البحث :-

١- مشكلة الدراسة ٢- فرضية الدراسة ٣- أهمية الدراسة ٤- اهداف الدراسة ٥- منهج الدراسة

ثانياً / الاطار النظري :-

١- خطة الدراسة ٢- الدراسات السابقة ٣- الاطار النظري للتكنالوجيا المالية ٤- عرض الشمول المالي وابعاده

ثالثاً / الاطار العملي :-

١- تحليل دور التكنالوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

٢- التحديات التي تواجه شركات التكنالوجيا المالية

٣- النتائج والتوصيات

٤- الخاتمة

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة الدراسة:

نظراً لتزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي ,وكانت الدول العربية بصفة عامة ودول عينة الد راسة ومنها مصر بصفة خاصة تحظى بمعدلات شمول مالي منخفضة مقارناً بالمعدلات العالمية فقد ثبت تلك الدول مبادرات لتحسين مستويات الشمول المالي بها وجعله هدفاً رئيسياً في برامج التنمية .وعليه يمكن طرح مشكلة الدراسة علي النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الدول العربية محل الدراسة ؟

٢.١- فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار الفرض التالي : التكنولوجيا المالية تسهم في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

٣.١- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي حظيا باهتمام الحكومات وأصحاب القرار المالي والسياسي في معظم دول العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ , ثم تليها الازمة الصحية العالمية Covid19 عام ٢٠٢٠ وقد برز استخدام وسائل التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات مالية بأشكالها المختلفة لتحقيق الشمول المالي لجميع فئات المجتمع.

٤.١- أهداف الدراسة:

أ- الوقوف علي مفهوم الشمول المالي أهميته ,أهدافه , وأبعاده .

ب- تحديد المبادئ والركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي.

ت- التعرف علي أهمية التكنولوجيا المالية وأدواتها.

ث- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للدول العربية .

٥.١- منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها ,اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي ,لكونه ملائم لطبيعة الموضوع محل الدراسة بهدف توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي , وذلك بالاعتماد علي الأدبيات النظرية والتطبيقية والبيانات والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة ,كما تم الاستعانه بالجداول والأشكال التوضيحية من أجل عرض المعلومات بطريقة تسهل

تحليلها وتفسيرها , بغرض الخروج بنتائج من شأنها تساهم في تحقيق أهداف الدراسة.

٦.١- خطة الدراسة:

يلي مقدمة الدراسة عرض الدراسات السابقة , ثم الأطار النظري للتكنولوجيا المالية ويليها عرض للشمول المالي وابعاده, ويلي ذلك تحليلا لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للدول العربية من خلال تحليل مجموعة من البيانات والتقاريير , واخيراً خاتمة الدراسة وعرض لنتائج وتوصيات الدراسة.

٧.١- الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالشمول المالي ومنها:

دراسة عبد الرحيم & قدور ٢٠١٨ حول توجهات التكنولوجيا المالية في ضوء تجارب شركات ناجحة ,حاول الباحثان من خلال الدراسة إعطاء مفهوم حديث للتكنولوجيا المالية المرتبطة بالشركات الناشئة ,التي أصبحت تنافس المؤسسات المالية والبنوك باعتمادها علي تقديم خدمات مالية متميزة ,وقد توصلت الدراسة إلي أن الشركات الناشئة تواجه عدة تحديات تتمثل في الأمن المعلوماتي والمعلومات الإلكترونية المضللة,وأنه علي الرغم من إخفاق الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات في أن تحل محل البنوك إلا أنها قد حظيت بدعم أكبر مؤسسات العالم.

وتناولت دراسة حرفوش ٢٠١٩ واقع التكنولوجيا المالية من خلال عرض ما حققته من استثمارات عالمية بعد الأزمة المالية العالمية ,وتشخيص واقع المشروعات الناشئة في هذا المجال في الوطن العربي ,وتوصلت الدراسة إلي أن التكنولوجيا المالية توفر كل أنواع الخدمات المالية التقليدية ولكن بأسلوب مغاير وأكثر تطوراً وسرعة , وأظهرت الدراسة أيضاً أنه علي الرغم من الانتشار الكبير لتكنولوجيا المعلومات علي مستوي العالم إلا أن الوطن العربي لا يزال متأخر في هذا المجال ,إذ يحتاج لضرورة

توافر البيئة المناسبة والعمل علي تطوير البنية التحتية للقطاعات المالية من أجل تفعيل دور التكنولوجيا المالية في دعم مسار التنمية الاقتصادية.

بينما تناولت دراسة Ozili (2018) أثر التمويل الرقمي علي الشمول المالي ودوره في تحقيق استقرار النظام المالي, وأظهرت نتائج الدراسة أن الشمول المالي له أهمية كبيرة بالنسبة لمستخدمي الخدمات المالية ومقدمي التمويل الرقمي بالإضافة للحكومات ,غير أنه يواجه عدة تحديات تتعلق بالفجوة بين توافر التمويل وسهولة الوصول إليه ,مما يتطلب ضرورة مواكبة التطور السريع في مجال تقديم الخدمات المالية الرقمية ,والبحث عن أليات لتحقيق الشمول المالي.

وأظهرت دراسة زهرة & دحمان ٢٠٢٠ تأثير التكنولوجيا المالية كألية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي ,وقد توصلت الدراسة إلي أن المنطقة العربية تسجل إدنى مستويات للشمول المالي رغم أن الفئة الشبابية تمثل الأغلبية في تكوين المجتمعات العربية ,وأن هناك ٦٣ % من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية , رغم تركز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي.

وهدفت دراسة فلاق & شارفي ٢٠٢٠ بالتعرف على دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي ,بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال عرض تجربة مملكة البحرين ,وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن مملكة البحرين قد حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي ويرجع ذلك لجهود مصرف البحرين المركزي ,في انشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار ,مما ساهم في تطوير القطاع المالي وتحقيق تقدم في مؤشرات الشمول المالي.

كما هدفت دراسة زرقاطة & ضامن ٢٠٢٣ إلى تشخيص واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي مع تحديد أم العوائق والصعوبات التي تواجهها الدول العربية , وابراز أمكانات التكنولوجيا المالية والفرص الممكن استغلالها .وقد توصلت الدراسة

إلى أنه بالرغم من تطور حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية في الدول العربية إلا أن دورها يظل محدوداً وضعيفاً في تقليص فجوة الشمول المالي ,ويرجع ذلك لتراكم عدة معوقات ترتبط بنقص الثقافة المالية الرقمية وعدم ملائمة بيئة الاعمال لانطلاق شركات التكنولوجيا المالية وضعف رأس مال المخاطر.

ودراسة حفيظ & ندجة ٢٠٢١) هدفت إلى ابراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز وضعية الشمول المالي بأبعاده الثلاثة كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وشملت عينة الدراسة دول شمال افريقيا ,وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوي الشمول المالي لا يزال نوعاً ما بعيداً عن الحجم المرغوب في دائرة التحولات المالية الرقمية والتطور التكنولوجي لتعزيز الاقتصاد المالي.

كما أوضحت دراسة زايخ & يونسي ٢٠٢٢ دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال عرض تجربة المملكة العربية السعودية في تفعيل التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي ,وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المملكة قد أحرزت تقدماً وأصبحت رائدة في هذا المجال , ومن المتوقع أن تصبح قطب التكنولوجيا المالية في المنطقة مما يعزز مستويات الشمول المالي.

وهدفت دراسة Kheira (2021) إلي توضيح الوضع الحالي للشمول المالي والتمويل الرقمي في العالم العربي ,وقد توصلت الد راسة إلي أن العالم العربي يعتبر حالياً أقل بكثير من المناطق الاخرى في العالم في العديد من أبعاد الشمول المالي وذلك لأن قنوات التمويل الرسمية عاجزة عن الوصول للاشخاص غير القادرين علي التعامل مع البنوك.

دراسة Yakubi &Basuki (2019) هدفت الدراسة للأجابة عن ثلاثة أسئلة :ماهو الوضع الحالي للشمول المالي والتمويل الرقمي في العالم العربي؟ ما الفرق الذي يمكن أن تحدثه التكنولوجيا الرقمية للأسر العربية؟ ما هي إمكانية استخدام التكنولوجيا

الرقمية للوصول إلى الأسر المستبعدة مالياً في الدول العربية؟ وقد لخصت الدراسة إلى أن العالم العربي لا يزال متخلفاً عن المناطق الاخرى في العالم بشأن استخدام التكنولوجيا المالية ,علي الرغم من أن لديه القدرة علي تبني التكنولوجيا الرقمية وتعزيز الشمول المالي.

٢- المبحث الثاني/ الأطار النظري

١.٢- للتكنولوجيا المالية

ظهرت خدمات التكنولوجيا المالية كعنصر رئيسي لتحقيق الشمول المالي ,حيث تسهل لذوي الدخول المحدودة وسكان المناطق النائية ,ولغير المستفيدين من التمويل المصرفي التقليدي ,نفاذاً إلي مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والرقمية, والتي تعد الأكثر أماناً بشكل عام من حمل النقود بالإضافة إلي تعزيز الشفافية من خلال المراجعة الفورية وبالتالي تقليل الاحتيال.

٢.٢- مفهوم التكنولوجيا المالية (Fintech)

تلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في قطاع الخدمات المالية والمصرفية في ظل التطور الملحوظ في وسائل الاتصال الحديثة كالهواتف الذكية وكذلك مع زيادة سرعة تدفق الانترنت .وقد عرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية علي أنها ابتكارات مالية قائمة علي التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو منتجات جديدة لها تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية ,وعند تقديم الخدمات المالية(لوكونعا، ٢٠١٧). وعرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية علي انها تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج اعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير علي الاسواق والمؤسسات المالية(عبدالرحيم & قدور، ٢٠١٨) و عرفها المركز الوطني للبحوث الرقمية في ايرلندا بأنها الابتكارات في مجال الخدمات المالية من خلال التنافس بين المستثمرين الجدد مع المستثمرين الحاليين في القطاع المالي ومن

خلال التكنولوجيا تم اصدار منتجات وخدمات مالية جديدة مثل العملات الورقية ووسائل دفع وتسوية حديثة (عبد الرضا & عبد الكريم، ٢٠٢٠) .

٣.٢- أهم العوامل التي ساعدت في التحول إلى التكنولوجيا المالية:

يرجع انتشار التكنولوجيا المالية إلي التطور الهائل في الصناعات التكنولوجية التي يمكن استخدامها في المجال المالي ويمكن حصر العوامل التي ساهمت في التحول للتكنولوجيا المالية فيما يلي:

١- ثورة الاتصالات والمعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المالي.

٢- الوتيرة السريعة في استخدامات الهواتف الذكية والإنترنت بالإضافة الى التوافر الضخم للبيانات والمعلومات.

٣- التجارة الالكترونية والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية.

٤- تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وشركات التمويل ومنافستها للبنوك، حتى أصبحت العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة خدمات مالية وثيقة الصلة بعمل البنوك.

٥- القبول المتزايد من العملاء للخدمات المالية الممكنة تكنولوجيا نتيجة التأثير الإيجابي للعمليات المصرفية الحديثة.

٤.٢- مراحل تطور التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة فالخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية مصطلحين تم تداولهم منذ القرن الماضي ,ويمكن تقسيم مراحل تطور التكنولوجيا المالية إلي ثلاث مراحل أساسية كما يلي:

١.٤.٢-المرحلة الاولى (١٨٦٦ - ١٩٦٧)

تزامنت هذه المرحلة مع فترة بروز العولمة المالية وبداية نهوض التكنولوجيا المالية بظهور التلغراف والسكك الحديدية حيث ساهمت في النقل السريع للمعلومات المالية من بلد إلي أخر ودون قيود وقد كان لانشاء اول كابل اتصالات عبر المحيط الأطلسي لربط الولايات المتحدة الامريكية بأوروبا عام ٢٠١٨ قد لعب دوراً مهماً في عمليات التحويل الالكتروني للأموال . وفي عام ١٩٥٠ ظهرت بطاقات الائتمان بديلاً عن النقود في المعاملات التجارية لتبسيط المعاملات اليومية للافراد.

شكل رقم (١) المرحلة الاولي للتكنولوجيا المالية

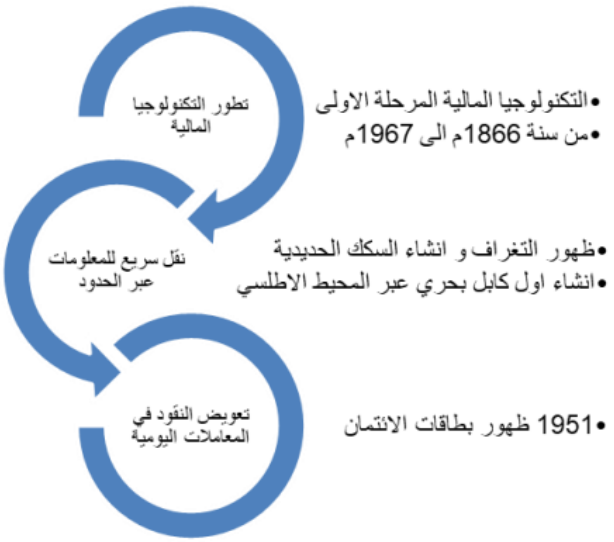

٢.٤- المرحلة الثانية (١٩٦٧ - ٢٠٠٨)

تميزت هذه المرحلة بهيمنة الخدمات المالية التقليدية علي التكنولوجيا المالية مع تطور كبير في الرقمنة ,وظهرت الألات الحاسبة واجهزة المحمول واجهزة الصراف الألي , كما ظهرت خلال تلك المرحلة البورصات الرقمية مثل بورصة ناسداك (NASDAK) كأول بورصة رقمية في العالم عام ١٩٧٣ . وتم تأسيس نظام

سويفت (SWIFT) من طرف جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك وهي اختصار The Society for World Wide Interbank Financial Telecommunicationsوهي لا زالت إلى يومنا هذا الأكثر استخدام بين البنوك والمؤسسات المالية بين دول العالم ,وقد كانت نهاية تلك الفترة بظهور الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨(بوطريف، ٢٠١٩) .

شكل رقم (٢) المرحلة الاولى للتكنولوجيا المالية

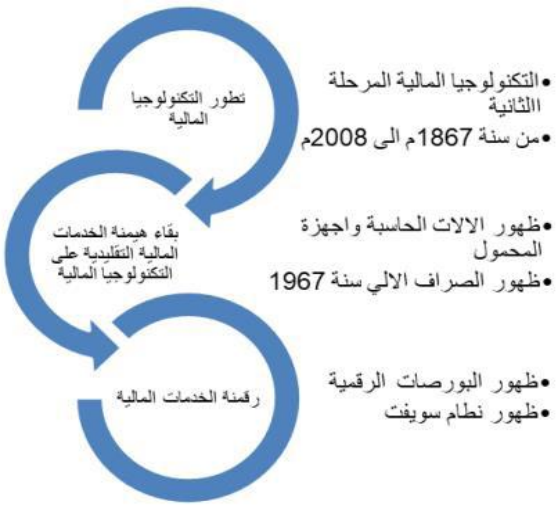

٣.٤.٢- المرحلة الثالثة (حتى الان - ٢٠٠٨)

بداية ظهور لاعبين جدد وهي الشركات الناشئة والمتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية وظهور عدد من المؤسسات غير المصرفية التي أصبحت تؤدي دور البنوك في بعض الوظائف، أيضا ظهور العملات الرقمية عام ٢٠٠٩ وذلك بهدف توفير حلول الدفع عبر الهاتف والانترنت، في عام ٢٠١١ ظهرت لأول مرة خدمات تحويل الأموال من فرد لأخر مباشرة، كذلك خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، ويمكن تسمية تلك المرحلة بمرحلة الاستغلال الأمثل لاهم موارد التكنولوجيا وهي

البيانات ,واتسمت هذه المرحلة بالتطور الهائل في وسائل الدفع الالكتروني ,وسهولة وصول الخدمات المالية لجميع الفئات في المجتمع ,والتكلفة المعقولة لخدمات التكنولوجيا المالية (حرفوش ٢٠١٩.)

٢.٥- خصائص التكنولوجيا المالية

يمكن تلخيص أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي :

١- تعتبر التكنولوجيا المالية مجموعة من المعارف في المجال المالي، والمناهج والطرق اوالأساليب المالية والمصرفية.

٢- يعتبر المجال المصرفي هو المجال الرئيسي لتطبيق الفنتك من خلال الخدمات المصرفية.

٣- تعتبر التكنولوجيا المالية أهم وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية لتحقيق أهدافها (جواني & مريمت، ٢٠٢١).

٤- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف حيث توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للعملاء شريحة واسعة من العروض مع توفير عدة للدفع مقابل الخدمات المقدمة.

٥- خدمات التكنولوجيا تكون مصممة بعناية حسب احتياجات العملاء حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدمين عند القيام بتصميم المنتجات.

٦- تتميز خدمات التكنولوجيا المالية بالسرعة، حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بإنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من الخوارزميات(فلاق & شارفي، ٢٠٢٠).

٧- تساهم التكنولوجيا المالية في توفير آليات مبتكرة لتلقي المدفوعات تكون عابرة الحدود تتسم بالكفاءة والشفافية والمردودية العالية مقارنة بآليات البنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية، وبذلك يمكن

التخفيف من حدة التحديات التي يفرضها انقطاع العلاقات بين الدول(مناصرية، ٢٠٢٢) وفي الأزمة الروسية الاوكرانية خير مثال، حيث فرضت الدول الغربية عقوبات على روسيا جراء عمليتها العسكرية داخل الاراضي الاوكرانية ومن بين هذه العقوبات استبعاد بعض البنوك الروسية عن نظام سويفت وهي خدمة مراسلة بين البنوك تستخدمها غالبية البنوك حول العالم، فسارعت بعض الدول إلى انشاء نظام بديل عن سويفت وهذا لتفادي العقوبات أحادية الجانب.

٨- استخدام التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية يجعلها أكثر مرونة، وتساهم في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية والسوق المالي الإسلامي العالمي.

٦.٢- مجالات التكنولوجيا المالية:

مجالات أو قطاعات التكنولوجيا المالية أو قد يطلق عليها البعض خدمات التكنولوجيا المالية وهي ما يسمح بقياس التكنولوجيا المالية وقد اختلف الباحثون والمنظمات في تحديدها سنحاول ذكر أهمها حسب أحدث التقارير:

١.٦.٢- المدفوعات الرقمية:

وهو القطاع الأكثر تقدما في التكنولوجيا المالية، الدفع الرقمي أو الإلكتروني هو تحويل القيمة من حساب دفع إلى آخر باستخدام جهاز رقمي مثل الهاتف المحمول أو نقطة البيع أو الكمبيوتر أو القناة الرقمية للاتصالات مثل البيانات الالسلكية المتنقلة أ ونظام(SWIFT جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)، يشمل هذا التعريف المدفوعات التي تتم من خلال التحويلات المصرفية، وأموال الهاتف المحمول، وبطاقات الدفع بما في ذلك بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات المدفوعة مسبقا (CSIS,2021) والشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية، بالتالي تعد خدمات الدفع من

أكثر الخدمات رواجا مقارنة بباقي الخدمات والمنتجات المالية الأخرى(صخري & بن علي، ٢٠٢١)

٢.٦.٢- الاقتراض الرقمي:

هو عملية تقديم القروض التي يتم التقدم للحصول عليها وصرفها وادارتها من خلال القنوات الرقمية، حيث يستخدم المقرضون البيانات الرقمية لإبلاغ قرارات الائتمان وبناء مشاركة ذكية للعملاء.

٣.٦.٢- (Accion,2018) التأمين الرقمي:

هو التحول الرقمي في خدمات التأمين أي تحويل كل خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين لجميع العملاء إلى خدمات رقمية، أي أتمتة العمليات بهدف تعزيز الكفاءة والسرعة(الأشقر & أمين , ٢٠١٩) وبمعنى أوضح هو استخدام البرامج وواجهات المستخدم الناشئة لمعالجة أوجه القصور في سلسلة قيمة التأمين، ويستهدف تطوير التفاعل بين شركات التأمين وعمالئها. (SOA,2021)

٤.٦.٢- التمويل الرقمي:

يقصد بالتمويل الرقمي، تمكين كل مواطن من الحصول على الخدمات المالية عن طريق التكنولوجيا الحديثة، والتمويل الرقمي أداة مهمة من أدوات برامج الشمول المالي، اذ يوفر فرصا هائلة لزيادة الاحتواء المالي والتوسع في الخدمات الأساسية في ظل انتشار استخدام الهواتف النقالة (أبو ميسم، ٢٠٢١) وتعرف المفوضية الأوروبية التمويل الرقمي على أنه المصطلح المستخدم لوصف تأثير التقنيات الجديدة على صناعة الخدمات المالية .ويشمل المنتجات والتطبيقات والعمليات التي غيرت الطريقة التقليدية لتقديم الخدمات المصرفية والمالية(European Commission, 2020) .

٥.٦.٢- التكنولوجيا التنظيمية:

هي إدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية مع استخدام التكنولوجيا. تشمل الوظائف الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية المراقبة التنظيمية وإعداد التقارير والامتثال (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ٢٠١٩) أي استخدام التقنيات الجديدة لحل الأعباء التنظيمية والأمتثال بشكل أكثر فعالية وكفاءة .والشكل التالي يوضح أهم قطاعات التكنولوجيا المالية بمفهومها الموسع

شكل رقم (٣) أهم قطاعات التكنولوجيا المالية بمفهومها الواسع

٦.٦.٢- دور التكنولوجيا المالية للمدفوعات في ادارة السيولة المصرفية والشمول المالي في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١) :

تناول البحث عرضاً مفاهيمياً لأدوار التكنولوجيا المالية في نظام المدفوعات مع توجه التحليل نحو تكنولوجيا الدفع الالكتروني وبيان مبررات التحول العالمي نحو هذه التكنولوجيا وتفسيراتها وما تحمله من اهمية تنموية متجسدة بالشمول المالي، ونقدية

تتجسد بالسيطرة على السيولة المصرفية وعلى اكثر من مستوى، ومن ثم عرض المؤشرات البنيوية لبيئة المدفوعات الالكترونية وتحليل المؤشر الخاص بالبنية التحتية لوسائل الدفع الالكتروني الا وهو مؤشر الانتشار المصرفي الالكتروني المتمثل بأجهزة الصرافات الالية واجهزة نقاط البيع (ATM-POS) في العراق وبعض دول الاقليم العربي المتقدمة في تبني هذه التكنولوجيا وللمدة (٢٠١٧-٢٠٢١) وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها هو ان وسائل الدفع الالكتروني تلعب دورا هاما في السياسة النقدية للبلد من خلال تأثيرها في السيطرة على السيولة المصرفية والكتلة النقدية في البلد، ولاتقل اهميتها على المستوى التنموي من خلال التأثير في توسعة مستويات الشمول المالي عبر نشراجهزة الصراف الالي واجهزة نقاط البيع لابعد نقطة جغرافية، كما توصل البحث كذلك الى جملة من التوصيات اهمها هو تعزيز التعاون بين البنوك ومشغلي أجهزة الصرافات الآلية لتوسيع شبكة الصرافات المتاحة في المناطق الرئيسية والمناطق النائية في العراق. (مجلد ٢٢ عدد ٨٢ (٢٠٢٤): المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- الشمول المالي وابعاده :

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام ١٩٩٣ في دراسة " ليشون وثرفت " عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا ، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية (Leyshon & Thrift) ، وفي العام ١٩٩٩ إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الافراد إلى الخدمات المالية المتوفرة (عبد الله ٢٠١٦) ، وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ،وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من

استخدامها بالشكل الصحيح .وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية والمالية .واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك .

وفي عام ٢٠١٣ أطلقت مجموعة البنك الدولي" البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

٢.٣- مفهوم الشمول المالي :

لاقي مصطلح الشمول المالي اهتماماً كبيراً من قبل المتخصصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية .ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في أدبيتها بكثرة :صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إضافة إلي هيئات عالمية أخرى تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع ,خاصة مع تكاتف الجهود الدولية لمحاربة ظواهر الفساد العالمي وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب (Bosa & Bhattacharyya,2016) ومن التعريفات المقدمة للشمول المالي :تعريف صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه :الحالة التي تعكس قدرة الافراد والشركات ,بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن ,في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات ,التحويلات ,المدخرات,الائتمان ,والتأمين) والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطرقة سهلة ومستدامة , في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (العراقي & ألنعمي ,٢٠١٨) ويعرفة البنك الدولي بأنه : قدرة الافراد والشركات في الحصول علي منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم معاملات والمدفوعات- والادخار والائتمان والتأمين التي يتم

تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة , .(Abbesi & Sadi, 2018) - وتعرفه كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها بأنه :العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة ,في الوقت المناسب وبالسعر المعقول وبالشكل الكافي , وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة , وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي(.محافظي المصارف ٢٠١٥) ، ويشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشا رية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير ٢٠١٧ ،إلى إمكانية الافراد بما في ذلك الأشخاص ذوو الدخل المنخفض ,اولشركات الصغرى، الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية الرسمية عالية الجودة والاستفادة منها، وأن يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات الذين يعملون في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة(CGAP, Arab Monetary Fund, 2017) مما سبق يمكننا القول أن الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة والرسمية التي تحتاجها جميع قطاعات المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل ذوو الدخل المنخفض على وجه الخصوص، بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل مقدمي الخدمات المالية الرسمية.

٣.٣- أهمية وأهداف الشمول المالي:

١.٣.٣- الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي :

لقد أثبتت الدارسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات

مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قد رته علي تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي الذي يدعم الاستقرار المالي (صندوق النقد العربي ,٢٠١٥)

٢.٣.٣-الشمول المالي يساعد علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تعميم الخدمات المالية يسام في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة ، وتدويل المشروعات الصغيرة ة، اولحد من الفقروعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي (بن قيدة & بوعافية ,٢٠٢٠)

٣.٣.٣- الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية :

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية(.صندوق النقد العربي ,٢٠١٥)

٤.٣.٣- الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:

ويتحقق ذلك من خلال تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات

وتقنين بعض القنوات غير الرسمية (.فلاق& شارفي ,٢٠٢٠).

٣.٣.٥- الشمول المالي يساعد علي اتمتة النظام المالي :

أدت التكنولوجيا المالية إلي زيادة مستويات الشمول المالي في العديد من دول العالم , حيث أصبحت المعاملات تتم بسرعة وبتكلفة أقل ,كما أصبح النظام المالي قادراً على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الارهاب ,كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة سيسمح بدخول العديد من المتعاملين في شبكة النظام المالي العالمي.

٣.٤- أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

ينظر إلى الشمول المالي على أنه هدف وطني وعالمي متعدد الأطراف ، ومع تطور مفهوم الشمول المالي تعددت أبعاد الشمول المالي وتوسعت، في البداية تبنى البنك الدولي أبعاد للشمول المالي تتمثل في :استخدام الحسابات البنكية، والادخار، والاقتراض، والمدفوعات، والتأمين .وخلال اجتماع قادة مجموعة العشرين G20 سنة ٢٠١١ تم الاتفاق على ضرورة استحداث منظمة عالمية تهتم بشؤون الشمول المالي، فتم انشاء الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) بهدف تعزيز الشمول المالي العالمي والتي كان لها الفضل فيما بعد في تطوير مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي وفق ثالث أبعاد هي :الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة المنتجات وتقديم الخدمات، سنقوم بالتطرق لها فيما يلي-:

٣.٤.١-الوصول للخدمات المالية:

وتعني إمكانية الوصول أن العميل لديه قرب مادي كاف من نقاط الوصول للخدمة بما في ذلك الفروع والوكالات وأجهزة الصراف الألي وغيرها من المنافذ، لتمكينه من اختيار واستخدام مختلف المنتجات والخدمات المالية بسهولة، كما أصبحت قنوات الوصول عن بعد مثل الهواتف المحمولة والحواسيب ذات صلة متزايدة باستخدام المنتجات المالية .من أهم مؤشرات بعد الوصول هي عدد نقاط الخدمة وقابلية

التواصل فيما بينها وعدد حسابات ملكية لبطاقات الائتمان والحسابات المصرفية الالكترونية.

٢.٤.٣- استخدام الخدمات المالية:

تشير درجة استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي لتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (رسول & بسيسة، ٢٠١٩) وتعد إمكانية الوصول والمنتجات المتنوعة والمناسبة عناصر مهمة للشمول المالي من منظور العميل، ولكن التحدي المهم هو تطوير نظام مالي مستدام، يمكن مقدمي الخدمات من تقديم منتجاتهم المالية فيه بطريقة فعالة من حيث التكلفة والسالمة، ومستدامة على المدى الطويل، حيث إن النظام المالي الذي يمكنه الوصول إلى العملاء المستبعدين ماليا ولكنه لا يفعل ذلك بشكل مستدام، يفشل في النهاية في تلبية الأهداف طويلة الأجل للشمول المالي .من أهم مؤشراته:

البالغون الذين لديهم حساب رسمي، البالغون الذين لديهم تأمين أو قرض من مؤسسة مالية رسمية، عدد حسابات الودائع بما في ذلك الاكترونية، عدد المعاملات غير النقدية.

٣.٤.٣- جودة الخدمات المالية وسلامتها:

تعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية المقدمة (فالق و شارفي، ٢٠٢٠) كما تعتبر العناصر الأساسية لحماية المستهلك المالي مثل الإفصاح عن شروط وأحكام المنتجات والخدمات، والمعاملة العادلة للمستهلكين، والشفافية، ضرورية لضمان حصول العملاء على المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم على أفضل وجه ولا

يتعرضون للضرر في تعاملاتهم مع مقدمي الخدمات المالية .وتعتبر مؤشرات الجودة صعبة التقدير لأن معظمها مؤشرات نوعية، إلا أنها تمثل عناصر مهمة يمكن الاعتماد عليها في قياس الشمول المالي ومن أهم مؤشرات بعد الجودة :التثقيف والوعي المالي، السلوك المالي، الأفصاح والشفافية وآلية تسوية النزاعات، حواجز الائتمان وتكلفة الاستخدام.

٥.٣- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية :

إن التطور التكنولوجي الهائل ,وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة ,ساهم في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية ,وتسهيل الوصول إلي الخدمات المالية واستخدامها ,ومن المؤكد أن أنتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دوراً متزايداً في تسريع عجلة الشمول المالي ,تأكيداً علي ذلك ,تشير التقديرات إلي أن الشمول المالي القائم علي الحلول الرقمية عمل علي تضمين حوالي 57 % من الافراد غير المشمولين مالياً في النظام المصرفي ,كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يعمل الكثير منها في القطاع غير الرسمي الدول النامية ,كذلك هناك ما يقدر

ب ٢.٥ مليار شخص بالغ لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية بسبب عدم امتلاكهم لحساب مصرفي. ومن هنا أصبحت الحاجة ضرورية لتبني نظام قوي للتكنولوجيا المالية من قبل المجتمع الدولي لاستفادة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات من الخدمات المالية الكترونياً .(طلحة، ٢٠١٩) كما يمكن أن يساهم التحول نحو الشمول المالي الرقمي في تعزيز عدد من جوانب برنامج الحماية الاجتماعية مثل:

وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه ,كذلك مساعدة رجال الأعمال والتجار علي القيام بعمليات السداد الرقمي .علماً بأن القضاء على الفقر لا يقتصر فقط علي تشجيع النفاذ إلي الخدمات المالية الرقمية ,بل يتطلب المعرفة بطريقة استخدام التقنية

الرقمية من قبل غير المشمولين مالياً ,مما يضع على عاتق البنوك عبء التكثيف من برامج التثقيف المالي وبناء القدرات .(طلحة، ٢٠١٩)

ومن الجدير بالذكر، أن الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي الرقمي، تساهم في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء علي الفقر. حيث تشير بيانات البنك الدولي، إلي ان هناك أكثر من ٧٠٠ مليون شخص يعيشون بأقل من ١,٩ دولار يومياً، وبانعدام وجود فرص لحصولهم علي الخدمات المالية الأساسية، يجعل من الصعب على هؤلاء الأشخاص إدارة حياتهم الاقتصادية. (Klapper& Zoghbi، 2016) ومن شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دوراً حاسماً في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال عدة أشكال مستحدثة للخدمات المالية والمصرفية التي يمكن اجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الانترنت، وعلاوة على ذلك، وبحسب تحالف الشمول المالي يمكن أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي (اتحاد المصارف العربية ٢٠١٨)

- تقنية البلوكشين (Blockchain) وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها علي تعزيز أمن المعلومات.

- اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية (Cloud Computing) في القطاع المالي.

- تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytic) وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني.

- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الاجراءات اعرف عميلك. (KYC)

- التكنولوجيا الرقابية (RegTeah) لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ علي الاستقرار المالي والنزاهة المالية وكفاءة الاشراف المحلي.

١.٥.٣ - المدفوعات الرقمية :

يعزي الجانب الأكبر من التحسن في الشمول المالي علي المستوي العالمي إلي تطور الحلول الرقمية والتوسع عبر الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت ,وتبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال التحويلات المصرفية .وعلي مستوي الدول العربية ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات المدفوعات الرقمية من ٢٠ % عام٢٠١٤ إلي ٢٦ % عام ٢٠١٧ ، إلا أن هذه النسبة تبقي الأدنى عالمياً وهو ما يوضحة الشكل التالي:

شكل رقم (٤) مقارنة بين نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية لعام ٢٠١٧

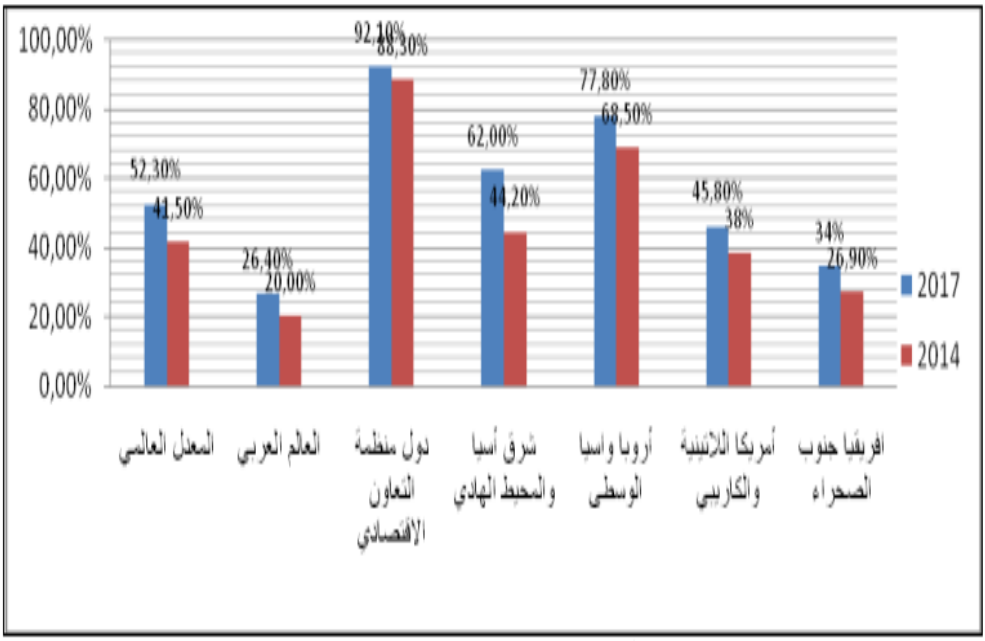

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى في عمليات المدفوعات الرقمية، حيث قام ٨٤ % من البالغين في الامارات بعمليات دفع واستلام أموال عبر الانترنت عام ٢٠١٧ ، يليها البحرين ٧٧.٣ %، فالكويت ٧٤.٨ %، فالسعودية ٦١.٢ %، في

المقابل سجل كل من المغرب ١٦.٧ % وموريتانيا ١٥.٧ %، وفلسطين ١٤.٢ %. كأدني نسب عربياً وعالمياً من حيث اجراء عمليات المدفوعات الرقمية وتدر الإشارة إلي الارتفاع الملحوظ في عمليات المدفوعات الرقمية بين عام ٢٠١٤ و ٢٠١٧ في كل من العراق ومصر والأردن.

٢.٥.٣- استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلي الحسابات المصرفية ولدفع الفواتير الكترونياً

أظهرت بيانات البنك الدولي أن ١٥.٢ % من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم العربي استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنت للوصل لحساباتهم المصرفية عام ٢٠١٧ ، و ٩% فقط من البالغين قاموا بدفع فواتيرهم الكترونياً ,وهي النسب الأدنى علي الصعيد العالمي ,في المقابل تسجل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النسب الأعلى عالمياً (٥٦.٥ % و٦٩,٨ % علي التوالي).

شكل رقم (٥) مقارنة إقليمية لنسب الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلى الحسابات المصرفية ولدفع الفواتير الكترونيا لعام ٢٠١٧

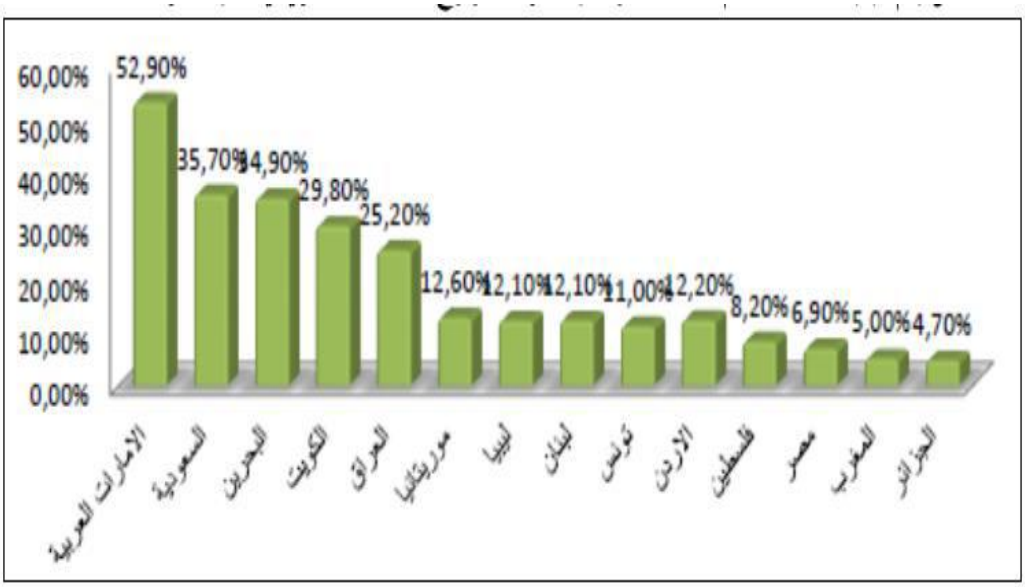

علي صعيد الدول العربية، استخدم ٥٢.٩ % من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في الإمارات هواتفهم المحمولة أو الانترنت للوصول لحساباتهم المصرفية، وهي الأعلى عربياً تليها السعودية ٣٥.٧ % فالبحرين ٣٤.٩ % فالكويت ٢٩.٨ %فالعراق ٢٥.٢ %، في المقابل جاءت مصر ٦.٩ % والمغرب ٥% والجزائـــر ٤.٧ % في المراتب الأخيرة عربياً من حيث استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلي حساباتهم المصرفية. وترجع صدارة دولة الامارات في مجال استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، حيث كانت السباقة في تفعيل العديد من الخدمات المالية الإلكترونية، مثل دفع المعاملات الحكومية إلكترونياً والدرهم الإلكتروني. وتلتها المملكة العربية السعودية حيث قامت بتفعيل خدمة المحفظة الرقمية عبر الجوال لتسهيل عمليات الدفع والشراء، وتأتي تلك الخطوة في إطار تطوير قطاع التجارة الإلكترونية وتمكينة رقمياً، وتعزيز الشمول المالي في المملكة.

٣.٥.٣- التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية

لاتزال هناك عدة معوقات كبيرة وهيكلية ومؤسسية تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومنها مصر مما يعيق استخدامها في تحقيق الشمول المالي ويمكن أن نذكر منها فيما يلي :

١- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام، ومشكلة القيود التي لاتزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلي الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق.

٢- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة، التي تركز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة.

٣- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية.

٤- تدني جودة خدمة الانترنت، والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة.

٥- الدعم المؤسسي الأوسع لايزال محدوداً حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة، والتي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.

٦- من جانب الطلب علي خدمات التكنولوجيا المالية فإن فجوة الثقة ومستويات الوعي المالي تشكل قيوداً رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توافر الثقة للحد من اليقين، يضاف إلي ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوي التعليمي.

٤- المبحث الرابع/ النتائج والتوصيات:

١.٤-النتائج :

١- لاتزال المنطقة العربية تسجل إدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث تشكل فئة الشباب نسبة كبيرة من المجتمعات العربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادة الشباب العربي من الخدمات المالية والمصرفية، حيث يمتلك ٣٧ % فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية بينما ٦٣ % من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية.

٢- هناك تباين كبير في نسبة ملكية الحسابات المصرفية بين الدول العربية حيث كانت تلك النسبة مرتفعة بشكل ملحوظ في الامارات العربية والبحرين والكويت (٨٢ % ٨٣ % ٨٠ % على التوالي) في حين لا يتجاوز هذا الرقم ٢٥ % في كل من اليمن وجيبوتي والسودان والعراق وسوريا.

٣- تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، فعلى الرغم من أن ٣٩ % من البالغين في الدول العربية حصلوا علي قروض، فأن ٨% منهم فقط اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية وذلك مقابل معدلات فائدة مرتفعة بلغت أحياناً ٢٢.٥ .%

٤- تحاول الدول العربية مواكبة التطور السريع والهائل في مجال التكنولوجيا المالية وتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى في الدول العربية بنسبة ٤٣ % للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، وتحتل الامارات العربية المرتبة الأولى بعدد ٣٠ شركة.

٥- الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تفتقد إلى ثقة العملاء كونها حديثة النشأة لذلك تتخذ من هذه النقطة ركيزة تعمل على معالجتها، إما بالاعتماد على عامل الوقت واستخدام تقنيات التسويق عالية الجودة للظفر بثقة شريحة جديدة من العملاء محبي التقنيات التكنولوجية، إما باللجوء للتعاون مع الشركات المالية التقليدية ذات الشريحة الواسعة من العملاء.

٦- يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية صعوبات عدة أهمها ضعف الأعمال، وندرة رؤوس الأموال المخاطرة، بالإضافة إلي المشاكل القانونية والتنظيمية وكذلك مشاكل جودة خدمة الانترنت والاتصال مما يعيق توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية، مما يحد من تحقيق الشمول المالي في الدول العربية بشكل كبير.

٧- ان وسائل الدفع الالكتروني (POS-ATM) تلعب دورا هاما في السياسة النقدية للبلد من خلال تأثيرها في السيطرة على السيولة المصرفية والكتلة النقدية في البلد، ولاتقل اهميتها على المستوى التنموي من خلال التأثير في توسعة مستويات الشمول المالي عبر نشراجهزة الصراف الالي واجهزة نقاط البيع لابعد نقطة جغرافية

٢.٤-التوصيات:

١- تحديث البنية التحتية للاتصالات وإعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت منظلة البنوك المركزية.

٢- ضرورة تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي.

٣- إقرار وضع أطر تنظيمية تحقق الاندماج بين تكنالوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي.

٤- تعزيز التعاون بين البنوك ومشغلي أجهزة الصرافات الآلية لتوسيع شبكة الصرافات المتاحة في المناطق الرئيسية والمناطق النائية في العراق.

(٧) الخاتمة:

حاولت تلك الدراسة إلقاء نظرة شاملة حول واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية ومنها مصر والعراق ,وأن تحقيق هذا لا يكون إلا من خلال أدخال خدمات التكنولوجيا المالية ,لذا كان ضرورة حتمية توفير البيئة المناسبة لهذا المجال ,بتوفير كل الأطر التنظيمية والقانونية لإنشاء شركات ناشئة في المجال المالي ,مما يعزز توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية وتوفيرها لكافة شرائح المجتمع ,ضمن ما يسمي بالشمول المالي.

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية :

- بهناس، العباس؛ رسول، حميد & بسيسة، بلعباس عز الدين ٢٠١٩ "أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. معارف.

- جواني، صونيا & مريمت، عديلة ٢٠٢١ "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي تجربة -البحرين". مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد ٢ ، العدد ٤ ،

- حرفوش، سعيدة ٢٠١٩ "التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في العالم العربي"، مجلة أفاق العلمية، المجلد ١١ ، العدد ٣ ،

- حفيظ، إلياس؛ ندجة، عبد الرحمن ٢٠٢١ "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: قراءة في المؤشرات الجزئية لدول شمال إفريقيا"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد ٠٧ ، العدد ٠٢ ،الجزائر.

- زايخ، محمد أمين & يونسي، محمد ٢٠٢٢ "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي تجربة المملكة العربية السعودية"، دفاتر البحوث العلمية، المحلد ١٠ ، العدد ١ ،

- زرقاطة، مريم & ضامن، وهيبة ٢٠٢٣ "واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي"، مجلة بحوث الاقتصاد والادارة، المجلد ٠٤ ،العدد ١ .

- زهرة، سيد أعمر & دحمان، وين عبد الفناح ٢٠٢٠،" التكنولوجيا المالية كألية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد ٠٨ ، جامعة أحمد درارية، الجزائر

- سعد، مرزوق & نور، زيان ٢٠٢١ "التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي"، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية الجلفة الجزائر، مجلد - ٧ ، العدد ٢ .

- طلحة، الوليد ٢٠٢٠ "صندوق النقد الدولي، دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي".

عبد الرحيم، وهيبة & قدور، أشواق بن ٢٠١٨ "توجهات التكنولوجيا المالية علي ضوء تجارب شركات ناجحة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٠٧ العدد ٠٣ .

- عبد الرضا، مصطفي سلام & عبد الكريم، حيدر محمد ٢٠٢٠ "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي"،بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري، العراق.

- عبد الله، سمير ٢٠١٦ "الشمول المالي في فلسطين"، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني،

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥ .

- فلاق، صليحة & شا رفي، سامية ٢٠٢٠ "دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي تجربة مملكة البحرين"، مجلة العلم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنه، المجلد ٠١ ،العدد ٠١ ،

- قيدة، مروان بن & بوعافية، رشيد ٢٠٢٠ "واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد ٩ .

- لوكونعا، إينوتو ٢٠١٧ "التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفاق الاقتصاد العالمي"، تقرير KMPG ،

- لويزة بوطريف، لويزة & يشعيب، يونس ٢٠١٩ "واقع التكنولوجيا المالية في ظل التحديات الراهنة"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد ٥ ، العدد ٣ ، الجزائر.

- مناصرية، خولة ٢٠٢٢ "التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية اولإدارية"، المجلد ٥ ، العدد ١ ،

- وحيدة بولمرج، وحيدة & كتاف، شافية ٢٠٢١ "الشمول المالي ودور التمويل متناهي الأصغر الإسلامي في تعزيزه، تجربة السودان نموذج أً". مجلة البشائر الاقتصادية.

- احمد مؤيد عبدالله ، وفاء جعفر المهداوي (مجلد ٢٢ عدد ٨٢ (٢٠٢٤): المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية :

- **Bose**, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S. (2016). Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy. Journal of Banking and Finance Law and Practice, 27(1), 47-68.

- **Kheira**, T. (2021) The Fintech landscape and financial inclusion in The Arab world.

- **Klapper**, L., El-Zoghbi, M., & Hess, J. (2016). Achieving the sustainable development goals: The role of financial inclusion. Washington, DC: CGAP.

- **Leyshon**, A., & Thrift, N. (1993). The restructuring of the UK financial services industry in the 1990s: a reversal of fortune?. Journal of Rural Studies, 9(3), 223-241.

- **Ozili**, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review*, *18*(4), 329-340.

- **Yakubia**, Y. A. Y., Basukib, B., & Purwonoc, R. (2019). Financial Inclusion and Digital Finance in the Arab World: Current Status and Future Priorities. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 6(3), 132-143.